الأسرار الخفية
وراء إلغاء الخلافة العثمانية

دراسة حول كتاب
"النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة"

تقديم ودراسة
الدكتور مصطفى حلمي
الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
والحائز على جائزة الملك فيصل العالمية في خدمة الدعوة

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-4139-2



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله..

أما بعد:

فإننا نقدّم للقراء كتابًا له أهميته الخاصة في تاريخ المسلمين المعاصر، والفكر السياسي الإسلامي، ظل مطمورًا في المكتبات العامة والخاصة لا يعرفه إلا القليل، بينما يتطلب موضوعه الإذاعة لوالنشر على أوسع نطاق، لأنه يصحح معلومات خاطئة كثيرة، ويكشف أسرارًا عميقة.

مؤلفه الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام في الخلافة العثمانية، اختار له عنوانًا يوحي بشدة غضبه، وعنف نقده، فسماه:

(النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة)

وسيتضح بعد القراءة صدق قصده.

فكرة عامة عن الكتاب:

يحدثنا الشيخ مصطفى صبري-رحمه الله تعالى-في هذا الكتاب عن إلغاء الخلافة العثمانية، وقد رأيت وضعه بين أيدي المؤرخين ومفسِّريه والدارسين للنظم السياسية الإسلامية والدعاة، وذلك أن موضوع الكتاب يعالج أكثر القضايا اتصالاً بمآسي المسلمين في العصر الحديث حيث انفرط عقد وحدتهم بإلغاء الخلافة التي ظلت جوهر النظام السياسي الإسلامي منذ وفاة النبي ﷺ .

والكتاب في مضمونه يعبر عن آراء الشيخ مصطفى صبري-آخر شيوخ الإسلام في عهد الخلافة العثمانية-وتمتزج آراؤه بتفاصيل تاريخية وسياسية وعسكرية وثقافية يصعب على القارئ الوقوف على حقيقتها وفهمها ما لم يعرف الخلفيات وراء هذه الأحداث.

لذلك رأيت ضرورة التعليق والشرح على بعض ما احتواه الكتاب من وقائع،

والتعريف بالأسماء والجماعات السياسية المختفية وراء الأحداث التي صاحبها المؤلف عندما عايش المحنة من أولها إلى آخرها فاضطهد، وشرد هو وأهله ولاقى الأَمرَّين من حكام تركيا الجدد اللادينيين ومن بعض الكتاب المصريين الذين أوسعوه سبًا وشتمًا واتهموه بأفظع التهم، أقساها على نفسه تهمة الخيانة، بينما كان الشيخ هو المدافع بلسانه وقلمه عن الإسلام كعقيدة وشريعة، وكنظام سياسي متحقق في (الخلافة) معتبرًا ما فعله الكماليون بمثابة (هدم الدين من الداخل).

ونحن نقدر صعوبة أخرى أمام القارئ نرجو الله تعالى أن يوفقنا لإزالتها حيث إنه تلقى معلوماته التاريخية المعاصرة من دوائر المستشرقين وتلامذتهم الذين صوروا الخلافة العثمانية بمظهر النظام الاستعماري البغيض مكتفين بسنواتها الأخيرة دون أمجادها الأولى حيث صدت هجمات الغرب العسكرية طوال ما يقرب من خمسة قرون!!

وقد قصدت من شرح وتحليل الأحداث التي عاصرها الشيخ مصطفى صبري أن يقف القارئ على خفاياها وأسبابها ليتمكن من استيعاب آرائه عنها، فيصبح وكأنه يشاهد رواية محبوكة الأطراف بأشخاصها وحوادثها و(العقدة) الرئيسية فيها، ثم ختامها المأسوي الذي أرجو الله تعالى استخلاص العبرة الكبرى منه فيصبح درسًا مفيدًا يقنع المسلمين بأنه لابد لعلاج ما حدث -عاجلاً أو آجلاً- حتى يلتئم شملهم من جديد ويعودان إلى رباط الخلافة مرة أخرى، وهو مطلب ملح وضروري قد يصعب تحقيقه عاجلاً، ولكن يسهل بإذن الله تعالى تحقيقه آجلاً على خطوات مدروسة يتفق عليها قادتهم وزعماؤهم ، ولتكن الخطوات الحثيثة بتوحيد نظام المعاملات الاقتصادية أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة ثم إيجاد التعاون العسكري، ويأتي بعد ذلك التلاحم الذي لابد منه لأن نظام الخلافة هو (أيديولوجية الإسلام)[1].

ولنقف هنا لنتأمل ما حدث من تقهقرنا عن النظام المثالي الذي تحقق في عصر الخلافة الراشدة في القرون المفضلة الأولى، وظل يتحقق بصورة أو بأخرى مع الوهن

---

(١) ينظر مقال الدكتور فهمي الشناوي (الخلافة أيديولوجية الإسلام) مجلة المختار الإسلامي العدد ١٤-١٥ رمضان سنة ١٤٠٠هـ- أغسطس سنة ١٩٨٠م (ص ١٥-٢٥).

والضعف والمساوئ، ولكن كان محققًا لوحدة المسلمين في أحلك العصور التاريخية وظلت قلوب المسلمين متعلقة به محافظة عليه حتى أرغمت بالقوة العسكرية على يد مصطفى كمال أتاتورك -ووراءه أوروبا والمخطط اليهودي الصليـــبـــي- عن التخلي عنه وأخذت تطبق النظم الأوربية الشرقية والغربية في وقت بدأت فيه أوروبا تطور نظمها إلى الأحسن فتهتدي إلى ضرورة الوحدة وتحاول اللحاق بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لأن هاتين الدولتين قد سبقاها بدورهما إلى تحقيق نظام (العالمية) حيث أذاب الروس الوطنيات والقوميات والشعوب في بوتقة (الشيوعية العالمية)، وبالمثل حققت الولايات المتحدة الأمريكية تكاتف الشعوب والجنسيات المختلفة التي هاجرت إلى العالم الجديد مندمجة في نظامها السياسي الموحد.

ألا يحق لنا أن نتمسك بعالمية النظام الذي حققته (الخلافة) في الوقت الذي يتجه فيه العصر إلى الوحدة والعالمية.. إننا لو حققنا ذلك لا نكون مقلدين بل نعبر عن (انتفاضة) صحية تعلو بنا وبواقعنا المتردي إلى مصاف الدول الكبرى لنؤكد الذاتية الأصلية لأمتنا من جديد، حيث حرمت قسرًا من نظامها الذي وحدها طوال تاريخها.

وعندما نعرِّف بالأشخاص الوارد ذكرهم في الكتاب، والوقائع التي اشتركوا فيها وأبرز الأحداث المصاحبة لها، وعندئذ سيصبح في مقدورنا مشاركة المؤلف في أفكاره وعواطفه المتأججة بين الآلام والأحزان والفواجع وبين السخرية والتهكم على نقاده ومعارضيه الذين ظنوا به الظنون، ووجهوا إليه الاتهامات لأنه وقف وحده يصرخ بما في وسعه لينبّه المسحورين بأتاتورك والمخدوعين فيه منبها إياهم إلى عدائه للإسلام والمسلمين، وخداعه ومراوغاته ومكائده الوثيقة بجمعيات الماسونية والخطط اليهودية والاستعمار الغربـــي ممثلاً في إنجلترا حينذاك.

وقد تثبت من الروايات التاريخية التي سردها المؤلف بالرجوع إلى مصادر متعددة، فتبين لي صدق الشيخ وأمانته، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما وصف به مصطفى كمال بأنه شارب خمر ومراوغ وخائن لأمته وأصحابه ومعاونيه، فقد أيدت مصادر متعددة -سيأتي ذكرها ضمن تعليقاتي- أيدت كل ما قاله الشيخ عنه.

بل ثبت بمضي الأيام والسنين صحة ما توقعه الشيخ مصطفى صبري من كوارث أصابت تركيا والعالم الإسلامي بعد هذا المصاب الجلل. وها نحن نعايش هذه الكوارث التي تحيق بنا من كل جانب!!

ونجد ظاهرة أخرى تميز بها منهج الكتاب، إذ أشفع المتن بتعليقات بهامش الكتاب يشرح بإفاضة ما أورده بالمتن، ثم أتبع النص بتسجيل القرارات التي أصدرها مصطفى كمال بواسطة المجلس الوطني الذي صنعه واختار أعضاءه، وكانت هي بحذافيرها مُعَبِّرَة عن الخطوات التي توقعها المؤلف منذ فصل أتاتورك بين الخلافة والسلطة وهادن المسلمين وخدعهم حتى تم له الأمر في النهاية.

وسيطالع القارئ رواية مأسوية تزعجه بأساليب الخداع والغدر والكذب التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك وحيله اللاأخلاقية التي لم يسلم منها حتى زوجته وأقرب المقربين إليه من أصحابه وزملائه ومعاونيه الذين استخدمهم للوصول إلى أغراضه ثم لفظهم في النهاية، كما توضح حقائق تاريخية مذهلة بكل أبعادها لدارسي التاريخ المكتفين بروايات أعداء الإسلام، حيث ظلوا يشوهون تاريخ الخلافة الإسلامية ويمجدون (الغازي) أتاتورك، بينما يبرهن كتاب (النكير..) على أنه مجرد خائن لوطنه ولأمته، وعميل مخلص لمخططات شيطانية استهدفت ضرب الأمة الإسلامية في وحدتها حتى تفتح أبواب الاستعمار الغربي والتبشير الصليبي والغزو الصهيوني!!

ويسهم هذا الكتاب في إيقاظ الوعي التاريخي الإسلامي وتعريف الأجيال الجديدة بتاريخها الصحيح، فما الغرض من دراسة التاريخ إلا فهم الحاضر ـ لأنه ابن الماضي - والسير بخطوات سليمة نحو مستقبل أفضل بعد الدراسة الواعية واستخلاص العبر والاستفادة من الأخطاء والتعلم من دروس التاريخ الصحيح المدعَّم بالوثائق.

ومحور الكتاب يدور حول إقناعنا بحتمية نظام الخلافة للأمة الإسلامية إن أراد المسلمون العودة إلى الكرامة والسؤدد والنفوذ العالمي والمكانة الدولية المهابة من جديد. وكانت (كارثة) إلغاء الخلافة كما أثبتت الأيام هي التمهيد الحقيقي لإنشاء إسرائيل وضياع القدس - مسرى رسول الله ﷺ وبها ثالث المساجد التي لا يُشدّ الرحال إلا إليها - دون مساجد الأرض جميعًا، وكأن الرسول ﷺ يرسم لنا الحدود

الآمنة لدولة الإسلام التي ينبغي المحافظة عليها ليصبح المسلمون في مأمن من المخاطر، وإلا أصبح وجودهم في خطر كما هو الآنّ!!

وبينما كان كتاب (النكير..) في المطبعة أصدرت حكومة مصطفى كمال قراراتها المعروفة بإلغاء الخلافة ونفي آل عثمان وإلغاء المحاكم الشرعية والمدارس الدينية والأوقاف، ونشرت الجرائد التركية أن الحكومة التركية ترمي في حركتها الأخيرة إلى وداع الدين، فقال الشيخ تحت عنوان:

(قطعت جهيرة قول كل خطيب)

ولو كان القراء المسلمون طالعوا كتابي هذا وقبل صدور تلك القرارات من حكومة أنقرة لاحتمل أن يجدوا لهجته خارجة عن حد الاعتدال، بل عن حد الحق، ويحملوا عليّ المبالغة وشدة الخصومة على ما فيه من شدة (النكير) على الكماليين، فكان كتابي الذي صدر عن صميم قلب ملتهب ومكتئب، أبى الله إلا أن يقرن حججه الحاسمة بحجة اعتراف الخصم[١].

والمشكلة[٢] التي صادفتني هي كيفية شرح الحقائق والأسرار المختفية وراء إلغاء الخلافة التي ربما لم يسمع بها القارئ من قبل. وتصبح مهمتي أكثر صعوبة إذا كانت فكرة القارئ عنها مغايرة للحقيقة والواقع. ولابد من الاعتراف بأني مررت بنفس التجربة، إذ خضعت في فترة طويلة من حياتي-كأقراني وأبناء جيلي-إلى عملية

---

(١) (ص١٩٨ من كتاب (النكير..) مع العلم بأننا اكتفينا في طبع متن الكتاب عند هذا الحد، حيث سجل المؤلف بعده قرارات حكومة أنقرة المشار إليها آنفًا كما نشرتها الجرائد التركية، إذ رأينا أن مجرد بيانها إجمالا يغني القارئ عن إثباتها بنصها خشية الإملال.

وقد اعتمدنا على طبعة بيروت الصادرة في شعبان ١٣٤٢هـ-٢٠ مارس سنة ١٩٢٤م.

(٢) أما المشكلة الثانية فهي كيفية طبع المتن الذي كان أحيانًا يتكون من نصين-أحدهما أصلي والثاني تعليق بالهامش.

لذلك حذفت تعليقات المؤلف التي رأيت فيها تكرارًا وإطنابًا لا يفيد القارئ، مكتفياً ببعض التعليقات التي رأيتها هامة وتقدم الجديد، وميزت بينهما وبين تعليقات بالحرفين (م.ص). اختصارًا لاسم المؤلف.

تشويه للمعلومات وإساءة للتاريخ الإسلامي وعلمائه وقادته الأصليين الذين تعرضوا لحملات تشهير واسعة النطاق. كذلك كنت أحسُّ بثقل التبعة، تبعة نشر هذا الكتاب لإحاطة المسلمين بأهمية مضمونه والتعريف بمؤلفه، وظل هذا الإحساس ينتابني منذ كنت أعد لرسالة الماجستير عن نظام الخلافة، إلى أن أذن الله تعالى وشاءت إرادته أن يمنحني - وأنا العبد الفقير لمولاي -ﷻ- القدرة على تحقيق ما كنت أصبو إليه. فالحمد لله رب العالمين أولا وآخرًا، واللهم إني أسألك الرحمة لمؤلف الكتاب، والدعاء بحسن الجزاء لكل الذين عاونوني في نسخه وطبعه ونشره. واللهم اجعل عملي فيه ذخر آخرتي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

مصطفى حلمي
الإسكندرية في ٧ المحرم
سنة ١٤٠٥هـ/ ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤م

محتويات المقدمة
وموضوعات الدراسة

- منهج البحث.
- الشيخ مصطفى صبري: حياته وعصره.
- نظريات الشيخ وتحليلاته لأحداث عصره.
- علمه وخلقه.
- لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة.
- بعض الأسرار التي كشف عنها الكتاب.
- دور مصطفى كمال أتاتورك في القضاء على الخلافة.
- كلمة عن الخلافة العثمانية.
- العداء الأوروبـــي الصليبـــي.
- الخلافة العثمانية ليست استعمارًا.
- آراؤه السياسية: عدم الفصل بين الدين والسياسة.
  - السرد على كتاب (الإسلامية وأصول الحكم).
  - حكومة النبـــي ﷺ
  - حكومة أبي بكر الصديق
- عدم جواز فصل الدين عن السياسة.
- حقيقة فصل الدين عن السياسة.
- معالم نظريته السياسة.
- السلطان عبد الحميد (الخليفة المفترى عليه).
- حقيقة مدحت باشا.

والله ولي التوفيق ..

منهج البحث

أولا: بدأنا بمقدمة للتعريف بالشيخ مصطفى صبري والتيارات السائدة في عصره لإعطاء القارئ فكرة عن الجهد الذي بذله المؤلف وسط اتجاه عام قوى مضاد.

ثانيًا: عرّفنا بالأشخاص والجمعيات والأحداث البارزة حتى يتمكن القارئ من استيعاب نصوص الكتاب بعد مضي أكثر من نصف قرن على تاريخ تأليفه[١]. حيث أخفيت خلاله عن عمد وجهة النظر الإسلامية، وأبرزت وجهات النظر المضادة في كتب التاريخ وفي تعليقات معظم المحللين والمؤرخين وكتّاب المقالات.

ومما يؤسف له أن أغلب الأجيال الجديدة تعرف مصطفى كمال أتاتورك بصفته الزعيم الوطني صاحب النهضة التركية الحديثة، ولا يكاد يعرف أحد -اللهم إلا القلة شيئًا عن مصطفى صبرى -آخر شيخ للخلافة العثمانية- بينما قاد الرجل -رحمه الله تعالى- حملة كبرى أعزلاً إلا من سلاح إيمانه، فهاجر بدينه من تركيا و لم يلق إلا الجحود والرمي بالخيانة، ولكنه كان مثالاً لصبر المجاهدين!!

فهل آن لنا معرفة تاريخنا الإسلامي بأقلام أمينة وطرح المزيف جانبًا؟

وهذا الكتاب دليل ما بعده، دليل على معرفة كيف تزيف الحقائق!!

ثالثًا: تبين لنا صحة توقعات المؤلف بناء على وقوفه على أسرار ربما -انفرد بها أو عرفها القليلون في عصره- وذلك نتيجة منهج المقارنة في دراسة الكتاب بين مضمونه وبين الوثائق التي نشرت أو ترجمت إلى العربية بعد ظهور حركة أتاتورك اللادينية.

ولعل الوثائق والمؤلفات الصادرة بعدها تضفي مزيدًا من اليقين على صدق الشيخ في كل ما رواه، ولكنها في الوقت نفسه تحمل معلومات ووجهات نظر

---

(١) ولتذليل صعوبة استيعابه حيث جرى تأليفه - كما وصفه الدكتور محمد محمد حسين -رحمه الله تعالى- على الطريقة العربية القديمة .

(الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر (جـ٢ ص٦٩). مكتبة الآداب بالجماميز ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

متناثرة جزئية.

أما كتاب الشيخ مصطفى صبري، فإنه ربما يعد من هذه الزاوية -بمثابة الوثيقة الوحيدة المثبتة للخطط اليهودية والصليـــبية ضد الخلافة العثمانية حيث سجلها خطوة بخطوة، وشرح أبعادها كلها وحذر منذ البداية من خطورة نتائجها.

لذا، فقد أطلقنا على الكتاب عنوانًا جديدًا لما أسفرت عنه الانقلابات، فسميناه:

الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية

مع المحافظة بطبيعة الحال على اسمه الأصلي (النكير..) والمؤلف نفسه أفادنا في الكتاب عن سبب (نكيره) على الحكام الجدد لتركيا.

رابعًا: تجميع الحقائق والاهتمام بإبراز الدور الذي قام به مصطفى كمال ضد الخلافة الإسلامية والإسلام، حيث يدور محور الكتاب على توضيح شخصية الرجل وتصرفاته العدائية إذ قام بدور مزدوج:

أحدهما: طعن الإسلام في عقيدته ونظامه التشريعي والسياسي.

والثاني: فرض النظام الغربـــي بالقوة المسلحة. وقد أزاح الشيخ مصطفى الستار عن صلته بطائفة (الدونمة) اليهودية، كما اعتبره صنيعة الدولة الصليـــبية[(١)].

ونحن لا نحاكم الرجل، فالأولى بذلك أهله وقومه، ولكن ما يهمنا هو امتداد عدواه إلى المسلمين في رقعة بلادهم جميعًا، مما يحملنا مسئولية تعريته وكشف عوراته وعورات نظامه، لأنه مازال مع الأسف الشديد يعتبر نموذجًا في عقول كثير من المسلمين المخدوعين فيه وفي الدور الذي أداه، ويتخذ منه مثالا أعلى للتحضر واللحاق بحضارة العصر !!

وخير شاهد على ذلك ما خاضه المسلمون من تجارب مقتفين آثار أتاتورك، فماذا حققوا ؟!

إننا إذا استعرضنا صور الإخفاق المتعددة على أثر محاولاتنا إقامة البنيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وفق النموذج الغربـــي، وبعد أن منينا بالهزائم

(١) موقف العلم والعالم..(جـــ٤ ص٣٣٦). دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٩ هـــ- ١٩٥٠م.

العسكرية والسياسية، وأصابنا التدهور الاقتصادي، وفجعتنا حقائق النكوص العلمي والأخلاقي، واستيقظنا على حقيقة نظرة أوروبا لنا بشطريها الشرقي والغربي كفريسة تريد التهامها، بعد هذا كله، أصبح على رواد الفكر إعادة تقديراتهم أمام هذه النتائج المشاهدة:

١- الفشل في التقليد، وهذا يعني أن لنا أصولاً حضارية أخرى.

٢- أزمات الحضارة الغربية وإخفاق النظريات في مجال التطبيق، وظهور حركات جديدة بين شبابها تعبر عن أزمة إنسانية وأخلاقية حيث عجز الفلاسفة والقادة عن إيجاد العلاج.

ولا يصح النظر إلى هذه الأزمات على أنها تعبر عن فترات مؤقتة، أو أنها ظواهر عابرة، وذلك لسبب بسيط، وهو اعتراف مشاهير فلاسفتهم وعلمائهم أنفسهم بعمق هذه الأزمات وخطورة آثارها، وإنذارهم لبني قومهم بما ينتظرهم من كوارث الانهيار.

وادارسوا آراء شبنجر وتوينبي وكولن ولسن وبرتراند رسل وجارودي وغيرهم.

٣- إن التجربة الكمالية المضادة لحركة التاريخ الإسلامي[١] تصلح بذاتها كمعيار منهجي نقيس به التغييرات التي حدثت في العالم الإسلامي كله عقب إسقاط الخلافة الإسلامية على يديه وشق الطريق نحو الغرب وكان خط الارتقاء والتطور الطبيعي يقتضي المحافظة على الذاتية الإسلامية وملاحقة خطوات التطورات العلمية- كما فعلت اليابان مثلا:

إننا ننادي بضرورة الاحتكام إلى منهج ثابت في دراسة ما حدث في بلاد المسلمين في العصر الحديث عقب انفراط عقد وحدتهم، أي نظام الخلافة.

---

(١) ولا نقول هذا جزافًا، لأنه ثبت أنه عندما كان يرقد على فراش الموت خشي ألا يجد شخصًا يخلفه للاستمرار في رسالته، فاستدعى السفير البريطاني ورجاه أن يخلفه في منصب الرئيس !! (نشرت جريدة "الصنداي تايمز") برقية السفير إلى حكومته ونقلتها جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٦٨/٢/١٥ وقد نشرها الأستاذ مصطفى السعدني في كتابه (الفكر الصهيوني)(ص٢٢٠-٢٢١)، ط المجلس للشئون الأعلى الإسلامية ١٩٧١م.

ونطرح على بساط البحث بعض الأسئلة التي تشكل الإجابة عليها إطاراً عامًا لمنهج أقرب إلى الصحة، من غيره.

ومن الأسئلة التي تطرح لهذا الغرض:

١- ما مدى استمساك الأمة بعقيدتها وشريعتها؟

٢- ما أسباب التدهور والانحطاط الداخلية؟

وكيف كان يمكن علاجها؟

وما العقبات التي صادفت الزعماء المصلحين.. ولم عجزوا عن التغلب عليها؟

٣- الصراع مع الاستعمار الأوربـــي بدوله كلها ومتابعة خططه وأساليبه في بلدان العالم الإسلامي مع وضع يدنا على استراتيجيته العامة وبحث مدى استمراره في تنفيذها.

وفيما عدا ذلك فإننا نلاحظ أن مناهج البحث انحصرت في إطار الأفكار الوطنية أو القومية، والفلسفية أو التقدمية (بالمفهوم الغربـــي) والاشتراكية أو الديمقراطية.

ولا يستطيع الباحث بهذا المنهج تقييم الأحداث التي مرت بها الأمة الإسلامية من حيث تفردها بخصائص ذاتية. واتخاذ أي من هذه النظم كمعايير للتقييم تُفْقِدُ الباحث خيوط الترابط، وتضيع جهده في الدراسة، كما ضاعت جهود الأجيال السابقة وراء تقليد حركة أتاتورك على أرض الواقع.

فقد كنا كمن يقف على مفترق الطرق يبحث عن امتداد خط السير الذي بدأ به، وربما انحرف عنه أحيانًا ولكن الاتجاه نفسه كان صحيحًا، ولكن بالوصول عند المفترق، ضل السائق الذي أسلمنا له القيادة بدلا من الاستمرار في طريقنا الذي عرفناه، انحرف عن الطريق إلى طريق آخر لن يوصلنا إلى محطة الوصول سالمين، بل سيصل بنا إلى ما يشبه الهاوية، إن لم تتداركنا رحمة الله تعالى وفضله.

بعبارة أخرى، فإنه من وجهة النظر الإسلامية فيما نعتقد، تعد حركة الردة **الكمالية** انتكاسًا حضاريًا وليست تطورًا إلى الأفضل، إذ حولت تركيا- ومعها العالم الإسلامي ببلدانه المختلفة- إلى مجرد تابع لأوربا، وذيل من ذيولها، بعد أن كان في ظل الخلافة يقودها في عصورها الوسطى، ويهددها في عقر دارها في عصورها

الحديثة !.

ولإثبات هذا الواقع الذي نعيشه، رأينا من واجبنا إعطاء فكرة عامة عن شخصيتين من الشخصيات التي يدور حولها تاريخنا المعاصر، ونقصد السلطان عبد الحميد-آخر خلفاء المسلمين، وأتاتورك (الدونمي) لإزالة اللبس الراسخ في الأذهان عنهما، وتصحيح صورتيهما في عقول الأجيال الشابة.

وليس المقصود عرض السيرة الذاتية لهما، ولكن لأنهما يعبران في الكتابات والأبحاث الغربية والمتغربة عن نظامين نقيضين، فقد شوهوا سمعة السلطان عبد الحميد وقرنوه بالخلافة العثمانية (الإسلامية)، وكأنه وحده يعبر عن هذه الخلافة عبر تاريخها الممتد عبر نحو ستة قرون، ووصفوه بالحاكم المستبد (الأحمر).

ووضعوا على النقيض شخصية أتاتورك كقائد ثوري، سار بالشرق إلى الأمام نحو الحضارة !!

وسنرى مدى التحريف والتضليل في هاتين الصورتين بناء على الرجوع إلى وثائق دامغة.

الشيخ مصطفى صبري: حياته وعصره

أخذ العلم أولا في بلده (توقاد)، ثم استأذن أباه للسفر إلى (قيصرية) لتلقى العلم، وكانت مشهورة بعلمائها بين مدن الأناضول، وسافر بعدها إلى الآستانة ، وذلك كله لتحقيق رغبة أبيه الشديدة في أن يصبح عالمًا من علماء الدين.

ثم عين في سن الثانية والعشرين مدرسًا بجامع السلطان محمد الفاتح-وكان في عهد الدولة العثمانية كالأزهر بالقاهرة-ولكن أباه لم يرض على هذا التعيين إذ كان بوده استكمال تعليمه، فقال لبعض أصدقائه:

[استأذنني لطلب العلم في الآستانة بعد القيصرية، فما لبث أن حصل على شهادة العالِميَّة وتربع على كرسي التدريس، وكان الواجب عندي أن يستمر في التعليم حتى يبلغ الثلاثين على الأقل][1].

(١) مقدمة كتاب (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين).

وبلهجة المعتذر يخاطب أباه في مقدمة الكتاب فيعدد الأسباب المعوقة لآمال أبيه فيه حيث تولى وظيفة التدريس بمرتب الحكومة، ثم منصب المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية.

ولكنه يختتم ذلك بذكر مجالات نشاطه وعمله وجهاده ليُعوض أباه عما سلف ويكتسب رضاه وإعجابه، فيقول في عبارة جامعة لترجمة حياته في إجمال:

[ولكنك لو رأيتني وأنا أكافح سياسة الظلم والهدم والفسوق والمروق، في مجلس النواب وفي الصحف والمجلات قبل عهد المشيخة والنيابة وبعدهما، وأدافع عن دين الأمة وأخلاقها وآدابها وسائر مشخصاتها، وأقضي ثلث قرن في حياة الكفاح، معانيًا من خلاله ألوان الشدائد والمصائب ومغادرًا المال والوطن مرتين في سبيل عدم مغادرة المبادئ، مع اعتقال فيما وقع بين الهجرتين، غير محس يومًا بالندامة على ما ضحيت به في هذه السبيل من حظوظ الدنيا ومرافقها-لأوليتني إعجابك ورضاك].

ثم يذكر أنه ألف كتابه الكبير، أي (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين)[1]. في سنوات عمره الأخيرة أثناء توقفه في المهجر عن الجهاد السياسي متفرغا للجهاد العلمي الديني، فجمع فيه (ما يحتاج المتعلم المسلم إلى معرفته من المسائل العلمية والفلسفية لتسلم عقيدته الدينية وتصمد أمام تيارات الزيغ العصري، وناضلت أشتاتًا من أهل العلم والأدب في الشرق والغرب أحياءً وأمواتًا)[2].

ومن المصادر النادرة التي نستمد منها ترجمة لحياته-كتاب الدكتور محمد حسين (الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر)، نقلا عن الأستاذ إبراهيم صبري[3]

=

ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

(١) ومن كتبه المطبوعة بالعربية:د

١- مسألة ترجمان القرآن ٢- قولي في المرأة ٣- تحت سلطان القدر

٤- القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون. (ثم جعله أحد فصول كتابه الكبير).

(٢) نفسه ص٢.

(٣) علمنا أنه توفي-رحمه الله تعالى -في سبتمبر سنة ١٩٨٣م.

أستاذ اللغات الشرقية بجامعة الإسكندرية سابقًا وهي:

[غادر الشيخ مصطفى صبري الآستانة فرارًا من الكماليين قبيل استيلائهم عليها سنة ١٩٢٣ فحضر إلى مصر، ثم انتقل إلى ضيافة الملك في الحجاز. ثم عاد إلى مصر، حيث احتدم النقاش بينه وبين المتعصبين لمصطفى كمال فسافر إلى لبنان، وطبع هناك كتابه "النكير على منكري النعمة" ثم سافر إلى رومانيا ثم إلى اليونان، حيث أصدر جريدة "يارن" ومعناها "الغد". وظل يصدرها نحو خمس سنوات حتى أخرجته الحكومة اليونانية بناءً على طلب الكماليين. فاستقر في مصر إلى أن توفى بها (سنة ١٩٥٣م - ١٣٧٣هـ).

وقد بدأ مصطفى صبري نشاطه السياسي بعد إعلان الدستور الثاني سنة ١٩٠٨.. إذ انتخب وقتذاك عن بلدته (توقاد) في الأناضول، فبرز اسمه وقتذاك لمقدرته الخطابية ولم يلبث حين تبين سوء نية الاتحاديين أن انضم إلى الحزب الذي تألف من الترك والعرب الأروام الذين يعارضون النـــزعة الطورانية التي اتسم بها الاتحاديون وقتذاك. وكان نائبًا لرئيس هذا الحزب المعارض.

ولما استفحل نفوذ الاتحاديين فر من اضطهادهم سنة ١٩١٣، فأقام في مصر مدة، ثم تنقل في بلاد أوروبا حتى عاد إلى الآستانة مقبوضًا عليه عند دخول الجيوش التركية إلى بوخارست في الحرب العالمية، حيث كان يقيم لاجئا إليها وقتذاك. وقد ظل معتقلاً إلى أن انتهت الحرب بهزيمة تركيا وفرار زعماء الاتحاديين، فعاد إلى نشاطه السياسي في الآستانة، وعين شيخًا للإسلام وعضوًا في مجلس الشيوخ العثماني وناب عن الصدر الأعظم في رياسة الوزارة أثناء غيابه في أوروبا للمفاوضات. وظل في منصبه إلى أن استولى الكماليون على العاصمة، ففر إلى مصر][١].

وقد مرت حياته السياسية بمواقف صعبة ومحن مستمرة، منها:

۞ العداء الذي لقيه في مصر بسبب خداع مصطفى كمال أتاتورك الذي أصاب غالبية الشعب المصري، فضلا عن تشجيع الإنجليز واليهود لبعض العناصر

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر (جـ ٢ص ٣٢٧-٣٢٨) مكتبة الآداب بالجماميز ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

لمضايقته وإلحاق الأذى به واتهامه بالخيانة.

۞ التبس الأمر بينه وبين شيخ الإسلام الأسبق (عبد الله بك دري زاده) حيث نسبت إليه صحف مصر الفتوى التي أصدرها الثاني أيام الخليفة محمد وحيد معلنة بنفي مصطفى أتاتورك وخروجه على الإمام.

ويبدو أن خصومه استغلوا هذه الفتوى لإثارة العامة ضده حينما كانت الفتنة بأتاتورك قد عمت الجميع.

۞ كان يعاني من الفاقة طوال هجرته، فقد اضطر إلى بيع كتبه للحصول على نفقات سفره مع أسرته من الآستانة إلى الإسكندرية ولم يستطع إلا ركوب الدرجة الثالثة.

۞ واستدل بذلك على استقامته ونـــزاهته وطلبه للرزق الحلال، إذ بالرغم من توليه منصب المشيخة الإسلامية أربع مرات، فإنه لم يوفر عشرات الآلاف من الجنيهات التي كان في إمكانه الحصول عليها لو فرط في نـــزاهته وخان أمانته وقبل التعاون مع الاتحاديين.

وقد نقل لنا الأستاذ عبد الفتاح أبو غده بعض أبيات الشعر التي تفيض بالأسى والحزن، إذ قارن فيها بين زهده الجبرى وزهد غاندي الاختياري وقتذاك، وجاء في نهايته هذه الأبيات التي قال فيها:

في سبيل الإسلام ما أنا لاق ولئن مت فليعش هو بعدي

فليعش رغم مسلمي العصر دين ضيعوه ولم يُفّوه بعهد

وكان مثلي يموت جوعًا ولا يُعـــ ـــرف لو كان شيخهم شيخ هند[1]

نظرات الشيخ وتحليلاته لأحداث عصره:

تلاحقت الأحداث أثناء حياته وكأنها كانت على موعد معه ليبدي رأيه فيها فتصلنا عبر مؤلفاته لتنير للمسلم المعاصر طريق الرؤية الصحيحة وسط الضباب

(١) عبد الفتاح أبو غده: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل (ص ٦١). وينظر تعليقنا رقم ١٢٦ بهذا الكتاب.

الكثيف الذي أحدثه دخان المعارك ضد الإسلام والمسلمين.

وتتصل تحليلاته وتعليلاته بوحدة فكرته النابعة من القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو شبيه في تفسيره لفلاسفة التاريخ.

وكانت أهم الكوارث التي أصابت المسلمين في مقتل هي:

أولا: تضافر القوى اليهودية والصليبية للقضاء على الخلافة العثمانية باعتبارها التجسيد الحي للأمة الإسلامية وقتذاك فأخذ الغرب يقتطع أجزاءها، فاقتطعت روسيا منذ عهد كاترين سنة ١٧٦٢-١٧٩٦م بعض الأراضي والولايات، ثم توالت بعدها الحملات العسكرية الاستعمارية فهاجم نابليون مصر عام ١٧٩٨م ثم احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٩١٢.. كما احتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١.. وكانت الدول متفقة على اقتسام ميراث السلطنة العثمانية عند زوالها من الوجود، فكانت بريطانيا تطمع في بترول الموصل وضمان إنشاء خط ثان للهند وهو خط بري يمتد من فلسطين إلى الخليج الفارسي.

وكانت فرنسا تجاهر بأنّها ستطيب استقلالها الاقتصادي بما تجنيه من القطن في حلب ومن الحرير في لبنان والصوف في سوريا وكانت إيطاليا مقتنعة بالاستيلاء على القسم الغربي من الأناضول. وكانت روسيا تطمع في قسم من تراقية والآستانة وأرمينيا وكردستان[1].

كما احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ وبسطت حمايتها على الحج والمحميات من حدود اليمن الجنوبية إلى شرق الجزيرة وكان الإنجليز قد استولوا على الهند قبل ذلك، وانتزعوا باستعمارهم لها سيادة المسلمين ثم استولوا على مصر عام ١٨٨٢ وعلى السودان عام ١٨٩٨. واستولت هولندا على جزر الهند الشرقية وحوصرت أفغانستان تحت الضغط الإنجليزي والروسي، كما حوصرت إيران.ولم يكتف الغربيون بإشعال الثورات في داخل الدولة العثمانية باعتبارها الدولة الإسلامية التي تمثل المسلمين، بل حرضوا شعوب البلقان على الثورة منذ عام ١٨٠٤م وأمدوهم

---

(١) أوجيد يونغ: الإسلام وآسيا أمام المطابع الأوربية (ص٥٨)، مطبعة النهضة بمصر سنة ١٩٢٨م.

بالمساعدة حتى انفصلت عن الخلافة سنة ١٨٧٨، كما حُرضت اليونان على الثورة منذ عام ١٨٢٠ حتى استقلت اليونان عن تركيا عام ١٨٣٠. ولم يكتف أهل الغرب بذلك بل شجعوا الحركات الانفصالية داخل الدولة بين الترك والعرب وحركوا الثورة العربية بواسطة عملائهم: كلورنس وجلوب، وأثاروا فتنة القوميات والعصبيات الإقليمية بغرض التفرق والتفتيت[١].

ثانيًا: انتهت حركات التطويق والإعارات والتفتيت بإنهاء وجود الدولة الإسلامية في شكلها الأخير- ويعني بذلك الخلافة العثمانية-على يد مصطفى كمال أتاتورك. وكان للفتنة اليهودية دورها في سلسلة محكمة الحلقات، فمنذ تآمر عبد الله ابن سبأ الذي أطلق فكرة تأليه البشر وتآمر على قتل الخليفة الثالث وأشعل أتباعه نار الفتنة في واقعتي الجمل وصفين، نجد هذا الدور يؤديه آخرون بالدهاء والخبث نفسه، فقام ابن كلس وزير الإخشيدي بإفشاء أسرار البلاد للمعز لدين الله الفاطمي وهو لا يختلف عن دزرائيلي الذي اشترى لقومه أسهم قناة السويس[٢].

وأخيرًا ظهر رأس الرمح الموجه للقدس بيد ثيودور هرتزل الذي ظل ست سنوات كاملات يحاول بجهد متوصل ورجاء المتوسل الملح أن يتمكن من مقابلة السلطان عام ١٩٠١ ليضع خدمات اليهود في خدمة الدولة تمهيدًا للحصول من جلالته على تصريح لصالح اليهود.

وعندما رفض، أخذوا يتحينون الفرص مع السعي الذي لا يهدأ، وكتب يقول: [إن الأمور تتأزم في تركيا، إذا زاد هذا التأزم بخصوص المسألة الشرقية وانتهى إلى حد يقضي بتقسيم تركيا في المؤتمر الأوروبـــي فقد نتمكن من أخذ قطعة أرض محايدة لأنفسنا][٣].

ولم تكن هذه الأرض بطبيعة الحال سوى فلسطين التي وصلوا إليها عن طريق

---

(١) سميح عاطف الزين: عوامل ضعف المسلمين. دار الكتاب اللبناني ص ٢٢، وما بعدها.

(٢) د. محمد بديع الشريف: الصراع بين الموالي والعرب (ص١٧٩). دار الكتاب العربي بمصر سنة ١٩٥٤م.

(٣) زهدي الفاتح : لورنس العرب (ص٤٢، ٤٨، ٤٩).

القسطنطينية. وإذا كان هناك من يشك في هذه الواقعة فعليه قراءة بروتوكولات حكماء صهيون، واستيعاب الرسم الرمزي لها المشبه بالأفعى، حيث تظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى قبل وصولها إلى أورشليم[١].

وكان الأخطبوط اليهودي يعمل في دأب مستغلاً أحوال العالم الإسلامي المنهارة ليخطو الخطوة تلو الأخرى، ولهذا نرى تلاحق الأحداث وصلتها بعضها ببعض، فقد انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بقيادة هرتزل عام ١٨٩٧، وتلاه عام ١٩١٦ عقد معاهدة [سايكس بيكو] بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام بلاد المسلمين التي كانت تابعة للخلافة.

وفي نفس العام قامت الثورة العربية بقيادة (الشريف) حسين للتخلص من حكم الأتراك واستقلال البلاد العربية، فكانت نتيجتها وبالاً على العرب والمسلمين.

وفي عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور ليمنح اليهود حق إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

وفي عام ١٩١٨ انهزمت تركيا واحتل الإنجليز فلسطين[٢].

وكان الشيخ مصطفى صبري وهو يؤلف كتابه (النكير..) يرقب هذه الأحوال ويحذر من فتنة اليهود، موجهًا الأنظار إلى استثنائهم في المعاملة دون باقي الأتراك.

ولا يدهشنا بعد ذلك إزاء فداحة الخطب أن يعبر عن إلغاء الخلافة فيصفها بأنَّها بمثابة (طعن الدين من الداخل)، وقد ثبت أن أصاب الحقيقة، فما استطاعت الأصابع اليهودية الامتداد إلى القدس بخاصة وفلسطين بعامة إلا على أشلاء الخلافة العثمانية.

أضف إلى ذلك تحذيره من إثارة النعرات القومية والنـــزعات الإقليمية والعداوات بين المسلمين. وهنا تظهر أيضًا صحة توقعاته عندما عارض فكرة القومية الطورانية، وسخر من شعر (ضياء كوك آلب) الذي كان يتغنى به فأخذ أتباعه

---

(١) بروتوكلات حكماء صهيون–ترجمة محمد خليفة التونسي (ص٢٣٨، ٢٣٩).

(٢) عبد الله التل: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية (ص٢٣٠، ٢٣١)، دار القلم – ١٩٦٥م.

يعدونه قرآن الترك.

فماذا حدث بعده؟!

لقد نجح الاستعمار بنوعيه الشرقي والغربي في تفتيته الجسد الواحد وحوله إلى دول ودويلات لكل منها حاكم وعلم ونشيد وحدود جغرافية مصطنعة، وغزاها بأفكار القومية والوطنية، فأصبح ولاء الأمة إما لأشخاص الزعماء والقادة ورجال الحكم والسياسة أو للأفكار والمذاهب والفلسفات الواردة، وبذلك حول الشعوب الإسلامية عن الولاء الوحيد الذي ينبغي أن تخضع له دون سواه وهو الولاء لله الواحد القهار، واتباع الرسول ﷺ، ولكي تنسى هدفها الأساسي المتضمن للآية ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾[آل عمران: ١١٠]. وتسعى جاهدة لتجعل كلمة الله تعالى وحدها هي العليا.

واستطاع المؤلف بحكم معرفته بما يدور حوله من أحداث-راقبها وشارك فيها- أن يربط الأسباب بالمسببات، كذلك أراد بحكم معرفته بشخصية مصطفى كمال جيدًا، أن يفتح أعين المسلمين على ما يراد بالإسلام، ومكنته حصيلته الوافرة من المعرفة التاريخية وخطط أعداء المسلمين(١). امتلاك القدرة على التعليل والتفسير بدلاً من أن يعيش الأحداث منفصلة في الزمان والمكان، فأخذ يقارن بين خطوات الكماليين وما فعلته الثورة الفرنسية قبلهم، ويحلل الدوافع الكامنة وراء التصرفات التي بدت في ظاهرها إصلاحية جزئية، أو انتصارات مؤقتة، فخدعت الكثيرين من معاصريه، ولكنها لم تخدعه، ولهذا جاءت الحوادث كلها مؤيدة لصدق حدسه!!

علمه وخلقه:

كان الشيخ حافظًا للقرآن الكريم، محيطًا بالسنة النبوية فاهماً لعقيدته الإسلامية حق الفهم، فقيها عالمًا بأصول الفقه -وربَّما قارب مرتبة الاجتهاد- واثقًا بنفسه، معتزًا بإسلامه وأمته وحضارته، محيطًا بما يدور في عصره سواء في بلاد المسلمين أو العالم الخارجي.

لذلك تمكن من وضع يده على مكامن الانحراف في عقائد معاصريه من

---

(١) لأنه ناب كما مر بنا عن الصدر الأعظم في رياسة الوزارة أثناء غيابه في أوربا للمفاوضات.

العلماء، ولم ترهبه أسماؤهم ولا مراكزهم الوظيفية لإحساسه بثقل المسئولية على كاهله، ولا سيما أنه كان شيخ الإسلام في الخلافة العثمانية [١]. وهو مركز علمي مؤثر كان له النفوذ الواسع أيامَ أمجاد الخلافة[٢].

كما نظر إلى حضارة الغرب نظر المعتز بإسلامه، الفخور بتاريخ الحضارة الإسلامية ومكانة الشريعة الإسلامية التي تعلو على سائر الشرائع.

لهذا كان يتعجب من المفتونين بكل ما يَرِدُ من الغرب الزاحف على المسلمين عسكريا وثقافيًا واقتصاديًا، ويطالبهم بالتخلص من هذا المرض النفسي، ولا يرى سببًا للتخاذل أمام دول تزعم التحضر وهي في الحقيقة طامعة حاقدة تفهم العدل بمقياسين: أحدهما لمواطنيها والآخر للتعامل مع الدول المغلوبة!!

وبلغت محنة الرجل ذروتها عندما كان يقرأ ويسمع ويشاهد (الازدواجية) بين الحقيقة والواقع، وبين البيانات المزورة المعلنة للجماهير المسوقة بعواطفها وراء قادة خونة، وحملة أقلام غير أمناء.

وتعجب شيخنا أكثر ما تعجب عندما أطلقت تغاريد النصر ورفعت أكاليل الفخر على هامة مصطفى كمال، بينما يقتضي الواجب ذرف الدموع ساخنة على ما ينتظر المسلمين من مآسى !!

تعجب لأن الجميع هللوا لأتاتورك لانتصاره (الظاهري) على إنجلترا وإخراج اليونان من إزمير[٣] بينما استطاع الشيخ مصطفى بدراسته العميقة لشخصية أتاتورك وأعماله وتاريخه وانتماءاته، استطاع أن يوقن بأن ما حدث كان تمثيلية وراءها (سر عميق) فقد عقدت إنجلترا مع مصطفى كمال صفقة عمرها -بل صفقة عمر أوروبا

---

(١) يقرر د. عبد العزيز الشناوي أن الدولة العثمانية كانت حريصة كل الحرص على الالتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فأنشأت لذلك الغرض الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة وجعلت لها اختصاصات واسعة ورصدت لها موارد مالية ضخمة، وكان شيخ الإسلام هو الذي يرأس هذه الهيئة. وكانت تعاونه مجموعات من كبار علماء الدين.

(٢) لمزيد من التفاصيل، ينظر المرجع السابق الفصل الرابع عشر من (ص٣٩٦ إلى ص٤٢٠).

(٣) وكانت اليونان قد احتلت إزمير بمعاونة الحلفاء، ولكن استطاع الأتراك بعد تخلي الإنجليز عن اليونانيين أن يستردوا مدينة أزمير.

كلها- حينما تنازلت بمحض إرادتها وهي الخارجة منتصرة من الحرب العالمية الأولى، تنازلت عن إزمير لتظهر أتاتورك أمام العالم الإسلامي بأنه (المنتصر) و(الغازي) ثم تفرض شروطها عليه لتتخلص -وبصفة نهائية كما يشهد التاريخ المعاصر- من المقاومة الفعالة المؤثرة للاستعمار الغربـــي في ظل راية (الجهاد) الذي كان يعلنه خليفة المسلمين كلما تعرض أي بلد من بلادهم لخطر الغزو والاستعمار.

وكان لها ما أرادت..!! ورأى الشيخ مصطفى صبري أن واجبه يقتضي الوقوف في وجه تزييف الحقائق وإظهار ما وراءها من أسرار.

ولتقريب فهم الدور الضخم الذي قام به الشيخ، نجمل موقفه في هذه الدوائر الثلاث:

١- إظهار حقيقة انتصار (الغازي) لأنه في الحقيقة هزيمة للمسلمين وضياع للخلافة الإسلامية.

٢- فصل الدين عن السياسة لينفرد كل منهما باختصاصه وشؤونه كما زعم أتاتورك[1] ولكنه في الحقيقة إبعاد الإسلام عن الحكم وتحويل النظام الحاكم في تركيا إلى نظام لا ديني، بل معاد للدين وللمتدينين.

٣- إن التقدم والتطور إلى الإمام وراء أوروبا هو في حقيقته تراجع وتقليد ومهانة.

وكان الشيخ يصرخ بأعلى صوته، وهكذا نشعر عند قراءة صفحات كتابه، كان يصرخ منفعلا أشد الانفعال، واصفًا بالفكر الصريح الكماليين قاطبة ومن سار على نهجهم من الكتاب العصريين الذين يسحرون الناس بأقلامهم وهم يبطنون الإلحاد ويخشون إعلانه.

وهنا تتضح مع علمه وفقهه وإخلاصه، صفة أخرى خلقية يتميز بها العلماء

---

(١) يقول الشيخ مصطفى صبري: [إن الراغبين في تجريد الحكومة من الدين يسمونه فصل الدين عن السياسة تخفيفًا لخطره وسوء تأثيره في سمع الأمة المتدينة، فهم يتوسلون إلى القضاء على دين الحكومة بأن يعبروا عن هذا القضاء بالفصل بين الدين والسياسة، ثم يتوسلون بالقضاء على دين الحكومة إلى القضاء على دين الأمة] (ص ٢٩١، ٢٩٢).

المخلصون، ألا وهي (البطولة).

أجل.. إن الجهاد الذي قام بأعبائه في وجه عتاة الكماليين ليقاس أيضًا بجهاده العلمي إذا وزناه بميزان إحساسه بالغربة وسط العلماء المندفعين وراء تيار (التفرنج).

لقد احتاج الشيخ إلى جهد خارق للمحافظة على ثقته بدينه وبنفسه وبأمته وسط تيار شعبـــي مخدوع من ناحية، ومجموعة كتاب تريد الانسلال من الإسلام تحت شعارات لا مضمون حقيقي لها، تحمل لافتات: التجديد والتحديث والتمدن، وهي كالطبول الجوفاء تخفى وراءها وجوهاً كالحة، وجوه الإلحاد وتقليد الغرب تقليدًا أعمى في كل شيء، مع الجهل أو التجاهل بحقيقة الإسلام وعقيدته وشريعته.

إن لم تكن هذه بطولة فما هي إذن ؟!

لنتخيل قائدًا يقف بمفرده أمام الأعداء ينادي جنده الفارين من حوله: (هلموا إليّ)، الحقّ معي والنصر لي، ولا يكاد يصدقه أحد!!

ثم تسير عجلة الزمن وتمضي الأعوام تلو الأعوام، وتنصهر الأمة في تجارب طاحنة ذهب ضحيتها الملايين، وذاقت خلالها المذلة والهوان، وتخلفت فأُلْحِقَتْ بذيل الأمم بعد أن كانت في المقدمة.

وتبين-ولكن بعد فوات الأوان-صدق فراسة الرجل وصواب آرائه وشجاعة مواقفه !!

لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة:

مع أن الكتاب مخصص لفكر الشيخ مصطفى صبري السياسي، غير أننا لا يمكن أن نغفل موقفه العلمي ودفاعه عن عقيدة الإسلام لأنه لا يرى الفصل بين الدين والسياسة كما سنرى.

ومن هنا نراه مدافعًا بشدة عن عقائد المسلمين الأوائل، منكرًا على المنحرفين فهمهم للإسلام بدعوى (التحديث) أو (العصرية).

وقد أخذ على عاتقه صد هجمات عنيفة مع كثير من العلماء، ووقف وحده يغالب المبهورين بحضارة الغرب فاضطروا إلى إنكار أو تأويل بعض الأصول في العقيدة الإسلامية، واعتبرهم منحرفين عن الثقافة الإسلامية إلى الثقافة الغربية، قال في

هذا الشأن:

[وأصل المسألة للمتعلمين العصريين من الكتاب عقيدة راسخة أرسخها في أذهانهم العلم الحديث المادي الذي يؤمنون به فوق إيمانهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهي إنكار الأمور الغيبية مثل المعجزات والنبوة بمعناها المعروف عن المليّين .. إذ لما رأوه منها في كتب الحديث طعنوا في صحته، ولما رأوه في القرآن أولوه][1].

وكان الشيخ أمام موجة عاتية من تأويلات مسرفة خشي عليها من إنكار أصول في الإسلام ومن أهمها الإيمان بالغيب.

وقد لاحظ المعركة التي دارت بين فرح أنطون منشئ مجلة (الجامعة) وبين الشيخ محمد عبده، ومن أقوال أنطون التي أثارته ودفعته إلى تأليف كتابه الآنف الذكر، من أقواله هذا الرأي:

[إن الدين هو الإيمان بخالق غير منظور وآخرة غير منظورة، ومعجزة ووحي ونبوءة وبعث وحشر وسؤال وحساب وثواب وعذاب في الجنة والنار، وكلها غير محسوسة ولا معقولة .. ولهذا كان العقلاء من الفلاسفة ورجال الدين في كل ملة ينادون بإبعاد العقل عن الدين].

فرأى الشيخ مصطفى في هذا الرأي دافعًا لتأليف كتابه المسمى (موقف العقل والعلم من رب العالمين ورسله) وسبقه بالكتاب المشار إليه بالهامش[2].

والنظرة الفاحصة لأسماء العلماء الذين أورد ذكرهم في كتبه منقبًا عن آرائهم ومعترضًا على بعضها، هذه النظرة تساعدنا في تكوين فكرة عن أثقال المسئوليات العلمية التي ناء بحملها، فمن هؤلاء:

فريد وجدي، الشيخ محمد عبده، الشيخ رشيد رضا، قاسم أمين، طه حسين، دكتور محمد حسنين هيكل، الأستاذ العقاد، زكي مبارك، الشيخ المراغي، الشيخ عبد العزيز البشرى، الأستاذ أحمد الأمين، الشيخ شلتوت.

ولكنه وجد أعوانًا له التمسها في أراء أمثال الشيخ محمد الخضر حسين

---

(١) (٢٤)، القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون.

(٢) نفسه (ص ١٩).

والشيخ محمد زهران والشيخ محمد يس والعالم الهندي مولانا شبلي النعماني.

كذلك كان غيورًا على سنة رسول الله ﷺ لأنه لاحظ أن (الطائفة العصرية) لا تعول على كتب الحديث، حيث أوضح أن اعتماد السنَّة يجب أن يكون صِنو الأخذ بالقرآن الحكيم، وعلى العكس فإن (التشكيك في أمانة المنابع الإسلامية عن آخرها بالنسبة إلى الأحاديث يستلزم التشكيك في تلك المنابع بالنسبة إلى القرآن أيضًا)[1].

وعاش الرجل في عصر فتنة العلم الغربـي التجريبـي الذي طغى على العقيدة النصرانية في الغرب، وحاول المثقفون المتأثرون بأوربا نقل الفتنة بحذافيرها إلى الشرق الإسلامي، ولم ينتهوا إلى اختلاف التصورين للعلم بين الإسلام والنصرانية، وعلاقته بالعقيدة في كل منهما.

ولم يعش الشيخ معنا ليرى انتصار الدين في عصرنا هذا بعد انحسار موجة فتنة العلم، وأصبح العلماء يتجهون إلى الدين من جديد (وكذلك الساسة كما سيتضح لنا) بتواضع ومعرفة لأقدارهم.

ولكن يكفي الشيخ صبري فخرًا أنه لم يخضع لموجة الفتنة، ورفع رأسه عاليًا شامخًا معتزًا بعقيدته الإسلامية المؤيدة بالعلم والعقل، وأخذ يكافح المتشككين وعلمهم الحديث الذي اتخذوا منه دعامة لشكوكهم.

ومن العجب أنه اعتبر منهج الشيخ محمد عبده يمثل باسم النهضة الدينية الحركة القهقرية أمام خصوم الإسلام الغربيين المتسلطين على كتابه[2].

كذلك أثار عجبنا الدفاع عن (علم الكلام) وربما نجد له العذر في سيطرة الثقافة الإسلامية بالمناهج المعروفة آنذاك، فظن أنه لا بد للمدافع عن الإسلام من علم

---

(١) نفسه (ص ١٧٤).

(٢) موقف العقل والعلم (جـ ١ ص ٣٤٧).

وتنبه إلى معارضة الدين باسم العلم ليست عامة بأوربا، فإن في الغرب مسالك فلسفية ورجالاً آخرين كثيرين انتقدوا مذهب المادية الإلحادية والإثباتية الوضعية انتقادًا شديدًا ولم يوافقوهم على القول بمنافاة العقل والعلم للدين (ص ٣٦٤-٣٦٥).

الكلام التقليدي، لصد هجمات المثقفين ثقافة غربية.

ونعذره أيضًا لأن اطلاعاته الواسعة على كتب معاصريه ربما حجبت عنه قراءة منهج علم الكلام عند شيوخ السلف أمثال: ابن حنبل وابن تيمية وابن القيم، فضلاً عن تأثره بالاتهامات الباطلة الموجهة حينذاك لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولم تكن قد طبعت وراجت بمثل الرواج الذي نعرفه اليوم. ولو كانت هناك فرصة للاطلاع عليها ودراستها لأنصف الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بدل نقدهما واتهامهما بالابتداع !!

من أقواله المأثورة:

۞ في الغرب نـــزاع وجدال بين العلم والدين ناشئ عن خصوصية دين الغربيين وليس في الشرق هذا النـــزاع إلا في قلوب مقلدى الغرب الذين لا يعرفون الإسلام رغم أنه دينهم (جـــ٢ ص ١٨).. وهذا الأسلوب المفرق بين العقل والقلب ينتهي إلى القول بأن الإنسان يؤمن بالعقائد الدينية ولا يؤمن بعقله، وهذا القول كما ينطبق على الدين المسيحي لكن الإسلام لا يوجد في عقائده ما لا يقبله العقل (جـــ ١ ص ٤٣٩).

۞ لا نعترف بأن الأمم المتحضرة المتغلبة بأنهم أعقل الأمم. نعم لعقولهم تقدم في الماديات لا في المعنويات. (جـــ ١ ص ١٢) ويقول: (إن العقل الحر في دائرة قوانينه الخاصة حسب المسلم نبراسًا في إنارة طريقه إلى أصول العقائد الدينية) (جـــ ١ ص ٣٢٨).

۞ إن السقوط الديني للشرق الإسلامي أفظع عندي وأعظم خطرًا وأكثر مساسًا بكرامته من سقوطه السياسي (جـــ ١ ص ٣٥٩).

۞ لو قارنتم ما فعل السلف من علمائنا مع فلسفة اليونان، بما فعل الخلف مع فلسفة الغرب لوجدتم الفرق بين قوة السلف وضعف الخلف هائلاً (جـــ٢ ص١١٢).

۞ من آثار الإلحاد في النفوس الخلاء الموحش بسبب فقدان الأنيس الروحي الذي هو الدين (جـــ١ ص١٠٣).

۞ قال عندما اتهموه بالجمود: (أذيب الجامد فنجم الجاحد) (جـ١ ص١٠٣).

۞ إن استعمار القلوب أصعب من الاستعمار العسكري. (جـ١ ص٤٤٢).

۞ إن في الشرق اليوم شخصيات وأسماء أكبرت واتخذت قدوة في الزيغ عن محجة الإسلام (جـ١ ص٤٥).

۞ إن ما يحدث في تركيا تحت إكراه حكومتها يحصل بمصر في هدوء وطواعية (جـ١ ص٤٤٤) ويتلخص نقد الشيخ مصطفى صبري لما كان يدور في مصر حينذاك (مسامحة الوزارات المصرية في أمر الدين وضعف التمسك به في أوساط المثقفين الجدد المعتلين بتقليد المبادئ الغربية من ناحية، وتقليد الشيخ محمد عبده من ناحية الذي أحدث بما أسرف من تأويلاته لنصوص القرآن مادية جديدة في الإسلام، أو باطنية جديدة متمشية مع مادية الغرب). (جـ١ ص ٣٢٣).

وقد اعترض على طول الكتاب وعرضه على أبرز القضايا التي تفجرت في عصره، منها: كتاب طه حسين في (الشعر الجاهلي)، علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم).

فللمسلم قوتان: قوة من دينه وقوة من عقله، ولا قوة لمن لا دين له من دينه، والمسيحي في حرب مستمرة بين دينه وعقله المتعارضين.

۞ أهمية العقيدة وضرورة العناية بها وتصحيحها: (مما يدل على عظم خطورة الناحية الاعتقادية في الإسلام التي هي الناحية العلمية، بالنسبة إلى الناحية العملية، مع كون الثانية أصعب من الأولى.. إن شارب الخمر بالفعل أو الزاني بالفعل مثلاً لا يكفر مادام يعد نفسه آثما فيما يفعله، ويكفر من لم يزنِ ولم يشرب الخمر ولكنه أباحهما). خشيته من التحول العصري من النبوة إلى العبقرية ويرى أن الكلام عن عبقرية النبي ﷺ يخفي عدم الإقرار بالنبوة (وخلاصة هدف كُتّاب العبقرية- باستثناء العقاد-جعل محمدًا ﷺ نبيًا للعرب).

العناية بالعمل مع العلم:

وبانضمام العمل إلى العقيدة يحصل الكمال في الإسلام وينتفع المسلم الكامل

بدينه في الدنيا قبل أن ينتفع به في الآخرة.

قال: بعد أن أورد أقوال شاهدين كبيرين من فضلاء المسيحيين هما صليب سامي باشا وصاوا باشا الرومي: (إن الإسلام له تشريع مستقل بني على نصوص الكتاب والسنة أو استنباط أئمة الفقه المجتهدين منهما. وهذا التشريع الإسلامي المنطوي على كل ما نحتاج إليه فردًا وأمة ودولة، نراه موجودًا بأيدينا وفي خزائن دور الكتب التي ورثناها من أسلافنا أثمن من كل كنـــز أثرى وغير أثرى يوجد في الدنيا، وقد عملت به الدول الإسلامية العظمى إلى أقرب عهد منا، فوجود هذه الشريعة المباركة الفسيحة الأرجاء التي يُعْجَزُ عن الإتيان بمثلها بل بعشر معشار مثلها لو أعد له أكبر لجنة من العلماء القانونيين، من حقه أن يكون أعظم مانع لنا من فصل الدين عن السياسة.

الخلافة التي هي بمعنى الخلافة عن رسول الله ﷺ عبارة عن التزام أحكام الشرع الإسلامي ممن يتولى الحكم على المسلمين، لأنه إنما يكون بهذه الطريقة خليفة عن الرسول ﷺ.

۞ ظل لفظ الأتراك يستعمل أجيالاً طويلة على لسان الغربيين كمرادف المسلمين.

۞ تناقلت الألسن حكايات القضاة المرتشين حتى اتخذ منها أعداء الإسلام من الأجانب والمسلمين المتفرنجين دعاية مستمرة ضد المحاكم الشرعية، إلا أن تلك المحاكم وقضائها الشرعيين المفروض كونهم مؤمنين بالله وبقوانينه المنـــزلة لا يمكن أن يميلوا عن الحق أكثر من المحاكم غير الشرعية وقضاتها غير المربوطة رؤوسهم بحكومة الله.

۞ نقد قاسم أمين في تناوله لقضية المرأة منبهاً إلى أن كتابه (قولي في المرأة) كان أسبق من كتاب قاسم أمين. وأزعجه بداية الانهيار بسبب رفع الحجاب والرقص وضياع الحياء وفقد الغيرة على النساء.

۞ ونقد الدكتور محمد حسنين هيكل في منهجه المتبع بكتاب (حياة محمد ﷺ)، وموقفه من الأحاديث النبوية.

۞ اعترض على كل من توفيق الحكيم وأمين الخولي بمناسبة رسالة قدمت

للجامعة المصرية تطعن في قصة أصحاب الكهف.

۞ كما انتقد اتخاذ الجامعة المصرية لشارة (الفرعونية) واعتبارها جامعة (لا دينية) في مواجهة جامعة الأزهر.

۞ قال: إن النهضة الفكرية المزعومة على أيدي المتفرنجين لا تخيف المستعمرين بل يخيفهم القرآن.

۞ رأى أن أعظم الواجبات تصحيح عقيدة الخاصة كما يقال: (حاميها حراميها- وهاديها معاديها).

۞ اعترض على زكي مبارك في ثورته على الأمور الغيبية.

۞ كما نَوَّه بأن شبل شميل هو ناشر فكرة الإلحاد في البلاد العربية.

۞ مع إعجابه بالأستاذ العقاد بكتابه (عبقرية محمد ﷺ) ونقده لباقي العبقريات، يرى خطأ العقاد لتبنيه فكرة تهيؤ الزمان والمكان لنبوة رسول الله ﷺ ويقول: (القرآن هو سبب النجاح وليس التهيؤ المزعوم لظروف البيئة والزمان).

۞ هاجم الشيخ شلتوت لإنكاره الشيطان كما صوره القرآن شخصًا يرى ويسمع ويقول ويجادل ويتكبر فيؤمر بالسجدة لآدم ويعصي الله ويعد ويمني وينسل إلى يوم الوقت المعلوم.. وهاجمه أيضًا بسبب إنكاره رفع عيسى عليه السلام.

۞ نقد بعض علماء الدين الجاعلين ديدهم تهيئة الأدلة المتمشية مع أهواء المتعلمين.. أي: إخضاع الشرع للتفسيرات العلمية المتغيرة بتغير العصور والاكتشافات في حقول التجارب وأجهزة المعامل، فتوسعوا في داء التأويل وكان من الآفات الكبيرة في التاريخ العقدي للمسلمين.

كما هاجم بشدة التأويلات المخالفة لتفسير السلف أو تكذيب الرواة.

۞ نقد بشدة غلو فكرة القومية عند الترك وعند العرب، وكان يفضل العرب على الترك، لأن القرآن نــزل على لغتهم ولغة العرب أفصح جميع اللغات وأفضلها، ولأن فيهم -أي العرب- فضلا عن محمد بن عبد الله ﷺ المبعوث إلى الناس خاتم النبيين ورحمة للعالمين -رجالا ممتازين مثل أبــي بكر وعمر، ولا يوجد ولا يمكن أن يوجد نظيرهم في الإسلام والإنسانية في غير العرب.

۞ لم تنطل عليه تصريحات (ويلسون) رئيس الجمهورية الأمريكية السابق عن

الحرية لكافة الشعوب، لأنه انتهى إلى وضع بلاد المسلمين-وهي التابعة للقوانين السماوية-تحت انتداب الدول الإنجليزية والفرنسية العاملة بالقوانين الأرضية فكأنما أراد أن يجعل الأرض سماءً والسماء أرضًا [١].

۞ نبه إلى تأييد الاستعمار لحركات التجديد الهدام للإسلام ومعاداة الحركات السلفية.

بعض الأسرار التي كشف عنها الكتاب:

فإن علة اختيارنا لعنوان الكتاب يتصل بالأسرار التي كشف عنها مؤلفه وهي تستحق وقفة تأمل ودراسة لاستخلاص الدروس والعظات مما حدث ويحدث في العالم الإسلامي بكافة أقطاره.

۞ السر العميق:

- ويؤيد ذلك ما نشر أخيرًا من وثائق سمحت بها الحكومة البريطانية، ومنها ما نشرته جريدة (سنداي تايمز) عندما عرض أتاتورك على السفير البريطاني تولي رئاسة جمهورية تركيا !!

- أن أعضاء جماعة الاتحاديين والكماليين -وهم الحكام الجدد اللادينيون- تابعون جميعًا لحفل الشرق أي: من الماسونيين، كذلك فان مؤيديهم من الكتاب والصحفيين أصحاب الأقلام (المستأجرة) من الجمعيات السرية النافذة في العالم.

وقد أثبت ذلك بواقعة ثابتة حدثت أيام كان نائبًا عن (توقاد) وسمعه هو ومعه من النواب أكثر من مائتين. حيث وصلت رسالة من طرابلس بليبيا قرأها صاحبها (وعيناه تدمعان) وفحواها أن جميع أحزاب إيطاليا آنذاك متفقة على احتلال طرابلس باستثناء (البنائين الأحرار) والاشتراكيين وحجتهم في ذلك ما قاله أحدهم (لا يجدر

---

(١) ويقول الأستاذ عبد الفتاح عبد المقصود بمناسبة مولد ميثاق (عصبة الأمم) عقب الحرب العالمية الأولى: كليمنصو النمر الفرنسي يتنكر ويتنمر. لويد جورج الثعلب البريطاني يستأسد ويزأر.أما ويلسون فقد بدأ طريقه وهو صاحب دعوة، ثم أنهاه وهو صاحب ادعاء. ووضعت مصائر الشعوب على مائدة المؤتمر كصحاف طعام بمأدبة ذئاب لقد تغير الشعار، لم يعد (الحرية لكافة الشعوب) بل أصبح الآن (الويل للضعيف والويل للمغلوب) من كتابه: صليبية إلى الأبد (ص٢٢-الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٥م).

بنا أن نصول على الأتراك حال كون حكومتها في أيدي (البنائين الأحرار) !!

يوقفنا على سر آخر هام يؤيد به ويدعم استنتاجاته من واقع الحال التي عاصرها وشاهدها بنفسه — إذ لاحظ بيقين أنه لم يسلم من اعتداء الكماليين والاتحاديين إلا اليهود، وفيما عداهم فقد وقع الاضطهاد على كافة عناصر الأمة من الألبان والعرب والأكراد والروم والشراكسة والأتراك، لذلك فهو يُحَمِّل حكام تركيا مسئولية إثارة العداوة بين المسلمين والنصارى مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَتجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة:٨٢].

ويرى تقصير المسلمين في التنقيب عن وقائع الفتن اليهودية منذ عصر الخلفاء الراشدين ﷺ ومنبهاً إيانا إلى منهج تعليمي تربوي خلاصته: (إنا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصرون في التنقيب عن تلك الوقائع الهامة وتدريس مسائلها في مدارسنا، لنعلم الطلاب والشباب قبل تعلمهم تاريخ الأجانب تاريخ الإسلام وما يحوط بحياة النبي ﷺ وخلفائه من الشئون بتفاصيلها فيعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب ويتأدبوا بآداب الإسلام في عصره الذهبي).

كشف الستار عن أخطر الأسرار وأكثرها غرابة حيث وقف أمام هزيمة الإنجليز وقفة تأمل غير مصدق أنَّهم هزموا بعد انتصارهم في الحرب العالمية الأولى، فكيف يعقل أن ينسحبوا-وهم المنتصرون في هذه الحرب-أمام مصطفى كمال أتاتورك في أزمير؟! إنهم أرادوا الانتصار عليه ليتحقق لهم ما أرادوا، ولكنهم وازنوا بدهاء بين انتصاره (المصنوع على أيديهم) وما رتبوه من نتائج، وبين قبول الهزيمة أمامه، واختاروا الاختيار الأول ورجحوه لما سينجم عنه من مكاسب كبرى تفوق كثيرًا انسحابهم من (أزمير).

وأعلن خطأ الظن بأن انسحاب جيوش إنجلترا وفرنسا من إستانبول كان بسبب الخوف من مصطفى كمال.

- ومن الأسرار الهامة التي كشف الستار عنها أيضًا، ونرجو أن تأخذ طريقها إيضاحًا ونشرًا بين الباحثين والمؤرخين، أن جمال باشا (السفاح) كان قاتل العرب والترك معًا، وبهذه العبارة أوضح الشيخ مصطفى صبري أن الاضطهادات التي وقعت على العرب كان بيدي أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي-ومنهم هذا السفاح-وقد

شملت اضطهاداتهم الأتراك والعرب جميعًا.

دور مصطفى كمال أتاتورك في القضاء على الخلافة:

طال بنا العهد منذ حركة الانقلاب الكمالية على الخلافة العثمانية حتى نسي الجيل الحاضر أنه كانت هنا أمة إسلامية واحدة تضافرت عليها القوى المعادية للإجهاز عليها.

والواقع أن معالجة الخلافة بالطريقة التي تدرس بها حاليًا في المدارس والجامعات ما هي إلا مجرد ترديد لآراء المستشرقين من اليهود والنصارى ذات القوالب التفسيرية التي تساوي بين الخلافة والاستعمار، وتمجد الثورة العربية وغير ذلك من آراء غربية لا يمكن لباحث مسلم-أو حتى محايد-أن يوافق عليها، إذ تتضمن تزويرًا للتاريخ وتشويهًا للحقائق، لاسيما حينما تُصور كمال أتاتورك في صورة البطل المنقذ.

فتتجاهل مثل هذه الأبحاث واقعتين هامتين:

أولاهما: رفض السلطان عبد الحميد بيع أرض فلسطين لليهود فقام أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بحركة انقلاب ضده وأقصوه عن الخلافة وقدم له (قرصوه) وهو -يهودي- قرار العزل نكاية فيه وانتقامًا منه لرفضه إجابة المطالب اليهودية، ثم شوهوا سمعته وأساءوا إلى تاريخه في صفحات الكتب، وينبغي على كل من يتعرض لبحث العلاقة بين اليهود وإسقاط الخلافة أن يقرأ مذكرات السلطان التي نشرت أخيرًا[1].

الثانية: كان مصطفى كمال أتاتورك من طائفة (الدونمة) ذات الأصل اليهودي.

ولمن شاء أن يعرفه، فليرجع إلى المدافع عنه وكاتب سيرته (أرمسترونج).. الذي ضمّن كتابه كثيرًا من الأوصاف التي تجعل منه منافسًا لأعتى جبابرة التاريخ. والحق أن الكتاب بأكمله يعد وثيقة إدانة لا سجل شرف وفخر كما حاول أرمسترونج أن يفعل. مثال ذلك قوله: (ولو أنه وجد في عصر جنكيزخان لبزّة في عبقريته الحربية وعزيمته الجبارة التي لا تضعفها عاطفة أو رحمة أو وفاء..)[2].

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة د. محمد حرب عبد الحميد ط دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٨م.. وأيضاً مذكرات نشرت باللغة العربية.

(٢) أرمسترونج: مصطفى كمال (ص٢٤٤). ترجمة حلمي مراد.. دار المعارف بمصر سلسلة اقرأ ٤٠٧ سنة ١٩٧٦م.. أو الذئب الأغبر.

ولِمَ يحتاج إلى المرحمة والوفاء.. وقد خلع رداء الإسلام فانقلب كالوحش الكاسر ضد الشعب التركي طاعنًا إياه في عقيدته؟

فقد كان معروفًا للملأ إهماله للدين في حياته الخاصة، ومخالفته لكل قواعد اللياقة، وسخريته من كل الأوضاع "المقدسة"[١].

ولو مضينا في تتبع أدوار حياته لخرجنا بفكرة صحيحة عنه.

كلمة عن الخلافة العثمانية:[٢].

إذا التزمنا بمنهج الدراسة التحليلية النقدية لتاريخ الخلافة العثمانية، فإنه ينبغي التدقيق في بحث عوامل ثلاثة تشكل أعمدة هذه الدراسة وهي:

أولاً: الالتزام بمنهج التصور الإسلامي في نظرته للتاريخ، حيث تتشكل أحداثه وتمضي حركته وفق قاعدتي:

(أ) **المد والجزر**: إن المد والجزر في تاريخ الإسلام وأحوال المسلمين تابعان للمد والجزر في الإيمان وقوة معنوياهم التي تنبثق من الدين[٣].

(ب) **حقيقة الدفع بين أهل الحق وأهل الباطل**: قال تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [البقرة: ٢٥١]. أي: لولا الله يدفع عن قوم بآخرين كما دفع عن بني إسرائيل بمقاتلة طالوت وشجاعة داود لهلكوا.. كما قال تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا**﴾[الحج: ٤٠][٤].

ومثل هذه النظرة تحذرنا علميًا وإسلاميًا من اقتفاء أثر كتابات المستشرقين

(١) أرمسترونج: مصطفى كمال أو الذئب الأغبر (ص ٢٠٦).

(٢) يسرنا التنويه بالموسوعة التي أصدرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي تحت عنوان: (الدولة العثمانية-دولة إسلامية مفترى عليها) في ثلاثة أجزاء-مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤.. ولكن لم نطلع عليها إلا والكتاب ماثل للطبع، ولعلنا نعود إليها في أبحاث أخرى بمشيئة الله تعالى.

(٣) أبو الحسن الندوي: المد والجزر في تاريخ الإسلام (ص٩٢). الشركة المتحدة بيروت-دمشق دار القلم ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٤) تفسير ابن كثير جـ١ ص ٣٠٠٤ دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م

الذين نظروا إلى الخلافة نظرة حاقدة متحيزة، سببها ما ورثوه من آبائهم وأجدادهم عن الدور الذي لعبته هذه الخلافة في تاريخ أوربا، فقد كانت جيوشها بين كر وفر حتى طرقت أبواب (فيينا). إلى جانب خطأ وضع الخلافة في مصاف الدول الاستعمارية وتشبيهها بها.

ولعلاج مساوئ هذه النظرة، على الباحث أن يتحرك من نظريات بصمات الحقد والعداء لا بد وأن يظهر أثرها في مؤلفاتهم.

على الباحث إذن البدء من التصور الإسلامي للخلافة كنظام للحكم ورابطة دينية وسياسية وحدت المسلمين على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم في إطار واحد، فأوجدت روح التضامن بينهم، وميزتهم (كأمة إسلامية) بصرف النظر عن تضارب المصالح أو ظهور الاختلافات التي لا بد منها بين عناصر الأمة.

والدراسة طبقًا لهذا المنهج تقتضي بحث ما آلت إليه الخلافة العباسية بعد انحلال رابطتها على أثر سقوط بغداد عام ٦٥٦هـ، مع استمرارها في شكل ولايات متناثرة -حافظت على اسم الخلافة- ثم قيامها مرة أخرى على أسس قوية بواسطة الأتراك العثمانيين الذين قاموا بفتح القسطنطينية -العاصمة الشرقية للدولة الرومانية- بواسطة محمد الفاتح، ولا ينبغي أيضًا إغفال الدور الكبير الذي قام به السلطان عبد الحميد في المحافظة على الخلافة في وجه أعدائها.

يقول الدكتور الريس رحمه الله:

[إن تاريخ الخلافة الإسلامية في الدول التي تفرعت عنها كانت سلسلة من أمجاد، وحلقات من انتصارات، ففي عهودها حدثت المواقع المجيدة: في اليرموك والقادسية ونهاوند وأجنادين وبابليون والقيروان وغيرها، ثم مواقع حطين وعين جالوت والمنصورة وأمثالها. فليت لنا اليوم جزءًا من قوة أو أمجاد الخلافة الإسلامية والدولة الإسلامية التي كانت مرتبطة بها أو مماثلة لها][1].

---

(١) د. محمد ضياء الدين الريس: الإسلام والخلافة في العصر الحديث.
(نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) (ص ٢٨٤).
منشورات العصر الحديث ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

ويحدثنا التاريخ بأن الخلفاء أو السلاطين العثمانيين الأوائل أبلوا بلاءً حسنًا في رفع شأن دولتهم وفي نصرة الإسلام ونشر لوائه وظلت الخلافة مزدهرة ومؤثرة في سياسة العالم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فكانت الدولة العثمانية (هي تمثل الإسلام-أقوى الدول في أوربا كلها، وربما العالم)[١].

أما الانهيار، فقد ظهرت بوادره في القرن الأخير وقبل إعلان سقوطها بواسطة حركة الانقلاب العسكري بواسطة جمعية (الاتحاد والترقي).

حيث أسهم أعضاء هذه الجمعية بالقسط الوافر في إنهائها، وثبت أَنَّهم لا ينتمون إلى السلالة التركية العثمانية ولكنهم خليط من أجناس وأديان وقوميات مختلفة، وقاموا بحركة الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد بسبب رفضه السماح لليهود بشراء أراضي فلسطين[٢].

وفي هذا الصدد، كتب السيد رشيد رضا في مجلة (المنار) آنذاك يقول: (وإن ملاحدة الترك هم الذين يبثون الدعوة إلى تشويه الدولة العثمانية ويبثون الدعوة إلى الإلحاد ويحرضون الزنادقة والمرتابين على ترك الإسلام واحتقار تشريعه وآدابه ولبس قلانس الإفرنج وإثارة الغيرة القومية والعصبية الجنسية.. وقلما ثبت لهؤلاء الملاحدة

(١) نفسه (ص ٤٠، ٤١).

(٢) والآن، وبعد نشر مذكرات السلطان عبد الحميد وظهور كثير من الوثائق التاريخية فضلاً عن واقع أحوال المسلمين بعد كسر شوكة الخلافة ومعرفة الأسرار وراء حركة إلغائها-الآن ينبغي إنصاف هذا السلطان المفترى عليه وكتابة تاريخ الخلافة العثمانية أيام سلطنته بأمانة وصدق لمحو آثار الأكاذيب التي أحاطه بها المؤرخون الغربيون من اليهود والنصارى لدوافعهم التي لم تعد خافية.

ولمناسبة حديثنا عن الخلافة، فإن الرجل-رحمه الله تعالى-كان بحكم موقعه يدرك تمامًا أهمية هذا النظام السياسي الإسلامي وخشية الدول الأوربية منه، قال في مذكراته: [ولكن الدول الكبرى التي تحكم شعوبًا مسلمة عديدة في آسيا، مثل إنجلترا وروسيا، ترتعد من سلاح الخلافة الذي أحمله، لهذا السبب استطاعوا الاتفاق على إنهاء الدولة العثمانية).(ص ٦٧)، من مذكرات السلطان عبد الحميد-ترجمة وتقديم د. محمد حرب عبد الحميد دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٨م.

نسب صحيح في الشعب التركي الذي صار عريقًا في الإسلام، بل هم أوشاب منهم: الروسي والرومي والبلقاني واليهودي الأصل، وقد سلطوا على إفساد هذا الشعب بدعاية العصبية الجنسية وترجمتهم للقوانين الأوربية ولبسهم البرنيطة وأن السواد الأعظم من الترك يمقتون هؤلاء الكماليين أشد مما كانوا يمقتون إخوانهم الاتحاديين)[١]. لذلك يقتضي البحث والاستناد إلى المصادر الإسلامية التي أبعدت عن عمد في الكتب المدرسية وقدم بدلاً منها مصادر الدوائر الاستشراقية وتلاميذها.

ونقصد بالمصادر الإسلامية الكتب التي ألفها العلماء المسلمون المعروفون بالصدق والنـــزاهة العلمية، والذين نذروا أنفسهم لخدمة الحق وتصوير التاريخ بمحاسنه ومساوئه[٢].

ينظر نقَّاد الخلافة من زاوية واحدة ويتجاهلون العوامل الآتية:

١- روح العداء الصليبـــي واليهودي نحو الخلافة الذي ظل حيًّا لم يخمد، وظهر في أشكال المعارك العسكرية الضارية والغزو الثقافي المتواصل.

والقارئ لكتاب (الدولة العلية) كمثال يلاحظ أن الدول الأوربية كثيرًا ما فرضت الحروب على الدولة العثمانية فرضًا، وكان معظم السلاطين يتفادون الحروب لاسيما السلطان عبد الحميد.

---

(١) ينظر كتاب الأستاذ أنور الجندي (تاريخ الصحافة الإسلامية) الجزء الأول: المنار (ص ١٤٩)، دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٨٣م.

(٢) ونقصد مؤلفات أمثال الأساتذة الأفاضل: مصطفى كامل بكتاب (المسألة الشرقية)، محمد فريد (تاريخ الدولة العلية)، مصطفى صبري (النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة) موقف العقل والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين الجزء الرابع، د. محمد ضياء الدين الريس (الإسلام والخلافة في العصر الحديث) (الشرق الأوسط في التاريخ الحديث)، الموسوعات التاريخية للأستاذ أنور الجندي ومقالاته وكتبه عن الخلافة العثمانية، موسوعة الدكتور عبد العزيز الشناوي [الدولة العثمانية-دولة إسلامية مفترى عليها] في الثلاثة أجزاء، وما كتبه عن الخلافة العثمانية أمثال الأساتذة: د.فهمي الشناوي لاسيما بمجلة المختار الإسلامي والأستاذ سعيد الأفغاني، والأستاذ فتحي رضوان، والشيخ رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان، وينظر أيضًا مذكرات السلطان عبد الحميد التي نشرت حديثًا وصححت كثيرًا من المفاهيم بعد أن فضحت التاريخ المزور في العصر الحديث.

٢- التفوق العسكري الغربـــي الذي أخذ يعمل لتحقيقه منذ صدمة الغرب لهزيمته في الحروب الصليـــبية فعاد بروح الانتقام والتصميم، فطوق العالم الإسلامي بالسيطرة على المحيطات (إنجلترا والبرتغال).

٣- لم يحقق أتاتورك أغراضه إلا بكسر إرادة الجماهير المسلمة التي خدعها في البداية ثم تنمر عليها فقمع ثورات المسلمين وعلمائهم بأشد أنواع القوة والقسوة، وتاريخ حركة الجهاد الإسلامية بقيادة الشيخ سعيد النورسي تشهد بذلك. وقام أتاتورك بقمع الحركات الإسلامية الشعبية بالقوات العسكرية والمحاكم الثورية الظالمة، التي لا تحمل من حقيقة (المحاكم) إلا الاسم، لأنها كانت تنفذ أحكامًا صدرت قبل انعقادها!!

٤- هذه العوامل وغيرها ينبغي أن تحفزنا إلى دراسة ذلك كله بمنهج التفسير التاريخي. وبالنظر إلى أحداث التاريخ بمنظار (التدريب القرآني) فإننا نرى استمرار تدافع الحق والباطل، ولكي نمسك بخيوط التدافع في عصرنا الحاضر، لا بد أن نبدأ بالغزو الغربـــي وموجات الاصطدام بالشرق الإسلامي، وأيضًا فإن (النكبة) التي سببها أتاتورك مازالت تتفجر لتهدم ولا تبني.

٥- البحث عن المخطوطات المدفونة في المكتبات الشرقية والمنهوبة في المكتبات الغربية واتخاذها كمصادر لأبحاث جديدة بدلاً من الحلقات المفرغة الدائرة في فلك نفس المصادر المعتادة والتي روجها أعداء الخلافة العثمانية[1].

العداء الأوربـــي الصليبـــي:

لا يمكن إغفال العوامل الآتية في أي بحث يريد النفاذ إلى قلب الحقيقة:

١- الهجمات المتلاحقة من الدول الأوربية بما تحمله من ضغائن للإسلام

---

(١) ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن في إستنبول وهي العاصمة التي لم يتم غزوها وبالتالي لم يتم سرقة مخطوطاتها ووثائقها وآثارها من قبل المستعمرين.. ففي تركيا حوالي مليون مخطوطة ومائة مليون وثيقة !!

ينظر استطلاع سليمان الشيخ عن (إعادة كتابة التاريخ الإسلامي في مركز الأبحاث بإستانبول) بمجلة العربي العدد ٣١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤.

ودولته الممثلة في الخلافة العثمانية حيث لم تفتر المعارك العسكرية في ميادين القتال[١] وإثارة الفتن والقلاقل في داخل البلاد، وإذا حللنا عوامل الحركة العدائية نجد أكثرها وضوحًا في التعصب الصليـــبـــي والعداء اليهودي.

أما عن الأول، فإن الأمير شكيب أرسلان يطالعنا بمقاله المسهب في كتاب (حاضر العالم الإسلامي) على خفايا مذهلة بعنوان: [التعصب الأوربـــي أم التعصب الإسلامي؟] فقد لخص فيه مضمون كتاب (المسيو دجو فارا) [مائة مشروع لتقسيم تركيا.. أجل مائة مشروع تقدم به أوربيون من أجناس مختلفة ومناصب ومهن متباينة] منهم الأمراء والعسكريون والملوك ورجال الكنيسة. ومما يثير الدهشة أن منهم الفيلسوف ليبنتز صاحب المشروع الرابع والأربعين عام ١٦٧٢م وقد أعده بغرض محو تركيا، وظل يحرره أربع سنوات وقدمه باللغة اللاتينية إلى لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وجاء ضمن اقتراحاته (أنه إذا انتزعت مصر من يد الأتراك آل أمرهم إلى البوار)[٢].

والقارئ لرسالته المتضمنة مشروعه يرى فيها -كما يصفها عبد الفتاح عبد المقصود- صورة مكتملة المعالم، واضحة الظلال جلية الأضواء، لأحلام الغرب الصليـــبـــي التي تداعب خيال الملك الفرنسي الكبير. يستهلها الفيلسوف فيدعو العاهل الفرنسي: "مولاي الملك المسيحي" ويختمها مثيرًا لجشعه الذي يشبعه المشروع المطروح، فيقول: [.. وإنه لمشروع ميسور التحقيق، خليق بأن يعيد الطريق تحت أقدام الفاتحين الغزاة، لاستعادة أمجاد الإسكندر الأكبر]!!

وفي تعليله (غزو مصر) يقول: (لأنَّها وكر الدين الإسلامي، وملاذ المسلمين الأشرار)[٣]. وحتى (فولتير) الذي اشتهر بالإلحاد والسخرية من الدين، كان هو أيضًا

---

(١) يقول باول شمتز: (تلك الخلافة التي أجهزت عليها الدول التي قادت الحروب الصليـــبية) (ص٢٦ من كتاب الإسلام قوة الغد العالمية).

(٢) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي (جـــ٣ ص٢٦٣).

(٣) عبد الفتاح عبد المقصود: صليبية إلى الأبد (ص٢٣٨،٢٣٧،٢٣٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥م.

ينظم الأشعار الحماسية لمقاتلة الترك[١]. وقال نابليون: (من ملك القسطنطينية أمكنه أن يسود الدنيا)، ووصفها مرة أخرى بأنَّها (مفتاح العالم)[٢].

ومما يلفت النظر أن أحد هذه المشروعات تضمن نصًا يذكر فيه أنه تقتطع من أراضي الدولة العثمانية ما سماه: (المملكة العبرانية أي: فلسطين)[٣].

وخلاصة الأمر كله يجمله المسيو دجو فارا الوزير الروماني بقوله:

(مدة ستة قرون متتابعة كانت الشعوب المسيحية تهاجم الدولة العثمانية. وكان الوزراء ورجال السياسة وأصحاب الأقلام يهيئون برامج تقسيم هذه السلطنة كما تقدم وصف كل برنامج بعينه مما يناهز مائة)[٤].

وأضيف هاهنا الوقائع البارزة الضرورية لاستكمال دراسة هذه القضية العظيمة الشأن والأثر في حياتنا معشر المسلمين المعاصرين حيث كنا نظن أن زمن التعصب الديني قد ولى وانتهى أوانه، ولكننا نقرأ ونسمع بما ينضح بالعكس تمامًا. وينبغي في رأينا على حملة الأقلام التخلص من الأحكام المتسرعة في تناولهم الكتابة على الخلافة العثمانية ونود لو قرأوا بعض المصادر التي فضحت حقيقة ما دار من مؤامرات لهدمها، هذا الهدم قصد به فتح الطريق لدول أوربا للتغلغل في بلاد المسلمين استعمارًا للأراضي ونهبًا للثروات وإذلالا للشعوب، وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى ما يذهل ويثير، حيث لمسنا تفجر العواطف الشديدة التعصب -والمتوارثة منذ عصور الحروب الصليـــبية- لترتكب أبشع صور الجرائم في القتل والذبح للنساء والأطفال والشيوخ وترسل الحملات تلو الحملات لإرغام المسلمين على (التنصر)، وكانت فرنسا وإيطاليا وإنجلترا على رأس الدول التي أتت بالمخازي والشنائع[٥]. ولنكتفي بنبذة يسيرة لتصوير بعضها بينما المصادر بكل ما هو مشين ومخجل

(١) حاضر العالم الإسلامي (جـــ ٣ ص٢٧٩).

(٢) نفسه (ص٢٩١).

(٣) نفسه (ص٣١٢).

(٤) نفسه (ص٣٢٣).

(٥) ويعلل ذلك شكيب أرسلان بقوله: (وهذا كله إنما هو راشح من بقايا المبادئ الصليـــبية القديمة التي لم يتمكن العلم العصري من اقتلاع جذورها من رؤوس الأوربيين.

للزاعمين بأهم أهل الحضارة والرقي:

فماذا فعلت فرنسا في مسلمي المغرب ؟!

إنها أصرت على تنصير المسلمين فبدءوا بهذه السياسة في الجزائر، وفصلوا بين الأمة البربرية والعرب وبثوا الدعاة والقساوسة وشادوا المستشفيات والمدارس الفرنسية بنية تنصير الأهالي وتعمدوا رفع التعليم الديني الإسلامي بقدر الاستطاعة، وبلغ الهوس بالسلطة الفرنسية بمنع أي مسلم عربي من دخول مناطق البربر وتركوا الرهبان يجولون في بلاد البربر كما يشاؤون.

ومنع الحاكم الفرنسي سكان إحدى البلاد من بناء مسجد وأعطى الأرض التي كانت مخصصة له للرهبان ليبنوا فيها كنيسة بينما لا يوجد بهذه البلدة (زمور) إلا للحاكم الفرنسي.

وحدث ولا حرج عن إلقاء بعض السكان بالسجن لأنهم طالبوا بالإبقاء على قضاقم الشرعيين.. وغيرها وغيرها من إجراءات مخالفة لما تعهدت به فرنسا في معاهدة (الحماية) التي نصت على (أن جميع الإصلاحات التي تقوم بها داخل المغرب لا تمس الدين الإسلامي في شيء ولا تجلب أي ضرر على الحالة الدينية ولا تلحق أدنى مساس بنفوذ السلطان)[1].

وهناك فظائع أخرى ارتكبتها إيطاليا يتوقف القلم عندها مترددًا من هول ما يجب أن يخط، وما هي في الحقيقة إلا نــزر يسير من جرائم تملأ مجلدات حيث ارتكب جنود إيطاليا موبقات طوال عشرين سنة في طرابلس الغرب مما (لم يسبق له مثيل إلا في القرون الوسطى وقد يكون من باب النادر في القرون الوسطى نفسها)!!

ويروي لنا شكيب أحد هذه الموبقات التي تتلخص في إخراج ثمانين ألف عربي من الجليل الأخضر من أوطانهم وأسكنوهم في صحراء قاحلة وأماتوا بذلك جانبًا كبيرًا منهم وجميع مواشيهم، وارتكبوا في هؤلاء المساكين من الفظائع والشنائع ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، وأخيرًا اغتصبوا من أيديهم أطفالهم من ذكور

---

(١) حاضر العالم الإسلامي ـ جـ٣ ص٣٤٢) وتتضمن ما فعلته إيطاليا من جرائم أيضًا، وما خفي كان أعظم!!

وإناث ممن فوق سن الأربع إلى سن ١٥ سنة وحملوهم إلى إيطاليا لأجل تنشئتهم في الدين المسيحي[١].

خلاصة القول إن نظام الخلافة-ولو في شكله الضعيف الأخير- كان كفيلاً بصد هجمات الغرب الاستعماري الذي جاء غازيًا بروح الحروب الصليبية في القرن العشرين، وكان يكفي أن يعلن الخليفة الجهاد[٢]، حتى يهب العالم الإسلامي على قلب رجل واحد بسبب وحدة العقيدة والهدف والتماسك الوجداني، والخضوع لأمر رجل واحد هو الخليفة، لعلمهم أنه يمثل الخلافة الإسلامية منذ أبي بكر الصديق ﵁، وكان أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ، فالخلافة جمعت في أذهان المسلمين وقلوبهم ذكريات الخلافة الراشدة وتاريخ الأمة، وأنهم أمة واحدة مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم وأوطانهم، استمرت هذه الرابطة حتى آخر حلقة من سلسلتها فقد كان للسلطان العثماني في قلوب المسلمين مكانة خاصة في مشارق الأرض ومغاربها (فكانوا يرفعون أصواتهم مؤمنين على دعاء الخطباء يوم الجمعة حينما يدعون بالنصر لسلطان المسلمين ولوزرائه وقواده وعساكره في البر والبحر إلى يوم الدين، لقد كان السلطان هو المجاهد والغازي في سبيل الله وحامي حمى الحرمين الشريفين)[٣].

وأدرك نابليون ذلك فنوه في منشوراته بصداقة فرنسا للسلطان وأنه جاء لتخليص مصر من حكم المماليك وإرجاعها للسلطان.

ثم دار الزمن دورته، وقامت الحرب العالمية الأولى، وكان بوسع السلطان العثماني إعلان الجهاد ضد الإنجليز فيهب المسلمون في الهند والبلاد العربية وغيرها

---

(١) نفسه (جـ٣ ص٣٤٠). والمآسي مازالت مستمرة وما مذابح صبرا وشاتيلا بلبنان منا ببعيد.

(٢) مرّ بنا قول السلطان عبد الحميد: (ولكن الدول الكبرى التي تحكم شعوبًا مسلمة عديدة في آسيا، مثل إنجلترا وروسيا، ترتعد من سلاح الخلافة الذي أحمله، لهذا السبب استطاعوا الاتفاق على إنّهاء الدولة العثمانية)، (ص٦٧ من مذكرات السلطان عبد الحميد).

(٣) محمد سيد كيلاني: الأدب المصري في ظل الحكم العثماني (ص١٨)، ط دار القومية العربية للطباعة سنة ١٩٦٥.

من البلاد التابعة لإنجلترا وفرنسا فقامت إنجلترا بدهائها المعروف للحيلولة دون ذلك، بأن اتصلت بالشريف حسين أمير مكة (لأنه يتوقف عليه دعم هذا الجهاد الإسلامي حيث كان عليه أن يرسل راية الرسول ﷺ من مكة إلى تركيا، دلالة على بدء الجهاد، وانضواء العرب والمسلمين تحت لوائها. وفضلاً عن ذلك فإن شبه الجزيرة العربية تحتل مركزًا استراتيجيًا يمكن إرسال حملة منه لإفساد أي هجوم قد تشنه تركيا على القواعد الإنجليزية في مصر وغيرها من البلاد الأفريقية)(١).

وباقي الرواية معروف حيث كان لمساعدة العرب-باعتراف الإنجليز-الأثر الفعال في كسب الحلفاء العرب وهزيمة تركيا وأسفر الغدر البريطاني عن اتفاق (سايكس بيكو) في مارس سنة ١٩١٦ الذي نُصَّ فيه على تقسيم البلاد العربية(٢).

وكان للإنجليزي الدور الأكبر في هذه الجريمة النكراء، حيث تعاون المكر الإنجليزي مع (غفلة)بعض العرب في دفعهم إلى طعن أنفسهم بأيديهم قبل أيدي غيرهم.. وفي هذا المجال حقق (لورنس)- الجاسوس الإنجليزي الثعلب نجاحًا يفوق الخيال، حيث نجح في تفكيك رباط الوحدة بين العرب والترك بعد معايشة كاملة للعرب في بلادهم، دارسًا لعقائدهم وتقاليدهم وأحوال معيشتهم ونفسياتهم.. فضلاً عن ثقته الوثيقة بالشريف حسين، وقد خلص من تجاربه إلى القول بأن [نشاط الحسين مفيد لنا-أي للإنجليز- إذ أنه ينسجم مع أهدافنا المباشرة وهي تفكيك الرابطة الإسلامية، وهزيمة الإمبراطورية العثمانية].

ويصف العرب بالمقارنة الأتراك فيذكر (أن العرب أقل ثباتًا من الأتراك)، ثم يحدد السياسة التي اتبعتها إنجلترا ومازال الغرب حريصًا عليها كل الحرص إلى أيامنا هذه، وإلى أن يفيق العرب من سباتهم بعدما عانوه من كوارث وأهوال. قال: [فإذا تمكنا من التحكم بهم بصورة صحيحة، فإنهم سيبقون منقسمين سياسيًا إلى دويلات تحسد بعضها البعض ولا يمكن لها أن تتحد](٣).

---

(١) د. إبراهيم أحمد العدوي: المجتمع العربي (ص١٤٣)، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٨.

(٢) نفسه (ص١٤٥).

(٣) عبد الفتاح عبد المقصود = صليبية إلى الأبد (ص١٨).

وليت الغرب اكتفى بالبلاد والعباد عقب انحلال عقد الخلافة، ولكنه طمع في تغيير دينهم كما بينا وكما تشهد به خطط التبشير الماضية قدما في أنحاء البلاد الإسلامية[١].

ولكن ربما وجدنا العزاء في بقاء الحق وأهله مهما حدث، ولعل بعض أهل الغرب ممن ينصت لصوت العقل والضمير يلفت أنظار أهله لهذه الحقيقة، لأنه منذ الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة وسقوط الخلافة الإسلامية في شكلها الأخير، اعتقد بعض الأوربيين (أن سياج الإسلام قد انخرق بتمامه ولم يبق مانع من مد اليد إلى دين المسلمين كما امتدت إلى دنياهم. وهذا خطأ عظيم أساسه جهل الأوربي بحقائق أحوال العالم الإسلامي مهما زعم أنه مطلع عليها)[٢].

الخلافة العثمانية ليست استعمارًا:

يتوهم الكثيرون بسبب النزعة القومية والوطنية، والاقتصار في الحكم على الدولة العثمانية في عصور انحطاطها والمظهر اللامع للتطبيق الديمقراطي في شعوب أوروبا وأمريكا -القاصرة عليها وحدها دون شعوب العالم الثالث التابعة لها سياسيًا واقتصاديًا- يتوهمون بسبب كل هذا أن خلافة العثمانيين تقترن بالاستعمار الغربي بآثامه ومآسيه وفظائعه وأهواله التي مازلنا نعاني من آثاره الظاهرة والخفية.

إن عواطف التأثر بأزمنة الضعف والانحلال الأخيرة التي عانت الشعوب الإسلامية خلالها فعلا كثيرًا من المظالم والآلام، هذه العواطف تقودنا إلى الوقوع في الكثير من الأخطاء، بينما الحكم على دولة امتد عمرها نحو ستة قرون يقتضي آفاقًا أبعد، وتفاصيل أشمل.

يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام-أمين الجامعة العربية الأسبق (ولو كان الأمر كما يتصوره الذين ينخدعون بآثار دور الانحطاط من استخدام الطوائف والغيرة بين

---

(١) وقد أصاب شكيب أرسلان في مقاله عن (التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي؟) حين قال: (إن الاستبداد المطلق لاسيما في الدين هو منزع أوربي محض ولا يقاس المسلمون بالأوربيين في هذا الأمر في قليل ولا كثير) حاضر العالم الإسلامي (جـ٣ ص٣٤١).

(٢) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي (جـ٣ ص٣٣٧).

العناصر والبطش لتغطية الضعف، لاستحال أن يدوم ملك آل عثمان ستمائة سنة، منهما مائتان لا يسندهم فيها إلا سيف مبتور)(١).

وكان يعبر عن الرأي المضاد الأستاذ محمد عبد الله عنان في كتابه (مصر الإسلامية) الذي كال الطعنات للخلافة العثمانية ورأى أن مصر الإسلامية لم تعرف من الخطوب والنكبات نكبة أعظم من الفتح العثماني بسبب الضربة التي أصابت الإسلام من جرائه. وشبه تصرفات الترك بأعمال السفك والتخريب الهائلة التي بدأها هولاكو وبرابر التتار بسحق الدولة العباسية والمدنية الإسلامية واستأنفها تيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر.

وأيضًا اعتبر ما فعله السلطان سليم من بعثه العلماء ومهرة الصنّاع إلى القسطنطينية-اعتبر ذلك (نفيًا) لهم، واعتبر نقل الكتب والآثار النفيسة إلى الآستانة تخريبًا(٢).

ويتدخل الشيخ مصطفى صبري ليصحح هذه المعلومات فيذكر صاحبها بأن معظم الآثار كانت كتبًا مخطوطة دينية وعلمية فنقلها السلطان إعجابًا بها واعتناء بشأنها إلى عاصمة ملكه، بعد أن أصبحت مصر جزءاً من بلاد الدولة، لا فرق بينها وبين الآستانة في ذلك. فكيف يساوي بين عمل السلطان سليم وهولاكو الذي قذف بما في خزائن بغداد من كتب إلى الدجلة والفرات ؟!.

أما نقل علماء مصر وزعمائها ومهرة الصناع فيها، فلا يعد نفيًا، بل ليكونوا من المقربين إليه، وليصبح نفعهم عامًا لجميع البلاد، إذ لا فرق بين المسلمين بسبب أوطانهم أو جنسياتهم. ولم يكن غرض السلطان سليم من الفتح إلا توحيد مصر الإسلامية بتركيا الإسلامية.

أما إذا اعتبره الأستاذ عنان انتزاعًا لمصر من حكم المماليك الشراكسة (فقد كانوا هم الآخرون انتزعوها من حكم المماليك البحرية الترك، ولم تكن مصر يومئذ

---

(١) من مقاله في (الأهرام) بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٤٤ بعنوان: [آخر الخلفاء] نقلا عن الكتاب الكبير للشيخ مصطفى صبري (جـ١ ص٨٦).

(٢) نفسه (ص٨٤).

تحت حكم فاتحيها العرب، ولا المقصود من الفتح التحكم على الشراكسة والمصريين العرب)[١].

والحق أننا لا نستسيغ هذه الصور من التنافس على السيطرة لأننا لا نضعها في إطارها التاريخي التي حدثت فيه، بينما هي في الحقيقة تخضع للعرف الدولي (حينذاك). ثم نعود فنتحفظ لأن هذا العرف يشكل قانونًا مستمرًا ينظم العلاقة بين القويّ والضعيف.

ودعونا نقوم الواقع الدولي الراهن. هل يختلف عما كان يحدث في التاريخ القريب والبعيد؟.. إن بلاد العالم الثالث مقسمة بين الدولتين المتعاليتين -روسيا وأمريكا- كل ما هنالك أن الدول في العصور الماضية افتقدت وسائل الإعلام التي تصور الأشياء بغير حقيقتها، ولم تكن عقول حكامها بنفس الدهاء الذي اخترع أشكالا من الاستعمار والسيطرة تحت أسماء (الوصاية) و (الانتداب) وغيرهما !!. أو وضعت نظمًا شكلية باسم الاشتراكية والديمقراطية و(الكومنولث) لخداع الشعوب وإلهائها عن حقيقة أوضاعها، وإيهامها بأنّها تحكم نفسها بنفسها، والحقيقة أنها خاضعة خضوعًا تامًا للقوى الكبرى !!

نعود لآراء الشيخ مصطفى صبري التي أوردها دفاعًا عن الدولة العثمانية، فاقتبس من كتاب (أ د. انكلهارد: تاريخ تطورات الدولة العثمانية) يذكر فيه أن (الإسلام الذي قد كان مؤسس الحكومة العثمانية بقي حاكمًا مطلقًا فوق الحكومة ناظمًا، فقد كان القانون المدني متحدًا مع القرآن) ثم يفصح عن نوايا دول أوربا المسيحية التي ظلت تعمل على تقويض الدولة العثمانية بالقوة طيلة خمسة قرون، فلما فشلت اتبعت الحيلة لكي تحول حكومة آل عثمان (من الروحانية إلى الدنيوية بتخليصها عن تأثير القوانين الدينية كما وقع في العالم المسيحي)[٢].

وكان هذا هو السبب الرئيسي للعداء لأن أوربا ظلت في حالة حروب صليبية مستمرة منذ عهد السلاجقة الأتراك، لتيقنها من حقيقة دور العثمانيين في الدفاع عن

---

(١) نفسه (ص٨٥).
(٢) نفسه (ص٨١).

الدين وعن بلاد المسلمين الذين لا يفرقهم وطن ولا لون جنس ولا قوم، كل ما هنالك أن الحروب الصليبية المبتدئة منذ عهد السلاجقة الأتراك كانت فيها أوربا مهاجمة والسلاجقة مدافعون، وانقلب الحال في أيدي الأتراك العثمانيين فأصبحوا مهاجمين، وظلت أوربا تعمل لهم ألف حساب لأنهم يجمعون العالم الإسلامي تحت رايتهم، ويصدون الخطر الاستعماري الأوربي الفادح.

ليست إذن العلاقة مشابهة بين دولة مستعمرة (بفتح الميم) وأخرى مستعمرة (بكسرها) ولعل من أقوى الأدلة على ذلك أنه بمجرد انفصال الدولة العربية بعد نجاح الثورة بقيادة الشريف حسين، حتى انقلب (النجاح) وبالا على الشعوب، لأن الثورة–ثورة العرب التي كسرت الحماية العثمانية– أسهمت في كسر شوكة القوة العثمانية التي كانت في وجه الأطماع الاستعمارية التي تدفقت بعدها كالسيول الجارفة تقضي على الأخضر واليابس أو كالوحوش الكاسرة التي ما إن رأت السور الحديدي الفاصل بينها وبين ضحاياها ينكسر حتى التهمتها في ضراوة وقسوة !!

ولنقارن بين الأحداث التي لحقتنا تباعًا، وبين ما فعله العثمانيون مع غير العرب من دول أوربا، ولنسأل أنفسنا هل يعد ما فعلوه استعمارًا؟.. يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام:

(لما وصل العثمانيون إلى شرق أوربا وكلها سجون أبدية يتوالد فيها الفلاحون للعبودية فكسروا أغلال السجون وأقاموا مكانها صرح الحرية الفردية، فهم قضوا على نظام الإقطاع والأرستقراطية ليحل محله نظام المواطن الحر والرعاية المتساوية الحقوق، فوصل في دولتهم الرقيق الشركسي والصقلي وغيره إلى أكبر مقام في الدولة كما وصل النابه من عامة الناس حتى المجهول الأصل إلى مقام الصدارة العظمى والقيادة العليا، وتعلمت أوربا الشرقية على يد محرريها سيادة القانون على الأحساب والأنساب والطرائف والملل والنحل)[1].

إن هذه القيم تنفي عن الدولة العثمانية تهمة الاستعمار تماماً، فما كان دور الغرب معنا؟.. لعلنا نصدم القارئ–كما صدمنا–بحقيقة تقييمه لنا، أنها حقًا صدمة

---

(١) نفسه (ص٨٦).

غير متوقعة لأنها صادرة عن (منتسكيو) صاحب كتاب (روح القوانين) الشهير الذي يقول:

[إذا طلب مني أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيدًا فإني أقول: إن شعوب أوربا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين، لم تر بدا من أن تستعبد شعوب أفريقية لكي تستخدمها في استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة. والشعوب المذكورة ما هي إلا جماعات سوداء، بحيث يكاد من المستحيل أن ترثى لها. ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى -وهو ذو الحكمة السامية- قد وضع روحًا -على الأخص روحًا طيبة- في داخل جسم حالك السواد]!![1].

آراؤه السياسية

عدم الفصل بين الدين والسياسة:

لمّا يطو التاريخ بعد صفحة الفصل بين الدين والسياسة حيث نعيش آثاره ومآسيه، إما في كتابات بعض المقتفين لآثار (الإفرنج) أو في واقع الأحوال حيث أبعد الإسلام عن الحكم والتشريع.

لذلك فإننا عندما نعرض لأفكار الشيخ مصطفى صبري واجتهاداته، فإننا لا نعيد للأذهان تاريخًا مضى وانتهت أيامه، ولكن نذكر أنفسنا والقراء معنا بضرورة تصحيح مفاهيمنا الإسلامية التي أصابها الكثير من (التشويش) بسبب المناهج الدراسية وأذناب الغرب وأبواق الدعاية المسمومة وحملة الأقلام من المتغربين والماركسيين.

ولكن نحمد الله تعالى لأنه قيض لهذه الأمة من يدفع عنها كيد الكائدين فيصحح عقيدتها ويأخذ بيدها إلى الطريق القويم دائمًا.

ونحسب أن الشيخ مصطفى صبري منهم في هذه المسألة بالذات، نحسبه كذلك ولا نـــزكي على الله أحدًا.

ونقسم البحث إلى بندين:

---

(١) نص مترجم من الفرنسية بقلم الدكتور محمد عوض محمد بكتابه (الاستعمار والمذاهب الاستعمارية). (ص٣٧)، دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٧م.

الأول: الرد على كتاب الأستاذ علي عبد الرازق. (الإسلام وأصول الحكم).

الثاني: مبدأ عدم الفصل بين الدين والسياسة[١].

أولا: الرد على كتاب (الإسلام وأصول الحكم):

كان أول من أثار المسألة نظريًا وألف كتابًا عنها هو الأستاذ علي عبد الرازق بكتابه: (الإسلام وأصول الحكم) وكان قاضيًا شرعيًا بمدينة المنصورة، وأراد بتأليفه تأييد ما فعله مصطفى كمال في تركيا من إلغاء الخلافة -وإن لم يصرح في كتابه بهذا التأييد- بل إنه تجاوز ما فعله الكماليون في تركيا، لأنهم كانوا يقتصرون في نقد الخلفاء وتزييف الخلافة على التكلم في ما بعد عهد الخلفاء الراشدين على الأقل، [فابتدأ قاضي المنصورة التزييف من خلافة أبـي بكر مدعيًا أن رسول الله ﷺ لم تكن له حكومة حتى يكون أبو بكر خليفة فيها وإنما كانت له نبوة وهي لا تقبل الخلافة][٢].

ولذلك فقد ترجم الكتاب إلى اللغة التركية بسرعة واستغله حكام تركيا الجدد في أغراضهم اللادينية[٣].

وقد قام علماء الإسلام الغيورون على دينهم حينذاك بواجبهم في الرد على أفكار الأستاذ علي عبد الرازق، فاحتجوا وثاروا ودبجوا المقالات وألفوا الكتب لشجب بدعته التي شذ بها على إجماع علماء الإسلام في طول العالم الإسلامي وعرضه وشماله وجنوبه منذ ظهور الخلافة كنظام للحكم في الإسلام حتى العصر الحديث.. وكان منهم الشيخ الخضر حسين.

وقد اقتصر الشيخ مصطفى صبري في رده على مضمون كتاب (الإسلام وأصول الحكم) تفنيد دعوتين كل منهما مصادم للبداهة:

---

(١) خصص له الجزء الرابع من كتابه الكبير (موقف العقل والعلم..).

(٢) موقف العقل والعلم.. (جـــ٤ ص٣٦٠).

(٣) ويقول في تعليقه: [والمسلم الجاد في إسلامه تحترق كبده كمدًا أن يرى مصر العربية في حالة الزيغ يستغلها ملاحدة الترك الجدد، بعد أن كان قدماؤهم المسلمون أخذوا دينهم من العرب] (جـــ٤ ص٣٦٦).

أولاهما: زعم علي عبد الرازق أن الرسول ﷺ لم تكن له حكومة، فكأنه لم يكن يأمر وينهي أو لم يكن مطاعًا في أمره ونهيه.

الثانية: كانت لأبـــي بكر حكومة لكنها حكومة لا دينية أي: حكومة زمنية لا صلة لها بالدين[١].

١- حكومة النبـــي ﷺ:

لم يعترف الأستاذ علي عبد الرازق في كتابه بوجود حكومة النبـــي ﷺ، وبالتالي لا تصبح حكومة أبي بكر بعده خلافة عن حكومته.

وعندما صدمته حقائق التاريخ عن جهاد رسول الله ﷺ تضارب في أقواله وتخبط في تفسير آيات الجهاد والدعوة إلى الله تعالى وعبادته وتوحيده، فتارة ينفي أن رسالة النبـــي ﷺ اعتمدت على القوة، وإن كان قد لجأ إلى القوة والرهبة، فذلك لا يكون على سبيل الدعوة إلى الدين وإبلاغ رسالته إلى العالمين بل في سبيل الملك ولتكوين الحكومة الإسلامية، ولا تقوم حكومة إلا على السيف، وبحكم القهر والغلبة[٢].

وتأول آيات الجهاد حيث أحصى الآيات الناطقة بأنه لا إكراه في الدين، وأنه ﷺ ليس بمسيطر، وإنما هو نذير، وما عليه إلا البلاغ، إلى غيرها من الآيات الدالة على هذا الغرض[٣].

ولكن الشيخ مصطفى صبري يرى بأن الآيات الآنفة قد نـــزلت في أوائل عهد الدعوة حين كان المسلمون في قلة وضعف، ولعلها تسلية للنبـــي ﷺ ودفع الحزن عنه على عدم إيمان قومه، ويستطرد قائلاً: [والأستاذ يعترض علينا بالتاريخ ونحن نعترض عليه بآيات القرآن الصريحة الحاثة على الجهاد في سبيل الله تعالى أيما حدث، فهل يمكن أن يكون الجهاد المذكور في القرآن الموعود من الله الجنة ثمنًا له، عملا غير ديني؟[٤].

---

(١) موقف العقل والعلم والعالم (جـــ٤ ص٢٩٢).

(٢) موقف العقل والعلم والعالم (جـــ٤ ص ٣٦٨).

(٣) نفسه (جـــ٤ ص٣٦٨).

(٤) نفسه (جـــ٤ ص٣٧٠).

وهكذا صرف جل عنايته لشرح غزوات النبـــي ﷺ لإثبات حكومته، لأن هذه الغزوات، كما قهرت الكفار وكسرت حضورهم - فهي تقضي على الكتاب ودعوى مؤلفه الباطلة.

إن مؤلف كتاب: (الإسلام وأصول الحكم) يعترف بأن النبـــي ﷺ امتد بصره إلى ما وراء جزيرة العرب، واستعد للانسياب بجيشه في أقطار الأرض، وبدأ فعلا يصارع دولة الرومان في الغرب ويدعو إلى الانقياد لدينه كسرى الفرس في الشرق، ونجاشي الحبشة ومقوقس مصر إلخ..[(١)].

وسينتهي من تقرير كل ذلك إلى أن محاربات النبـــي ﷺ كانت لتأييد زعامته لأمته وتقوية سلطته على الناس المبعوث إليهم لدعوتهم إلى الإيمان بالله وحده، تلك السلطة التي يلزم أن لا يعوزها الأنبياء، وأن يكونوا من ناحيتها أقوى وأملك من الملوك.

ويكتفي الشيخ مصطفى صبري بهذا الإقرار لهدم أساس الكتاب[(٢)]. ووقف الشيخ مصطفى صبري -بمناسبة الحديث عن الجهاد- أمام ظاهرة لفتت نظره حيث رأى موقف علي عبد الرازق وغيره من الجهاد الإسلامي موقف التهيب والهرب من تصوير الواقع، وذلك ناشئ في تعليله من قوة الغرب المتغلب على الشرقيين، ورأى أن هذه العلة -أو العقدة النفسية- قد تغلغلت في قلوب كتاب مصر وعلمائها عند الدفاع على استنكار الغربيين لحروب الجهاد، بينما ينبغي رد الاتهام مضاعفا إلى أمم الغرب نفسها، بل توجيه التهم الأقسى إليها لأنها تحارب للاستعمار وإذلال الشعوب واغتصاب أراضيها وأموالها. ورأى أيضًا أن أغلب المعايب على أمة أن تحارب هي وتجوع غيرها، إذ تحارب لغاية خسيسة منشؤها الشره المعيب الحيواني ويتساءل [وأين هي بالنسبة إلى حرب دينية يقصد بها إعلاء كلمة الله تعالى وسوق الناس إلى ما يرشدهم في الدارين؟.

هذا فضلاً على أن المحارب لله تعالى تمنعه مخافة الله عز وجل من أن يظلم في

---

(١) نفسه (جـــ٤ ص٣٦٧).

(٢) نفسه (جـــ٤ ص٣٧٣).

الحرب، وتجعل له فيها حدودًا لا يجاوزها أثناء المحاربة ولا بعد انتهائها بالغلبة، وهذه الحدود لا تشبه ما يسمى حقوق الدول التي هي ملعبه في أيدي المتحاربين لا سيما في يد الغالب][١].

لم يُلْقِ شيخنا إذن بالاً لمثل هذه الاتهامات الصادرة عن نفوس تحمل في طياتها الحقد للإسلام وعقيدته وتاريخه وحضارته، ورأى أنه من قبيل الهزيمة النفسية إيجاد تبريرات غير صحيحة وتأويل الآيات القرآنية تأويلا يأباه التفسير الصحيح ويخالف حقيقة دور الأنبياء والرسل في جهادهم لأعداء الله تعالى، فذهب -على الضد من هذه الروح المنهزمة أمام قوة الغرب- ذهب إلى التأكيد بأن القوة لازمة للدفاع عن الحق، وكان ذلك دأب الأنبياء والرسل عليهم السلام.

٢- بعد ذلك يصبح من السهولة بمكان إثبات أن حكومة أبـــي بكر الصديق ﷺ كانت بدورها حكومة دينية.

والدليل على ذلك الواقعة التاريخية المدونة في كتب التاريخ الإسلامي الموثقة، إذ إن نبـــي الله استخلف أبا بكر ﷺ لإمامته في مرض موته لأن يصلي بالناس نيابة عنه، فقال ﷺ في خطبته بعد اختياره خليفة للمسلمين (أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم).

ويعلق على ذلك بقوله:

[غاية في الغرابة والشذوذ ادعاء أن يكون رئيس حكومة كهذا رئيس حكومة لا دينية، فهل رأيتم أو سمعتم حكومة زمنية لا علاقة لها بالدين تدور رئاستها مع الإمامة في الصلاة][٢].

عدم جواز فصل الدين عن السياسة: [٣].

استأثر هذا الموضوع البالغ الأهمية بعناية الشيخ مصطفى صبري، فألف الكتاب

(١) نفسه (جـ٤ ص٣٧١).

(٢) نفسه (جـ٤ ص٣٧٤).

(٣) يقتصر حديثنا على عرض آراء الشيخ مصطفى صبري وهو يمثل الإجماع لدى علماء المسلمين.

الذي بين يدي القارئ، كذلك خصص الباب الرابع بأكمله بكتابه الكبير لعرضه وتحليل أبعاده ومناقشة المعارضين من المتفرنجين المقلدين للغرب في فلسفاته ونظمه وثقافته، وكانت آراؤهم تنشر بالصحف والمجلات وفق حملة مدروسة ومنفذة بمعرفة بعض الدوائر الاستعمارية لتدفع عن مصطفى كمال تهمة الكفر والخيانة، ولتغري أيضًا وتشجع حكام البلاد الإسلامية على تقليده.

كما صدر أول كتاب يدافع عن الخطوة الكمالية ويبررها، وأحدث صدورها دويًا هائلاً، وهو الكتاب المعروف بعنوان: (الإسلام وأصول الحكم) للأستاذ علي عبد الرازق.

ولكن لا يفوتنا ملاحظة التطورات التي حدثت في أوربا-كعبة المقلدين منا والسائرين نحو الغرب وحضارته -ويدهشنا- ولكن لا يفاجئنا أن أحد مبادئ الإسلام الأساسية المقررة منذ عصر النبي ﷺ -أي عدم الفصل بين الدين والسياسة- قد أخذ مكانه الآن على المسرح الأوربي والأمريكي السياسي:

ففي أوربا (نجد نمو علاقة جديدة بين الدولة الشيوعية وبين الكنيسة-بحيث تسمح للبابا أن يأتي، في عقر دارها، ويخاطب (رعاياه الكاثوليك) فوق رؤوس الحكام خلال أزمة خطيرة بالغة التعقيد)[1].

وفي أمريكا قال رئيسها الحالي في أحد خطاباته: (إن هذا الكتاب المقدس -وكان يحمل في يده الإنجيل- يحمل الحل لكل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

وفي خطاب آخر قال: (إنه لا يوجد شيء اسمه الفصل بين الدين والسياسة وإن القائلين بالفصل بين الدين والسياسة لا يفهمون القيم التي قام عليها المجتمع الأمريكي. وقال أيضًا:إن الأخلاق القويمة لا يمكن أن تقوم إلا على الدين..)[2].

---

(١) الأستاذ أحمد بهاء الدين: مقال (الفاتيكان والكريملين وبولندا من زاوية عالمية) جريدة المساء ١٩٨٣/٦/٢٩م.

(٢) مقال للأستاذ نفسه بجريدة المساء تحت عنوان: (الدين يقتحم السياسة في أمريكا أيضًا) بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٤.

إن مثل هذه المواقف تسلط الضوء على حقيقة التدين في الغرب، فالقول (بأن أهل أوربا تخلوا عن دينهم، فلنفعل نحن مثلهم قول فيه من الخطر أكثر مما فيه من الجهل، فإن نهضة أوربا الحديثة نهضة قائمة على ثورة دينية سعت إلى السيطرة على العالم، لا بالآلات والأسلحة فحسب، وإنما بالفكر والارتكاز على المقومات الروحية للشخصية الأوربية في إطار الزمان والمكان)[1].

ووقف الشيخ مصطفى كما رأينا مجاهدًا في وجه أتاتورك وأعوانه لأنهم فصلوا بين الخلافة والسلطة أولا ثم قاموا بنفي السلطان عبد الحميد وأسرته من آل عثمان وأبعدوا الإسلام عن الحكم وأحلوا محله القوانين الفرنسية.

ومن العجب أن هذا العمل الذي لم يسبق له مثيل في تاريخنا كله، لقي من يمدحه ويحبذه-لا من حملة الأقلام المتغربين وحدهم- ولكن من بعض علماء الدين أنفسهم، وكانت هذه هي القاصمة الكبرى التي أزعجت الشيخ أيما إزعاج ودفعته إلى شدة (النكير..) على أتاتورك ومؤيديه، وتجنيد قلمه في كتابه الكبير لتجلية القضية، ووضعها في مكانها بحيث ألحقها-لأهميتها القصوى وأثرها الخطير- ببحوث في العقيدة الإسلامية، حيث بدأ بإثبات وجود الله ﷻ إثباتها علميًا بحقيقة معنى الكلمة، ثم عني بإثبات وجود رسل الله تعالى ومعجزاتهم ليكون مجيء الدين من قبل الله تعالى اللازم لكونه مسندًا للأخلاق فضلا عن أن وجودهم لازم لوجود نشأة أخرى يحاسب الناس فيها على أعمالهم في حياتهم الأولى محاسبة منطبقة على تبليغات الرسل.

ويصل بعد هذا الترتيب المتسلسل إلى لزوم أن تكون حكومة الأمة الإسلامية متدينة أي: خاضعة للدين.

وفي نص جامع يقول الشيخ مصطفى صبري:

[هذه فلسفة الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، فلسفة عقيدتنا نحن المتدينين التي تتوقف سعادة الدارسين للأمم على أن تركزها في قلوبها أفرادًا

---

(١) د. عون الشريف: مجلة الدوحة ذو القعدة ١٤٠٣هـ - سبتمبر سنة ١٩٨٣ مقال بعنوان: (موقف الغرب من الدين).

وجماعات وتنشئ أبناءها على مبادئها وآدابها. إلا أنها في حالتها الحاضرة لا تتعدى أن تكون أقوالها مكتوبة في هذا الكتاب أو بالأوضح حبرًا على ورق].

ويتساءل بعد ذلك: فمن ينفذها ويعمل بها وينشرها ويجعلها خطة مرسومة مطاعة إن كانت أقوالا مقنعة مطابقة للحق؟.

وإذا تكلمنا عن الإصلاح، هل يكون صلاح الأمة بحركات فردية أو بواسطة هيأة تتولى أمرها وتكون لها سلطة عليها؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا يحتاج إلى تردد، فإن الوضع الصحيح أن الحكومة هي التي تصلح الأمة إذ لو أمكن صلاح الأمة من تلقاء نفسها لاستغنت كل أمة عن اتخاذ حكومة ذات سلطة عليها!!

ويقرر بعد هذا التمهيد المنطقي الدال على وضوح الفكرة وقوة أسانيدها، يقرر أن مقتضى هذا الأساس [أن مبدأ الديانة إن كان حقًا مسلمًا به وكان التمسك بالدين لازمًا للأمة -لاسيما الأمم الإسلامية- وشرطًا حيويًا لكيانها، فاللازم أن تكون حكومتها متدينة أي: خاضعة للدين حتى يتسنى تدين الأمة ويسلم لها البقاء على دينها[1].

ولكن ما السبب الذي دعا الشيخ إلى إلحاق مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية والنبوة المتصلة بعلم (أصول الدين) - أي عقائد الإسلام، بينما تتصل مسألة الفصل بناحية العمل؟

يجيب على ذلك بأن مسألة فصل الدين عن السياسة ترجع إلى مسألة (وجوب نصب الإمام) المعدودة من المسائل الكلامية. ووجود الإمامة في اصطلاح علماء الإسلام يعني مباشرة وتلقائيًا أنه لابد من تحكيم شرع الله تعالى.

بمثل هذا الفهم، كان المدخل الصحيح لشرح المسألة -على خطورتها وأهميتها- والدافع إلى ذلك ما رآه ورآه معه كل غيور على أهل ملته بعنوان دامعة من تشتت شمل المسلمين وهبوطهم إلى حضيض الذل والمسكنة منذ ضعف اعتصامهم بدينهم القوى القويم (فهم في حاجة إلى تدارك أمرهم بالرجوع إلى

---

(١) موقف العقل والعلم والعالم جـ٤ ص ٢٩٠- ٢٩١.

حضانة الإسلام ليتربوا فيها ويبعثوا من جديد إلى حياة الدنيا والآخرة. ولا ينفعهم البحث عن أسباب البعث في حضانات أجنبية فينشئوا أمة ممسوخة لا شرقية ولا غربية ولا مسلمة ولا كتابية)[١].

حقيقة فصل الدين عن السياسة:

مر بنا أن مروجي الفكرة صوروا المعنى على أنه مجرد فصل الدين عن السياسة، بأن لا يتدخل كل منها في أمر الآخر.

ويتصدى الشيخ مصطفى لهذا التفسير فيفنده مستندًا إلى شرح العلاقة بين الحكومة والدين، وإلى تاريخ المسلمين منذ خلافة الخلفاء الراشدين ﷺ ، وإلى النتائج التي ترتبت على هذا الفصل في تركيا اللادينية:

١- إن مسألة الفصل ترمي إلى أكثر من هذا وأمرّ، لأن السياسة التي تتولاها الحكومة التي تتخلى عن الدين، معناه وضع الدين تحت أمر الحكومة ونهيها مع كل ما يدخل تحت سيطرتها، ومجرد هذا الوضع ينافي عزة الإسلام الذي يعلو ولا يعلى عليه كل المنافاة ويوجب الكفر، حتى لو احترمت الحكومة دين الأمة ولا تمسه بشيء من الاضطهاد مع كونها قادرة عليه، من حيث إن سياسة البلاد بيدها لا بيد الدين.

ويضرب على ذلك مثالا بوضع مصر تحت حماية الإنجليز، أي إن وضع الدين في حماية الحكومة مثله كمثل وضع مصر في حماية الإنجليز، فأيهما المسيطر على الآخر؟!

إن هذا الموقف بلا شك يمس كرامة الدين كما مس كرامة مصر، فضلا عن أن السائس كثيراً ما يبغي على المسوس، والسيد على المسود.

فأين هذا الوضع المعكوس من وضع الدين في الدولة العثمانية (المرحومة؟).

إن حكوماتها وسلاطينها كانوا خاضعين للدين ويوضح ذلك أيضًا المثل التركي الذي معناه بالعربية [إن الرأس مربوط بالرئيس والرئيس مربوط بالشريعة][٢].

---

(١) نفسه (جـ٤ ص٢٨٧).

(٢) نفسه (جـ٤ ص٢٩٣).

٢- ويستخلص الشيخ مصطفى صبري من تاريخ المسلمين الدليل القاطع بأن فصل الدين عن السياسة هو في حقيقته تجريد الحكومة من الدين لتعمل بعقلها القصير متحللة من أوامر الدين وأحكامه، وهذا ما لم تجرؤ عليه حكومة من قبل طوال التاريخ الإسلامي بل لم تكن الفكرة تطوف ببال أي حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مستهترة بأفعالها.

إن الحكومات الإسلامية منذ عصر الصحابة ﷺ إلى عهد أتاتورك يحكمن على الأمة ويحكم عليهن الإسلام من فوقهن، فإذا خالفوا حكمًا من أحكام الدين اعتبر ذلك إثمًا وذنبًا على الحكومة الفاعلة كما يقترف أحد من المسلمين إثمًا متبعًا هوى نفسه خفق القلب من مخالفة الناس.

ولم يحدث قط في تاريخ المسلمين وحكوماتهم المجاهرة بالخروج عن رقابة الإسلام ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة -وهو في حقيقته عزله عن حكمه على الحكومة- (ووضع هذه المسألة موضع البحث في شكل مشروع جديد ومذهب اجتماعي جديد ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن الإسلام في ذلك)[١].

أما ما حدث في هذه (السنوات النحسات) فإنه إعلان حرب من الحكومة على الإسلام -كما هو المعتاد في الحروب- تعلنها الحكومة ثم يعتبر ذلك إعلانًا من الأمة أيضًا[٢].

٣- لينظر من لم يفهم قبل الانقلاب التركي الكمالي مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الإسلام وضرره به، لينظر انهيار أحكام الإسلام وقيمه عقب ما حدث.

أما الذين فهموا فظاعة الفتنة اللادينية في تركيا فقد توقعوا انفراط عقد الإسلام عروة عروة (فقد حذفت في عهد مصطفى كمال الكلمة القائلة في الدستور التركي القديم بأن دين الدولة الإسلام ويستبدل بها القانون المدني السويسري.. وأمر بلبس القبعة وأبيح زواج المسلمات من غير المسلمين.. ومنع السفر لأداء فريضة الحج

---

(١) موقف العقل والعلم (جـ٤ ص٢٩٢).

(٢) نفسه.

وغير ذلك حتى ترك الحلف باسم الله في الأيمان الرسمية)!![1].

هل هناك من يزعم بعد ذلك أن فصل الدين وتبديل القوانين وحذف دين الدولة وغير ذلك هل يوجد من يزعم أن هذا كله لا يضر الإسلام؟!

ويرى الشيخ مصطفى بعد ما آلت إليه الأحوال في تركيا اللادينية - أن المروجين لفصل الدين عن الدولة أحد اثنين: إما مستبطن للإلحاد، أو جاهل بمعنى ما يقول لأن ترويج الفكرة لا يتفق مع الإيمان بأن الدين منـــزل من عند الله ﷻ، وأن أحكامه المذكورة في الكتاب والسنة أحكام الله تعالى بواسطة رسوله ﷺ [2].

ولم يغب عنه ملاحظة ما بدأ يحدث في مصر تقليدًا لتركيا فإن (فصل الدين وإقصاءه عن السياسة أخذ يعمل به من زمان قسمًا في مصر وتمامًا في تركيا الجديدة)[3].

وحرص الشيخ لشدة غيرته على الإسلام - على التنبيه إلى ما بدأ يحدث في مصر حينذاك من خطوات تمهيدية تهيئ الأذهان إلى تكرار ما حدث في تركيا، فأخذ يعارض وينقد المروجين لفصل الدين عن السياسة بمصر، ولم يلق بالاً لمن ينقده لأنه يتدخل في شئون بلد آخر غير بلده (والغائب يرى الوطن فقط فوق كل شيء، مع أن المسلم يرى الوطن مع الإسلام فهو يتوطن مع الإسلام ويهاجر معه).

وبهذه العقيدة وقف بعنف لوجهة النظر القائلة بأن (في إمكان أي حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لا دينية، وليس في هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال في تركيا الجديدة)[4].

ويدفع الشيخ مصطفى صبري هذا الرأي بواقع الحال الذي آل إليه الجيل الجديد في تركيا.

إنه يرى أن ادعاء عدم لزوم الدين للحكومة بزعم أن في دين الأمة كفاية،

---

(١) نفسه (جـــ٤ ص٢٩٤).

(٢) نفسه (جـــ٤ ص٢٩٤).

(٣) نفسه (جـــ١ ص١١).

(٤) كان صاحب هذا الرأي الشيخ المراغي (جـــ٤ ص٢٨٥).

يرى شدة الضرر الذي سيعود على الأمة من جراء ذلك لسبب بسيط واضح لا يحتاج إلى كثرة الجدل، إذ إنه من البديهي أن الحكومة تستطيع التأثير في الأمة ولا تستطيع الأمة التأثير في الحكومة مادامت خاضعة لحكمها (فليس في مقدور الأمة التأثير في حكومتها غير تغييرها، فإذا لم تغيرها أو عجزت عن تغييرها فلا شك في تأثير الحكومة فيها وتمشيها على هواها وتنشئة أبنائها على مبادئها دون تأثير من الأمة في الحكومة[١].

وأخذ ينبه أيضًا إلى نوايا إسماعيل صدقي باشا الذي اقترح في مجلس النواب توحيد القضاء في مصر بإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية، وهذا الاقتراح فصل مهم من مبدأ فصل الدين عن السياسة، حيث عارضه النواب العارفون لحقيقة نوايا الباشا، وأعلنوا أن الإسلام ليس دين عبادة فقط بل دين حكم أيضًا، وإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية المتضمن لإلغاء المحاكم الشرعية، ينافي كون الإسلام دين حكم.

ويعلق الشيخ مصطفى على ذلك ساخرًا بقوله:

[لكن دولة إسماعيل صدقي باشا الذي لا يجهل كون الإسلام دين حكم، يريد إلغاء هذا الحكم، لكونه ممن لا يقبلون حكومة الدين على الناس، وإن شئت فقل حكومة الله -عز وجل- على الناس، وإنما يقبلون حكومة الناس على الناس)[٢].

---

(١) نفسه (جـ٤ ص٢٩١).

(٢) (جـ٤ ص٢٨٢).

كذلك ينبغي الانتباه إلى خدعة إطلاق أسماء على غير مسمياتها للتمويه والتضليل، وعلى سبيل المثال فإن ما وصف إسماعيل صدقي لاقتراحه بأنه (توحيد للمحاكم)، يشبه تمامًا ما فعله مصطفى كمال من قبل، حيث سمى إلغاء الأحكام الشرعية توحيد للمحاكم وسمى منعه للعلوم الإسلامية وإبطالها توحيد للتعليم التركي وسمى تفضيله للقوانين الأوروبية الأساس كقانون سويسرا للأحكام الشرعية إيثار للأحكام الحديثة، وتحت زعم الحرية الدينية فإنه يسمح بالحرية الدينية للوثني أو اليهودي أو النصراني ولا يسمح بها للمسلم، حيث يجبر إجبارا على استباحة شرائع الإسلام من حلال وحرام.

(ينظر الجزء الأول من كتاب الأستاذ أنور الجندي تاريخ الصحافة الإسلامية (جـ١ ص =

يتفق الشيخ مصطفى صبري في موقفه مع إجماع علماء المسلمين أن الإسلام لا ينحصر في العبادات (بل يعم نظره المعاملات والعقوبات وكل ما يدخل في اختصاص المحاكم والوزارات ومجالس النواب والشيوخ، فهو عبادة وشريعة وتنفيذ ودفاع.. الإسلام ينطوي على كل ما تحتاج إليه الدولة والأمة من القوانين)[1].

ومادام الأمر كذلك، فلا يصح تقليد الغربيين في الفصل بين الدين والسياسة لعدم وجود القانون الإلهي عندهم، كذلك ليس لديهم علم الفقه المستنبط من كتابهم وسنة نبيهم ولا أصول الفقه، فكيف نترك تراثنا التشريعي العظيم ونستورد قوانين من وضع البشر؟!.

إن ضرورة المحافظة على استقلال المسلمين أيضًا أفرادًا ومجتمعات تقتضي الامتناع عن تقليد الأمم الأخرى (والمسلم المتعلم إنما يكون مسلمًا متعلمًا بالاستقلال في العقيدة الدينية ولا يجوز للمسلم المتعلم تقليد غيره من المسلمين في العقيدة.. فما ظنك بتقليد غير المسلمين)؟![2].

هذا فضلاً عن الفارق الكبير بين التشريع الإلهي والقانون البشري، بل لا نسب بينهما إذا بحثنا كيفية إصدار القوانين بواسطة المجالس النيابية، ويكفي أن نعرف أن النظام الديمقراطي يدار بأجهزة ومؤسسات لا تعبر تعبيرًا صحيحًا عن الأمة، وعلى سبيل المثال يمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي:

١- أن أكثر الآراء البشرية نسبية في الوصول إلى الحق أو معرفته.

٢- العبرة في النظام هناك بعدد الآراء لا بمدى قوتها وأصالتها، ودعك من التلاعب وتضارب المصالح حيث تولد الاستبداد والافتئات.

٣- الشبهات قوية في صحة نيابة أعضاء هذه المجالس النيابية عن الأمة التي يمثلونها[3].

=

٢٣٤)، (المنار) وصاحبها رشيد رضا دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٨٣م.

(١) موقف العقل والعلم والعالم (جـ٤ ص٢٩٥).

(٢) نفسه (جـ١ ص١٣).

(٣) نفسه (جـ٤ ص٢٣٢).

٤- إن القانون البشري يتخذ أداة لتقسيم الناس إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة، فتضيع العدالة[1].

فلا عجب إذن أن يظهر أحد المصلحين في أوربا لينادي بضرورة إدخال الدين في نظام الحكم، فقد قال المصلح الشهير كلفن: [الملك الذي لا ينشد مجد الله فليس بالذي يقيم مملكة وإنما يقيم لصوصية][2].

أين هذا من الحاكم في الدولة الإسلامية، إنه القانون بتمام معنى الكلمة لأنه القانون الإلهي وكفى، والكل-حتى الخليفة-تحت حكمه وسلطته؟.. والحديث: (قاضيان في النار وقاض في الجنة) يعبر عن الحكومة الإلهية أصدق تعبير[3].

ولم يغفل الشيخ مصطفى صبري الرد على المعترضين على تطبيق الشريعة الإسلامية، وحججهم تتلخص في رأيين:

١- وجود الأقليات غير المسلمة.

٢- القانون السماوي يوجد امتيازًا لرجال الدين.

الأقليات الغير المسلمة:

أما توهم كون غير المسلمين المتوطنين في بلاد الإسلام لا يأمنون جور القوانين الشرعية، فمردود عليه بالمفهوم الديمقراطي نفسه، حيث يشكل المسلمون أغلبية تضمن لهم التغلب في ظل القوانين الوضعية-منصفين أو جائرين-هؤلاء أنفسهم تمنعهم الشريعة الإسلامية إذا احتكموا إليها من الجور والظلم على غيرهم.

وكانت حافظة الشيخ مليئة بما يؤيد ذلك، فانتقى منها واقعة واحدة عاصرها وحدثت أمامه عندما كان نائبًا عن (توقاد) حيث قام نـــزاع بين الأروام والبلغار العثمانيين على الكنائس الموجودة في (مكدونيا)، كانت حينذاك من أجزاء البلاد العثمانية وادعى كل من الفريقين استحقاقه لها، فأحالت الحكومة موضوع النـــزاع إلى مجلس النواب للفصل فيه فقام (آد يستيدي باشا) الرومي نائب أزمير خطيبًا،

(١) نفسه (ص٢٤٥).

(٢) نفسه (ص٣٣٥).

(٣) نفسه (ص٣٣٥).

فقال: [إن لهذه الدولة دارًا للفتوى تفصل في المسائل المعروضة عليها بموجب القوانين الشرعية فأحيلوا الأمر على رأي تلك الدار ونحن الأروام راضون عما ستصدره من القرار].

من هذا نرى أن الباشا الرومي احتكم إلى دار الفتوى وهو موقف أنها حق وأن الوزارة بسلطاتها لا تقدر على استمالتها إلى خلاف الحق[١].

والدارس لتاريخ الخلافة العثمانية لا يسعه إلا الإقرار بأن التسامح الديني وحرية التدين كانت أحد الظواهر اللافتة للأنظار وتعكس حرص السلاطين على تنفيذ الإسلام بروحه ونصوصه.. قال المؤرخان لافيس ورامبو: [إن محمدًا فاتح القسطنطينية كان كأكثر سلاطين الترك والمغول بعيدًا عن كل اضطهاد ديني، وكانت حكومة الترك لا تعارض أحدًا في دينه وكان الأتراك لا يمسون امتيازات الكنيسة الأرثوذكسية].. ثم نقل هذان المؤرخان من القرآن هاتين الآيتين الكريمتين: **﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾** [البقرة:١٩٠] ثم: **﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾**[البقرة:٢٥٦] [٢].

وحدث مرة أن السلطان سليمان الأول أراد توحيد عناصر السلطنة وإجبار المسيحيين على إحدى خطتين: الإسلام أو القتل، فقام في وجهه شيخ الإسلام (ذنبيللي علي أفندي) وقال له: (لا يحق لك هذا والمسيحيون واليهود متى خضعوا ودفعوا الجزية فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم)[٣].

ولا يظن أن هناك مثيلاً لهذه المعاملة الكريمة الراقية التي تعكس عدالة الإسلام حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث قلاقل وفتن، وقد فسر أحد مشاهير أساتيذ الحقوق والعلوم السياسية (المسيو لويس دنول) علل أحد أعظم عوامل انحلال الدولة العثمانية بالحرية المذهبية والمدرسية للأمم المسيحية[٤].

---

(١) نفسه (جـ٤ ص٣٤٠).

(٢) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي (جـ٣ ص٣٢٥).

(٣) نفسه (ص٣٢٨).

(٤) نفسه (ص٣٢٧).

ويقول الأمير شكيب أرسلان:

[ولقد كانت في السلطنة العثمانية عشرات الملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل الأتراك بالشرع الإسلامي.

فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك بأوضاع الإفرنج وقلدوهم في كل شيء وعولوا على سياسة (التمغرب)، لم يبق في جميع الأناضول إلا فئة قليلة جدًّا من المسيحيين مقدرة عدة آلاف].

ويقرر في النهاية أن هذا برهان ساطع على سماحة الشرع الإسلامي وإمكان تساكن المسلم والمسيحي واليهودي في ظله بالأمان والاطمئنان[1].

امتياز علماء الدين:

أما الظن بأن العمل بالقوانين الدينية يوجد امتياز لعلماء الدين على غيرهم، فإنه مردود أيضًا، إذ الخطأ في هذا الظن ناجم عن قياس علماء الإسلام برجال الكنائس ولا مجال للمقارنة بينهما. فقد كان رجال الكنائس يضعون القوانين الدينية من عند أنفسهم، وكان الحال في أوربا -قبل فصل الدين عن السياسة- يتمثل في استبدادهم بقوة التشريع -فانتقل هذا الاستبداد بعد الفصل إلى رجال الحكومة الزمنية الناجحين في انتخابات النواب.

والمقارنة -كما يرى الشيخ مصطفى صبري- غير صحيحة وغير مطابقة بالمرة

=

وينظر أيضًا كتاب الأستاذ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها حيث عرض بإسهاب لرأي المؤرخ الأمريكي ليبر الذي رأى أنه لو نفذ السلطان سليم قراره لنجم عنه مزايا كبرى للدولة، من بينها أنها كانت ستنعم بوحدة العقيدة الدينية وسيحدث اختلاط وانصهار بين الرعايا المسيحيين والرعايا المسلمين وأيضًا فإن وجه التاريخ في الشرق الأدنى كان سيتغير تغيرًا جذريًا.

ويرى الدكتور الشناوي أن رأي شيخ الإسلام يعتبر تحديًا للسلطان ورجوعًا إلى الحق وتمسكًا بمبادئ الشريعة الإسلامية ودليلا على شجاعته الأدبية (جـ١ ص٤١٧).

(١) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي (جـ٣ ص٣٢٨).

عن تناول الشريعة الإسلامية، لأن علماء الإسلام المجتهدين -فضلا عمن دونهم- لا يرون لأنفسهم حق التشريع أبدًا، إنما التشريع في الإسلام لله تعالى ولرسوله ﷺ بوحي من الله ﷻ[١].

وهو الرأي الذي يذهب إليه أحد فقهاء الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث مطابقًا لإجماع علماء الإسلام على امتداد العصور.

يقول الدكتور حامد ربيع (لقد درج المحدثون على فهم النظم الإسلامية من منطلق المفاهيم الغربية المتداولة، وقد سبق ورأينا كيف أن سلطة التشريع في التراث الإسلامي إنما تعني عملية تخريج الأحكام، وليست مرادفًا لفكرة سن القانون بالمعنى المتداول)[٢].

معالم نظريته السياسية:

وله نظرية سياسية متكاملة قائمة على أنقاض النقائص الملاحظة عند التطبيق في النظامين الماركسي والديمقراطي:

١- فإن الماركسية تستند على الإلحاد وتغري الفقراء بالثورة على الأغنياء.

وعند التطبيق يتضح أن الطبقات الدنيا تعاني من كبت الحريات والمظالم التي تقع من جانب رؤوس الحزب البلشفي .

٢- وفي الديمقراطية يتحزب أصول الوطن الواحد، وتتصارع القوى وتتضارب المصالح الشخصية.

والقاسم المشترك الجامع بين النظامين: البعد عن الدين والقيم الأخلاقية والسماح باختلاط الرجال بالنساء. والانحلال والتدهور الاجتماعي[٣].

---

(١) نفسه (ص٣٤١).

(٢) د. حامد ربيع: مقدمة كتاب [سلوك المالك في تدبير الممالك] . (ص١٣٢ الجزء الأول - ط دار الشعب بالقاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م وأبحاث الدكتور حامد ربيع تشكل أحد الصخور الشامخة التي تتحطم على حافتها أمواج الفكر السياسي الغربي وتابعيه في العالم الإسلامي، كما ترسخ جوانب الأصالة والامتياز والتفوق للتشريع الإلهي التي عجزت الأنظمة المعاصرة عن اللحاق به!!

(٣) موقف العقل (جـ٤ ص١٦).

أما الديمقراطية الإسلامية كما يراها الشيخ مصطفى صبري فإن أبرز معالمها هي:

١- الإيمان بالله تعالى وتحكيم الشرع والخضوع للقيم الأخلاقية الثابتة.

٢- عالمية الدعوة الإسلامية وتفوقها على الشيوعية من حيث إخضاع الناس لله رب العالمين.

ولكن من الضروري أن يعمل علماء الإسلام على تضييق الهوة بين طبقتي الأغنياء والفقراء ومحاربة الترف وحث الأغنياء على أداء حقوق الفقراء في أموالهم.

٣- عدم الفصل بين الدين والدولة، وهو متحقق في نظام [الخلافة]، التي هي عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله ﷺ في القيام بأحكام الشرع الإسلامي، فلها ركنان: حكومة ونيابة(١).

٤- مجلس الشورى للخليفة وله دوره كمستشار للخليفة مع بقاء الحكومة والأجراء في يد الخليفة.

وقد حرص الشيخ على هذا الإيضاح لكي يبين أن نـــزع أتاتورك لسلطة عبد الحميد -آخر الخلفاء- وتحويلها إلى (المجلس الوطني) كأنه مجلس شورى، هذا العمل كان في الحقيقة إجراءً استبداديًا لا يمت إلى الشورى بصلة. ويردف ذلك قائلاً ليرفع من شأن الشورى [ولا يتوهم أن مذهبـــي تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الإطلاق- كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة، إذ يعرفني من يعرفني ومناظرتي الاتحاديين في البرلمان العثماني ودفاعي الذي قضيت به حق الشورى .. إلخ](٢).

أما الزعم بأن الحكم في عهد أتاتورك حكم الشعب فإنه أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع، فإن (حكم الفرد اليوم بتركيا أشد بطشًا مما كان في الماضي بآلاف أضعافه..)(٣).

السلطان عبد الحميد (الخليفة المفترى عليه):

هناك منهج لتقييم أعمال القادة والزعماء خاضع لفكرة خضوع حركة

---

(١) النكير ط بيروت (ص٣٩).

(٢) النكير ط بيروت ٠ص١٠٦).

(٣) نفسه (ص١٠٤).

التاريخ السياسي لأعمال [البطل] المنفرد بمزايا عقلية وخلقية وقدرات خارقة للعادة، ونرى هذا المنهج يغالي في إلقاء الضوء محاسن على القادة والزعماء السياسيين فيظهرهم بمظهر المتفردين بصفات خاصة، ثم يبالغ فيها ويغالي حتى يرفعهم إلى الألوهية، وذلك كما فعل الشيوعيون إبان حكم (ستالين).

ومع أن هذا المنهج قاصر علميًا حيث ظهر عقب وفاته أنه كان أحد فراعنة التاريخ الإنساني، ولكن مع الأسف مازال متبعًا في دول العالم الثالث.

هذه المقدمة لابد منها لبيان كيف اتبعنا هذا المنهج المنحرف في الغلو في شخصية (مصطفى كمال)، وعلى العكس كيف صورنا خصمه السلطان عبد الحميد (آخر الخلفاء الحقيقيين لدولة الإسلام).

ولابد أن تدور في الذهن عدة تساؤلات عند دراسة هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا التي حدثت فيها الكارثة، فاختفت الخلافة العظمى (وهي البقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى وهي العزاء الوحيد الذي كنا نتعزى بها في نكبات الأيام وصروف الليالي)!![1].

نعم، وهذه البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى، تسلط عليها (ثوري) مزعوم فأزاحها من طريقه ليحكم هو، ومن ورائه جيش خليط من أعداء الإسلام، وصورت الأقلام حينذاك – ومازال أغلبها يصور هذه الطامة الكبرى وكأنها مجرد صراع بين هذا (الثوري) وبين السلطان عبد الحميد الحاكم المستبد الرجعي.

فهل تعبر هذه الصورة عن حقيقة ما حدث؟

سنحاول في عجالة مناقشة بعض الأفكار السائدة الخاطئة عن السلطان عبد الحميد -لا لشخصه- ولكن لانطباع صورته في الأذهان ممثلاً للخلافة الإسلامية في آخر مراحلها.

إن حركة التاريخ لا تسير بمجرد الخضوع لأهواء الأفراد ورغباتهم مهما بلغت قدراتهم ومواهبهم. صحيح قد يكون هناك دخل للمواهب الشخصية للزعماء والقادة في نجاحهم، ولكنهم لابد أن يتحركوا في الإطار السياسي والاجتماعي

---

(١) كما وصفها الشيخ محمد شاكر (ينظر كتاب الاتجاهات الوطنية جـ٢ ص٣٨).

والدولي الذي تتحكم فيه عوامل عدة.

فما سبب إخفاق السلطان عبد الحميد[1] ونجاح أتاتورك؟

وكان السلطان عبد الحميد هو أحد الشخصيات الرئيسية التي دارت حولها أحداث الخلافة، فألقيت عليه التهم جزافًا، فوصفوه بالاستبداد وأنه (السلطان الأحمر) وغيرها من الصفات التي روجها أعداؤه وخصومه من الداخل والخارج، ولا ننسى أن وكالات الأنباء والصحافة التي سيطرت عليها العناصر اليهودية والصليبية قد تزعمت حركة تشهير واسعة النطاق، أخذت ترددها بتكرار وإلحاح حتى صارت وكأنها حقائق!!

ولكن مهما أوغلت المؤلفات الغربية في الافتراء على السلطان فإنها لم تتمكن من إخفاء دور الدول الأوربية وراء الانقلاب، أو إخفاء الهدف من ورائه وهو القضاء على شخصية الخليفة الذي يمثل السلطة الدينية أي الإسلامية. يقول باول شمتز (لقد نظمت المقاومة ضد السلطة الدينية التي كان يمثلها عبد الحميد، وتجمعت عناصرها-خارج حدود تركيا، إلا أنها تستطيع المبادرة، بقيادة المعركة الفاصلة ضده، بل جاءت هذه المعركة أولا من الداخل، وعلى وجه التحديد من الجيش الذي أصابته عدوى (الأفكار القومية)[2].

ثم يستطرد بعد ذلك فيذكر سعي الدول الأوربية للتقارب فيما بينها والتفاهم على تقسيم مناطق النفوذ، ولكن تسد الطريق على السلطان عبد الحميد الذي كان يستفيد من الخلافات القائمة بينهم، ففي سنة ١٩٠٦ عقدت روسيا والنمسا مؤتمرًا لبحث مستقبل مقدونيا، وبعد ذلك بعام انضمت روسيا إلى حلف (التفاهم) المعقود

---

(١) من الدراسات المنصفة للسلطان عبد الحميد ما ذكره الأستاذ محمد جميل بيهم في كتابه (فلسفة التاريخ العثماني) إن السلطنة حين جلس عبد الحميد على العرش كانت مثقلة بالمتاعب تواجه أشد الأزمات، فشهدت في عهده نشاطًا كبيرًا في العراق، وامتدت السكك الحديدية في ولاياتها الأوربية والآسيوية، وأقيمت المرافئ المتعددة، وأنشئ الخط الحجازي بين دمشق والمدينة المنورة، ولم يكن للأجنبي فيه صلات مالية (جـ٢ ص١٦٢) الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤م.

(٢) الإسلام قوة الغد العالمية (ص٩٢)، ترجمة د. محمد شامة مكتبة وهبه ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

بين إنجلترا وفرنسا (وأعقب هذا التفاهم ظهور خطر مباشر على تركيا، وفي هذا الجو تكونت مجموعة سرية -كانت أقوى المجموعات المناهضة لعبد الحميد- من المقدونيين للدفاع عن مصالحهم، وكانت على اتصال بالمقدونيين في سرايا الجيش، وفي عام ١٩٠٨ كان استعدادهم كاملاً وتنظيماهم على أهبة القيام بالثورة)[١].

نحن إذن أمام عوامل متشابكة يحسن وضعها نصب أعيننا عند دراسة هذه الحقيقة الهامة من تاريخنا، فهناك مؤامرات داخلية ونـــزاع بين القوميات تغذيها قوى خارجية، وأزمات اقتصادية، ودول كبرى تنسى خصوماها لتتفق على العدو المشترك.

وكان السلطان عبد الحميد على وعي بالمخاطر الخارجية ونوايا الدول نحوه فكيف يجابه هذه الدول بمفرده؟! لقد استولى الروس على بعض ولايات آسيا الوسطى العثمانية، واستولى الإنجليز على الهند وسعوا لتأمين سلامة الطريق إليها، كما ولدت أمريكا دولة فتية، وانتظم يهود العالم وسعوا عن طريق المحافل الماسونية في سبيل الأرض الموعودة.

أورد السلطان عبد الحميد هذه الحقائق حوله في مذكراته ثم أعقبها بقوله [لم أكن أستطيع الوقوف أمام هذه القوى بمفردي][٢].

وكان قد علم أيضًا بمساوئ الدولة الداخلية، حيث أشاد بالسلطان محمود خان لأنه أزال غائلة الانكشارية، وعالج الفساد والاختلال الناجمين عنهم، كما أشار إلى إدخاله مدنية أوربا الحديثة إلى الدولة، وكانت الحالة الاقتصادية سليمة لأن (خزينة دولتنا حتى ذلك الوقت غير مديونة للخارج بقرش واحد، ولكنه اضطر للاستقراض الخارجي بسبب نقض دول أوربا لمعاهداها مع الدولة العلية وبسبب

---

(١) نفسه (ص٩٢) ثم يقول (في يوليو سنة ١٩٠٨ هبت العاصفة ضد عبد الحميد وضد [الأفكار السياسية] التي كان يمثلها).

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٦٥) ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق د. محمد حرب عبد الحميد دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.
ويقول (ص٦٤)، (يمكن للصليب أن يتحد في كل وقت، لكن الهلال دائمًا بمفرده).

الحوادث الداخلية والفتن التي تحركها أوربا مما دفعه إلى جمع عدد من الجنود فوق العادة - وحروب بلاد الصرب (يوغوسلافيا) والجبل الأسود حتى اضطر إلى زيادة معسكراته في جميع الجهات، فوضع تحت السلاح نحو ستمائة ألف عسكري)[١].

وعندما اعتلى العرش جابهته مشاكل كبيرة في الداخل والخارج، فقد سقط قبله في شهور قليلة سلطانان، استشهد أحدهما وجن الآخر، وشارك كبار ضباط الجيش ورجال الدولة وأذنبوا في هذا، وكانت الدولة مثقلة بالديون بسبب الاعتماد على الاستيراد، واضطرت إلى الاعتماد على الأقليات في وظائف الدولة فكان بعضهم -في السفارات- يفضل إعلاء مصالح بلاده على مصالح الدولة العثمانية. وبينما كان الجيش والأسطول في عهد عمه السلطان عبد العزيز قويين مما أرهب الروس والفرنسيين والإنجليز فحاولوا بواسطة عملائهم إسقاط السلطان عبد العزيز في نظر الشعب بالشائعات فنجحوا بذلك في تمزيق الجيش والأسطول لتمزق العلاقات بين ضباطه حيث كان البعض يؤيد الأسرة المالكة والآخر يعارضها[٢].

جابه السلطان كل هذه المشكلات، وجابهها وحده بحنكة وذكاء حتى اعترف له خصومه بالدهاء، وكان يتحين الفرصة لكي تشتبك الدول الأوربية في حروب بينها وبين بعضها فتسلم الدولة العثمانية وعاش -كما يسجل ذلك في مذكراته- سنوات حكمه مبقيًا على هذا الغرض في نفسه سرًا لم يبحه لأحد. قال: (جاهدت لكي لا يعزلوني عن العرش طوال ثلاثين عامًا وجهادي هذا كان من أجل هذه الفرصة، حبست الأسطول و لم أخرجه ولو للتدريب، وحبسي له كان من أجل هذه الفرصة. تجاهلت الحرب اليونانية لكي لا أدع للإنجليز منفذًا للاستيلاء على كريت،

---

(١) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص٣٩٢، ٣٩٣).

مطبعة محمد أفندي مصطفى بمصر جمادى الثانية ١٣١١هـ، ديسمبر سنة ١٩٨٣م.

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٦٣، ٦٤).

وكان السلطان عبد العزيز قد أعد الأسطول العثماني إعدادًا هائلا بحيث جعله الأسطول الثالث في العالم آنذاك ورفع القوات البرية إلى سبعمائة ألف جندي وجهز الجيش العثماني بأحدث الأسلحة.

(تعليق الدكتور محمد حرب عبد الحميد ص١٣٥ من المذكرات).

وتجاهلي هذا كان من أجل هذه الفرصة)[١].

فلم يكن الرجل باحثًا عن مغنم شخصي، ولكنه كان يعمل لصالح أمته ودولته لأن تصدع صفوف أعدائها وتمزق علاقاتها سيعيد للدولة العثمانية مكانتها في مصاف الدول العظمى وتعود لتصبح مرة أخرى صاحبة كلمة مسموعة في العالم[٢].

وعندما قامت حركة الانقلاب ضده من [سالونيك]، كان بوسعه أن يأمر جنود جيش الخاصة الذي يعسكر في العاصمة على أكمل وجه من الاستعداد، وكانوا جنودًا منتخين مخلصين لمقام الخلافة ولشخصه. وبالرغم من أن بعض رجاله نصح بإيقاف جيش الحركة في الطريق، ولكنه رفض، ولم يضطرب إطلاقًا لأنه كان يعلم أنه ليس من بين أعماله شيئًا يخاف منه، وطلب بشدة ألا يخرج الجيش الموجود في إستانبول من ثكناته. وقد كتب في مذكراته مسجلاً هذا الموقف بأمانة:

(لم أحب أن أريق دماء جنودي. كنت أرى أن الأمة لم تعد تثق بي، وكنت سأنسحب من تلقاء نفسي وأدع مكاني عندما تسكن الأمور وتهدأ)[٣].

والقارئ لمذكرات الرجل يحس إخلاص الرجل وصدقه وتقواه واهتمامه بأمر أمته، وكاد ينخلع قلبه حزنًا وأسى عندما تكررت الأخطاء القاتلة للكماليين بعده، ففي عبارة موجزة يضع أيدينا على أحد الأسرار التي جهد الشيخ مصطفى صبري في كشفها ولاقى الأمرين عندما أعلنها في بلاده يقول السلطان: [أسقطني اتحاديو سلانيك عن العرش وتوصلوا إلى اتفاقية مع الإنجليز، ودخلوا الحرب كحليف مع دولة تسود البحار، وكأن المسألة حلم][٤]!! ويعلق بعد ذلك على النتيجة المفجعة

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٦١).

(٢) نفسه (ص٦٢).

وقارن السلطان في مذكراته بين رعايا الدول العثمانية ورعايا اليابان، فأذهلته المقارنة لأن سكان اليابان عنصر واحد بينما يتكون سكان بلاده من أكراد وأرمن وأتراك ويونان وعرب وبلغار. وكانت إحدى المصائب الكبرى أن الذين حكموا البلاد بعده أزالوا الخلاف بين الدول المعادية وأوجدوه بين العناصر التي تؤيد الدولة بالداخل (ص٩٧).

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٩٧).

(٤) المذكرات (ص٧٠).

لأفعالهم بقوله: (هاهم قد هدموا الدولة العثمانية)[(١)].

وأعتقد أن الاستطراد في إزالة الأفكار الخاطئة عن السلطان تحتاج إلى بحث مفرد آخر، ولكننا نود في هذا الحيز إثبات الأغاليط التي نسجت خيوطها حول السلطان المظلوم، ونكتفي بذكر بعض الحقائق التي لا لبس فيها:

١- أنه لم يأمر جيشه الخاص بالدفاع عنه محافظة على دماء جنوده وسعيًا وراء حل الأزمات في هدوء مراعاة لمصلحة الأمة. هذه الواقعة الثانية قد حرفت مع الأسف، فصورها أحد الباحثين بصورة مخالفة تمامًا، حيث زعم أنه (جمع العلماء لاستصدار فتوى تحل له ذلك (أي الأمر لقواته بمقاومة الانقلابيين)، فما كان من المجلس -الذي يعتبر أعلى مجلس شورى في المسائل الدينية- إلا أن أصدر فتوى تحرم على المسلم أن يشهر السلاح في وجه أخيه المسلم)[(٢)]!!

٢- أنه عندما كان في منفاه عقب خلعه عن السلطنة، تقدم منه الجيش مطالبًا إياه بممتلكاته - ولم يكن يملك إلا بعض المدخرات كيلا يقع أولاده في الفقر. قال ساخرًا في بضعة كلمات تحمل دلالات كافية للرد على تهمة الاستبداد التي أطلقت عليه ظلمًا [أطلقوا عليّ ذات حين لفظ (المستبد) ولم يخطر على بالي مطلقًا أن أمسَّ حتى قشة يمتلكها أحد الناس طوال سلطنتي، وهم يستصدرون قرارًا حكوميًا لكي يأخذوا ما تبقى من دريهمات، في يد سلطان سابق، ثم يسمون هذا الفكر المشروطي وهى هذه الحرية والمساواة والعدالة التي أتوا بها)[(٣)].!!

فإذا وسعنا دائرة المقارنة بين إنجازاته وإنجازاتهم يتضح الفرق هائلاً حيث كانت ديون الدولة حين توليه الحكم نحو ثلاثمائة مليون ليرة نجح في تخفيضها إلى ثلاثين فقط-أي: إلى العشر- بالرغم من نفقات حربين وعدة تمردات داخلية. وجاء خلفاؤه من الكماليين فرفعوا الرقم إلى أربعمائة مليون ليرة، دعنا من الهزيمة النكراء في الحرب العالمية الأولى التي دخلوها بغير هدف اللهم إلا لخدمة حلفائهم من

---

(١) نفسه (ص٥٧).

(٢) باول شمتز: الإسلام قوة الغد العالمية (ص٩٣).

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص١١٢).

الإنجليز!!

إن ما حققوه من نتائج يكفي في تقدير السلطان عبد الحميد لكي يظهر الدور الكبير الذي أداه في خدمة أمته. قال في مذكراته: (كانت نفقات عباد الله، ووقودهم، وأدويتهم، لا تفارق تفكيري أبدًا. وأنا لا أذكر هذه الأمور في معرض الدفاع عن نفسي، لأن الذين حلوا محلي دافعوا عني كثيرًا بما فعلوه) ولكنه -لفرط شعوره بفداحة الكوارث- لا يمضي في كتابته ليسجل باقي أعمالهم لأنه يتذكر في أسى ما أصاب الدين والدولة على أيديهم فيمضي مستطردًا: (حتى إني كنت أشكرهم كثيرًا على هذا، لو لم يظهر شبح النكسة التي أحلوها بديني ودولتي)[١].

حقيقة مدحت باشا:

٣- ويبقى الحديث عن مدحت باشا (أبو الدستور) كما وصفوه وأذاعوا عنه. وقصة اضطهاد السلطان عبد الحميد له مشهورة مدونة في أغلب الكتب والمراجع وخلاصتها أنه أمر بمحاكمته لاتهامه في قتل عمه السلطان عبد العزيز، وعندما أصدرت المحكمة حكمها بإعدامه، عفى عنه ونفاه إلى الطائف ثم أمر بقتله هناك.

وقد نسج خصوم السلطان حول هذه القصة خيوطًا كثيرة من نسج خيالهم للإمعان في اتهام الرجل بالاستبداد. ألم يضطهد المدافع عن الدستور ويأمر بقتله؟ فلماذا يريدون دليلاً أقوى من هذا؟

وما أصعب مهمة الباحث عندما يتصدى لفكرة أو رواية شائعة ويتبعها للتأكد من صحتها أو استبعادها ونفيها !!

وإذا كان السلطان عبد الحميد قد دافع عن نفسه مبينًا صحة العلاقة بينه وبين مدحت باشا، فهل نقبل كلامه كخصم؟

إن من أوليات المبادئ في البحث العلمي ألا نقبل كلام الخصم على علاته، فكيف تظهر لنا الحقيقة من خلال دفاع السلطان عبد الحميد عن نفسه؟

كل هذا صحيح لولا أننا عرضنا بعض مواقف على أحكام عقلية مجردة، وبمنطق محايد، فوجدنا أيضًا أن السلطان بريئ!!

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٢٤).

وليقف القارئ معنا على ما استخلصناه من المذكرات نجملها فيما يلي:

أولاً: ارتكب مدحت باشا أخطاء قاتلة تمس الدولة وتقوض دعائمها في الداخل والخارج. ففي الداخل عين ولاة من الأقلية في ولايات الأغلبية فيها مسلمون، وقرر قبول طلبة من الأروام في المدرسة الحربية التي هي عماد الجيش، ومثل هذه الأعمال تقوض الدولة من أساسها(١).

وفي الخارج أراد الزج بالدولة في حرب لا قبل لها بها بينما كان يجعل قوة الجيش الذي سيزج به في المعركة ضد كل من روسيا وإنجلترا والنمسا والمجر وألمانيا وفرنسا وإيطاليا !!(٢).

واكتشف السلطان عبد الحميد أن سلوكياته تنافي مبادئ الحرية التي يظهر بها أمام الناس، إذ تدخل لدى السلطان طالبًا إقالة ناظر المالية الذي عينه ومدحه، وكان الطلب يدل بلا شك أنه يتنافى مع القانون الأساسي الذي يتزعمه.

أضف إلى ذلك تطلعه للسلطة استئثارًا بها بمعاونة أعضاء (تركيا الفتاة) واشتراكه في تهريب السلطان مراد من القصر وهو بملابس النساء توطئه لخلع السلطان عبد الحميد وتنصيب مراد بدلاً منه.

ودعنا من ثبوت صلته بالماسونية التي كانت دائبة على إثارة الفتن وتحركها إنجلترا.

إذن لو استمر مدحت باشا في منصبه بناء على هذه التصرفات لاهتزت الدولة من أساسها لاسيما أن مدحت باشا كان متعاونًا مع الإنجليز. وإزاء هذا كله اضطر السلطان عبد الحميد إلى إقصائه ودوَّن في مذكراته الكلمات التالية:

[كنت أرى أن الصدر الأعظم -أي: مدحت باشا- يؤيد الإنجليز ويتعاون معهم، سواء بدافع من ماسونيته أو بدافع من أسباب أخرى خاصة جدًّا به. ولم أعد أحتمل، فاستندت إلى صلاحياتي في القانون الأساسي وعزلته عن الصدارة العظمى،

---

(١) المذكرات (ص٤٤).

(٢) نفسه (ص٤٢). قدر عدد الجيش أولاً بمائتي ألف جندي بينما علم السلطان عبد الحميد من الغازي أحمد مختار أن لديه تحت قيادته ثلاثين ألف جندي فقط !!

وأبعدته خارج الحدود)[١].

ثانيًا: حقيقة صلة مدحت باشا بالإنجليز - إما مباشرة أو عن طريق عوني باشا - وكان قائدًا عسكريًا- حيث علم السلطان عبد الحميد من سفيره بإنجلترا أنه أخذ من الإنجليز أموالاً، ظهرت آثارها المؤكدة في الهدايا التي أغدقها عوني باشا على أصدقائه المقربين عقب عودته من أوربا.

وذهل السلطان عبد الحميد لقبول قائد عسكري لرشوة من دولة أجنبية، وأثارت في ذهنه خاطرًا آخر، حيث كان هذا القائد مشتركًا في إقصاء عمه السلطان عبد العزيز، وتفسير ذلك واضح وضوح الشمس، فإن رجلا من رجال الدولة (يأخذ مالا من دولة أخرى لابد وأن يكون قد تم لها خدمات، ويعني هذا أيضًا أن خلع المرحوم (بإذن الله تعالى) عمي السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد العرش بدله، لم يكن حقدًا فقط من حسين عوني باشا، ولكنه مرضاة لرغبة دولة أخرى)[٢].

وقد ثبت تاريخيًا أن مدحت باشا اتفق مع كل من رشدي باشا وحسين عوني باشا على عزل السلطان عبد العزيز[٣].

ثالثًا: فما تفسير ذلك ووقعه في نفس السلطان عبد الحميد؟. إنه أمام تصرفات منحرفة لرجلين من كبار رجال الدولة فماذا يفعل؟.

كان وقع حصول حسين عوني باشا على أموال من إنجلترا شديدًا في نفسه ومعه حق فسجل ذلك في مذكراته بقوله:

[لم يهزني شيء في حياتي هزًا ضخمًا قدر شخص يرتفع إلى مقام قيادة الجيش

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص ٤٤).

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٣٩). ويذكر أيضًا انه يسعى للسلطة باسم آل مدحت بدلا من آل عثمان (ص٤٣).

(٣) تعليق الدكتور محمد حرب عبد الحميد .(ص١٣٦). بنفس المصدر.وكان السلطان عبد الحميد يشكو من أعوانه، قال (ما استبدلت وزيرًا بآخر إلا ورأيت من مساوئ الخلف ما أسفت معه على السلف، ولا مناص من الصبر) أنور الجندي: العروبة والإسلام (ص٧٤).. فماذا يفعل الرجل وحده؟ وماذا تفعل أي طلائع أخرى مادامت القاعدة العريضة والصفوة الخاصة قد أصابها الوهن واستبدت بها عوامل الضعف والخيانة؟

أو إلى مقام الصدارة العظمى ويقبل نقودًا من دولة أجنبية. هذا شيء أكثر من احتمالي].

ثم يسجل نفس التأثير للصلة بين عوني باشا ومدحت باشا ولكن دور الثاني أكثر خطورة، فإذا كان (مدحت باشا عابرًا نفس الطريق، فإذاً هذا يعني أن الدولة وقعت في الشرك)[١].

وزاد وقع ذلك في نفسه أنه عندما عزله لم يثر الشعب ولم يبحث عنه أحد حتى من أقرب المقربين إليه !! ، ولكن الذي تأثر وتدخل هي إنجلترا فقامت الدنيا فيها وقعدت !! ، وكان السلطان يتوقع هذا (فمن الطبيعي -وقد تعاون مدحت باشا مع إنجلترا وأيدها- أن تعاونه وتؤيده. كان الإنجليز يعرفون أن الإصلاحات التي يوصون بها من شأنها أنت تغرق الدولة العثمانية سريعًا، تمامًا مثلما أعرف أنا)[٢].

ويدهشنا مع هذه الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها مدحت باشا فإن السلطان عبد الحميد كان على استعداد للصفح عنه لأن السلطان عنده يعني العفو ولا يعني توقيع الجزاء ولأن الإنسان أسمى من ألف خير. هكذا فهم روح الإسلام[٣].

ولكنه لم يستطع تجاهل اشتراك تجاهل مدحت باشا في قتل عمه السلطان عبد العزيز لما يحمله من دلالات الإجرام ضد الدولة والأسرة الحاكمة.

وعندما حوكم أدين، كان السلطان عبد الحميد أيضًا على استعداد للعفو عنه ولكن مدحت باشا قتل نفسه بنفسه. ونعني بذلك القتل المعنوي لأنه كان قد لجأ للقنصلية الإنجليزية فلما وجد القنصل في عطلة لجأ إلى القنصلية الفرنسية واحتمى بها.

ولنتصور وقع هذا التصرف في نفوسنا قبل وقعه في نفس السلطان عبد الحميد، لقد كان الرجل في حالة ذهول لما لهذا الحادث من دلالات فكتب يسجل ذلك بقوله: [لا يوجد مثيل لهذا في تاريخ دولتنا بكامله. هذه الحادثة أحنت رأس

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد (ص٤١).

(٢) نفسه (ص٤٤).

(٣) ويعترف السلطان عبد الحميد بأن مدحت باشا كان يتمتع بميزات كثيرة فلم يكن مخطئًا على طول الخط !! (ص٤٥). من المذكرات.

العثماني أمام الصديق وأمام العدو. اغتمت نفسي وأحسست بالمهانة عندما علمت بهذه الحادثة. ذلك لأن هذا التصرف الذي أقدم عليه أثقل وطئًا من الجريمة المدعى عليه فيها. إنه تصرف لا يمكن الصفح عنه][١].

ولكنه عندما تذكر للمرة الأخيرة خدماته للدولة خفف حكم الإعدام إلى السجن!

وبعد ذلك هل نصدق رواية الأمر بقتله؟!

يأبى الفكر السليم تصديق ذلك لأنه كان بوسعه إمضاء حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة، فكيف به يأمر بقتله فينسب إليه القتل بعد أن كان بحكم المحكمة؟!

رواية لا يصدقها العقل، لا سيما إذا تعمقنا في التحليل النفسي للسلطان عبد الحميد الذي منع جنوده من مقاومة الكماليين كما تقدم، والذي تعرض للاغتيال مرة أثناء ذهابه لتأدية صلاة الجمعة، فساق جياد عربته بمفرده لا يلوي على شيء، وكانت المشكلة -لا في حياته التي تعرضت للخطر- ولكن الموتى والجرحى[٢].

وتكررت محاولة اغتياله حيث أطلق عليه أحد الضباط رصاصة في منفاه فأخطأته لم يخف من الموت ولكنه (اشمأز) من محاولة (اغتياله) فإن الموت -هكذا كتب- وصال الإنسان بلغ سن الشيخوخة، ولكن القتل كان مصدر نفوري حياتي. والذين مارسوا الضغط علي غالبًا ما اكتشفوا في هذا الإحساس)[٣].

ونعتقد أن هذا التحليل يصل بنا إلى استبعاد قتله لمدحت باشا تمامًا، ومع هذا فان السلطان عبد الحميد كان قد علم بالتهمة الموجهة إليه و لم يلق إليها بالاً. ولنقرأ تعليقه المليء بالتقوى والإيمان.

قال: (يريدون أن يلقوا علي تبعة مسؤولية موته. فليلقوا، فغدًا عندما نمثل أمام

---

(١) المذكرات (ص٤٦).

(٢) المذكرات (ص١٠٧).

(٣) المذكرات (ص١٠٧).

رب العالمين سيكون وجهي أبيض، وجبهتي ناصعة. وإذا كنت سأحاسب في هذه المسألة، فإن ربـــي قد يحاسبني لأنني عفوت عن صدر أعظم أهان دولته، وأني راض بجزاء الله في هذا السبيل)[١].

۞۞۞ تم بحمد الله تعالى ۞۞۞

---

(١) نفسه (ص٤٧). هذا وقد أرجأنا بيان صلة مدحت الوثيقة باليهود بعد العرض الموضوعي لمواقفه المشينة، وربما يغنينا عن الإضافة في الشرح والتحليل أن نعرف القارئ بأن والد مدحت كان حاخامًا يهوديًا ! (إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام الأستاذ أنور الجندي ص٤٨ دار الاعتصام ط ١٩٨٥).

النص المحقق من كتاب

النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧٢].

﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾[الأحزاب: ٧٢].

﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان:٦].

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٦].

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[الأنعام: ١١٧].

﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وبعد: فمن المعلوم ما سبق للناس في تلقي حادثة الخلافة والتفريق بينها وبين السلطة من أصوات التنفيذ والتأييد. وقد دام صخب الخلاف بها فيما يقرب من مدى سنة حتى حق أن يقال تعريضًا على محدثي تلك الحادثة وموقعي تلك الجناية: يا آسفا على الخلافة قطعوا دابرها وأبدلوا بها خلافًا. وهذا الخلاف المتولد من تغيير الخلافة لأهميته يناسب أن يعد ما انقلبت إليه الخلافة عبارة عنه قائمًا مقامها دون الخلافة الحاضرة التي لا أهمية لها ولو بقدر ذلك الخلاف.

وبينما حصل الحسبان في أن حروب المناظرة والمناقشة التي جرت حول هذه المسألة قد وضعت أوزارها إذ انتشر في الآونة الأخيرة كتابان متقاربا الموضوع والعنوان: أحدهما للأستاذ البارع العلامة صاحب المنار، وثانيهما ما صدر في أنقرة لكاتبه الذي التزم أن يبقى اسمه مجهولاً[1] عند قارئيه ومكتومًا. فلو كان الفكر السائد فيما سيق له الكتاب الانتقاد دون التأييد والاستشهاد لأمكننا أن نتصور وجهًا معقولا في تستر المؤلف الذي كان يحذر على نفسه وهو في محل الحذر ممن يتعلق به الانتقاد وأما إذا كان الكتاب مسوقًا لتأييد حادثة الخلافة التي أحدثت هنالك، فالتزم المؤلف إخفاء اسمه لا يتضمن شهادة حسنة لكتابه، ولا للدعوى التي نصرها فيه. وهذا أمر طبيعي يعقله أولو الألباب فكان المؤلف يحترز من القراء أن يفتضح باسمه عندهم في غابر الأيام. ولعله لم يكن من أنذال المداهنين، وله حشاشة من عزة النفس وفراشة من ماء المحيا، فهو من الذين **﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللهُ بِمَا**

(١) من هو؟ من المعروف أن أشهر الكتب التي أيدت حادثة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبد الرازق، وقد أحدث ضجة وقتذاك، ولذا فمن المستبعد أن يعنيه المؤلف، لاسيما وأنه رد عليه تفصيلا بكتابه: (موقف العقل والعلم والعالم-من رب العالمين جـ٤) وربما دفع الكماليون -أتباع مصطفى كمال- بشخص آخر للدفاع عن تصرفاتهم كما فعلوا مع عبد الغني سني بك، سيأتي نقد الشيخ مصطفى صبري لكتابه الذي نشره في مصر. وعلى أية حال فإن إخفاء اسم المؤلف يدل على الرغبة في جس نبض الرأي العام دون تعرض صاحب الكتاب للغضب والسخط، وهي وسيلة معروفة يقاس بها اتجاهات الرأي العام وتبنى على ضوئها السياسات.

يَعْمَلُونَ مُحِيطًا هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء:١٠٨، ١٠٩].

هذا، مع ما تضمنه الكتاب من البضاعة العلمية ومن الكلمات الحقة لولا أريد بها الباطل.

وأما كتاب صاحب المنار[١] ففي غاية الإفادة والإجادة كما يتوقع من مؤلفه الذي هو فارس خطير في أمثال هذا الميدان، وقد وجه إلى الحكومة التركية الحاضرة انتقادات ووصايا، ودعاهم إلى الصلاح والإصلاح، وقدمهم في الاستعانة والاستخدام لرقي الإسلام. فله دور في تحقيق المقام واجتهاده في إحياء منصب الخلافة الصحيحة، مع قطع النظر عن آرائه ومذاهبه التي تدور حول الأشخاص والأسماء وموازنة بعضهم ببعض لكن المهم المقدم على كل شيء، وما يليق أن أقول في كتابه وألفت الأنظار إليه، أنه لم يصرح أصل الداء حق صراحته، وإن بالغ في تعريف الدواء، والدليل على ذلك استمداده في إحياء منصب الخلافة من الذين خربوها وسعوا في خرابها[٢]. ونفسه معترف بتخريبهم لا بالسعي في الخراب فأردت أن أكشف تمام الحجاب عن ذاك الباب، ولأجل هذا عززت الكتابين بثالث، ولفقته باعتراضات المعارضين على مقالتي التي نشرتها المقطم والأهرام قبل هذا بسنة ثم تعقبتها بأجوبتها، وعقدة لساني في اللغة العربية إن كانت مانعة للقراءة أن يفقهوا قولي كما شئت فمعذرة مني إليهم، حيث عنت لي ضرورة مظاهرة الحق في بلد[٣] أنا والحق فيه غريبان غريبان، يعرف بعضنا بعضا، ويتكئ بعضنا على بعض، وكان خيرًا لنا أن نعاب بنقصان البيان ولا نتزن بكل منافق عليم اللسان.

---

(١) وهو الشيخ رشيد رضا صاحب تفسير (المنار)، وكان قد أيد مصطفى كمال أتاتورك قبل إلغائه الخلافة وأحسن الظن به في البداية، فلما ألغاها هاجمه بشدة.
وعنوان الكتاب المشار إليه (الخلافة أو الإمامة العظمى).

(٢) يقصد بذلك مصطفى كمال أتاتورك وأعوانه من الكماليين الذين فصلوا الخلافة عن السلطة أولاً، ثم ألغوا الخلافة نهائيا وأعلنوا أن تركيا دولة (لا دينية).

(٣) كان الكتاب المصريون في أول عهدهم بحركة مصطفى كمال مخدوعين فيه، يظنون به خيرًا، وأنه سيعيد مجد الإسلام والمسلمين من جديد، ولكن انقلبوا ضده عندما ظهرت الحقيقة وكانت صدمة عنيفة للمسلمين المخلصين.

ثم إني قبل الشروع في المقصود أرى من الواجب أن أذكر بالأسف كون أمر المسلمين منذ زمن بعيد بيد غيرهم، فأكثر من خمسة وتسعين في المائة منهم في حكم الأجانب، والباقي الأقل من خمسة في المائة، وهو من تعد أزمتهم بأيديهم تحت غلبة اللادينيين[١] ممن تسمى بأسماء المسلمين. والقسم الثاني حالهم أفظع من الأول اللادينيين أشد عداوة لدين الإسلام من سائر أعدائه وأدق مكيدة في تخريبه وتحريفه كما قال الشيخ رشيد رضا في كتابه الذي ذكرته : "إن المتفرنجين من المسلمين أعدى وأضر للإسلام والمسلمين المخلصين من غير المسلمين". كيف لا وهم يخالطون المخلصين ويمازجونهم بين لحومهم ودمائهم، ولهم اليوم سيطرة في الأناضول مقرعين الإسلام على طول الأعصار، يسعون بكل قوتهم وحيلتهم لفتح حصن الدين من داخله، وإن كانوا أقل عددًا بالنسبة إلى المخلصين، لكنهم أقوى عددًا وآهب مددًا، وقد ظفروا بتجريد الخلافة[٢] عن سلطتها، وتذرعوا بذلك إلى تجريد الدين من سلطته وإلغاء حكمه ونفوذه ومنعه من التدخل في شئون الدنيا والسياسة التي تدور[٣] رحاها عليها. والذي يفتت أكباد الغيرة الدينية أن الذين يريدون هدم أسس الدين لهم أبصار ترى النجوم في النهار وقلوب أهدى من القطا في ترويج خطتهم وأشجع، وأكف أندى وأرجل أسرع وأدخل في غمرات المخاطر، وبينهم تساند في الاعتصام بباطلهم أي تساند.

والمتدينون[٤] من المسلمين أصلحهم سجين في بيت عزلته وعبادته وراحته حتى

---

(١) يقصد باللادينيين أعضاء جمعية (الاتحاد والترقي) والكماليين الذين قادوا حركة الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد، وعندما تمكنوا من السلطة في تركيا حولوها إلى دولة (لادينية) وأصبح نصاً في الدستور حتى الآن.

(٢) يشير إلى الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال أتاتورك التي سيأتي ذكرها تفصيلا في هذا الكتاب.

(٣) يفسر لنا هذا الفهم شدة خصومته للكماليين حيث رأى في الفصل بين الدين والسياسة هدماً للإسلام من أساسه لأنه سيستبعد حكم الشريعة.

(٤) يقارن الشيخ مصطفى صبري في هذه الفقرة بين عزائم اللادينيين وتصميمهم على نشر أباطيلهم بكل الحيل والوسائل، بين المتدينين المتذرعين بالسلبية المؤثرين للسلامة بحجة العمل بأحاديث الفتن. ورأي الشيخ واضح في هؤلاء، إنه يعيب عليهم قعودهم دون نصرة =

تخرجه يد أبادت إخوته قبله وهو قاصر عن إغاثتهم وإعانتهم، فكأن الغافل في سلمه والجاهل في علمه يتمثل بأحاديث الفتن التي عد فيها القاعد خيراً من القائم وهيهات فذلك لا ينجيه من مسئوليته بين يدي الله تعالى على تهاونه في واجبه وتوانيه، فإن ما ذكر في تلك الأحاديث مقصور على الآونة والبيات التي يلتبس فيها الحق بالباطل ولا يميز ذوو أحدهما من ذوي الآخر، فعند ذلك يصير الاعتزال من الجميع أسلم من الخطأ وألح. أما إذا تعارض الحق الصريح والباطل البيِّن، اختصمت الديانة واللادينية العريانة أو الكاسية العارية وجرى التحارب والتصادم بينها فالذي يضرب صفحًا عن النصرة لدين الله فلا يعذر قطعًا يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم. هذا حال خواص المؤمنين أجمعين إلا من ندر منهم من المجاهدين المنتبهين لواجبهم، وفضلاً عمن شايع اللادينيين ووقف بجانبهم، يحارب معهم الدين وأهله ويشادهما. وأما حال عوام المؤمنين فحياد يلزمهم الرقاد، أو ضلال يرجح بهم الباطل على الحق والأعداء على الأولياء، أو معذرة كمعذرة الباخلين وهمة في أسفل سافلين. وقد اطلعت عندما لذت بالعالم الإسلامي في خارج تركيا لأفر بديني وحياتي من بغاتها إليهم وأستعين بهم في جهادي في الذي جرى منذ ست عشرة سنة ضد الذين لا يألون جهداً في استئصال الدين الإسلامي وأهليه في بلادنا، وربما يتخذها المسلمون المقيمون في غير بلادهم قدوة لهم في أفعالهم[1]. وقد فازوا باستئصال الدول الإسلامية، على أحوال

= الحق مبيناً خطأهم في فهم الأحاديث النبوية، حاثاً إياهم على مجابهة اللادينيين بنفس الطريقة التي اتبعوها. ثم يمضي الشيخ مصطفى في الصفحات التالية فيبدي ألمه من ظاهرة السلبية التي عمت علماء الدين، لا خوفاً من الحكومات الجائرة بل خضوعاً للعامة، فقد نشطت الدعايات في رسم صورة أسطورية لمصطفى كمال أتاتورك، ولا بأس من إلباسه ثوب (البطل الإسلامي) المنقذ للأمة، وساعدت ظروف العالم الإسلامي السياسية على قبول هذه الصورة الوردية والفرح بها لظهور منقذ يعبر بالمسلمين إلى النصر الجديد بعد الذلة والانكسار أمام قوى الغرب العسكرية. وهكذا حدث جريان فكري للعامة كما يقول الشيخ، إذ انقادوا للعاطفة، ولو استخدموا عقولهم لصدمتهم الحقيقة المرة!!

(١) حدث مع الأسف ما كان يخشاه، وقد أفرد المؤلف فصلاً خاصاً أورد فيه القوانين والقرارات التي اتخذها أتاتورك عندما انفرد بالسلطة وتحكم في رقاب المسلمين بعد أن =

عجيبة كادت تؤنسني! اجتناء النصر، وتجعلني كالمستجير بعمرو، فرأيت علماء الدين وحلماء بلادهم يخافون أن يجهروا ببعض الحق لا خوفاً من سلطان جائر أو حكومة قاتلة وشانقة، بل إحجاماً منهم أمام الجريان الفكري الذي حصل في العامة، وقد نصحني كثير بإخفاء ما أدين به من بغضاء الكماليين[1]، أعداء دين الإسلام الذين يحاربون أحكامه ويجتهدون في إبعاده عن ساحتهم، أرادوا بنصحهم ذاك صيانتي عن الأذى، وما دروا أني لو أسكتني مثل ذلك السبب عن الحق فلماذا وقع هذا الاغتراب من أوطاننا والاضطراب في حياتنا ومعيشتنا وكيف يجوز لنا إهدار الشدائد التي مضت علينا في هذه السبيل بما نرضاه من وضع سلاحنا في آخر الأمر والعمر لأسباب اقتحمتنا ما هو أعظم منها وأكثر؟ [2]. وهل وظائف العلماء والعقلاء مماشاة الجهال في مذاهبهم وعقائدهم، أو إرشادهم إلى ما لا يهتدون له بأنفسهم، ويا للأسف إن كان يأتيني الأذى من المسلمين عند ما أجاهر بالسعي لدفع الأذى عن الدين، إذن فالحياة ذميمة والداء عياء حيث إن الطبيب يتبع سقيمه، ولا يبلغ من الدين الإسلامي أعداؤه القديمة الظاهرة ما يبلغ منه أعداؤه السرية الجديدة وأصدقاؤه الحمقاء أو الجبناء.

ولو كنت مذ بانوا سهرت لساهر ... لهـان ولكني سهرت لنائـم

وقد قال رسول الله ﷺ: ((**إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له: إنك ظالم فقد تودع منهم**))[3]. وقال ﷺ: ((**الظالم أن تقول له إنك ظالم تودع منهم**)).

=

خدعهم في البداية واستخدمهم لتحقيق مآربه!

(١) الكماليون هم أتباع مصطفى كمال أتاتورك والداعون بدعوته، وقد ثبت فعلاً للمتابع للأحداث حينذاك أنّهم أعداء الإسلام والمسلمين، فلا يحسبن القارئ أنه مجرد اتهام بلا دليل.

(٢) في مثل هذه الظروف ناضل الشيخ مصطفى صبري وكان من القلة بين علماء عصره (وأشهرهم معه الشيخ سعيد النورسي) حيث فهم حقيقة ما دار في تركيا حينذاك، بينما خُدِعَ الكثيرون بدعايات أتاتورك، بل لا تزال الخدعة تحيا في عقول الكثيرين إلى يوما هذا، ولعلنا نسهم بإخراج هذا الكتاب في تصحيح المفاهيم بعد تقديم البراهين والأدلة على صحة آراء المؤلف وصحة توقعاته التي حذر بها العالم الإسلامي.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده والطبراني في الكبير والأوسط والحاكم والبيهقي في =

وقال ﷺ: «**ليأتين على الناس زمان يكذب فيه الصادق ويصدق فيه الكاذب ويخون فيه الأمين ويؤتمن الخؤون ويكون في الدنيا أسعد الناس لُكَع ابن لُكَع لا يؤمن بالله ورسوله**»[١]. أو كما قال. وهذا أوان الشروع في المقصود، فنقول وبالله التوفيق: إن[٢] ما فعله الكماليون في الخلافة والسلطة بمخالفته للشرع الإسلامي أمر بديهي غني عن البحث والمناظرة عند الفطرة السليمة، وما كان يخطر ببالي أن يحتاج المسلمون إلى إثبات هذه القضية وإيضاحها كواحدة من المسائل النظرية، وإنما المحتاج إلى التنبيه والإيضاح في هذه الحادثة نقطة دقيقة يكاد المسلمون لا يهتدون إلى التفطن لها بأنفسهم، وهي أن مخالفتها للشرع لا يجوز أن تتلقى بالنظر العادي ولا تشبه بالأفعال الصادرة من المؤمنين المذنبين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر شيئاً ورجوا أن يتوب الله عليهم، بل هذه المخالفة أمر مقصود عندهم بذاته، لأنهم يرمون بفعالهم هذه إلى التملص عن ربقة الشرع الإسلامي[٣].

=

(شعب الإيمان). قال السيوطي في (الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير): صحيح.

(١) الحديث: «ليأتين على الناس زمان يكذب فيه الصادق ويصدق فيه الكاذب ويخون فيه الأمين ويؤتمن الخؤون ويشهد المرء ولم يستشهد ويحلف وإن لم يستحلف ويكون أسعد الناس بالدنيا لُكَع ابن لُكَع لا يؤمن بالله ورسوله ﷺ».
ورواه الطبري في الكبير عن أم سلمة وقال السيوطي في (الجامع الصغير): حسن.

(٢) كان الكماليون عندما شرعنا في تحرير الكتاب قد فرقوا بين الخلافة والسلطة مع مراعاة الاحترام اللفظي والظاهري بمقام الخلافة وما أعلنوا الجمهورية بعد. ولم يعمموا الاستهانة بالخليفة ما بين قديمه الذي خلعوه وجديده الذي نصبوه، فلم يفهم المسلمون وقتئذ ما في الكماليين من فرط الخطيئة والخديعة ولم يقدروها حق قدرها، ولهذا خصصت جل اهتمامي في الكتاب بتدقيق مسألة التفريق بين الخلافة والسلطة.. وتوضيح ما تضمنه ذلك التفريق من الخروج على الإسلام. (م. ص).

(٣) وهكذا كان عارفاً بنواياهم منذ البداية، ويبدو أنه كان متيقظاً تماماً لحيلهم، كاشفاً لأسرارهم، فلم ينخدع بحيلة واحدة من حيلهم بل رأى وراء كل تصرف نوايا خبيثة ونية مبيتة لمحاربة الإسلام، فأصبح غريبًا وسط حملة الأضاليل والدعايات الكاذبة التي روجوها مؤدياً واجب المجاهدين، ناعياً على غيره من العلماء الذين آثروا الاعتزال، بينما عرض
=

حكومة لا دينية:

فلهذا ذكرت في المقالة التي كتبتها من قبل في المقطم والأهرام: أن ما ابتدعه الكماليون من تجريد الخلافة من السلطة[١] وإيقاع الفرقة بينهما أمر يرجع إلى ارتداد الحكومة التركية وانتزاعها عن لباسها الديني، وكان ذلك القول مني من قبل أن صدقني فيه مندوبها في (لوزان) وصرح بلا دينية الحكومة[٢].فكأن الحكومة التي ترأس الناس في دنياهم قالت للخلافة المتضمنة للرئاسة الدينية: هذا فراق بيني وبينك لأني ما رأيت منك خيرًا في الأعصار التي جمعتني فيها وإياك بردة واحدة.

وما قلت ما فسرت به صنيع الكماليين هذا عن حدة الغضب ولا عن إفراط في الحكم، كما ظنه من زين له سوء أعمالهم، وقد كلف نفسه ابتغاء تأويله على صفحات الجرائد في مقابلة ما فسرته به يومئذ، وكانوا لما يصرحوا بعد بما قصدوه من فعالهم لأن مصطفى كمال ما اخترع هذا التفريق لإصلاح الإدارة التركية، وما خطر ببال أحد قط أن صلاحها متوقف عليه، بل وقع ذلك في نظر العالم الإسلامي فلتة، ولا شبهة في أنّهم تلقوه أولاً بالعجب وإن تجشم بعده من تجشم منهم تصويبه وتأويله تعصبًا لمصطفى كمال وتحببًا يعميه ويصمه فيه. ومما يوجب العجب أيضاً أن الكماليين بعد تبعيد السلطان وحيد الدين[٣] وتوغلهم في تشنيعه بايعوا عبد المجيد في

=

نفسه للنفي والتشريد عملاً بالحديث النبوي الذي ذكره أولاً.

(١) كانت الخطوة الأولى الممهدة لإلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا هي نـــزع السلطة عن الخلافة ثم تحويل الخليفة إلى مجرد رمز لا يملك سلطة ولا يأمر ولا ينهى ولا يحكم- بل لا حول له ولا قوة، كما سيأتي.

(٢) صرح بذلك مندوبهم رضا نور بك وسيجيء له مزيد من إيضاح. (م.ص).

(٣) في أثناء اجتماع الجمعية الوطنية، عندما رأى مصطفى كمال أتاتورك الاتجاه لمعارضة قراره بخلع الخليفة (وحيد الدين) اقترح أن يفصل بين السلطة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين، ذلك لأنه لم يجرؤ في بداية الأمر على مهاجمة الخلافة لأن من شأنه أن يمس الشعور الديني للشعب بأجمعه. وكان وحيد الدين هو آخر سلاطين آل عثمان.
(أرمسترونج مصطفى كمال الذئب الأغبر ص ١٩٢).

أمر الخلافة[١] المجردة عن السلطة بكمال الارتياح والاحترام ثم ما انقضت سنة حتى انتهكوا حرمته وبدلوا بها الاحتقار والاستهانة، وكان هذا التبديل بلا سبب حدث من عبد المجيد، وكل ما ذكرنا وعددنا معلوم لعامة المسلمين جرى تجاه أعينهم ولكنهم ما فكروا في علل هذه الأمور الغريبة التي يناقض بعضها بعضاً وكلها معلوم بمقتضى العقل والشرع، وإن انقسموا بلقائها إلى منكر مجهّل ومحبذ متأول. وليس مرمى الكماليين فيما فعلوه سوى غرضين، أحدهما: نشل السلطة من آل عثمان ونقلها إلى مصطفى كمال، والتفريق بين الخلافة والسلطة ثم نقل السلطة أولاً إلى المجلس الوطني، كان عبارة عن التستر والإبهام في المغزى والمرام. والغرض الثاني إلغاء الخلافة وإبطالها على التدريج، ورمى لإخراج حكومتهم من أن تكون حكومة إسلامية. إذ لابد لكل فعل صدر من فرد عاقل أو هيئة عاقلة من حكمة ومصلحة تترتب عليه، دينية أو دنيوية، ولن يستطيع ناصر الكماليين ومتأول فعالهم أن يذكر لهذا الصنيع -أي: التفريق بين الخلافة والسلطة- شيئًا من الحكمتين والمصلحتين اللهم إلا أن يتكلم في عقولهم، أو يكون ما ذكره حكومة ومصلحة لا دينية. وبين المصلحة الدنيوية والمصلحة اللادينية بون شاسع، ففي المصلحة الأولى مجرد قطع النظر عن الدين، وفي الثانية جعل اللادينية نصب العين.

وهذه المصلحة اللادينية التي لا محمل لحادثة الفصل بين الخلافة والسلطة سواها، تحتاج إلى شيء من التبيين، وهو أن الاتحاديين الذين لا يجوز عد الكماليين غيرهم عند من عرفهما وعرف اتفاقهما في حب رجال وبغض آخرين من أبناء الوطن، مازال يتعذر عليهم التأليف بين الدستور الذي أعلن قبل هذا وبين الشرع

(١) بعد نفي السلطان وحيد الدين، نودي بابن أخيه (عبد المجيد) خليفة للمسلمين، خليفة فقط لا سلطاناً، خليفة مجرداً من كل سلطان ونفوذ. السابق ص١٩٥).
وربما يقصد بانتهاك حرمته ما قرره مصطفى كمال من أمره إلى حاكم إستانبول بوجوب إلغاء مظاهرة الأبهة التي تحيط بموكب الخليفة أثناء تأدية الصلاة، كما خفض مرتبه إلى الحد الأدنى وأنذر أتباعه بوجوب التخلي عنه حيث لا ينبغي إن يبقى في (القسطنطينية) رئيس ديني يتحدى حكومة (أنقرة). وفي الثالث من شهر مارس سنة ١٩٢٤م تقدم أتاتورك إلى الجمعية بمرسوم يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة.

الإسلامي ولا يطمئنون إلى أن يكون الأوربيون ثقة بمثل هذه الدولة المشروطة الإسلامية، إذ لا تستوعب عقولهم كعقول الأوربيين أنه كيف يمكن التوفيق بين الحرية وبين الدين المقيد، وقيوده مستثقلة عندهم من جهة عدم موافقته للحكومات الزمنية الأوربائية، ومن جهة معارضته لأهوائهم ومظالمهم في داخل المملكة فالدين يشق عليهم ويثقل أعناقهم دائماً، لأهم في تاراهم وتطوراهم إذا خضعوا لحكم الحرية وحاولوا أن يسيروا بسيرها فالدين لا يخيلهم، لأن الحرية والحضارة عندهم عبارة عما يرى في أوربا بمحاسنها ومساويها حذو النعل بالنعل، وإذا خلوا إلى طباعهم الطاغية فالدين بكل قوته يمنعهم عن طغياهم وعدواهم، فهم ومانع يمنعهم في حريتهم واستبدادهم. هذا موقف الدين منذ عدة كثيرة من سنين في عاصمة تركيا، غريباً في وطنه بين أبنائهم الذين تربوا بلبان المعارف الأوربائية، ولا سيما بعد تشكلهم في شكل سياسي يرمي إلى هدف معين ظاهرهم الاتحاديون وباطنهم البنّاؤون الأحرار[١]. ومع ذلك فهم على طول حياهم السياسية ما كانوا ليتجرأوا

(١) البنّاؤون الأحرار هم الماسونية والماسونية جمعية سرية يهودية يقال بأن تاريخها يرجع إلى أيام اليهود الأولى، وقد أنشئت لخدمة أهداف اليهود وتسهيل عملية استيلائهم على عقول القادة والرؤساء، وتحطيم نفوسهم وتحويلهم إلى عبيد يؤمنون بالماسونية ويكفرون بالله سبحانه وتعالى والقيم، ويتنكرون لأئمتهم ويضعون أنفسهم تحت تصرف القيادات الماسونية العليا-وكلهم من اليهود-لتستخدمهم كمعاول هدم في كيان الشعوب والأوطان والحكومات غير اليهودية.

وقد احتفل في فلسطين المحتلة بوضع الحجر الأساسي لأكبر محفل ماسوني في العالم وتحدث في هذه المناسبة الحاخام الإسرائيلي فقال: (أيها الإخوة الماسون من كل بلاد العالم: نحتفل اليوم بوضع الحجر الأساسي لأكبر محفل ماسوني في العالم. وسيضيء الطريق أمام الماسونية لتحقيق أهدافها. إننا جميعا نعمل من أجل هدف واحد، هو العودة بكل الشعوب إلى أول دين محترم أنــــزله الله على هذه الأرض، وما عدا ذلك فهي أديان باطلة، أديان الفرقة بين أهل البلد الواحد وبين أي شعب وآخر .. ونتيجة لمجهوداتكم سيأتي يوم يتحطم فيه الدين المسيحي والدين الإسلامي ويتخلص المسلمون والمسيحيون من معتقداهم الباطلة المتعفنة ويصل جميع البشر إلى نور الحق والحقيقة).

كذلك نشرت الصحف بعد حرب عام ١٩٦٧م خبرا يفيد أن المحفل الماسوني البريطاني

على أن يجاهروا بمناوأة الدين، فاجتزوا ببعض الحملات المختلسة في أيام الهرج والمرج، ومن تلك الحملات التي تجدر بأن نخصها بالذكر ما وقع في الحرب العالمية من نقل رابطة المحاكم الشرعية عن المشيخة الإسلامية إلى الوزارة العدلية فكانت تلك الواقعة صولة سرية على الدين، لا يتعقل لها سائق غير هذا مع أن الأمة تلقتها بالاستياء والأسف ولو ساعدهما نتيجة تلك الحرب بقهرهم وغلبتهم الأعداء لعقبها مجاهرتهم الدين أيضًا، لكن لما انهزموا فيها وأضاعوا أكثر البلاد تغيبوا حيناً في عشهم مخذولين ومسئولين، حتى إذا حصل لهم فتح أزمير (وما هي إلا بعشر من معشار ما منحوه للأعادي) كان ذلك حسبهم فرصة عجيبة للقيام والبراءة من جميع الآثام، ومن منبع هذا الشرف الذي لا ينفد ولو بذلوا منه إلى يوم القيامة استمدوا واكتسبوا قدرة وجرأة على الانتزاع من الدين الذي طالما كانوا يعدونه عبئاً ثقيلاً على كواهلهم، ففتح أزمير لهم اتخذه جنة على ما تقدم وما تأخر، فكأنهم قيل فيهم: فليفعلوا ما أرادوا فإنهم أهل بدر.

فتح إزمير ذريعة لهدم الإسلام والشرع:

فكان حقاً لهم بمثوبة هذا الفتح أن أخرجوا الخلافة عن الحكومة وخرجوا عن الدين، و لم ينكره عليهم أهل الإسلام، وزادوا على ذلك أن حاولوا إلغاء المحاكم الشرعية -وإن وقع منهم إحجام ما في ذلك فيستمهلونه إن أمهلهم الله ولقد كفى في الدلالة على خبث نيتهم مجرد محاولتهم- وهي المحاكم التي كان الاتحاديون اكتفوا بنـــزع رابطتها من المشيخة الإسلامية ونقلها إلى الوزارة العدلية و لم يتجاسروا على إلغائها بالكلية فتجاسر عليه إخوانهم الكماليون[1] لأنهم فاتحو إزمير، وكأنهم مأذنون

=

تقدم بطلب إلى بلدية القدس يطلب فيه شراء المسجد الأقصى لإقامة هيكل سليمان مكانه..

(ص١٣-١٤) من كتاب (حكومة العالم الخفية) تأليف شيريت سبيريدوفيتش ترجمة مأمون سعيد.

(١) يشير هنا إلى كل من (الاتحاديين) و (الكماليين). والاتحاديون هم أعضاء (جمعية الاتحاد والترقي) والكماليون هم أتباع مصطفى كمال أتاتورك، ثم اجتمع الفريقان على أمر واحد =

من طرف المسلمين عامة بمثوبة ذلك الفتح أن يهدموا قواعد الدين التي كانت هذه الدولة الإسلامية موضوعة ومبنية عليها حتى تنسلخ عن كونها دولة إسلامية، وضمائرهم مطوية من قديم على المروق من الدين فوجدوا فرصة الجرأة عليه بين أعين المسلمين وظهرانيهم في خلال التصفيقات والتهاني التي نالوها منهم بذلك الفتح. فإن لم يكن القصد هو المروق بحكومتهم عن الدين فاسألوهم ماذا قصدوه من تخلية الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما عقب ما حصل لهم بطر الظفر بفتح إزمير وأي حاجة ساقتهم إليه؟ واحتمال كون السبب الذي ألجأهم إلى ذلك التفريق استراقة السلطة من آل عثمان إلى مصطفى كمال[1]. وعدم اجترائهم على استراقة

مستندين إلى قوة الجيش، وقد اتبعت جمعية (الاتحاد والترقي) منذ عام ١٩٠٩م فرض سياسة (التتريك) ولو بالقوة الغاشمة، وأخذت تتحدى الكرامة العربية في أعز ما لديها من دين ولغة فهيأت هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة الانفصالية كي تنمو وتترعرع، وهذا ما يعرف بـــ (الاتحاد الطوراني).

لذلك ينبغي التمييز بين فترة حكم (العثمانيين) وبين فترة حكم هؤلاء (الاتحاديين) حيث كانوا أعداء للشعبين التركي والعربي معاً كما سيوضح ذلك الشيخ مصطفى صبري في كتابه. وكانت الحقيقة البارزة في تكوين هذه الجمعية أنها (غير تركية) و (غير إسلامية) فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركي صاف، فأنور باشا مثلاً هو ابن رجل بولندي مرتد وكان (جاويد) من الطائفة اليهودية المعروفة بـــ (دونمة) و(كراسو) من اليهود الإسبان القاطنين في مدينة سالونيكا. وكان طلعت باشا من أصل غجري اعتنق الإسلام ديناً. أما أحمد رضا أحد زعمائها في تلك الفترة - فكان نصفه شركسياً والنصف الآخر مجرياً، إلى جانب كونه من أتباع مدرسة (كونت) الفلسفية.

(ينظر كتاب الدكتور يوسف القرضاوي: الحلول المستوردة ص١٥٢). نقلاً من (ستون وتسون)

(١) وقد ظهر الآن، لكل باحث محقق منصف، أن مصطفى كمال قام بتمثيلية محبوكة الأطراف لذر الرماد في العيون حتى تمكن من الانفراد بالسلطة أخيراً، فكشر عن أنيابه كما يذكر مؤلف كتاب (الذئب الأغبر) ومن ثم أصبح التقييم النهائي لانتصاراته العسكرية في الخارج وإجراءاته في الداخل، وإنَّها لم تكن في حقيقتها سوى تمرده وتنكره للإسلام والأمة، وحمل لواء الطورانية ومحاولته جعل جنساً أوربيًا. حدث كل هذا وسط موجة من التزييف =

السلطة والخلافة معًا ليس بشيء، لأن اغتصابهما معًا كان أهون من التفريق بينهما، لأن فيه استهانة بآل عثمان فقط، وفي تجريد الخلافة عن السلطة استهانة بالدين بواسطة الاستهانة بالخلافة وإلغائها عن العمل كما سنوضحه، واستهانة بآل عثمان أيضًا، مع أنه قد تبين أنهم لا يجتنبون الاستهانة بهم بما لا مزيد عليه، وقد احتاجوا إليها في نـــزع السلطة عنهم، ومن استهين به للسلطة كيف لا يستهان به للخلافة وهل هذا إلا استهانة بالخلافة؟

وقول من عارضني بمقالته في جريدة (اللواء المصري) نصرة للكماليين: "إن في هذا المنطق تضليلا للعقول والأفهام أي علاقة بين فصل إحدى السلطتين عن الأخرى وبين الانصراف عن الدين الإسلامي، وهل إذا أخذت الأمة سلطة الحكم في يدها حرصًا على مصلحة البلاد وقطعًا لدابر النكايا والدسائس التي طالما كان مقام الخلافة محوطاً بها واستئصالاً لشأفة شيخ الإسلام السابق وزمرته حتى لا يستعملوا نفوذهم الديني على الخليفة لتحقيق مآرب وأغراض لا تتفق مع الإسلام في شيء ولا هي في مصلحة البلاد".

من لغو الكلام، يمر بمنطقي الذي هو صخرة الوادي إذا ما زوحمت ولا يحركه عن موقعه في نفوس أولى الألباب، لأني أبحث في تجريد الخلافة من السلطة وأوجه

=

الكامل للحقائق واضطهاد لكل معارض على طريقة (هولاكو) و (جنكيزخان) و (هتلر)- وكل جبابرة التاريخ.

وانقضت (المحنة الكمالية) ولتزيح الستار عن بداية المآسي الإسلامية، حيث ظلت تتكرر بالتقليد والمحاكاة بصورة أو بأخرى في بلاد العالم الإسلامي، وأخذت الأمة على يد بعض المنتمين لها تقضي على نفسها بالتجارب الفاشلة تلو التجارب. ولكن جاء الشيخ مصطفى صبري بكتابه هذا ليلفتنا إلى أنه من المستحيل قلب حقائق الفطرة الإنسانية، أو تغيير حقائق التاريخ، أو تزييف البديهيات المقررة (وقد ينتصر هذا الزيف الفكري لحقبة قد تطول وقد تقصر، لكن النهاية المحتومة هي أن تنهزم الترهات، وتخلد الحقائق الأصلية التي لا تتأثر بسيف رجل قوي، أو مزاعم مفكر منحرف، أو افتئات فلسفة عرجاء).

من كتاب د. نجيب الكيلاني: الطريق إلى اتحاد إسلامي مكتب النور-طرابلس-ليبيا (١٣٨١هـ-١٩٦٢م).

إنكاري على هذا التجريد والتفريق. فإن كان مقام الخلافة محوطًا بدسائس شيخ الإسلام[١] السابق فالواجب في قطع تلك الدسائس تبديل شخص هذا الشيخ وحده أو تبديل الخليفة. وهذه غاية لا يتخطى إلى ورائها بتبديل قاعدة الخلافة التي أسست في الشرع مقترنة بالحكومة والسلطة، ولو كان ذلك التبديل حرصًا على مصلحة البلاد، وإلا كان كالقول بتبديل دين الإسلام حرصًا على مصلحة البلاد. وهل غفل الشرع عندما أسس بنيان الخلافة على الحكومة والسلطة عن مصالح بلاد المسلمين، ثم انتبه الكماليون لما غفل عنه الشرع؟ إن هذا هو الضلال المبين، وكأني بذا الضلال أصل كل خلاف وقع بيننا وبين الاتحاديين والكماليين. ثم إنه هل كانت الإحاطة بالدسائس مقصورة على مقام الخلافة مع كون مقام السلطة مأمون الثقة في ذلك حتى التزم إلغاء الخلافة لاستئصال تلك الدسائس دون السلطة.

فصل الخلافة عن السلطة:

ولقد أتى المعارض بالعجب من فضول الكلام، حيث بحث عن السلطتين، والحال في كلامنا في جعل الخلافة في طرف والسلطة في طرف آخر، فكأن إحدى

---

(١) يعني نفسه، ويعبر هذا الرأي عن أقوى الحجج في وجه الطاعنين في شخص كل من الخليفة وشيخ الإسلام مصطفى صبري، فلو أخلصت النوايا لقام مصطفى كمال بالتخلص منهما وحدهما دون المساس بالخلافة، ولكن أعماله تفضح أغراضه إذ استهدف نظام الخلافة كله كإطار لوحدة المسلمين وتجسد لتاريخ أمتهم وبما يمثله من تميزها برسالة نيطت بها وحدها- أي: حمل خلافة النبوة. ولمن يتشكك في أهمية هذا النظام للمسلمين ندعوه ليقرأ معنا إحدى وثائق لورنس السرية حيث يقرر فيها ما يلي (مهما تمخضت عنه هذه الحرب - العالمية الأولى- فيجب أن تكون نتيجتها القضاء نهائياً وإلى الأبد على السيادة الدينية للسلطان التركي) وإذا سألنا: لم ؟ فسنجد الإجابة في تقرير مسؤلين إنجليزيين يقولان فيه بالحرف الواحد (من حق بريطانيا أن تنظر بعين الاهتمام إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية الذي كان يعني دعوة خطرة بالنسبة إليها-أي: بريطانيا-خصوصاً وإن هذه الامبراطورية كانت عبارة عن وحدة دينية متماسكة يحكمها السلطان كخليفة للمسلمين، وزعيم لمسلمي العالم). وهذا هو هدف الغرب كله الذي احتفل يوم إعلان إلغاء الخلافة!!
(ينظر "لورنس العرب" لزهدي الفاتح ص٧١، ٧٢).

السلطتين في الخليفة والأخرى في المجلس الوطني، مع أن السلطة واحدة وهي في المجلس وليس في الخليفة شيء منها، إلا أن الحكومة الكمالية تقضي بأشد الجزاء على من توهمت أنه يسعى لإحياء سلطة الخليفة عبد المجيد مثل لطفي فكري بك المحكوم عليه في محكمة الاستقلال بحبس خمس سنين، ولكن المعارض توهم للخليفة سلطة لم يقرها له سادته الكمالية وبَنَى كلامه على مقدمة لا نسلمها نحن ولا الذين أرادوا أن ينصرهم والدفاع عن فعالهم. ولو كان هذا الرجل في تركيا لعاقبته حكومة الكماليين بما عوقب به لطفي فكري بك رغمًا على كونه من أنصارهم.

إذا المرء لم يمدحه حسن فعاله فمادحه يهذي وإن كان مفصحا

ثم إن هذا المعارض زاد في عجائبه بما يرد كذبه وسخافته على وجهه حتى صفحات الجريدة التي كتب عليها مقالته فقال: "لو أن أولئك الناس انسلوا من ديارنا ساكتين هادئين، كما انسلوا إليها لما تعرضنا لهم بكلمة ولنفع فيهم ضعفهم ولأوَّلنا سكوتهم بما في قلوبهم من حسرة وندم على ما فرط منهم من حقوق مواطنيهم وعلى ما فعلت أيديهم الآثمة بمجد بلادهم لكنهم لم يفعلوا و لم يكن ما قوبلوا به من مظاهر الاستياء[1] كافياً لحملهم على التزام الصمت والسكينة، بل أبوا أن يغادروا مصر قبل أن يتركوا فيها أثراً من آثارهم السيئة وقبل أن يلقوا بدسيستهم بين أبنائهم على أن

---

(١) وانظر أيها القارئ المنصف مناقصة صاحب المقالة لنفسه في قوله: (لو أن أولئك الناس انسلوا من ديارنا ساكتين لما تعرضنا لهم بكلمة) وقوله: (ولم يكفهم ما قوبلوا به من مظاهر الاستياء). فيكفيه نفسه في تكذيب كلامه ورد ملامه فضلاً عن سائر المكذبات. وقد امتد اعتداؤهم علينا إلى تلك الصبيحة التي فارقنا فيها مصر، وما قابلناهم بعد بكلمة. ولنورد مثالاً في تلك الاعتداءات التي ما غادرتنا وقد غادرنا بلادهم ولينظره المنصف العزيز النفس الذي يحب لأخيه ما يحب لنفسه: "المهاجرون الترك في طريقهم إلى مكة" ميناء القمح -لمكاتب الأهرام- مر بقطار الساعة السادسة مساء اليوم شيخ الإسلام السابق وحاشيته قاصدين مكة كما ذكرته الأهرام فاستقبلهم الكثيرون. وقد علت أصوات الجميع بالسقوط والتصفيق والصفير إلى أن قام القطار -الأهرام- السبت ٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٢م وفي ذلك اليوم كنت لم أقل بعدُ مقالتي التي كررت البحث عنها منتشرة في المقطم والأهرام وكانت تلك المقالة أولى حملاتي على المصريين (م.ص).

الجبن الذي كان ولا زال ملازمًا لهم منعهم أن يواجهوا الناس أو يخاطبوهم وهم مقيمون بين ظهرانيهم بل أطلقوا أسهمهم وهم على الباخرة بعيدون عن سخط الناس ونقدهم.."

سبحان الله ألم تكن هذه الشكوى جديرة بأن تصدر منا، وقد لجأنا إلى قطر مصر، لم نفه مدة مكثنا فيها بكلمة، مع أن نفرًا من الصحافيين لم يبرحوا أبواب منـــزلنا ولا ممر طرقنا، ونحن في شغل أنفسنا من متاعب السفر وشدائد الحال، حرصًا على أن يستنطقونا، وقد أمطروا علينا كل يوم من صحفهم شتمات وشماتات تظهر عن سوء خلتهم وجبلتهم حتى أجبنا أولئك الظالمين صبيحة مفارقتنا مصر فإن فارقناها بجثماننا فلم نفارقها ببرهاننا، وفيه كفاية لطالب الحق أن يناظر بحجته لا بشتمته وشجته. ولا يلومنا أحد بالجبن أن اجتنبنا المشاتمة والمسافعة في شوارع الإسكندرية ومصر لقاء أحزاب من أهليهم موظفين لهذا الشان ونحن غرباء وهل جبن الذين إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً؟

وما ساغ لنا إدامة السكون من أول الأمر إلى آخره كأننا مجرمون، وكيف نسكت وقد سلكنا من قديم هذه المسالك المحفوفة بالمهالك مخافة أن ندخل في عداد الساكتين عن الحق. وكنا لم نلبث أن والينا مقالتنا الأولى بأخريات مدة أشهر مرت علينا بمكة لولا إشارة تلقيناها من صاحب الجلالة الهاشمية إلى الكف عن المناقشة، ولكني أرى من أهم الواجبات وأقدمها في هذا الزمان كشف القناع عن بطانة الاتحاديين والكماليين[1]. وتنبيه المسلمين على خطر يصيبهم منهم، ولا يخص ضرره

---

(١) هم أعضاء جمعية (الاتحاد والترقي) كما تقدم، ويجمع الباحثون على أن هذه الجماعة كانت تسيِّرها اليهودية والماسونية واتخذت منها معول هدم الخلافة العثمانية.

(الصواف: المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص١٣٠). وأعضاء هذه الجمعية من طائفة (الدونمة) وأصلهم من اليهود الذين هاجروا من أسبانيا والبرتغال على أثر خروج المسلمين من الأندلس، فأخذ بعضهم منذ عام ٦٨٣م يزعمون الإسلام وكشف بعض الأتراك مخططهم فأطلق عليهم كلمة (دونمة) وهي تعني (المرتد أو الملحد أو الزنديق) ويعيش الدونميون بوجهين، إذ يصلون ويصومون ويحجون كالمسلمين، ولكنهم في الخفاء يقرأون التلمود والعهد القديم ويرتلونه بالعبرية ويتسمون باسمين: اسم ظاهر يعرفون به =

بالأتراك، وأدنى المضار إعانتهم وتشجيعهم على ترويج مبدئهم اللاديني في بلادنا من حيث لا يشعرون وعدم شعورهم هذا قد بلغ مبلغاً لا تقبل معذرتهم فيه، لا سيما بعد ما أبلغتهم نصحي وتحذيري فيهم. وكنت صرفت شطراً من عمري في إنذار المسلمين الأتراك، فظنوا أن البلية لا تعمهم، ولم يبادروا نهوضاً من هجوعهم حتى

=

للعامة واسم خفي يعرفون به أوكارهم، ومنهم مصطفى كمال أتاتورك، وقره صوه، وخالدة أديب (عبد الفتاح عبد الحميد: يا مسلمي العالم اتحدوا ص٨٦-٨٧). دار الأنصار بالقاهرة .

أما عن اعتناق اليهود لدين آخر تظاهراً فإنه أمر معروف عنهم ومصرح لهم به في سبيل غايات كبرى، وقد فعلوا ذلك في العالم المسيحي وفعل يهود الدونمة ذلك في العالم الإسلامي.

ونقدم للقارئ هنا أحد الوثائق المثبتة لهذه الخدعة، فقد نشرت مجلة البحوث اليهودية الفرنسية رسالة في ١٤٨٩/١/١٣م حيث كتب (شامور) حاخام مدينة أرل من مقاطعة بروفانس إلى المجمع اليهودي القائم في الآستانة يستشيره في بعض الحالات الحرجة ومما جاء في الكتاب (إن الفرنسيين في أكس وأرل ومرسيليا يهددون معابدنا فماذا نفعل؟).

فجاءه الجواب التالي:

- أيها الإخوة الأعزاء. بأسى تلقينا كتابكم، وفيه تطلعوننا على ما تقاسونه من الهموم والبلايا، فكان وقع هذا الخبر شديد الوطأة علينا، وإليكم رأي المرازية والحاخامات:

- بمقتضى قولكم: إن ملك فرنسا يجبركم أن تعتنقوا الدين المسيحي. اعتنقوه لأنه لا يسعكم أن تقاوموا غير أنه يجب عليكم أن تبقوا شريعة موسى راسخة في قلوبكم.

- بمقتضى قولكم: إنهم يأمرونكم بالتجرد من أملاككم، فاجعلوا أولادكم تجاراً ليتمكنوا رويداً رويداً من تجريد المسيحيين من أملاكهم.

- بمقتضى قولكم: إنَّهم يعتدون على حياتكم، فاجعلوا أولادكم أطباء وصيادلة ليعدموا المسيحيين حياتهم.

- بمقتضى قولكم: إنَّهم يهدمون معابدكم، فاجعلوا أولادكم كهنة وإكليرين ليهدموا كنائسهم .. إلخ.

.. سيروا بموجب أمرنا هذا فتتعلموا بالاختبار أنكم بهذا الذل وهذه الضعة التي أنتم فيها ستصلون إلى ذروة القوة والسلطة الحقيقية.

توقيع: أمير يهود القسطنطينية (من كتاب حكومة العالم الخفية ص٢٧)

ساء صباح المنذرين، وها أنا اليوم أخيف عامة الإسلام من شرهم وشرر إضلالهم. وبعد المسافة لا يكون نافعًا على درك الملمَّة بل مانعاً لإدراك المهمة. ومن جوامع الكلم ومنابع الحكم قوله ﷺ: «**لن يهلك قوم حتى يُعذروا من أنفسهم**»[1].

وقال من عارضني في المقطم[2]. بعدد "١٠٢٦٦" : (عجبًا ثم عجبًا يا سماحة الشيخ علي حكومة الكماليين لم تعبأ بالخلافة ولن تتضمن تنفيذ الشريعة الإسلامية حتى جردت منها شخصًا موهومًا حكمت عليه بالردة مع أنَّهم الذين نصبوا أنفسهم الدفاع عن بيضة الإسلام، وهل معنى الخلافة أنه لا ينفذ الأحكام إلا الخليفة وحكومته وإن كانت حكومته وراثية وحكومة لم تنـــزل على إرادة المسلمين فيستبد معهم بأمور الناس على رغمهم والله تعالى يقول: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾ [الشورى: ٣٨]. ويقول: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]. اللهم إن الكماليين قد اتبعوا الصراط المستقيم والدين القويم فلم يتركوك مع مولاك المخلوع تسترشدون وتأتمرون بإشارات الأجانب وتحنون ظهور المسلمين لصعاليك اليونان. وإن الكماليين رجعوا إلى قواعد الشرع الحنيف فجعلوا اختيار أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثة ولم يجعلوا الخليفة يتبع هواه فيوحي بإحلال ما حرم الله وتحريم ما أحل ..."

قوله أولا: "إن حكومة الكماليين لم تعبأ بالخلافة" أقول نعم وقد حكمتُ عليهم بذلك قبل ما جهروا بأقوال الاستهانة بالخلافة والخلفاء ولو كتب الرجل مقالته هذه اليوم لما جازف بمثل هذا الكلام. ولكني حكمت عليهم بما صدقني فيه

---

(١) الحديث «**لن يهلك قوم حتى يعذروا من أنفسهم**» رواه الإمام أحمد وأبو داود.
قال السيوطي في (الجامع الصغير): حسن .

(٢) كانت صحيفتا الاستعمار (المقطم) و(المقتطف) تهاجمان الدولة العثمانية وتشجعان الثوار والمطالبين بالإصلاح في تركيا على نشر المقالات العنيفة في مهاجمتها والتشهير بها وقد أيد (كرومر) أعضاء حزب (تركيا الفتاة) من الاتحاديين الذين لجئوا إلى مصر وأصدروا فيها صحفاً تهاجم السلطان عبد الحميد.

الصلة واضحة بين كل المعادين للخلافة العثمانية حيث تربطهم المصالح المشتركة والعمالة للأجنبي فضلاً عن العداء للإسلام والمسلمين.

د. محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر (جــ١ ص٩١، ٩٢).

الزمان استدلالاً بأنهم لو عنوا بالخلافة لما انتزعوا السلطة عنها ونقلوها إلى المجلس الوطني ثم تركوها مجردة من العمل -أعني السلطة والحكومة- في شخص يسمونه خليفة لا سلطاناً ولا ملكاً وليس لهذا الشخص حظ في حكومتهم، لا ينصب أحدًا ولا يعزله، ولا يوقع قانونًا ولا يرفضه، ولا يولي قاضيًا ولا ينفذ قضائه ولا يأمر بشيء و ينهى عنه، ولو فعل لكان لغواً ومن فضول الأفعال، إذ لا حكم له على أحد.

هكذا نسقوا إدارة الدولة وأخرجوا الدين عن الحكومة والحكومة عن الدين، ولهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة، وكانتا من قبل متحدتين وكانت الخلافة عبارة عن الحكومة الدينية النائبة مناب حكومة الرسول ﷺ في أمته[١]. وإذا كانت الحكومة هي القوة العاملة والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية، فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الخلافة إخراج الحكومة عن الدين، إذ لم يبق في الخلافة بعد إخراج الحكومة عنها غير صفتها الدينية، فإن انتقلت الحكومة إلى ما انتقلت إليه مع صفتها الدينية لزم أن لا يبقى في الخليفة شيء لا حكومته ولا دينه وإن انتقلت الحكومة فقط افترقت عن الدين[٢].

هذا ما أدى إليه نتيجة العقل والمنطق عند حل حادثة الفصل بين الحكومة والخلافة. وإن لم يقع من الكماليين شيء مما ذكرنا كما زعمه صاحب المقالة فحديث تجريد الخلافة عن السلطة الذي ملأ أسماع الأنام إذن من أضغاث أحلام تلاعب بها شيطان الحكومة الكمالية في عقول أولي الألباب.

وقوله: " ألم تتضمن الحكومة الكمالية تنفيذ الشريعة الإسلامية"[٣].

(١) استخدم الشيخ هذا التعريف جرياً على عادة العلماء المسلمين من الفقهاء والمتكلمين.

(٢) يقصد بذلك إقصاء الإسلام عن الحكم بينما يرى علماء أصول الفقه أن الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين وأن الحاكم هو الله سبحانه وتعالى ومعروف أحكامه رسله بما يبلغونه الناس عنه، وينتج عن ذلك أنه لا حكم إلا لله. وهذه قضية اتفق عليها المسلمون قاطبة.

محمد الخضري: أصول الفقه ص ٢٠/٢١ط التجارية ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

(٣) كان هذا الإعلان كخطوة مبدئية خشية مصادمة الرأي العام الإسلامي، وبمعرفة الكماليين =

أقول: نعم، لأنهم نقلوا الحكومة النافذة إلى مجلسهم الذي سموه مجلسًا وطنيًّا واختاروها لأنفسهم وتركوا الشريعة الإسلامية مع الخلافة في الخليفة مجردة عن النفوذ الذي ذهبت مع الحكومة إلى ما ذهبت إليه لأن النفوذ يدور مع الحكومة والسلطة. فإن لم يتركوا الشريعة في الخلافة ونقلوها أيضًا من الحكومة كيلا تحرم نفوذها لزم ما قلناه آنفًا من تفرغ الخليفة من الدنيا والدين معًا. والحاصل أن تجريد كل من الخلافة والحكومة عن الأخرى أفسدها جميعاً: أما الخلافة فلأنها في اللغة عبارة عن النيابة، وفي العرف بمعنى النيابة عن حكومة رسول الله ﷺ في أمته. فإذا جردت عن الحكومة أي عما تكون النيابة فيه تذهب الخلافة والنيابة في القضاء ولا يبقى معنى لهما، مثل بقاء الصفة بلا موصوف والعرض بلا محل يقوم به، أو مثل تجرد النوع عن جنسه الذي تتكون ماهيته به لأن الخلافة نوع من أنواع الحكومة، كما أن المشروطية والمطلقية من أنواعها، فكما لا تتصور المشروطية أو المطلقية مجردتين عن الحكومة فكذلك لا تتصور الخلافة بعد تجردها عنها. وأما فساد الحكومة فلأنها عند كونها مقترنة بالخلافة كانت حكومة مقيدة بالديانة الإسلامية، إذ لا معنى لكون الحكومة حائزة للخلافة إلا كونها نائبة عن حكومة الرسول ﷺ ومقيدة بأحكام

=

لسطوة الإسلام في النفوس، اضطروا للتمهيد لمشروعهم بفصل الدين عن الدولة فأعلنوا التزامهم بالشريعة أولا حتى تتهيأ الظروف للضربة الأخيرة وقد فعلوها في النهاية.

يقول الشيخ محمد الغزال في كتابه (ظلام من الغرب):

(إن الجيش التركي الذي طوح الغزاة في البحر، كانت مشاعر الإسلام وحدها هي التي تعمل في نفوسه وصفوفه، وإن مصطفى كمال أرسله السلطان-كان مشاورًا له-ليقود المجاهدين في الأناضول وإن الإمداد والأعوان وآمال المسلمين في كل مكان كانت تلتقي في هذا الميدان الحاسم، حتى إن العوام في شوارع القاهرة كانوا يسيرون في مظاهرات تردد نشيدًا شعبيًا مطلعه):

انهضي يا مصر كي تحمي الهلال   لبي نداء المصطفى الغازي كمال

فلما انتظم الأمر له، قلب ظهر المجن وأرى الأتراك والمسلمين وجهاً لم يعرفوه من قبل، وسار في أمته سيرة لم تربح إلى اليوم شيئاً يذكر. (ص٩٣، ٩٤) دار الكتب الحديثة-القاهرة).

الديانة الإسلامية. وعند افتراقها عنها تصير غير مقيدة بها ألبتة لأن افتراقها عن الخلافة هو إما لاشتمال الخلافة على النيابة عن الرسول ﷺ حتى لا عن الخلافة من حيث اشتمالها على النيابة عن الرسول ﷺ حتى لا تنوب عنه، إذ لا يحصل للحكومة من ذلك الاشتمال شيء يضرها أو يثقل عليها إلا الشرف الذي لا شرف وراءه. فتبين أن هذا الافتراق من حيث تقيد الخلافة بأحكام الدين كيلا تتقيد بها، حتى إنَّهم للتخلص من هذا القيد رضوا بالتخلي عن ذلك الشرف واقتحموا احتمال نكير المسلمين. وهذا أيضًا ما أفضى بنا إليه منطقياً في قضية الفصل بين الخلافة والسلطة نظرًا إلى مجرد تلك القضية وإرغامًا لمن استوصى بها أو استخف بأسها في الدين. وربما وقع منهم بعد ذلك تصريح بافتراق الدنيا عن الدين[1] يغنينا عن هذه الاستدلالات المنطقية، وإن كانت هذه الدلائل أغنى عندنا من تلك الصراحات.

بقي شيء يحتمل أن يتشبث به كاتب المقالة بعد ما ضاقت عليه أرض المناظرة التي انتزعناها من تحت رجليه خطوة بعد خطوة، ونحن نزيل هذه الشبهة أيضًا لئلا يبقى في هذا المقام مجال لقائل، فنقول: هناك احتمال أن تنفذ الشريعة الإسلامية التي تولى أمرها الخليفة بواسطة المجلس الوطني الذي انتقلت إليه الحكومة ونفوذها، إذ ليس موقف المجلس بالنسبة إلى موقف الخليفة كأحد المتخاصمين بالنسبة إلى الآخر. وهما متعاضدان لا متضادان. لكن لنا أن نقول بعده وقد فرضنا كون المجلس والخليفة متفقين: خصمت الحكومة التي هي مركز النفوذ بالمجلس وأخلي الخليفة عنها عند توزيع القوى، بدون الفرق بين شخص وشخص يقوم مقام الخلافة ممن اختاروه كعبد المجيد أو امتاروه كوحيد الدين. هكذا اقتسموا القوى وكان أمراً مقضيا في التشكيلات الأساسية الجديدة رسماً وعهدًا. فلنفرض أن الخليفة والمجلس متفقان وليكن الحكم والنفوذ في يد أحد المتفقين، فهل لا يكون الآخر كالطفيلي بجنب حليفه، إن شاء يرفق عليه ويهتم بشأنه وإن شاء يخذله ويذره على هوانه؟ على أن

---

(١) وكانت هذه النتيجة المتوقعة هي كل ما يخشاه الشيخ مصطفى صبري، إذ تنبه إلى أن ألاعيب الكماليين ما هي إلا مقدمات لحصر الإسلام في نطاق العبادات أو كأمر وجداني بين الإنسان ونفسه واستبداله كتشريع بالقوانين الوضعية الأوربية.

إطلاق اسم المتفق الحليف على هذا الطرف المتنازل عن حقوقه لفظ لا معنى له ومن قبيل الإغفال الذي يستمال به قلوب الأطفال. فمتى جعل من تولى الخلافة الدينية غير من بيده الحكم في تقسيم القوى فمجرد هذا الاقتسام كاف في مؤامرة المقتسمين على ضد الدين، كيفما جرى الحال بينهما من وفاق أو شقاق، والذين اطمأنوا بموقف عبد المجيد في مبدأ قبوله الخلافة المجردة عن السلطة بناء على الوداد والوفاق التام بينه وبين الحكومة الكمالية وقتئذ أحسبهم أحسوا خطأهم في اطمئناهم كلما مر يوم عليهم وعلى عبد المجيد والكماليين.

ويقرب من هذا ما اتخذته الصحف[1] المصرية غاية أفكارها في تأويل هذه الخطيئة الكمالية، وهو كونها عبارة عن تفويض الخليفة السلطة والحكومة إلى المجلس وتوكيله إياه. ولك أن تزيد عليه وتكمله بقولك: " كما أن المشروطية أي: الحكومة الدستورية كذلك من حيث إن الخليفة كان يفوض أمر الإجراء فيها إلى وزراء الدولة والإجراء هو الحكومة والسلطة بعينها، فمتى كانت الحكومة الدستورية مشروعة فما فعلوه من فصل الخلافة عن السلطة يلزم أن لا ينازع في مشروعيته أيضًا" والجواب أن هذا قياس مع الفارق الجلي، وبذلك لأن الخليفة في الدستورية يفوض وكالة الإجراء إلى الوزراء مع بقاء الأصالة في نفسه وهو مختار ومستقل في بداية تفويض الوكالة من حيث إن نصب الصدر الأعظم وشيخ الإسلام بيده يختارهما ممن شاء، وكذا نصب سائر الوزراء بدلالة الصدر الأعظم ، وسيطرة البرلمان عليهم من حيث إن له أن يضطرهم إلى الاستقالة بنـــزع ثقته عنهم، نفوذ منفي لا يؤثر في تعيين أحد للصدارة أو الوزارة، والخليفة في الدستور مختار وذو استطاعة أيضًا بالنظر إلى النهاية لتمكنه من فسخ البرلمان، وهو فيما ابتدعه الكماليون بخلاف ذلك كله،وما انتقل منه إلى المجلس الوطني ليس بعبارة عن وكالة الإجراء بل أصالته،

---

(١) كثيرًا ما كان يحمل المؤلف على الاتجاهات التغريبية في الصحافة التي كانت تديرها الجهات الاستعمارية وأعوانها كالمقطم والمقتطف، ووصف صحافة مصر بأنَّها منحرفة عن الثقافة الإسلامية إلى الثقافة الغربية.

مصطفى صبري: القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون (ص٤١).

حتى لم يبق في الخليفة يستدرك به ما فاته.

ولا يقاس أيضًا ما فعله الكماليون في الخلافة بحالها فيما سبق في أعصر الخلفاء المستضعفين بناء على أن سلطة الإجراء انتزعت من أيديهم إلى ملوك وأمراء مع بقاء الخلافة فيهم. فنقول: إن هذا من قبيل جعل الباطل مقيساً عليه، ثم الفرق واضح من وجوه:

أما أولاً فلأن أولئك الملوك كانوا جعلوا الخلافة لأنفسهم مع السلطة من أجل الرغائب لو أمكن لهم ذلك من حيث حيازتهم بشرائط الخلافة عند أنفسهم وعند المسلمين لا سيما شريطة القريشية[١] البارزة في الأنظار مع قيام رجال متوارثيها من آل عباس الذين هم من أسرة قريش ومن سنامها، والمسلمون يومئذ غير مستأنسين بخلافة غير قريشي. والحال أن الكماليين أخذوا السلطة لزعيمهم وتركوا الخلافة لعدم رغبتهم فيها لا لعدم مساعدة المسلمين لهم في ذلك، ولو رامها مصطفى كمال لنفسه لسارع المسلمون المؤمنون باستحقاقه للسلطنة في تصديق استحقاقه للخلافة أيضًا[٢]. وكيف يستكثرون لمن سموه بطل الإسلام ومنجي مجده ولم يستكثروا لــه

---

(١) يأتي الاستدلال بالثبات شرط القريشية عن طريق الحديث: "الأئمة من قريش ما بقي منها اثنان" ثم ثبوت احتجاج أبي بكر وعمر رضي الله عنهما به على الأنصار في اجتماع السقيفة فأذعنت عند سماعه. ويميل شيخ الإسلام ابن تيمية إلى التغاضي عنه عند توافره ويرى أن من الفضائل التي يحض عليها الإسلام التباعد عن الفخر كما قال الرسول ﷺ: «إنه أوحي إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد». السياسة الشرعية (ص١).

ويتساءل الجويني (فماذا نفعل إذا تعذرت رعاية النسب؟).

أجيب على هذا بأنه ليس من مقاصد الخلافة الاعتزاز بالنسب، فلا ينبغي ترك أمور المسلمين فوضى ونظل مترقبين قريشاً (بينما الخلق يتهاوون في مهاوي المهالك.. فإذا عدم النسب لا يمنع نصب إمام ثم ينفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام القرشي).

غياب الأمم في التباث الظلم (ص٢٢٦). ط دار الدعوة بالإسكندرية .

(٢) ربما يعتمد المؤلف على واقعة رفض مصطفى كمال اقتراح نصبه خليفة، فقد التمس بعض المعتدلين منه أن ينصب نفسه (خليفة)، وجاء من الهند ومصر وفدان يكرران الرجاء، ولكنه رفض قائلاً: (فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة =

ولأعوانه استهانتهم لمقام الخلافة مع أنه لا يرى فرقاً بينه وبين رجل من آل عثمان في أوصاف الخلافة، وجوداً وعدماً، سيما بعد إفساد سمعتهم عند المسلمين بأنواع الدعاية (بور بغنده) وقبائح السعاية. لكن الكماليين نقلوا ما أحبوه من السلطة إلى من أحبوه، وتركوا ما كرهوه من الخلافة فيمن كرهوه، نعم إنَّهم لم يلغوها دفعة تحرزاً عن إنكار عالم الإسلام في الخارج وتمشياً على قاعدة التدريج، ولئلا يستفيد منها حكومة من الحكومات الإسلامية مع كونها مما يكرهونها لحكومتهم.

وأما ثانيا فلأن، هؤلاء الملوك الماضين كانوا يحتاجون إلى تقلد النيابة والوكالة عن الخلفاء رسماً وصراحة بحيث لا تعد حكوماتهم صحيحة ولا مشروعة بدون تلك النيابة والوكالة وكأنهم منصوبون من قبل الخلفاء. ولا وكالة فيما نحن فيه ولا نصب، بل الخليفة عبد المجيد منصوب مصطفى كمال بالعكس، ونحن نقدر على إبراز كثير من السجلات التاريخية الناطقة لتلك النيابة والوكالة، ولا يقدر من ناظرنا على إبراز وثيقة رسمية مكتوبة موقعة من طرف الخليفة لوكالة مصطفى كمال والمجلس الوطني ونيابته عنه، كما أنا غير خائفين من احتمال تكذيبهم إيانا بتدارك تلك الوثيقة بعد ما سمعوا منا هذه الكلمات بناء على ما سنذكره في الوجه الثالث.

وأما الثالث فلأن وكالة الإجراء في عهد الخلفاء المستضعفين كانت تحال إلى الملوك والأمراء حال كونها وكالة إجراء الأحكام الشرعية كما هو المنصوص في السجلات التاريخية لتلك الوكالات وكيف يقاس على ذلك انتزاع الحكومة الكمالية من الخلافة لكيلا تتقيد بالديانة، أي: لكيلا تُجري الأحكام الشرعية.

وأما رابعًا فلأن ما مضى في تلك الأدوار من افتراق السلطة عن الخلفاء كان وقوعه طيلة التاريخ على وجه التغلب العادي العاري عن قصد تفكيك الدنيا عن الدين وإلغاء ما له عليها من الحكم والنفوذ كما وقع تفكيك الدنيا عن الدين وإلغاء ما لـــه عليها من الحكم والنفوذ كما وقع اليوم بذلك القصد الخبيث الذي يرمي إلى

=

وقوانينها يجب أن نستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلي مكانها لمدارس حكومية غير دينية). ارمسترونج: مصطفى كمال (الذئب الأغبر) . (ص٢٠٩، ٢١٠).

الخروج على دين الإسلام أكثر من الخروج على الخلفاء.

تقليد الثورة الفرنسية:

وأما خامسًا فلأهم قلدوا فيما افتعلوا بنا الانقلاب الفرنسي الكبير القاضي بتفريق الحكومة(١) عن الكنيسة، يدل عليه تصريحهم بفصل الدنيا عن الدين وأكثر المسلمين وعلمائهم لما لم يعرفوا ذاك الانقلاب ولم يشتغلوا بدراسته لم يشخصوا مغزى الفصل بين الخلافة وبين الحكومة من أول الأمر. وما سبق في تاريخ الخلفاء فهو بمعزل عن مبادئ الانقلابات الزمنية.

أما سادسًا فلأن أولئك الملوك كانوا بسبب تلك النيابة خلفاء عن الخلفاء ففيهم السلطة والخلافة معاً، وقد تحقق بذلك حقهما من عدم قبولهم الفرقة، وإن كانت الخلافة المتصلة بالسلطة هنالك خلافة بالواسطة، بل الخلافة انتقلت بالفعل إلى من تعهد أن يفعل فعل الخلفاء من إقامة الأحكام الشرعية، ومما بقي في الخلفاء فعبارة عن الاسم البحت، إذ لا تنفك الخلافة عن الفعل وماهيتها المتضائفة التي بمعنى النيابة عن الرسول ﷺ فيما فعله لمصالح أمته تأبى الانفكاك عن الفعل الذي تحصل به النيابة، ولذا قال الله تعالى: ﴿**يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ**﴾[ص:٢٦].

---

(١) ينبه الشيخ مصطفى صبري إلى خطأ المقارنة بما حدث عقب الثورة الفرنسية لملابساتها الخاصة، فقد كان الصراع في أوربا ضد الكنيسة للتخلص من نفوذها على الملوك والأمراء والعلماء وقتذاك مثل إذلال البابا جريجوزي السابع للإمبراطور هنري الرابع لاختلافهما على حق تعيين الأساقفة على إقطاعياتهم، فأعلن حرمانه فاضطر الإمبراطور إلى الانتظار ثلاثة أيام متدثراً بالخيش وهو حافي القدمين وسط الثلج في فناء قلعة تائباً.. وكان التعذيب في محاكم التفتيش لكثير من رواد علم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم الفلك بتهمة الخروج على تعاليم الدين أو ممارسة السحر الأسود. فظهرت الكنيسة بذلك سداً بين أوربا والتقدم، وظهر العلماء بمظهر الاستشهاد في الدفاع عن مبادئهم وآرائهم حتى الموت، أتاح الفرصة لدعاة التحرر الفكري، فهدموا الكنيسة وهدموا معها الدين، فتحقق فصل السلطة الدينية، وانكمش نفوذ البابا فلم يعد يجاوز طقوس التعميد والصلاة والزواج والجنائز، أصبحت شئون الدولة وتدبير نظام المجتمع في يد رجال السياسة.

د. محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر (جـ١ ص٢٥٤، ٢٥٥).

وبالنظر إلى هذا الأصل الذي لا يجوز إهماله كانت خلافة هؤلاء الملوك أقرب إلى الصحة من خلافة الخلفاء الفارغين عن العمل، ولهذا أيضًا حكمنا في مقالتنا المنتشرة قبل هذا بسنة في المقطم والأهرام بعدم خلو الحكومة الإسلامية أية حكومة كانت عن الخلافة، وسنـزيد الكلام عليه. ثم لا يخفى على القراء أنه لا يجري شيء مما ذكرنا هنا لحكومات الملوك الإسلامية الماضية في حكومة مصطفى كمال الآبية قبول نيابة القيام بالأحكام الشرعية قطعيًّا.

وبقي ما تمسك به بعض الصحف الكمالية المنتشرة في أنقرة بأقلام من قام مقام العلماء مثل جلال نوري بك في إصلاح هذه المسألة، وهي مما أفسده الدهر كدماغ جلال نوري بك: "إن هناك وظائف للخلافة لا الخليفة وإن الوظائف التي نصت عليها الكتب الصحيحة هي وظائف الأمة لا الخليفة، إذ لا يوجد نص بشأن الأفراد، وأن كلمة (أولي الأمر) صيغة جمع، وإننا –الترك– لا نتنـزل إلى اقتفاء آثار الخلفاء الأمويين والعباسيين.." يعني في التزام الإمام المنفرد، وسكت عن الخلفاء الراشدين مع أنَّهم أئمة منفردون أيضًا، تستراً في استحقارهم مع الأمويين والعباسيين وهذا الرجل تقاصر عن شجاعة أخيه الذي صرح في مؤتمر (لوزان) عند مناقشة الأقليات غير المسلمة بأن حكومة الأتراك اليوم حكومة لا دينية، فلا وجه لقضية الأقليات التي يغادر دينهن دين الحكومة، كما انتشرت هذه الواقعة في جريدة (طنين) بعدد ١٧ وتاريخ ٢٣ من ديسمبر ٣٣٨ وهي حسبـي مصدقة لدعواي التي أجريت عليها في مقالتي الأولى وفي كتابـي هذا في شأن الاتحاديين الكماليين، ومكذبة لمدافعات المصريين عنهم ﴿**قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ**﴾ [آل عمران: ١١٨] ولنسلم أن الوظائف للخلافة لا الخليفة وهي وظائف الأمة، فالأمة إن شاءت فوضتها إلى شخص واحد وإن شاءت فوضتها إلى جماعة كأعضاء المجلس الوطني، ولكن لا أدري أنا ما جدوى هذه المدافعات في فصل الخلافة عن السلطة، لأن الوظائف إن كانت للخلافة فيلزم أن لا تنفك عنها، والخلافة لا تنفك عن الخليفة ينتج أن الوظائف لا تنفك عن الخليفة فهناك أمور ثلاثة: الوظائف والخلافة والخليفة، لا ينفك بعضها عن بعض فإذا كانت الوظائف للأمة وهي وظائف الخلافة ومنحتها الأمة للمجلس الوطني صارت الخلافة أيضًا

للمجلس وصار الخليفة إياه نفسه، وهذا خلف بالنسبة إلى بقاء الخلافة في عبد المجيد، وكونه خليفة وتفريق الخلافة عن السلطة. والذي يؤدي إلى خلاف مفروضاتهم، هكذا منطقهم السخيف فإن خطتهم اللادينية لا يمكن أن تؤيد بالمسانيد الدينية.

بهذا التحرير يقسط ما قاله خليل خلقي أفندي نائب (سعرد) والياس سامي أفندي نائب (موش) وكتب قولها بعض صحف الآستانة من أنه: " لا يقاس زماننا بزمان الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم وهم بانفرادهم كانوا أهلاً للقيام بوظائف الخلافة متصفين بأوصافها وكانوا عاملين بالمشورة غير مائلين إلى الاستبداد برأيهم، ولا يوجد في زماننا رجل يستجمع أوصاف الخلافة ويؤتمن في القيام بوظائفها غير عادل عن أحكامها وشرائطها".

لأن بحثنا ونـــزاعنا معهم ليس في كفاية شخص واحد في أمر الخلافة أو عدم كفايته في زماننا حتى يلزم تفويضها إلى جماعة، بل البحث كله في تجريد الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما سواء كانت الخلافة في شخص أو جماعة، فهذا التفريق أدى إلى انسلاخ الحكومة عن الصفة الدينية، وأوجب تبعيد الشريعة الإسلامية عن ساحة التنفيذ إلى حضيض الإهمال في ضمن تبعيد الخلافة عن تلك الساحة كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه. وقضية عدم القيام بوظائف الخلافة في زماننا وركون الخلفاء إلى الاستبداد مسائل أخرى نتكلم عليها في غير هذا الموضوع. والذين أخرجوا الخلافة عن وضعها الأول لم يفعلوا ما فعلوه احتراماً للخلافة وإعظامًا لشأنها عن أن يقوم بوظائفها شخص واحد، ألا يرى أنّهم تركوها في شخص واحد أيضًا، وهو عبد المجيد، بل فعلوا ذلك إعراضا عن الخلافة واستهانة بها وتطهيرًا للحكومة النافذة عن تدخلها، فهم حصروا الاهتمام بالحكومة، حيث أرادوا استقلالها عن الخلافة وحيث كانت هي التي نقلوها إلى جماعة (لا للخلافة) فصنيعهم ينقض كلامهم لا ينطبق بصنيعهم والنائبان المذكوران في صدد توجيه ما فعله سادهما الكماليون من نـــزع الحكومة عن الخلافة ونقلها إلى المجلس الوطني ادعيا عدم كفاية الشخص الواحد في زماننا لوظائف الخلافة، فكأنهما قالا: "ولهذا نقلت الخلافة إلى عهدة جماعة وهي أعضاء المجلس الوطني" يعني أن نتيجة مدعاهما المنطقية أن يقولا هكذا، مع أن المنقول إليهم إنما هي الحكومة لا الخلافة، وهما أبانا عن مصير الحكومة على

ظن أهما أبانا عن مصير الخلافة فالتبست عليهما الحكومة بالخلافة، والذي أوقعهما في هذا الغلط الصريح عدم انفكاك الحكومة عن الخلافة وعدم وجود وظائف للخلافة غير وظائف الحكومة، فأنطقهما الحق على وجه يكشف عن باطلهما[١].

فإن قيل: إن الخلافة أخرجت قدماً في الدولة العثمانية عن أصلها لأن خلافتهما صورية قائمة بالتغلب لا حقيقية، وأن أكثرهم غير متحلين بشرائطها، دعوا شرط القريشية المفقودة في جميعهم، فلا يستعظم ما افتعله الكماليون فيها من التغيير، بل أن الحق يقال كما قال الشاعر التركي[٢]:

أول نه أيدي نه أولدي بيلمم؟

قلت: كلا، إن الفرق عظيم وحقيق بالاستعظام جدًا بين أن تعد الخلافة مما يتنافس فيه المتنافسون، حتى يدعي من لم يستطيع شرائطها من ذوي السلطة أنه أهل لها، ويدعي القيام بوظائفها من يكون مقصرًا فيها. فَهذا مع كونه مبينًا على الادعاء غير الموافق لنفس الأمر، بل عبارة عن تغرير الأمة يدل على أن مكان الخلافة بالنظر إلى العقيدة الراسخة في نفوس المغرر والمغررين في غاية الرفعة والشرف من حيث اختصاصها بالرئاسة الدينية والنيابية عن رسول الله ﷺ في حكومته، فكيف تقاس هذه الحالة العقلية باعتقاد كون الخلافة مما ينبغي أن تعرض عنه الحكومة وتبعدها عن ساحتها، ولا علة لهذا، الإعراض والتعبير غير كونها متضمنة لتلك الرئاسة والنيابة. هذا والعياذ بالله تعالى ثم العياذ به من العقيدة الثانية ومن قياسها بالعقيدة الأولى

(١) واعلم أيها القارئ أن الذين يعارضوننا باستبداد الخلفاء وتحكمهم على الأمة ويحذرها منهم ويبذرون الكلام في ذلك البحث مثل خليل خلقي وإلياس سامي هم الذين يسارعون في الانضمام إلى جانب كل مستبد في أوانه، وإن أكثروا في مذمة الاستبداد الذي مضى وقته، فما هم بأعداء الاستبداد وأن أنذروا الناس به بل أوليائه الخاصة وخدامه المتدربة. فإذا فتشت عنهم رأيتهم في زمن الاتحاديين مع أنور وطلعت وجمال، واليوم مع مصطفى كمال، من حيث إنه المستبد الغالب على محمد الوحيد وعلى عبد المجيد، وقبل إعلان الدستور أحسبك تجدهم بين أنصار عبد الحميد ومداح طريقته. فرحم الله المسلمين ووقاهم شر كل منافق ذلق اللسان يدور مع الزمان. (م. ص).

(٢) الشيخ غالب المولوي في معراجيته. ومعناه " ماذا كان قبل فما صار بعده؟". (م.ص).

وسيجيء منا زيادة تفصيل تتعلق بهذا البحث.

مذهبه في الخلافة:

ولا بد أن أنص هنا على ما هو مذهبـــي في الخلافة والخليفة: وهي أن الخلافة ليست عبارة عن صفة تمتاز بها إحدى الحكومات الإسلامية بل هي عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله ﷺ في القيام بأحكام الشرع الإسلامي، فلها ركنان حكومة ونيابة ومتى[1] فقد أحد الركنين مثل الحكومة بلا نيابة كما وقع في حكومة أنقرة أو النيابة بلا حكومة كما وقع في نيابة عبد المجيد فقدت الخلافة، لأنه يكون بمنـــزلة وجود الكل بدون الجزء، وهو محال. ولأجل أن حقيقة الخلافة عبارة عن ذلك قلنا في مقالتنا الأولى التي كررنا البحث عنها إن صفة الخلافة موجودة في جميع الحكومات الإسلامية المستجمعة لشرائطها على قدر الإمكان وإن كان العرف العام على امتياز واحدة معينة من تلك الحكومات بها، لأنه إذا كانت هناك حكومة مع المراعاة بشرائط الحكومة الإسلامية ووظائفها فلا جرم توجد فيها النيابة التي ذكرنا، وهي عبارة عن الخلافة بعينها. فاللازم في تحقق الخلافة رعاية الحكومة لشرائطها الإسلامية فيكون اتصاف الحكومات الإسلامية بالخلافة على قدر تلك الرعاية، وهي -أي: الخلافة- لا تكتسب باعتبار المعتبر كالوراثة أو التوجيه من قبل شخص أو جماعة.

فإن قيل: وجود الخلافة في جميع الحكومات الإسلامية يستلزم تعدد الخلفاء مع أن في جواز تعددهم كلاماً. قلنا: عدم جواز التعدد إنما هو من جهة مزاحمة كل من الحكومات الإسلامية بالأخرى فتنتقص قوة الكل أو لا يتكون شيء منها رأساً، يعني أن المحذور في تعدد الخلفاء إنما نشأ من تعدد الحكومة التي تتضمنها كل خلافة وهي

---

(١) تقيد المؤلف بالتعريف الصحيح المتفق عليه بين علماء المسلمين عند حديثهم عن الخلافة حيث يعرفها الماوردي بأنّها (موضوع لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا) الأحكام السلطانية (ص٣). وحقيقة هذا المنصب عند ابن خلدون أنه (نيابه عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا تسمى خلافة وإمامة، القائم به خليفة وإماماً) المقدمة ص١٣٢ ط التجارية.

التي لا تقبل التعدد إذا خليت وطبعها لا الخلافة الصرفة. ألا يُرى أن العلماء ورثة الأنبياء[١] على كثرتهم، وإنما الآبية عن التعدد هي الخلافة المقترنة بالحكومة، وبذلك الاقتران تمتاز خلافة الخلفاء من الخلافة العلماء. فإذا جاز تعدد الحكومات الإسلامية، بل كان ذلك ضرورة ببعد الشقة ولو يمنع التعدد تكوّن كل منها برأسها فلا مانع إذن من تعدد الخلافة والخلفاء. نعم إن الأصوب والأنفع اتخاذ واحد منهم خليفة أعظم يعم نفوذه عليهم ويكون رأيه واجتهاده آخر مرجع لتوحيد الكلمة بين المسلمين وتحديد الخلاف في المسائل الاجتهادية والكلام على أنه أهل الاجتهاد كما هو الواجب. وهذه الإمامة الخلافة المتصورة على وجه يحيي به معناها الصحيح هي التي أتمناها مع الأستاذ السيد رشيد رضا، ولكن لا أدري هل يتيسر لهم ذلك، وحالهم كما نرى؟

وأما ما قاله كاتب المقالة التي نقلنا فيما سبق بعض فقراتها من المقطم من أن الكماليين جعلوا أمير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثة فكذب فاحش بجميع كلماته، إذ لا أمير للمؤمنين بعد نزع الأمر منه. وما آراء المسلمين بآراء شرذمة أكثرهم لا يؤمنون بالله ورسوله ﷺ، وهل تدري[٢] كيف انعقد مجلسهم بأنقرة

---

(١) جزء من حديث أورده ابن رجب في رسالة له في (شرح حديث أبي الدرداء فيمن سلك طريقا يلتمس فيه علماً)، فقال: (أخرج الأمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه في كتبهم أن رجلاً قال لأبي الدرداء بلغني أنك تحدث به عن الرسول الله ﷺ. قال: "أما جئت لحاجة؟" قال: لا قال: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من سلك طريقا يلتمس فيه علماً سلك الله له به طريقاً إلى الجنة وإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضاءً بما يطلب وإن العالم ليستغفر له من في السموات والأرض حتى الحيتان في الماء. وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذه بحظ وافر)).

(٢) لا شك أن الشيخ مصطفى صبري كان على بينة من أمور الانتخابات التي أجريت لتكوين هذا المجلس، وكان من عادة مصطفى كمال التدخل في تشكيل المجالس حسب خططه لاتخاذ أعضائها عوناً في تنفيذ قراراته. وكانت الانتخابات-كما يصورها أرمسترنج صاحب الكتاب المدافع عن أتاتورك كانت تصوير لعدة مهازل تحمل في طياتها دكتاتورية =

وكيف انتخبتهم الأمة ولا يدريهم الأناضول التي هي محيطهم الأدنى؟ وقوله لا بالوراثة من تتمة الكذب، وقد أراد الرجل بتكرار الوراثة تعريضًا بي، والحال أني لم التزم في مقالتي الخلافة الوراثية ولو آخذ الكماليين بخرق عادة الوراثة لأنهم سلكوا طريقها أو استخلفوا عبد المجيد من محمد السادس وهو الذي يليه على مقتضى قاعدة الوراثة الجارية في آل عثمان. ولو عدلوا إلى خلافة أحد ليس من آل عثمان كمصطفى كمال مثلا وكان أهلا لها ولم يكرهها من حيث كونها صفة دينية وأعطوه نفوذها وحقوقها لما أنكرت عليهم ذلك. وأنا لا أنكر أيضًا خلافة عبد المجيد ولا أعترض عليه لشخصه، بل أعترض على تنازله عن السلطة والحكومة اللتين لا يجوز تخلي الخليفة عنهما ولا تبقى الخلافة بدونها. ولم أبن كلامي في مقالة من مقالاتي على معاضدة شخص من أشخاص الخلفاء ومعاندة آخر لأن مكان الشخص يسع المناقشات، بل تكلمت بتمحيص النظر في مفهوم الحكومة والخلافة ومقتضى العقل والشرع[1]، فإن كنت في شك مما ذكرنا فارجع البصر كرتين إلى أية مقالة من

=

أتاتورك واستهانته برغبة الجماهير وتهديده لمعارضيه بالاغتيال. وكانت نتيجة هذه المسرحية أن جاء بأعضاء يخضعون لإرادته ولا يملكون معارضته حيث أخذ يسوقهم بسلاحي الرغبة والرهبة . ينظر كتاب أرمسترنج "مصطفى كمال-الذئب الأغبر". (ص٢٠٥ حزب الشعب والسلطة المطلقة ص٢٠٩ اغتيال خصومه.

(١) وكما أن التزامي واهتمامي لا يتعلق بشخص معين من أشخاص الخلفاء فلو انحصر بغي الكماليين وعدوانهم على ذلك الشخص المعين لهان الأمر ولأمكنهم أن يتأولوا صنيعهم بخلع خليفة وبيعة آخر. ولكن ما فعلوه كما قلت في مقالتي الأولى خلع الخلافة نفسها وعزلها عن حكومتها. وليس هذا أيضًا عزل الخليفة عن حقوقه حزماً واحتياطاً من الأمة في شخص الخليفة كيلا يستطيع استعمال ما حازه من القدرة والنفوذ في هوى نفسه غير مصالح الأمة، لأن ذلك الاحتمال يجرى أيضًا في المجلس الوطني أو شخص مصطفى كمال ممن نقلت إليهم الحقوق المنتزعة عن الخليفة، فأي قوة تمنعهم من سوء استعمال القدرة المودعة إلى أيديهم، فإن كان المانع رقابة الأمة فلتكن هي مانعة منه حال كون القدرة باقية في يد الخليفة. هذا، ومن يخالني ملتزمًا بنصرة الخليفة محمد وحيد الدين ومتعصبًا له ضد عبد الحميد فمنشأ غلطة التزامي بنصرة الخلافة التي كان السلطان وحيد الدين هو الذي

=

ثبت في الاحتفاظ بحقوقها ولم يتنازل عنها إلى أن أيقن الخطر على نفسه فبرح عرشه وقصره وبلده الذي ولد فيه ورضي أن يحرم نفسه حظوظها ولم يرض أن يحرم الخلافة حقوقها، بخلاف عبد الحميد، فإنه صالح الكماليين على تعطيل الخلافة لينالها فكان كالقابض على الماء لم يحصل على غير البلل، وسار مثلاً في إضاعة كرامة الخلافة بل إضاعتها بأرومتها، فلقد سن سنة سيئة عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة. وجهاد السلطان وحيد الدين ضد مبدأ الكماليين في تجريد الخلافة عن السلطة وعدم استسلامه إليهم محمود جدًّا وبالغ إلى الغاية من الإحسان، وهو غني عن البراءة والاعتذار من جهة معاداته الكماليين والاتحاديين، وإنما احتياجه إلى ذلك من جهة أنه لم يراع معاداتهم حق رعايتها متوجهاً إليها بكله متحاملاً عليها بكلكله، فعاملهم معاملة من لم يستكمل سوء ظنه بهم وأبقى لاحتمال مجيء الخير منهم باباً مفتوحاً، فتركهم مسلطين على عباد الله المسلمين فوق تسلطهم على غيرهم وأفات فرصة إنقاذ البلاد والعباد من شرورهم وفتنهم مع كون تلك الفرصة ثمينة جدًّا لا يجود الزمان بمثلها ولا نتمنى أن يجود به، مندمجة في ضمن مغلوبيتنا العظيمة في الحرب الكبرى اندماج اليسر في العسر اللذين جعلهما الله تعالى بلطفه قرينين، وجعل عظم أحدهما على قدر عظم الآخر. وللإنسان في ديارنا ألوان: فمن ظلوم منهوم لا يشبع من الدماء التي سفكها، ومن حليم يتجنب قتال القاتلين الظالمين حين ما ظفر عليهم مخافة أن يتشبه بهم، ثم ينهض الظالمون فيستمرون في جناياتهم ويسفكون من دماء المظلومين أضعاف ما اجتنب من دماء الظالمين ويتكرر الحال على الفريقين أي: يدار الجدال بينهما مثل السجال، وفي نتيجة كل دور يزداد الظالمون قوة وغيرهم ضعفا، لما بينهما من فرق السيرة. فإذا كان من لا يظلم الناس يظلم فما ظنك بمن يرحم من لا يرحم، ولقد أحسن القائل:

إن الذين نسوا برامة عهدنا   سعدوا وأوفانا بـــه أشقانا

وذنوب السلطان وحيد الدين في مسامحة الكماليين مما لا تعفوها له أرواح مظلوميهم فلئن عفت فيوشك أن لا تعفوها له روح الإسلام التي بغوا عليها، وقد رام المسكين من فرط حسن نيته أن يحيط بكلا طريقي السياسة وبمكر الإنجليز فجرى معهم بالسلم والاعتدال وبعث مصطفى كمال حتى يعد في الأناضول قوة تقاومهم على اقتراحاتهم، فإن نجح طريق السلم فهو طريقه وإن نجح طريق المقاومة فهي طريقة من بعثه وواضعه في ذلك وناجاه، فعاقبه الإنجليز وعارضوه في أمر المكر، فطلب عزل مصطفى كمال من وظيفته واستعاده من الأناضول، وإنجليز يومئذ محتل الآستانة عاصمة بلادنا بطر بباكورة ظفره علينا في

=

الحرب الكبرى وسخطه المتولد منها متفق الكلم مع حلفائه في ذلك، فتعلل السلطان وتبطأ مدة شهرين حتى اضطر إلى تنفيذ ما اقترحوه عليه فلم يستحبه مصطفى كمال بل خرج عليه، والسلطان لم يكترث له فكأنه كان لا يؤمن بصحة الخروج عليه ويرجح أن يوجد في الأناضول قوة عسكرية معدة لخدمة الوطن. ثم اقترح الإنجليز حل تلك القوة القائمة الجامحة وإزالتها حتى لا تقوم بأمرها الدول بجنودهم بناء على أحكام هدنة (مندروس) وهي كانت تريد أن تمشي على الآستانة لطرد القوات الأجنبية المحتلة بها منها وكانت وقتئذ لا تكاد تستطيعه، بل لإتمام قضية الخروج على السلطان، فتساهل في التحامل عليها والاهتمام بنكايتها، والدليل على ذلك أن الحكم على مصطفى كمال بأنه عاص ما صدر رسميًا إلا بعد مبدأ عصيانه، وفي تلك المدة كم ولي الوزارة من يعامل مصطفى كمال باللطف واللين مثل علي رضا باشا وصالح باشا، وفي تلك المدة أيضًا وقع هجوم مصطفى كمال على جنود اليونان المحتلة بأزمير فقط حتى هيجها فتوسعت في الاستيلاء على بلاد الأناضول وهو كل يوم يصول عليها ثم يرجع أمامها وقليلا ما يلجئها إلى التقهقر، فصارت غاية هذا الجزر والمد الممتدين أن خربت بلاد الأناضول وقراها واكتسحت أموالها وأنفسها ووصلت اليونان إلى باب أنقرة وظل نصف الأناضول تحت جنودها. وفي ذلك الحين كان لليونان بسطة ومكانة واضحة في الأناضول، كلفونا الدول معاهدة (سيفر) وهي شديدة فوق الطاقة تتضمن عقوبة علينا من جنايتين: الأولى دخولنا في الحرب العامة، والثانية: نقضنا لهدنة (مندروس) وإحداثنا حرباً لاحقة بالأولى المنقضية ثم كوننا مغلوبين في كلتي الحربين. فلو لم يكن منا الدخول في الحرب العظمى الذي هو كسب يد الاتحاديين لما غُلبنا ولما خنعنا إلى هدنة (مندروس) الخاسرة المساعدة لاحتلال الآستانة والمبني عليها احتلال أزمير. ولو لم يكن معاهدة (سيفر) بتلك الدرجة والرابطة بين الحلفاء لم تـــزل حتى ذلك الحين مصونة عن شوائب الانحلال، سواء كانت الرابطة بين إنجليز وفرنسيس أو بينهما وبين اليونان، وفينـــزلوس مستقر في مركز نفوذه عند محالفيه. ففي ذلك الموقف الذي رأى السلطان وحيد الدين أنه لا يحصل من دوام الحركات الكمالية غير الخسار على الدولة والأمة بازدياد تبعات الحرب وتضاعف المغلوبية فيها، أصدر عليهم الحكم الرسمي بخروجهم عن الطاعة وأمر بالتنكيل بهم ومع هذا لم يجر على مقتضاه بتوام الاهتمام ولا مدى الأيام، بل عاد بعد مدة قليلة إلى طريقة التساهل والتسامح فيهم لا سيما بعد طروء التغير على سياسة الحلفاء مع اليونان وظهور آثار الحياة والمقاومة للكماليين أمامها، وكثيرًا ما ترقت الحال من المساهلة

=

=

والمسامحة إلى درجة المعاضدة سرًا وعلانية. ومضى على ذلك سنتاه الأخيرتان المنتهيتان بمغادرته الآستانة، وفيها وقع ما وقع من مساعي وزارة توفيق باشا على مرأى من الناس لنصرة مصطفى كمال على السلطان ومع أنه الذي ولاه الوزارة وإبقاه فيها إلى أن لم يبق لنفسه إمكان البقاء في الآستانة بعد ما شهد عاقبة الشهيد على كمال بك الفجيعة. فصفوة الكلام أن السلطان أراد أن يكيد الإنجليز بمصطفى كمال فتحول الحال فكاده الإنجليز مع مصطفى كمال، وهو لم يزل مقتنعًا بأنه يخضع لطاعته بعد زوال الملمة الأجنبية.

وأما مسامحته الكماليين -سامحه الله- فلو لم يشهد بها عليه شيء غير وزارة توفيق باشا لكان فيها كفاية وزيادة، وقد أقامه فيها سنتين كما قلنا بل أكثر، وفي تلك المدة كانت هيئة تلك الوزارة يسلون أنفسهم من الحكومة التي هي وديعة الله ووديعة الخليفة في أعناقهم كما تسل الشعرة من العجين ويسلموها بالتدرج إلى الكماليين الذين هم أعداء الله وأعداء الخليفة. والذي اشتغل بوظيفة المديرية العامة على البوليس في زمن وزارة توفيق باشا وهو أميرلاي أسعد بك جعله الكماليون غداة استيلائهم على الآستانة والياً لها مثوبة لنصرته فيها لهم على ضد حكومة السلطان عبد الحميد إلى أيدي بغاة السلانيك. ولا يكاد يتفق تكرر التاريخ بمثل هذا وبمساعدة من وقع عليه الإنفاق، لله در من عكس قضية (إذ جاء القضاء عمي البصر). هذا ما نال الكماليين من السلطان وحيد الدين في أواخر أمرهم وكم استفادوا من جاهه والانتساب إلى جنابه في أوائل نهضتهم. ومن عادة الله تعالى في الكماليين والاتحاديين أن يكون أول من ينتقم منه بهم مَن أحسن إليهن، كما أن المرحوم ناظم باشا الذي اغتالوه في صفة الباب العالي كان هو الذي سمح لهم بشفاعته وحمايته عند وزارة كامل باشا، وكذلك كمال بك الشهيد الكبير الممزق بأيديهم كل ممزق كان ممن سبق وزارة فريد باشا إلى الاعتدال في شأن الاتحاديين، وكان مصرًا في عدم الرضى بسياسة القهر والقتل في مقابل جناياتهم حتى قتلوه بالخشب والأحجار وجازوه جزاء سنمار. وإذا كان لكل غادر لواء يوم القيامة فهم أحقاء بأن يكونوا أعظم الغادرين لواء في ذلك اليوم. هذا، وإذا أمعنت النظر فيما حدث ببلادنا من الأذناب المترئسة والذئاب المفترسة، ثم رأيت مواقع الشرف الممهدة لها عند المصريين فلا عليك أن تعد من خانه من معجزات أحمد قوله:

أكلما اغتال عبد السوء سيده أو خانه فله في مصر تمهيد

وعلى الكلام في السلطان وحيد الدين أذكر مثالاً لتحريف الصحف الكمالية الحقائق
=

مقالاتي حتى يتبين لك أن مقابلة المعترضين على كلماتي بتعريضات شخصية بعيدة عن حقيقة الأمر ونـــزاهة الفكر وغير متعلقة بجوهر المسألة التي تدور عليها رحى المناظرة من آثار العجز والإفحام. ومعظم أسلحتهم التي صالوا بها شتوم غليظة ومفتريات تقاصرت مع تطاولها عن البراهين المنطقية المودعة في مقالي. فكان هاجسهم الذي يوسوس في صدورهم لا يزال يقول لا تسمعوا للحق والغوا فيه لعلكم تغلبون. وهذه شنشنة أعرفها من إخوانها الذين إذا خاصموا فجروا. وقد

=

عندما تكلموا فيه ليعتبر به المعتبر: وهو ما قرأته في جريدة (أقشام) بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٢٣ من احتجاج تلك الجريدة على الحكم الذي صدر في عهد السلطان المشار إليه على الدكتور عبد الله جودت صاحب مجلة (الاجتهاد) بطلب السلطان بالذات، فذكرت (أقشام) التهمة المعزوة إليه بأنّها كانت عبارة عن كتابة لفظ الحديث النبوي في مجلته، وكانت وزارة السلطان نهتها احترامًا لألفاظ الأحاديث وصيانة لها عن ورقات الجرائد التي ربما يستهين بها الناس ويستعملوها في خسائس الأعمال-أصابت الوزارة في هذا الفكر الاحتياطي أو أخطأت وأفرطت-ثم أجرت (أقشام) انتقادها على ذلك ونددت بالحكم الصادر على الدكتور المذكور ورأت المشي عليه اليوم مغايرًا لخطة الحكومة الجمهورية التي أسست لإبطال الأحكام اللائقة بالقرون الوسطى، والحال أن القضية التي حكتها (أقشام) جرت بفرق عظيم مما ذكرته: وهي أن عبد الله جودت الذي هو من مشاهير السعادة اللادينية في تركيا بحث في مجلته عن غزوة بني قريظة وشنع على حكم النبي ﷺ بقتل أسراهم تشنيعًا ثقيلاً وأبي حاججته ورددت عليه كلامه بمقالة طويلة كتبتها في جريدة (بيام صباح) ١٨ من مارس ١٩٢٣ ثم طلب السلطان من الوزارة أن تؤآخذ بمادة قانون الجزاء الباحثة عن جرائم الطعن والهجاء على الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه. وما نسيت (أقشام) كيف جرت القضية وما كادت تناسها مع كونها مصرحة في الصحف بتفاصيلها ومناقشاتها العلمية، ولكن أمرتها نفسها الأمارة بالسوء بهذا التحريف البين تصغيراً لذنب عبد الله جودت في أعين القراء حتى يحكموا بجور السلطان وحيد الدين عليه ولم يكترث بفضاحة الكذب لدى أناس كثيرين يعرفون حقيقة المسألة. وستنتقد بعد تمكن الإدارة اللادينية في تركيا وتمام ارتكازها على أصل القضية غير محرفة، وتفصح عما تلوكه وتخفيه تحت لسانها من الإنكار على مجازاة الطاعنين في الأنبياء عليهم السلام وإلحاقهم بأحكام القرون الوسطى.

كرروا حين كروا عليّ ما تيسر لأقلامهم من مدح الكماليين بأنهم الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الإسلام وقدحنا بأننا خونة الوطن والدين، ساء ما يحكمون وتحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم. وقد نبهت في مقالاتي من قبل على بعض جهالات المصريين[1] في المسائل المتعلقة بسياسة الأتراك مثل قضية الفتوى وتعيين من أفتاها في ضد الكماليين مع كونها أعرف من أن تُجهل ﴿**ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى**﴾[النجم : ٣٠].

وما أشبه عد موقفنا تلقاء البدعة الكمالية من جنس خيانة الوطن والدين بقول فرعون لموسى عليه السلام بعد قوله: ﴿**أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ**﴾ [الشعراء: ١٨، ١٩] فكان من جواب موسى عليه السلام: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [الشعراء: ٢٢]. ففرعون يؤاخذ موسى بكفران واجبه لدى منشئه الذي ربـــي فيه وينسى تعبيد نفسه لبني إسرائيل.

ثم إن الكتاب من علماء مصر في قضية الخلافة والسلطة التي أحدثها الكماليون، لا يزالون بعيدين عن إدراك لب المسألة فشرقوا وغربوا واتهموا وانجدوا وجعلوا مباحثتها ذريعة لبسط علومهم الواسعة في مباحث الإمامة والخلافة وتاريخ الخلفاء، كل ذلك يحوم حول الاعتذار عما فعله الكماليون كيلا يبقى مخالفاً لأصول

---

(١) يلاحظ القارئ الشكوى المرة من كتاب المصريين بسبب تأييدهم للكماليين وسوء الاستقبال الذي لقيه الشيخ مصطفى صبري. ولكن السبب الحقيقي يرجع إلى عاملين:
الأول: خضوع المصريين-كغيرهم من مسلمي العالم حينذاك-لتأثير النصر العسكري الذي أحرزه مصطفى كمال على اليونان فظنوا أنه سيعيد مجد المسلمين من جديد وينقذهم من أعدائهم الغزاة كالإنجليز والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم من أمم الغرب التي ذاق منها العالم الإسلامي ويلات الاستعمار . ولكن عندما قام أتاتورك بإلغاء الخلافة، ظهرت موجة عارمة من الغضب الشديد عليه احتجاجاً واستنكارًا لفعلته.
الثاني: قيام بعض الكتاب منَ عملاء الإنجليز بمصر بكتابة مقالات ضد الشيخ مصطفى في الصحف المعروفة بولائها للمستعمر كالمقطم والمقتطف.

الدين، فكأنه إن لم يوافق الدين فعلى الدين أن يوافقه طوعًا أو كرهًا وإلا صار حال الدين كما قال الشيخ يوسف الدجوى -من أكابر علماء الأزهر- بعد أن لم يُبق معذرة ولا ممسكاً في دين الإسلام لمن ناوأ مصطفى كمال كالسلطان وحيد الدين الذي اتهمه ببيع البلاد وإظهار الفساد وإزالة مجد الإسلام وأشياعه: "إما أن نسلك طرائق سعادتنا حتى نكون أرقى الأمم ونقضي على كل من غش وخان وناوأ المجاهدين في سبيل إعلاء الوطن والدين، وإما أن نطرح هذا الدين الذي يؤخرنا ويجعلنا وراء الأمم جمعاء". وبالنظر إلى كون مراد الشيخ ممن جاهد في سبيل إعلاء الدين مصطفى كمال وأعوانه، وممن غش وخان السلطان وحيد الدين وإيانا سائر المخالفين للكماليين فيكون معنى كلامه خلاصةً: "إما أن يعترف هذا الدين بل يأمرنا بالحب والتعظيم لمصطفى كمال وبالحقد والنقد على مخالفيه وإما أن نطرح الدين" ومفاد هذه القضية المنفصلة أن ثقته بطيب مصطفى كمال وصلاحه وخبثنا وفسادنا فوق ثقته بالدين، كأنه يرتاب في دينه ولا يرتاب في مصطفى كمال[1]. نعم إن كان

---

(١) كان خيرًا لهذا الرجل الكفيف لو كف عن مثل هذا الحكم وعن محاكمة الدين وموازنته بأحد ملاحدة الظالمين. ثم رضي الله عن الفقهاء. حيث عنونوا الشهيد في بابه الذي أفردوه لبيان أحكامه بالشهيد الحكمي و لم يعنونوا بالشهيد الحقيقي معللين ذلك بقولهم: "الله يعلم من يجاهد في سبيله" انظر إلى حزمهم في حكمهم وجرأة الرجل الذي هرف وأسرف في إحسان ظنه وإساءته كل الإسراف، وتخيل الفكرة الإسلامية فيمن لم يرضها قط، انظر قول السيد الرشيد رضا في كتابه الذي سبق ذكره عندما بحث في حال المتفرنجين: "وحزبهم قوي ومنظم في الترك وغير منظم في مصر وضعيف في مثل سورية والعراق والهند، ورأيه أنه يجب إلغاء منصب الخلافة الإسلامية من الدولة وإضعاف الدين الإسلامي في الأمة، واتخاذ جميع الوسائل لاستبدال الرابطة الجنسية والوطنية بالرابطة الدينية الإسلامية، والترك من هؤلاء أشد خصوم إقامة الإمامة الصحيحة في الدولة التركية وقد بثت جمعياتهم الدعوة في الأناضول مهد النعرة الإسلامية، إلى العصبية العمية بالأساليب التي لا يشعر الجمهور بالغرض منها، وكان التركي هنالك إذا سئل عن جنسه قال: مسلم الحمد لله، وبذلك يمتاز عن الرومي والأرمني. وأما الآن فصار يجيب بأنه تركي. وكان لا يفهم من وجوب الخدمة العسكرية إلا طاعة خليفته وسلطانه في الجهاد في سبيل الله فبثت فيه فكرة القتال في سبيل الترك لمجد الترك، وقد اطلعنا في هذه الأيام على قضية (قميص النار) للكاتبة الإسرائيلية =

ما رأى الله تعالى من دين الإسلام ومن جاهد في سبيل إعلائه ومن غش وخان عين ما رآه الشيخ فلزمنا أن نحكم بتلك القضية المنفصلة التي بنى طرفيها كما شاء ﴿**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ**﴾ [المؤمنون: ٧١].

وأني أسلم لعلماء مصر كل ما ذكروا في مقالاتهم المروجة لصنيع مصطفى كمال وكل ما ذكره صاحب الكتاب الصادر في أنقرة من الأحكام الفقهية والوقائع التاريخية المترقية إلى صدر الإسلام، وإن السلطة حق الأمة إن شاءوا أعطوها لواحد معين أو جماعة معينة وإن شاءوا أعطوا تمامها أو بعضًا منها دون بعض، وأن السلطان محمد وحيد الدين لم يكن جامعًا لشرائط الإمامة[1] وكذا الكثير من السلاطين العثمانية بل الأموية والعباسية أيضًا، وأن الخلافة كما يصح أن يتقلدها الملوك والسلاطين يصح أن يتقلدها من يرأس جمهور المسلمين، حتى إن مصطفى كمال لو كان حائزاً لأول شروط الإمامة وهو التدين بدين الإسلام ولم يكن من أعدائه الذين يسعون في إلغائه تصح إمامته وخلافته، وقد أخذت الأقلام التركية تتوجه إلى هذه الغاية كما يظهر من مطالعة الكتاب الأنقروي المنشأ المجهول النسب. وإن شئت قلت مع مؤلف ذلك الكتاب: إن الخلافة يجب أن تهمل وأنَّها انقطعت منذ أعصار

=

النسب التركية السياسة والمذهب (خالدة أديب) وهي يهودية وزير المعارف في حكومة أنقرة وقد أنشأتها لبيان كنه الحركة الوطنية في الأناضول التي أنشئت لمقاومة سلطة الآستانة وإخراج اليونان من البلاد وتأمين استقلالها مصورة لما ذكرنا، لم نر فيها كلمة تدل على فكرة الجهاد الإسلامي ولا الروح الديني الذي كنا نعهد".

(١) وفعلا اقترح عليه (رءوف)-وكان من أعوانه ورئيس الوزارة ، ولفيف من رجال السياسة-تكوين حكومة واحدة يصبح فيها السلطان ملكاً دستورياً ويصير مصطفى كمال رئيساً لوزارة. لكنه أخفى نواياه الحقيقية عن محدثيه مقدمي الاقتراح، فلم يكن يرغب في أن يكون رئيساً لوزارة تخضع لسلطان دستوري وإنما يرى أن تذهب السلطنة والخلافة وتنشأ جمهورية يستطيع في ظلها أن ينصب حاكماً مطلقاً على البلاد (أرمسترونج= مصطفى كمال) (ص١٨٩-١٩٠). أما قوله (حتى إن مصطفى كمال لو كان حائزاً على أول شروط الإمامة وهو التدين بدين الإسلام ولم يكن من أعدائه.. الخ). فهو يشير إلى عرقه الدونمي اليهودي.

كثيرة، والخلفاء الذين نعرفهم كلهم خلفاء صوريون" فصارت النتيجة أن الخلافة لا حقيقة لها ولا أهمية كأنها خرافة من الخرافات، ولا أدري ماذا يصير على هذا موقف عبد المجيد القريب العهد جدًّا بالمساعي المصروفة لتأييده. وها أنا أرخيت العنان لتسليم جميع ما ذكره هذا وهؤلاء وتصديقه، ولكني أقول لك أيها المخاطب المتبصر المتفكر: ما السبب الذي أفضى إلى تجريد الخلافة عن السلطة أولاً ثم إهمالها وإبطالها بالكلية، وأية حاجة مست إلى تلك الفعال الموجبة لأنواع القيل والقال حتى سالت أودية بأعناق أهل السباق ذوي العلوم المستفيضة في أنحاء الفقه الأكبر والأصغر وتاريخ الإسلام؟ وجل أسفي على أن الباحثين سكارى، بعضهم بهوى أبطال الشرق، والأذن تعشق قبل العين أحيانا، بعضهم بسكر التعمق العلمي في مسألة مهمة دينية وسياسية وتاريخية، ولا يدري غير مؤلف الكتاب الأنقروي أصل هذا الشغل الشاغل على مثال ما قاله بعض العارفين لواحد ممن يتفانى في أوراد طريقته الصوفية: "شغلك الذكر عن المذكور" فيا أيها السائرون في مجرى الكلام كأنكم سائرون في المنام، ألهاكم التكاثر بما تعلمون، فأين تذهبون، وقد سبق السيف العذّل وتتقدم على الفتيا العمل؟ مع أني ألفت أنظار العناية في مقالتي التي كتبتها على المقطم والأهرام قبل هذا بسنة إلى أصل هذا الشغل الشاغل ومنشئه السائق إليه، وسألت الباحثين الخائضين في أعماق التفحص لتوفيق الحادثة للشرع أو تطبيقها على مثال[١] سبق في ماضي الإسلام، **وقلت لهم: أخبروني أولا أية حاجة أو مصلحة دينية أو قومية ساقت مصطفى كمال إلى الفصل بين الخلافة والسلطة، أكان هذا غاية فتح أزمير أو مقدمة توقفت عليها هزيمة جيوش اليونان أو الغلبة على وفود مؤتمر (لوزان)؟ فما أجابني غير صدى ندائي. وألفت الأنظار فيها أيضًا إلى أن هذا الصنيع ليس عبارة عن الاعتداء على أشخاص الخلفاء لإزالة فسادهم على ما ادعوه، لأن فساد الأشخاص طريق إزالته تبديل المصلحين بالمفسدين، وقد عزل**

(١) حقا أنها حادثة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإسلام! ويبدو الشيخ منطقياً في تقديمه الحجة تلو الأخرى في بطلان ما فعلوه كما هو ظاهر في السياق لا سيما مطالبته التمييز بين الأشخاص والنظام، وتساؤله (فأي حاجة بعد عزل الشخص إلى عزل الخلافة؟).

خليفة السوء (على زعمهم) وأقيم الخليفة المحمود شخصه، فأي حجة بعد عزل الشخص إلى عزل الخلافة عن منصب حكومتها واتخاذ الخليفة والخلافة ظهريين تركهما في الآستانة غير المصون محلها في اعتقادهم، حتى لم يروها جديرة لأن تتخذ عاصمة، فهل لا يلزم في مقر الخلافة العصمة التي تلزم في مقر الحكومة كما قال العلامة السيد رشيد رضا؟ ولكن السيد المشار إليه مع كونه من بين علماء مصر الذين خاضوا في تدقيق هذا البحث وحيداً في الاطلاع على طباع الحكومة التركية الحديثة والتنبيه على خططهم منذ سنين كيف لم ينتبه لحل هذه العقدة التي أبداها نفسه أو صفح عن تقريعهم به؟! وها أنا أقول: لا يلزم العصمة في مقر الخلافة والخليفة عندهم لأنَّهم ملتزمون إهمالهما وإبطالهما ولهذا كان عندي ما سألهم السيد المشار إليه من إيتاء الخلافة حقها ومنصبها المشروع-مع أن ما أرادوه من حقها المشروع فوق ما انتزعوه منها-هدر أو عبث لا يجوز صدور مثله عن مثله. وقد ذكر نفسه في كتابه أن المتفرنجين الذين قسمهم إلى حزب قوي منظم في الترك وغير منظم في مصر وضعيف في مثل سوريا والعراق، أعداء الديانة والخلافة، وأن عداوتهم أشد من عداوة غير المسلمين. وليت شعري كيف خفي على فراسة الشيخ العلامة أن الذين مسكوا بزمام الحكومة التركية من حزبـــي الاتحاديين والكماليين أولئك المتفرنجون المنظمون الأقوياء الأشداء العداوة للديانة والخلافة وفي رئاستهم الآن بطل الشرق بطل الأبطال مصطفى كمال وقد جرى على بطالته في خطة عداوته؟

وبعد ما استثنيت صاحب المنار فكل من كتب وأفتى في مسألة الخلافة من علماء مصر كان خبطه في تطبيق الحادثة لما أسندت إليه في الدين أو التاريخ أشد من خبط عشواء، وكان بطل الشرق شن بها على علومهم وعقولهم غارة شعواء، والآيات والأحاديث التي اشتملت عليها مقالاتهم لتصيرن وبالاً عليهم لما حرفوا الكلم عن مواضعه واستعانوا به في ترويج المعصية، بل اللادينية، ولو من حيث لا يشعرون لكونه في محل لا يعذر فيه عدم الشعور، ولزوم إخراج الحكومة من ربقة الدين ونفوذه لتفريق الحكومة عن الخلافة لتفريق الدنيا عن الدين لزوم بيِّن لا يخلو

عن معنى الالتزام. ولعمري إن المسألة كانت جلية[(١)] بحيث لا تخفى لبساطتها على عامة المسلمين، ولكن كثيرًا من الذين جلسوا مواقع العلم لبسوا الأمر عليهم، وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم وليسألن يوم القيامة عما كانوا يعملون. ولو تفكروا لوجدوا لهم عبرة وعظة في لسان حال العلماء بالآستانة وهو في محل الحادثة حيث لم يزالوا ساكتين، ما شهد لمصطفى كمال في هذه المسألة أحد من المعروفين فيها بعلم الدين خلا صاحب الكتاب الذي أعد له طريق الرجعة والبراءة عند الناس وخلا شرذمة من جهلة المداهنين. وكنت في مقالتي المبحوث عنها مرارًا دعوت على المصريين المصرين في مشايعة مصطفى كمال والمسرفين[(٢)] في إحسان الظن به

---

(١) حرص المؤلف منذ البداية على المجاهرة بأن ما فعله الكماليون مخالف للشرع الإسلامي وهذا أمر بديهي غني عن البحث والمناظرة، ولا يحتاج إلى إثبات، ولكنة عندما وجد التباسًا عند الكثيرين، اضطر إلى الشرح والتوضيح كما نرى.

(٢) كان ميل المصريين لمصطفى كمال في البداية مستمداً من الرابطة الدينية التي ربطتهم بدولة الخلافة الإسلامية، فقد امتلأت قلوبهم حزناً لمصير الآستانة-دار الخلافة- وقد اقتسمها الإنجليز والفرنسيون والطليان، ثم استيقظ الأمل في قلوبهم حينما علموا بثورة الأتراك في الأناضول على قوات الاحتلال، وتعلقت الآمال بأتاتورك لقيادته المتمردين في قتال يائس مع اليونان الذين انتشروا في قرى أزمير يدمرون كل ما يصل إلى أيديهم ولا يراعون لشيء حرمة، وكان ابتهاج المصريين بانتصار الترك بقيادة مصطفى كمال إنما كان من وجهة نظر إسلامية خالصة. وعندما أعلن الجمهورية بعد ذلك واتخذ (أنقرة) عاصمة لها مكتفياً بالإرسال ممثل لحكومة (أنقرة) الجمهورية، لدى الخليفة في الآستانة حينئذ تباينت مذاهب الناس في هذا الانقلاب، ولكن كثرتهم أيدت مصطفى كمال ورجت من ورائه الخير للمسلمين.

وعندما فاجأهم بإلغاء الخلافة وظهرت حقيقة نواياه، تحول التأييد إلى هجوم عنيف فقد أصبح العالم الإسلامي للمرة الأولى-منذ وفاة الرسول ﷺ -بلا خلافة فأخذ الذين ناصروا مصطفى كمال بالأمس وأحسنوا به الظن، يعتذرون عما ساقوا إليه من مدح ويبرءون من صنيعه، ويبالغون في ذمه، عندما تأكدوا من انحرافه.

ومن أحسن ما كتب في تصوير هذا الانحراف-كما يرى الأستاذ محمد محمد حسين-مقال لمصطفى صادق الرافعي نقتبس منه سطورًا تصور وقع المأساة، قال: (وكانت هذه المعاملة =

وإساءته فيمن خالفه كما أنهم كانوا كذلك في شأن رجال الاتحاديين -أن يسلط الله عليهم أو يحشرهم معه في الآخرة، ولو سألت الله في كتابي هذا أن يبتليهم بمثل ماراق في نظرهم من حال بلادنا فيجعل مصرهم في عهد استقلاله وحريته مغرم ومغنم حزب إفرنجي الاعتقاد بلشفي الاستبداد، حزب الأحمرين الدم والذهب، فيتغلب ويلعب بأموالهم وأنفسهم ودينهم ولسان دينهم وشعائرهم وحريتهم واجتهادهم وانتخابهم، يقعد لهم صراطهم المستقيم فينــزع عنهم لباسهم ويذيقهم لباس الجوع والخوف، يغشهم في مصالحهم بأنواع المضار ويمكرهم مكر الليل والنهار، ولا يفكهم من نار الوغى إلى نار القرى، بل إلى نيران حريق تكسح المدن والقرى، حتى يجعل أوطانهم كالعهن المنفوش عاليها سافلها ويجعل من لا يتبعهم كالفراش المبثوث كأن لم يغنوا فيها، ويجعل مع ذلك وزر جميع ما فعله عليهم، ويرمي كل طائفة بسلاحها الخالص بها فيقرف أحفظ الناس لدينه بخيانة الدين وأعف الناس في معاملاته ببيع الوطن، والحال أن دين الشعب تحت قدمه وثمن الوطن في جيبه، وجيب من قرف عليه كفؤاد أم موسى فارغًا من ثمن ما ملكت يداه قديمًا وغصبه القارف القاذف فضلاً عن ثمن المبيع، إلى آخر ما جرى في بلادنا وأجرى الدموع وفرق الجموع وما لم يسمع منه أكثر من المسموع، فلو سألت الله في المصريين مثل ذلك لكان المصاب ومن وقع عليه العذاب خيارهم الأبرياء على مقتضى قضية المماثلة، فلم يشفني دعائي من داء الاستياء ولم يكفني مجازاة المصريين جزاء الافتراء "فإذا رميت يصيبني سهمي" وإذا تلقينا "خاصة" في قوله تعالى: ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة**﴾ [الأنفال: ٢٥] واردًا على النفي وجدنا في الآية الكريمة تصوير هذه الحالة المفجعة، وإن كان التبادر عكس ذلك أعني

=

الإسلامية الكريمة من هذا الطاغية-يقصد قبل انكشاف حقيقته-هي بعينها ربا اللفافة اليهودية في مخه-مشيرًا إلى ما أشيع وقتذاك من أن فيه عرقاً يهودياً-تصلح بإقراض مائه وفيها نية الخراب بستين في المائة، فإنه ما كاد يتمكن من الناس ويعرف إقبالهم عليه وثقتهم به، حتى طلبت اللفافة اليهودية رأس المال والربا !!)

د. محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر (جـ ٢ ص٤١).

كون النفي واردًا على القيد.

ثم إني يغلب علي الضحك عندما رأيت العلماء المصريين يكررون البحث عن استبداد الخلفاء وتغلبهم[1] على الناس ويجتهدون بذلك في إثبات الحق لمصطفى كمال فيما فعله من تغيير أمر الخلافة، مع أنه ما تغلب خليفة حق بعد المغفور لــه عبد الحميد، إنما وقع التغلب بعده على الخلفاء حتى عم هذا التغلب عبد الحميد أيضًا في منتهى خلافته، ولقد انضم إلى التغلب المتطاول على الخلفاء مفتريات تثلبهم وتستهين بهم، وشارك المفترين من تكلم في مسألة الخلافة من علماء مصر رجماً بالغيب في معصية الخلفاء وإيمانًا بالغيب في طاعة المتغلبين الجدد مثل مصطفى كمال وأسلافه، وأولئك الخلفاء على علاتهم وخطيئاتهم بالنسبة إلى هؤلاء الفجار من صلحاء الناس لا أقل من أن ينــزلوا في عداد العصاة المؤمنين.

وماذا بمصر من المضحكات ولكــنه ضحك كالبــكا

ومن المضحكات قول الدكتور المصري حسين همت الذي بحث عني وعن مصطفى كمال فيما كتبه على المقطم بالعدد الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ «رجل خدم الدولة والدين وأنقذ الشرع الذي ظن مصطفى صبري أنه محصور في شخص السلطان المخلوع وأتباعه لأنه جهل أن العالم يسير خطوات واسعة نحو

---

(١) يصف الأستاذ أنور الجندي هذا الاتجاه السائد إلى الآن بقوله: "لقد تأثرنا في مصر والشرق في كتبنا المدرسية وأبحاثنا التاريخية بوجهة النظر الغربية تجاه الدولة العثمانية، وهي وجهة خاصة للغربيين، نتيجة للتوسع التركي العثماني في أوروبا والمقاومة التي عرفتها مناطق البلقان وغيرها في القرن التاسع عشر، وقد نقل الاستعمار البريطاني في مصر، والفرنسي في سوريا، وجهة النظر هذه إلى كتب التاريخ التي تدرس في مدارسنا وجامعاتنا، كما تأثر بها بعض مؤرخينا متابعة للنظرة الغربية، أو تحت تأثير الدعوات الإقليمية كالفرعونية والفينيقية، غير أن هذه النظرة تعمقت من بعد وبلغت أقصى غاياتها في تجاوز الحقيقة، على إثر ظهور الصحافة العربية التي حررها وأخرجها اللبنانيون المارون خريجو معاهد الإرساليات وأصحاب العداء الواضح للدولة العثمانية.

مقال قضية الدولة العثمانية بمجلة الاعتصام العدد العاشر ربيع الآخر ١٣٩٤هـ/مايو ١٩٧٤م.

الديمقراطية الصحيحة، إذا كان يجهل حقيقة الأحوال[1] في العالم فليرجع إلى روسيا ويرى كيف ألقي القيصر إلى النار، وكيف نبذ الألمان الامبراطور وكيف يهدد الإسبان ملكهم، وما ذاك إلا لأن هذه الأمم ملت حكم الفرد المضر الاستبدادي الذي كان فيه هؤلاء القياصرة يمثلون دور من يستمد سلطته من الإله»، وأقول للرجل: إن كنت رأيت بي جهلاً فهو مما عفت حتى غثت نفسي من علومكم الحولاء التي تزين لكم مثل ما جرى في الروسية البلشفية وتريكم الأشياء على غير ما هي عليه وإذا سلب الله عقول أمة يظهر من بينهم أمثالكم ممن ينفرهم عن الذين يستمدون سلطتهم من الإله ويدعوهم إلى الذين يستمدون سلطتهم من الشيطان ثقة بألفاظ الكذابين الذي يعدون بالديمقراطية ثم يفعلون بالناس ما لم يفعله الجبابرة الأولى، ولا يميز من المعنى ولا الديمقراطية التي أتت خالصة من قبل الأمة من مموهة تقسرهم عليها سيوف الجيش التي ليس من شأنها التدخل في السياسيات، وبعد ذلك كله يغالي في حماقته ويغبط الروسيين في الإدارة البلشفية التيهي أول اثنتين من أعظم فتن الدنيا الحديثة، وثانيتهما الفتنة الكمالية والاتحادية، وماذا أقول أنا فليجعل الله لمصرهم نصيبًا من أحوال مغبوطية، وقد كشفت عن ماهية الديمقراطية الكمالية في غير هذا الموضع من هذا الكتاب.

ومن المضحكات تصديق المصريين وثقتهم بصحة وجدية ما سنه الكماليون من قانون منع المسكرات ظانين أن ذلك وقع منهم لوجه الله أو لمصلحة الأمة وعادية من محاسنهم ومناقبهم، مع أنهم نهوا أن يبيع الكحول من شاء من الناس ليكونوا هم

---

(١) أثبت المؤلف أنه -على العكس- يعلم حقيقة الأحوال في العالم آنذاك، فلم تخدعه الألفاظ الرنانة والدعايات الكاذبة عن الديمقراطية أو حرية الشعوب والعمل بمقتضى إرادتها التي أعلنها الكماليون، حيث وقف بنفسه على أن هذه الديماجوجية تخفي وراءها أقسى صور الحكم المطلق، فهم -على حد قوله- يعدون بالديمقراطية ثم يفعلون بالناس ما لم يفعله الجبابرة الأول، ويتخذون من الجيوش أداة للحكم بينما ليس من مهامها إدارة الشئون السياسية.

لقد سبق الشيخ مصطفى عصره بمثل هذا الرأي، وكأنه يضع يده على علل بعض الأزمات السياسية المعاصرة في دول العالم الثالث.

البائعين فيختص ربحها بهم وهو عظيم جدًّا وكثير ممن في تركيا يعلم اشتغال بعض أعضاء المجلس الوطني بهذه التجارة واتخاذ بيوتهم معامل المسكرات ومخازنها، وكذا يعلم كل من في تركيا أن مصطفى كمال أشهر مدمني الخمر، لا يمر عليه وعلى أصحابه وأحبابه وماسطيه يوم وليلة بلا مسكر[(١)].

ومن المضحكات الأليمة واللئيمة ما كتبه بعض صحفهم يصور الجمهورية التركية بما هو آية وغاية من الغفلة والحماقة ولا يكاد يصدر مثله من غير المصريين، يقول: "فاز أنصار التجدد في أنقرة ونودي بالجمهورية التركية فأصبح يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ علمًا من الأعلام ويومًا من الأيام المشهورة في تاريخ الشرق والترك والإسلام، ففيه نودي بالجمهورية الشرقية المسلمة الأولى وفيه أعيد الحكم شوريًا ديمقراطيًا كما بدأه الإسلام من قبل بعد انقضاء ألف وثلاثمائة سنة وسنة واحدة، فمحا يوم أنقرة يوم صفين ونقض مصطفى كمال ما أسسه ابن أبي سفيان، فأعاد الأمر شورى بعد أن جعله ذاك ملكًا عضوضًا[(٢)].

ولا بد للإنسان في رؤية التقلب التركي بهذا الشكل أن يبتلى بالعمى المصري من حيث البصر والبصيرة، ونحن نتأدب ونستحي أن نوازن رئيس الجمهورية التركي

---

(١) يقول أرمسترونج: "فقد عاودته آلام كليتيه وصارت تهاجمه بلا انقطاع فيغالبها بالإفراط في الخمر" (ص٢١١).

(٢) يذكرنا هذا الإعلان بالحملات الإعلامية الطنانة، المحشوة بالأكاذيب والأغلاط لتخفي وراءها الحقائق، وتمهد لقرارات مصيرية ضد الشعوب ومصالحها وعقائدها، ويكفي قراءة تعليق الشيخ مصطفى صبري عليها ليتضح لنا تعمد التزوير التاريخي وتشويه الحقائق والتمسح بالإسلام وأمجاده لإخفاء حقيقة النوايا المعادية للإسلام نفسه، وقد تجرأ أتاتورك على ما لم يجرؤ عليه حاكم قبله أو حتى مجرد التفكير فيه، إذا يروي لنا الأستاذ مصطفى السعدني أنه عندما كان قنصلاً في استانبول عام ١٩٥٢ علم أن مصطفى كمال كان يفكر جديًّا في أن يلغي الدين الإسلامي وأن يجعل الديانة المسيحية ديانة الدولة التركية، ولكن بعض أعوانه حذروه من مغبة ذلك الإجراء الخطير. مصطفى السعدني، الفكر الصهيوني والسياسة اليهودية (ص٢١٦، ٢١٧) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة يناير ١٩٧١م.

بالخلفاء الراشدين، وهو الذي ألغى الحكومة الإسلامية في تركيا، ولا نقول ذلك بالنظر إلى شكل الجمهورية ولا شكل ما تقدمها بل النظر إلى معنى الإسلام وروحه، وفضلاً عن الجمهورية الإسلامية في عصرها الذهبي فإن هذه الجمهورية لا تعدل الجمهورية الإفرنجية في جدها وإخلاصها وابتنائها على آراء شعوبها ثم إنا نستحي أيضًا أن نعدل رئيس الجمهور التركي بأدنى قلامة ظفر لابن أبي سفيان لا في الروية ولا في العدالة ولا في الاحترام بكرامة الأمة وحريتها مع كون هذا رئيس الحكومة الجمهورية الديمقراطية في الكلام وكون ذلك رئيس الحكومة المطلقة وصاحب الملك العضوض، وهو الذي أوصى عند موته أن يوضع في عينيه من قلامة أظفار النَّبي ﷺ التي كان يدخرها ويدفن معها، وهذا الرئيس لو وقع في يده رسول الله ﷺ حيًّا لهَمَّ بأن يقتلع أظفاره!!.

وقد اتبع هذه العماية المصرية أمير شعرائهم شوقي بك حيث قال في قصيدته التي عنونها بقول: "الآستانة تعزل وأنقرة تكلل:

إن الذين توارثوك على الهوى بعد ابن هند طالما كذبوك[1]

والخطاب للخلافة، فكان الخلفاء صدقوا الخلافة في نصف نصف عصر من ثلاثة عشر عصرًا ونصف عصر، ثم كذبوها في مدة تبلغ أضعاف ما صدقوها فيه

(١) وذلك عندما كان شوقي مخدوعًا كغيره من المسلمين، كما بينا آنفًا حيث كان يظن أنه ينتصر للإسلام وذلك في مثل قوله:

الله أكبر كم في الفتح من عجب يا خالد الترك جدد خالد العرب

فلما ظهرت الحقيقة، بكى الخلافة كما فعل المسلمون، وقال في قصيدته التي مطلعها:

عادت أغاني العرس رجع نواح ونعيت بين معالم الأفراح
كفنت في ليل الزفاف بثوبه ودفنت عند تبلج الإصباح
ضجت عليك مآذن ومنابر وبكت عليك ممالك ونواح
الهند والهة ومصر حزينة تبكي عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس أمحا من الأرض الخلافة ماح

د. محمد حسين. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر. وفتحي رضوان: مصطفى كامل (ص٢٤٦ اقرأ العدد (١٩٧٤/٣٩٠م دار المعارف).

بخمسين، حتى جاء مصطفى كمال فصدقها مرة ثانية فإذن ما يعبر عنه تاريخ الإسلام فاثنان من مائة جزء منه صادقان وثمانية وتسعون منه مملوءة بالكذب، ثم استؤنف الصدق بمصطفى كمال، وهو الذي ألغى الخلافة حيث أخلاها عن العمل لئلا يختلط الدين بالدنيا ولا يكون لـــه سلطة عليها، وليت شعري إن الحديث النبوي الذي أشار إلى تغير صفوة الخلافة بعد ثلاثين سنة لماذا ترك الإشارة إلى هذا الاستئناف بعد ثلاثمائة سنين. وعندنا إن كان بعد الثلاثين بدأ الملك العضوض فعهد مصطفى كمال مبدأ الملك العقور.

ومضحكات المصريين المناقضة لحقائق الوقائع كثيرة لا تحصى[١] حتى لم يخل

---

(١) ومن العجائب أن هذه المضحكات تقع من المصريين عن غيرة وحمية ووفاء منهم للأتراك، بناء على كونهم دولة الخلافة، لكن تلك الحمية جاهلية بتمام معنى لفظة الجهالة، ألا تراهم يؤيدونهم حتى في إلغاء دولة الخلافة وقلبها إلى الدولة اللادينية. ثم إنهم على حفظ العهد والوفاء للترك ماذا يريدون بالترك؟ هل هو من يتكلم بالإضافة إلى الترك ويجيد في صنعة الدعاية إلى اسمه وإن كانت تلك الدعاية لنفس الداعي ونفس الداعي بالنسبة إلى الترك والإسلام، أو كان متغلبًا على الأتراك لا بالمعنى المعتاد للتغلب بل بالتغلب الذي يثير الفتنة على دينهم وأموالهم وأنفسهم ويكون أعظم مضاره وأدومها عليهم من بين الأقوام الذين مازجوهم وعايشوهم لإمكان قطع علاقة السائرين عن المتغلبين بصورة ما، ولهذا تجد الأتراك أفقر وأخسر من الشعوب التي افترقن منهم في نتيجة سني الحروب مع كون تلك الشعوب في الأكثر على الثغور التي جرت الحرب بساحتها، وتغلب الأدعياء على الأحقاء والتباسهم بهم صار آفة على الترك أي آفة، فمن سخط من جنايات الأدعياء يلعن الترك على الإطلاق، فلما يتحمل كلفة التمييز بين الجناة وأضدادهم أو يصب في تمييزه، ومن دام على غيرة الترك ومحبته يجعل غيرته وقفًا على الأدعياء وعونًا لهم في كل فعالهم ولو كان فعالهم ويلاً للترك نفسه.

وقد رأيت مقالة في جريدة (الرأي العام) البيروتية الغراء لصاحبها الفاضل وتبعه صاحب جريدة (البرق) الغراء في معاتبة أبناء العرب الذين لا ينتهون عن محبة الأتراك بعدما ازوروا عن الجماعة الإسلامية وعوضوا بها الجامعة الطورانية حتى اجتهدوا في إقامة أحكامها وشعائرها مقام الأحكام الإسلامية وشعائرها لكني أعيذ هاتين الجريدتين وصاحبيهما الفاضلين أن يقعا في الغلط ويأخذا الأمة التركية البريئة المسكينة بذنوب الاتحاديين والكماليين، وحسبها ما قاسته منهم ولا تزال تقاسيه من أنواع المصائب والدواهي القاضية =

=

على دينهم ودنياهم، فارحما مصابهم الذي ما أصيبت بمثله أمة من الأمم ولا تحثوا الملح على جرحائهم، فإن أنقذها الله وفيها حشاشة نفس بقيت قبل أن أجهزوا عليها فتجد أنها على العهد القديم من محبة إخوانها المسلمين ما خانته وما نكثته وهي تلعن الخائنين والناكثين قبل ما تلعنان وفوق ما تلعنان، وها أنا واحد من تلك الأمة ومثال حي: جاهدتهم قبلكما وجاهدت من يتعصب لهم من إخوانكما بالعصبية العمياء قبلكما حتى انتقضني واحد منهم في جريدته بأني أريد التقرب إلى غير جنسي، فأنتما تلومان الأتراك على صدودهم واجتنابهم وهو يلومني على اقترابي، مع أنه هو الذي أراد أن يقترب إلى غير جنسه وملته إن كان هو مسلمًا، لأن الذين تعصب لهم رفضوا الإسلام منذ زمان وأما أنا فلا أفهم من دعاوي الجنسية شيئًا يرتاح لـــه قلبي ويلتذ به في أية جنسية كانت، وما هجرت جنسي وما صرمت قومي الأتراك المسلمين وإنَّما صرمت فئة بغت عليهم وعلى الخلافة الإسلامية وأحبت اللادينية على الإيمان والجنسية في الإسلام، فإن فعلت العرب كذلك وفضلت جنسيتها على إسلامها فسأصرمهم أيضًا.

ثم إن رأس الخطأ الذي يسوق اليوم بعض إخواننا العرب إلى قلي الترك بأمتها ورمتها غلطهم في هوى الترك قبل قلاها لأنَّهم أحبوا الاتحاديين والكماليين على ظنهم أمة الترك وعززوهم بنية الأمة حتى أبطروهم وأبصروهم يكفرون بنعمة الإسلام، وهذا الذي يرونه منهم من الإساءة جزاء ذاك الغلط أعني غلطهم في موضع المحبة، ثم إني أعيذهم بالله من الغلط مرة ثانية في موضع السخط، وألا يدوم التباس الحق بالباطل فيتجنى على المظلوم بجناية الظالم. وليس من العدل ولا مقتضى العقل أن تحب الحكومة الاتحادية أو الكمالية التي تضيق على الأمة التركية وتخنقها، وتعد تلك المحبة الممنوحة للذين هم المصيبة الموبقة المسلطة على أمة الترك محبة الترك، ثم يسخط على الترك بما فعله المسلطون على الترك قاصمي ظهرها فيستفيد أولئك المسلطون من المحبة الموجهة نحو اسم الترك وينـــزلوا السخط المتولد من فعالهم على الترك، والأمة كما أنها مظلومة في حالة السخط فهي ما انتفعت من حالة المحبة بل أصيبت بها أيضًا من حيث أنها عززت الداهية الاتحادية والكمالية وسلطانها عليهم، والذي أريد أن أبينه هنا ولا تسعفني مقدرتي في اللغة العربية كما أردت فما ينبغي لإخواننا المسلمين الذين لهم آصرة على الترك ثمينة يعز عليهم انصرامها أن يشغلوا به جانبًا خطيرًا من الدقة والاهتمام.

عديري من لســـان أعجمي	يضيق معربًـــا عن رحب نجي
وقد أنطقتـــه حتى إذا مـــا	تناهى طولـــه أنطقت قلـــبي

منها السيد رشيد رضا أيضًا عن سعة اطلاعه ودقة فهمه حيث قال: "إن الحكومة الحاضرة التركية ألغت السلطة الشخصية بتمامها" (١) قاله حين يئن الأتراك تحت قهر السلطة الشخصية الكمالية.

وبين تلك المضحكات كلمة تدمع منها عين الإنصاف، وقد أكثروا التفوه بها عند ذكر السلطان وحيد الدين، وهي كلمة الباحث عن فراره من الأستانة والتجائه إلى حماية الإنجليز، كلما اتفقت فيها ألسنتهم يتنقصونه بها ملء أفواههم، فهل كانوا يودون أن لا يبرح الأستانة ويصاب بما يصاب به المرحوم على كمال بك، وكيف

---

(١) ونلاحظ أنه يدعو إخوانه العرب للتمييز بين الشعب التركي المسلم الحريص على إسلامه وبين الاتحاديين والكماليين،فإن هذا الشعب يعاني مع إخوانه العرب من أنواع المصائب والدواهي القاضية على دينه ودنياه، ويبدي دهشته، وهو محق لأنه عندما جاهدهم اتهم بأنه يريد التقرب إلى غير جنسه، فلا ينبغي إذن على العرب أن يخلطوا بين الشعب التركي وحكامه الجدد اللادينيين.

وعندما ثار العرب على الحكم التركي بسبب هؤلاء الطغاة ابتلوا بالمستعمرين من الأوروبيين اليهود، وعلى سبيل المثال: نقتبس هنا بضعة أسطر من رسالة وجهها الوفد السوري في جنيف إلى ممثل فرنسا التي استعمرت سوريا واستولت عليها عقب انحلال الخلافة والرسالة مؤرخة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٦م قال فيها: "لقد مضى ثمانية عشر شهرًا والحرب مشتعلة نيرانها في سورية وبلاغات حكومتها الرسمية تذكر بالمباهاة خسارة الثائرين وقد بلغت ١٦ ألفًا "ستة عشر ألفًا" حتى الآن ما عدا النساء والأولاد، فإن هذه البلاغات تتجاوز الإلماع عنها بالطبع، لقد دمر نحو خمسمائة قرية، وأصبح قسم من مدينة دمشق خرابًا وباتت سورية في حالة شقاء لا توصف.

أوجين يونغ: الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوربية ص٨٣. مطبعة النهضة بشاعر عبد العزيز بمصر سنة ١٩٢٨م.

والخطاب كما يرى القارئ الكريم يتحدث بنفسه ولا يحتاج إلى تعليق، فقط نود أن نسترعي انتباه الباحثين إلى طرف من المآسي التي أحدقت ببلاد المسلمين –وما فلسطين منا ببعيد– لكي يقارنوا بين الحكم العثماني –حتى في أسوأ حالاته في عصوره الأخيرة– وبين الاستعمار الغربي الذي لا يعلم إلا الله تعالى متى الخلاص من آثار الاستعمار العسكري التي ما زلنا نحتفل بذكرى أعياد التخلص منه!!.

كانوا يفعلون لو وقعوا موقعه وأيقنوا التهلكة، فاحكموا بالعدل والإنصاف ولا تحرموا عليه ما أحل الله لعباده، ولا يجرمنكم شنآن الإنجليز على أن لا تعدلوا في الحكم على الخليفة وحيد الدين وأنتم علماء الدين أمناء الله في أرضه مع أن المفرور منه وهي الشركة المستبدة المستولية على بلاد الأتراك المؤلفة أعضاؤها النافذة من المتفرنجين أشد حقدًا وأسوأ نية وقصدًا في الإسلام والمسلمين من الملتجئ إليه، لا تعلموهم نحن نعلمهم، وأنتم مسئولون عند الله ومناقشون في الحساب يوم القيامة أشد المناقشة مما حدث في بلادنا منذ سنين من الأحوال المدهشة والألاعيب المرتبة لقبض روح الإسلام في محياه، وكنتم أنتم عونًا للمعتدين القابضين في كل ملمة توقع عليه مغطاة بالهرج، والمرج، ولما أنكم سماعون للكذب ونظارون في الأشياء بالعيون غير صحيحة لا تزالون توجهون في المعارك السياسية المستحدثة بين الأتراك سهامكم المسمومة بالشماتة الشنعاء إلى من تروهم ضعفاء من الذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها متظاهرين عليهم بالإثم والعدوان، وتصطفون مع الذين يؤمنون بالجبت والطاغوت ﴿**وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً**﴾ [النساء: ٥١]. والله ربنا هو أعلم من جاء بالهدى وبمن تكون لــه عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون ولعل الالتحاق بمن غلب خلة طبعت عليها مصر وكان فيها من قبل قد قيل للناس: هل أنتم مجتمعون ﴿**لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِن كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ**﴾ [الشعراء: ٤٠].

فإن كان كبرت عليكم معاتبتي وألفيتموها شديدة بل سيئة فاعذرونا فإنا قد أصبنا منكم ومن أوليائكم من الأتراك الاتحاديين والكماليين ظلمًا وهضمًا وإنه لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وإنا رأيناكم أجرأ الناس على الفتيا حسب ما يقضي الهوى في القضايا، فلِمَ تحاجون فيما ليس لكم به علم وتجادلون في الحق بعدما تبين، ألم يكفكم في رؤية الحق والحقيقة مسألة الخلافة الحديثة حتى تحريتم لها مساغًا في شرع الإسلام ومثالاً في تاريخه؟ ولن تجدوا حتى تقوم الساعة مساغًا ومثالاً في الإسلام لتجريد الحكومة عن الخلافة لتجريدها عن الدين وبعبارة صريحة نطق بها مندوبهم في مؤتمر "لوزان": لتكون حكومة لادينية فكيف تشهدون لأناس شاهدين على أنفسهم بالكفر، تؤولون وتقربون إلى الدين أفعال الذين يريدون التباعد منه، ما هذا بخدمة لهم ولا للدين ﴿**هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ**

الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء:١٠٩].

اختلاط الرجال بالنساء:

وألم يكفكم بعد مسألة الخلافة ما قد أفتى مصطفى كمال لنفسه ولحكومته في مسألة اختلاط النساء بالرجال[1] ومقابلتهن بمن يلقين من الرجال بزيهن أو زيهم، ولله در السيد رشيد رضا حيث قال في أثناء بحثه عنه: "وقد صرح في مسألة النساء وما سيكن عليه في الأمة التركية الجديدة ما لا يرضاه كله رجال الدين والمتدينون" وقد أمرت حكومته بإزالة الحواجز الفاصلة بين مقاعد الرجال والنساء في الترامات والسفن وسائر المراكب والسينمات والتياتر، فأزيلت فاستاء الناس منه وسأل عنه بعض النواب فتهكم وزير الداخلية في الجواب قائلاً: إن الحكومة لاحظت في رفع الستائر فائدة صحية، وكتبت جريدة "أقشام" مقالة بتوقيع فالح رفقي بك كاتب تلك الجريدة وأحد النواب ذوي الشأن في مجلس أنقرة يدافع عن الحكومة قائلاً: إن الجمهورية التركية ليست بجمهورية إسلامية وهذه الواقعة محكية أيضًا في جريدة "البرق" البيروتية الصادرة في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٤م.

ثم ألم يكفكم مشروعهم الناهي عن تعدد الأزواج، وقد أحله الله في كتابه على مثنى وثلاث ورباع[2]. ومشروعهم الناهي عن زواج أبناء وبنات سنين أقل من

---

(١) أجبر مصطفى كمال نساء أنقرة على نبذ الحجاب، وخرجت زوجته سافرة ترتدي مثل ثياب الرجال، وتحرض نساء أنقرة على المطالبة بمساواتهن بالجنس الآخر. "أرمسترونج: الذئب الأغبر (ص٢٠٦).

(٢) وقد راجعت جريدة "الوطن" التركية العودتية في هذه المسألة إلى الآراء والأصوات فهي تستمر وتوالي في نشر مقالات بتوقيع رجال ونساء من أهل الآستانة منددين على تعدد الأزواج وناعتيه بالنعوت القبيحة، ولقيت واحدًا ممن يعد نفسه من كبار علماء العرب وفقهائهم بصدقهم في هذه المسألة ويعد تعدد الأزواج عيبًا على المسلمين ويستدل على مذهبه بشرط العدالة التي قيده الله بها في القرآن، ثم يحكم بامتناع تحقق ذلك الشرط بقوله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] وعندي أن في تعييب ما شرعه الله خطرًا عظيمًا، واستدلاله بالآية الكريمة في غاية السخافة لأنه يؤدي إلى القول بأن الله تعالى أبطل ما شرعه من نكاح ما طاب من النساء مثنى وثلاث ورباع =

سبع عشرة أو ثماني عشر حتى اقتفت حكومتكم المصرية أثر هذه السنة السيئة التي تتضمن سوق الشبيبة عند التوقان إلى السفاح وكانت شريعتنا الحنيفية تجعل النكاح المسنون في أصله فرضًا عند ذلك.

فكرة القومية:

ثم ألم يكفكم ما نشر في الأهرام لليوم ٨ من ديسمبر ١٩٢٣ بقلم كاتب مصري على الوجه الآتي نصه: "إن في أنقرة بضعة رجال تشيعوا بفكرة القومية[(١)] على وجه قل من يعرف كنهه في العالم الإسلامي، فإن يوسف أقشورا بك مثلاً ما برح قبل إعلان الدستور العثماني بسنين ينشر دعوته بين رجال تركيا الفتاة إلى نبذ الجماعة الإسلامية[(٢)] وإضمار العدوان والأخذ بفكرة الجامعة الطورانية المبنية على

=

وجعله عبثًا ولغواً وأن رسول الله ﷺ وأصحابه وكل من جمع بين الأزواج من علماء الإسلام غلطوا في فهم معنى القرآن الكريم وخفي عليهم امتناع رعاية العدالة المشروط بها جواز الجمع، ثم إني قد وفيت بحول الله تدقيق هذه المسألة في كتابي الذي سميته "ديني مجددلر" -مجددو الدين- الذي صادرت الحكومة الكمالية على نسخه المطبوعة وفي ذاك الكتاب الجواب عن شبهة الأستاذ المار ذكره وعن شبهة غيره.

(١) تستمد القومية الطورانية أساسها الفلسفي من أفكار ضياء ألب(مولده ١٨٧٥م أو ١٨٧٦م ووفاته ١٩٢٤م) حيث اعتبرها كأساس دولي عالمي ورأى فيها عوضًا عن الخلافة الإسلامية وقد دعا بكل قوة إلى سلخ تركيا من ماضيها القريب، وتكوينها تكوينًا غربيًا قوميًّا خالصًا، وإيثار الحضارة الغربية على أساس أنها امتداد للحضارة القديمة التي ساهم الأتراك في تكوينها وحراستها فهو يرى أن هناك عصرًا طورانيًّا قبل العصور القديمة لأن سكان آسيا الوسطى القدامى كانوا أجدادًا للأتراك ثم رقى الأتراك المسلمون هذه الحضارة ونقلوها إلى الأوربيين.

أبو الحسن الندوي: الصراع بين الفكر الإسلامية والفكر الغربية (ص٤٧).

(٢) والآن، بعد ظهور الحقائق التي كشفت عنها بروتوكالات حكماء صهيون "ولم يكن الشيخ مصطفى في الغالب قد اطلع عليها، لا يدهشنا نبذ رجال تركيا الفتاة للجامعة الإسلامية وإحلال الجامعة الطورانية محلها، إذ ينص البروتوكول الخامس على ما يلي: (وقد خلقنا الحزازات بين المصالح الشخصية والقومية للأغيار -أي: غير اليهود- عن طريق استثارة

=

التأليف بين الناطقين باللهجات التركية أولاً ثم تكوين اتحاد حلفي منهم ومن الأمم التي أصلها طوراني مثل المجر "هنغاريا" والبلغار وفنلندا. فهو يرى الاتفاق مع هؤلاء طبيعيًّا ومفيدًا أكثر من فكرة الجامعة الإسلامية، وهذا الرجل وأمثاله يعتقدون أن الدين الإسلامي هو عبارة عن احتلال عربـــي بسط سلطانه على الترك ودخل بيوتهم وجعل لنفسه سيادة على نفوسهم ومن الواجب الخلاص منه بأي حال، ويقولون: إن الوضوء وسائر القواعد الإسلامية وضعت لأمم تسكن البلاد الحارة والمعتدلة، أما الترك وأمثالهم من أبناء الأمم الباردة فلا تلائمهم هذه القواعد".

هؤلاء الرجال ليس لهم كل السلطة في أنقرة اليوم ولكنهم من رجالها المحترمين فيها على كل حال، بالرغم من أن الداعين إلى الجامعة الطورانية كثيرون فإن الذين يضمرون العداوة منهم للإسلام أقلية، غير أننا نقول بكل أسف: أن هؤلاء لم يكونوا موجودين من قبل فصاروا الآن موجودين وأن عددهم على ازدياد ولهم تأثير لا يمكن إنكاره، وإذا كان هذا التأثير ليس هو كل شيء في تركيا فإنه إذا لم يقاوم وإذا لم يقف عند حد سيكون لـــه شأن غير شأنه الآن فهم يعتبرون الدين مظهرًا من مظاهر القومية العربية ومفخرة من مفاخرها ورجال الإسلام[1]. هم أمجاد الأمة

=

العداوات الدينية والعنصرية التي غذيناها في قلوبهم مدة عشرين قرنًا).

ومهما كانت حقيقة هذه التعاليم كما يقول هنري فورد فإنّها تتفق مع ما هو واقع الآن. ولذا فإننا نضع أمام القارئ دليلاً جديدًا على دور اليهود في القضاء على الخلافة بواسطة نفوذهم طيلة القرن التاسع عشر إلى أن وصل إلى ثورة تركيا الفتاة في القسطنطينية. هنري فورد: اليهودي العالمي (ص٧٢) منشورات المكتب التجاري، بيروت، تعريب خيري حماد ١٩٦٢م).

(١) أضاء الإسلام قلوب الأتراك فيمن أضاء من قلوب الأمم، واشترك التركي مع العربي جنبًا إلى جنب دفاعًا عن العقيدة، وقام الأتراك بدور مجيد في حمل رسالة الإسلام والدفاع عنه طيلة نحو ستة قرون بشهادة المؤرخين المنصفين.

ولكن لما لعبت الأيدي الخفية من وراء الستار، وأثارت القلاقل مستغلة بعض انحرافات الولاة وتعسفهم وأخطائهم التي لا يخلو منها قط أي نظام للحكم حينئذ ظهرت تيارات سياسية مختلفة بين صفوف العرب، يصنفها الدكتور محمد بديع شريف كالآتي:

=

العربية أما الترك فهم -في نظر هؤلاء- لا علاقة لهم بكل ذلك وخير لهم أن يحيوا ذكرى عقائد الجاهلية التركية كالوثن التركي القديم "بوزقورت": "الذئب الأبيض" ولهذا الوثن أناشيد يترنمون بها وهو مصور على بعض طوابع بوسطة حكومة أنقرة».

«قلنا: إن هؤلاء ليسوا كل رجال أنقرة، وإذا كان في أنقرة عدد كبير غيرهم من دعاة القومية فإنهم لا يشتركون في الفكرة القومية لنفسها إلا في مقاومة الإسلام».

«ثم إن في مقابل هؤلاء وأولئك فئة تقول بالجامعة الإسلامية ليس من الوجهة السياسية بل من الوجهة الاجتماعية وهؤلاء من دأبهم مقاومة يوسف آقشورا بك وضيا كوك آلب بك، وجلال نوري بك، وأغا أوغلي أحمد بك، وحمد الله صبحي بك وغيرهم من دعاة الطورانية ويبينون مقاصدهم ويحذرون الأمة من خططهم التي لا نهاية لها».

«أما عامة الشعب التركي ولا سيما في الأناضول فإنه متدين بلا شك ولا يوافق على أي تغيير فيما ألفه من الشئون الإسلامية، غير أن رأيه هذا قاصر عليه فلا يصل إلى منصات الأحكام ومواد القوانين وخطط الحكومة».

ولا أزيد شيئًا على هذه المقالة وهي تعبر عن الغاية التي تقاد إليها تركيا بتقلباتها المتوالية غير أن الكتاب المصريين كأن عليهم يمينًا أن لا يتكلموا بتمام الحقيقة، ولهذا فات هذا الكاتب الصادق الخبرة أن يبوح بأن خطة يوسف آقشورا

=

رأي يعتنق فكرة إيجاد خلافة عربية تقوم مقام الخلافة التركية، ويمثله عبد الرحمن الكواكبي. ورأي يقول بإبقاء الخلافة في آل عثمان ويرمي إلى وحدة إسلامية شاملة ويمثله جمال الدين الأفغاني. ورأي متطرف يرمي إلى استقلال البلاد العربية وتخليصها من حكم الأتراك. وآخر يقول بإبقاء البلاد العربية مرتبطة بالدولة العلية بنظام اللامركزية. ويتبين من هذه الآراء جميعًا حرصها على نظام الخلافة الإسلامية. أما الرأي الذي لعبت فيه الدسائس الأجنبية فهو القائل بوضع البلاد العربية تحت حماية دولة أجنبية، وقد مهدت لهذا الرأي دولتا فرنسا وبريطانيا.

ولا نشك في عمالة من دعا إلى ذلك!!

د. محمد بديع شريف: الصراع بين الموالي والعرب (ص١٧٧، ٢٠٤).

وأغا أوغلي أحمد، وضيا كوك آلب[١]. وحمد الله صبحي وجلال نوري وأمثالهم من المتطرفين إنما هي خطة مصطفى كمال نفسه وهو الذي يحميهم ويشجعهم ويجعلهم نوابًا لبلاد لا يعرفهم أهلوها ولا يرضون مبادئهم وليس من حدهم أن يجاهروا بدعوة مسلمي الأناضول إلى الانفكاك عن الجامعة الإسلامية لو لم تتفق دعوتهم تلك ومرضاة مصطفى كمال ولم يكن من ورائهم هو وجيشه ولهذا يظفر المتطرفون في كل قضية بمعارضيهم، وإن معارضيهم مخذولون وممنوعون من التشكيل والانتظام في شكل حزبي، فلو كانت الفكرة الطورانية الجاهلية عبارة عن مجرد أفكار من عدة الكاتب المصري مثل يوسف أقشورا وزملائه لما علا الذئب الأبيض الذي حكاه على بعض طوابع بوسطة الحكومة[٢].

---

(١) ينظر تعليقنا مع العلم بأن هؤلاء جميعًا يعبرون عن الاتجاه القومي المتطرف -أي (نظرية القومية التركية الطورانية)-، وشعارهم عدم التدين وإهمال الجامعة الإسلامية إلا إذا كانت خادمة لنفوذ القومية الطورانية حتى قالوا: نحن أتراك، فكعبتنا طوران، وهم يتغنون بمدح جنكيزخان ويعجبون بفتوحات المغول ولا ينكرون شيئًا من أعمالهم.
ويقابلهم المعتدلون أصحاب نظرية "القومية العثمانية الإسلامية" ويميل إليها الفئة الكبرى من العلماء وينفي بعضهم وجود أدنى صلة بين الترك العثمانيين والمغول، ويصفون أعمال جنكيزخان وهولاكو وقومهما بمثل ما وصفها به مؤرخو العرب والفرس والإفرنج، حتى قال أحدهما وهو طاهنر المولوي ليس للترك أن يفخروا بمثل هؤلاء المفسدين في الأرض العابثين المدمرين الذين كانوا علة انحطاط الشرق عن الغرب، وأعظم بلاء وقع على الإنسان، وإذا أراد الأتراك المسلمون أن يراجعوا صحيفة حسابهم فيراجعوا تاريخ آل طولون بمصر وتاريخ السلاجقة وآل زنكي والدولة العثمانية، وقال جلال نوري صاحب التصانيف الاجتماعية العديدة الترك العثمانيون هم مسلمون أولاً ترك ثانيًا.
شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي (ج١/ص١٥٧، ١٥٨).

(٢) وفي جريدة "ايلري" الصادرة في ١٢ من كانون الثاني ١٣٤٠ مقالة اهتمت الجريدة بشأنها وهي توصي بتوسيم الراية التركية بصورة هذا الذئب وتفضله على نسر الألمانيين وفيها انتقاد وتأسف على ما عوده الأتراك منذ أعصار من إقامة أسْماء العرب كعثمان ومحمد وعمر وفاطمة وعائشة مقام أسمائهم التركية كتيمور وجنكيز وآلب وبيكسوم وإيلخان، ومثل هذه الكلمات لا تروج قطعًا بل لا تجد مساغًا لنشرها بين الأتراك المسلمين الذين =

ثم ألم يكفكم ما اشتمل عليه برنامج حزب الخلق المحيط بجميع أعضاء المجلس الوطني الجديد "وهو حزب مصطفى كمال، واسم الخلق من الأسماء المختلفة" من أن خطتهم إزالة التقاليد القديمة ووضع القوانين بالحرية التامة، وقد انتقدت على ذلك البرنامج جريدة "توحيد أفكار" المنتمية إلى الصبغة الإسلامية وأضافت إليه اعتزال رءوف بك عن رئاسة الوزارة وهو على تعريف تلك الجريدة ممن يبالي الفكرة الدينية ويتقيد بها، وسلام على قوم يتعهد بالواجب دفاعهم عن دينهم جريدة "توحيد أفكار" وتأبى ما فعله طائشوهم حمية رءوف بك الدينية وأمثاله.

إلغاء المحاكم الشرعية:

ثم ألم يكفكم ما كتبه (أحمد أغايف) وهو أكبر كتاب الجمهورية الأنقروية[1]

=

يفدون مُحَمَّدًا وعمر وعثمان وفاطمة وعائشة بأنفسهم فضلاً عن تيمور وجنكيز وما أشبههما، وقد استقصيت البحث والتنديد على فكرة القومية وعلى تأليفها بالفكرة المدنية والحكمية فضلاً عن تأليفها بالفكرة الإسلامية، في كتابي المسمى "ديني مجددلر" مجدد الدين، وكان مسلمو الأناضول، -والآن كما كانوا- لا يبلغ قوم مبلغهم في إفناء عواطفهم الجنسية تحت العواطف الإسلامية، وهذه العقيدة المكتسبة المتوارثة لهم من آبائهم المسلمين صارت خاصة جنسية وملكة راسخة فيهم. فإن صح ما ذكر لهم في أصولهم الأقدمين فهم نسوه وأماتوه في الجنسية التي تأسست بعد الإسلام، والمجددون المرتجعون يكلفونهم بإحياء ما مات وإماتة ما حيي فيهم، وإنشاء تخلق لهم ضد خلقهم ورغمه.

(١) عندما بدأت تظهر نوايا الكماليين في عدائهم للإسلام، وذاع في كل مكان أن حكام أنقرة الجدد كفرة ملاعين فصار الوعاظ يندِدون بهم في المساجد والأسواق، وخاصة بزعيمهم مصطفى كمال ووزعت النشرات والصور الكاريكاتورية التي تهاجمه أشد الهجوم، والتفت المعارضون حول الخليفة "عبد المجيد"في القسطنطينية ينشدون الأمان في حماه، إذ لم يجل بخاطرهم أن الغازي يجرؤ يومًا على أن يمس الخليفة بسوء، وعندما أدرك مصطفى كمال خطر الحركة الإسلامية ضده في القسطنطينية، حيث أكثرية الشعب تكرهه، حينئذ عجل باستخدام العنف وتقدم بمرسوم بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة.
محمد جلال كشك، حوار في أنقرة (ص٢٠٦) وما بعدها.
ط المختار الإسلامي ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م.

=

وسياسييها من مقال في جريدة (آقشام). يندد فيها بالقرآن والتعاليم الإسلامية ويعتبرها من التعاليم التي لم يعد يمكن تطبيقها في سنة ١٩٢٤ على ما نقله صاحب جريدة "الرأي العام" الغراء في عددها ٣٤٤٢.

ثم قال: "وقد بلغ -يعني أحمد أغايف- من استثقاله للتعاليم الإسلامية أن هزأ وسخر وتهكم في مقاله كثيرًا مما لا يمكن أن يؤمل صدوره من رجل مثله كان بالأمس يعلم في الكلية الكبرى بالآستانة دروس فلسفة الدين الإسلامي، فلا تعرف كيف نسي ما كان يقوله بالأمس عن هذا الدين الحنيف وفضائله؟!»، وإني لا أعرف منه في زمن الاتحاديين أيضًا إلا الخدمة لمبدئه ومبدئهم اللاديني وإن لم يكن مجاهرًا به في هذه الدرجة، لأجل ما عرفه مصطفى كمال بمبدئه هذا ومسعاه قربه منه وأعطاه في حكومته منـــزلة عظيمة، فلئن كان يقول بالأمس عن هذا الدين الحنيف وفضائله ثم تحامل عليه من مركزه في الحكومة الكمالية فما هو إلا من خواص تلك الحكومة وفضائلها.

ثم ألم يكفكم مسألة إلغاء المحاكم الشرعية[1] مع أنها بسيطة وصريحة في الدلالة على النـــزوح والمروق عن الإسلام. فإلى متى تحامون عنهم وتقرون عليهم ما صدر منهم مما يضيق عنه نطاق التأويل، وإلى أي شيء تحتاجونه في الاطلاع والاقتناع بخطتهم الكفرية، فهل أنتم ماكثون حتى تعترفوا بأنَّهم بأنهم كافرون، وقد وقع ذلك منهم أيضًا حيث صرح مندوهم في "لوزان" وغيرهم، بأن حكومتهم لا دينية، وكذا

=

ويرى الأستاذ جلال كشك أن الخلافة العثمانية كانت الحاجز القانوني الذي أخر سقوطنا في الاستعمار الغربي (ص٣٦).

(١) هذه الخطوة من سلسلة الخطوات التي اتخذت في الاتجاه اللاديني وفصل الدين عن الدولة كإلغاء المحاكم الشرعية، وقانون الشرعية الإسلامية والعمل بالقانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني، وإدخال الأحوال الشخصية في القانون المدني الأوروبي، ومنع التعليم الديني وتعطيل مراكزه، ومنع الحجاب وتقرير السفور والتعليم المختلط وإلغاء الحروف العربية وإبدالها بالحروف اللاتينية، ومنع الأذان بالعربية وجعله بالتركية وتغيير اللباس وإلزام لبس القبعة.

الندوي الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية (ص٦٩).

صرحت جريدة "آقشام" المترجمة عن خطة الحكومة في أثناء دفاعها عنها حين أمرت برفع الحواجز بين مقاعد الرجال والنساء في المراكب العمومية كما سبق بيانه بأن الجمهورية التركية ليست بجمهورية إسلامية، ولعلكم تعتذرون عنهم بأنهم قالوا: لا دينية أو غير إسلامية ولم يقولوا: كافرة، كاعتذار من آجر نفسه للدفاع عنهم في الصحف العربية ويعنونه هكذا: «نـــزيل القاهرة متصرف اللاذقية سابقًا والسكرتير العام بولاية بيروت ع. سني» عندما أرادوا إلغاء المحاكم الشرعية وقد أبلغته التلغرافات بعبارة "إلغاء المحاكم الدينية" قائلاً ومجيبًا عن سؤاله واحد طلبه من الأزهر:

"محاكم شرعية، لا محاكم دينية في تركيا"

«إن الترجمة الفرنسوية للغة برقية المراسل سببت هذا الشكل، لأنه لا توجد في تركيا محاكم عنوانها "محاكم دينية" بل محاكم شرعية كما هو موجود في مصر، وهذه المحاكم تقبل مراجعة أي كان من الناس، دون أن تنظر إلى أديانهم ومذاهبهم، إذا كانت قضاياهم من نوع القضايا الداخلية وصلاحيتها».

«فقد كانت المحاكم العثمانية أيضًا عزمت على إلغاء هذه المحاكم قبيل الحرب الكبرى ولكن حالت دونها الحوائل».

«إن فكرة من قالوا بتوسيع نطاق القانون المدني (المجلة) وجعله موافقًا للظروف الحاضرة بعلاوة الأحكام الشرعية المطابقة لروح العصر الحاضر عين الصواب والحقيقة».

«وقد كانت تحصل قبلاً ويحصل اليوم أيضًا من الاختلافات والمتناقضات بين المحاكم الشرعية والنظامية مما تؤول إلى ضياع الحقوق والأوقات دون جدوى ولا حكمة طبعًا في وجود محكمتين مختلفتين بإدارة دولة واحدة إسلامية يستنبط قوانينها من الأحكام الشرعية "الأهرام" ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٣م.

وهذا الرجل موكل من حكومة أنقرة ليفرغ كل ما فعلته في صورة الحق، ويديم غفلة المصريين الظانين بها خيارًا، ولم أر مثله غير خائف من الله ولا مستحي من الناس عند الاستهزاء بعقولهم، ولكن الكماليين المتسرعين والمترقين كل يوم في

درجات الكفر والإلحاد لابد أن يسبقوه ويتركوه وراءهم مع تأويله مذمومًا مخذولاً.

وسبحان الله ما سمعنا قبل هذا أن المحاكم الشرعية غير المحاكم الدينية، ودليله أن تلك المحاكم تقبل مراجعة أي كان من الناس دون أن تنظر إلى أديانهم ومذاهبهم، فهل ينافي مراجعة من شاء من غير المسلمين إلى تلك المحاكم ثقة بعدالة الشرع الأنور ويمنع كونها محاكم دينية أي محاكم تحكم على أصول الدين الإسلامي، ومغالطة الرجل تقتضي أنها لو كانت محاكم دينية لما قبلت مراجعة من لم يكن على دين الإسلام، والحال أن من يطلق عنوان (المحاكم الدينية) على (المحاكم الشرعية) من الأجانب الذين يترجمون "الشرع" بالدين، ولا يخطئون في ذلك، يطلقها بالنظر إلى ما يجري من الأحكام الدينية الإسلامية، ولا بالنظر إلى دين من يراجعها، ومن أين عرف الرجل أن دين الإسلام يتولى الحكم بين المسلمين ولا يتولاه بين من عداهم.

وما صدق إلا في قوله: "فقد كانت المحاكم العثمانية أيضًا عزمت على إلغاء هذه المحاكم قبيل الحرب الكبرى ولكن حالت دونها الحوائل" على أن يكون مراده من المحاكم العثمانية العازمة على ذلك الحكومات العثمانية، وهو صحيح ومصدق لما بينا في أوائل كتابنا من أن الاتحاديين لما قبضوا زمام الحكومة كان من أخص آمالهم أو أمانيهم إلغاء المحاكم الشرعية، لكون عقيدتهم مستقرة على أن الجماعات المدنية الراقية تساس بالقوانين التي وضعوها فيما بينهم بآرائهم وعقولهم لا بأحكام خيلت أنها نـــزلت من السماء لكنهم لم يتجاسروا عليه واجتزءوا بإزالة رباطة تلك المحاكم عن المشيخة الإسلامية وكان ذلك صولة سرية عليهما وعلى الدين حتى تيسر الجهر بهذه الشجاعة المدنية لإخوانهم الكماليين لكونهم أبطالاً فوقهم، وهم فاتحو الأزمير، ولو ظفر الاتحاديون في الحرب الكبرى لكان في أغلب الاحتمال إلغاء تلك المحاكم بأيديهم، وهذا مراد الرجل بقوله: "ولكن حالت دونها الحوائل".

ويؤيد كلماتي هذا ما كتبه إمامهم وشاعرهم "ضيا كوك آلب" إبان الحرب من أبيات شعره الذي يعدونه قرآن الترك:

مشيخت

بـــر دولت دكه حقوقني كندي دوغورمـــاز

قانوننه «كوكدن اينمش، دكيشه مز» ديـــر،

او، اصـــلا بر دولت دكل، مستقل دورماز
ده كيشـــمه ين بر وارلغي طاشيبا مـــاز ير
حـــاكم اولان ملتـــميدر، مشيختميـــدر؟
ملـــي مجـــل، مبعوثًا نمـــي بـــاب فتوامي؟
مشـــروطيت بـــر حيـــلهء شـــر يعتميدر؟
حربر ملت اولد يغمز يوقسـه رؤيـامـــي؟

تعريبه: «ودولة لا تلد علم حقوقها بنفسها وتقول في قانونها: "إنها نـــزلت من السماء، لا تتبدل فما هي بدولة أصلاً ولا يدوم لها استقلال والأرض لا تحمل موجودًا غير متبدل».

«من هو الحاكم في تلك الدولة، الأمة، أو المشيخة الإسلامية؟ والمجلس الملي هل هي دار المبعوثين (النواب) أو باب الفتوى؟ وهل الدستور عبارة عن حيلة شرعية، وكوننا أمة أحرارًا حلم من الأحلام؟» و«ضيا كوك آلب» هذا كان نبـــي الاتحاديين وداعي الأتراك إلى صراط الطورانية، وقد عظمت منـــزلته عند الكماليين أيضًا، وهو اليوم نائب "ديار بكر" في المجلس الوطني، ونشرت جريدة "توحيد أفكار" صورته وكتبت تحتها أنه أول رجلين أسسا بنيان الجمهورية التركية لمصطفى كمال، وثانيهما أغا أوغلي أحمد.

والذي ذكره الرجل "نـــزيل القاهرة" من الفكرة الملتزمة لتوسيع نطاق القانون المدني "المجلة" وجعله موافقًا لظروف الحاضرة بعلاوة الأحكام الشرعية فهي غير الخطة القاضية بإلغاء المحاكم الشرعية، وإنما الموافق لخطة الإلغاء خطة ضيا كوك آلب على أن توسيع نطاق المجلة بما يستوعب مصالح العصر ويدور بين المذاهب المعتبرة الإسلامية غير مختص بأحدها بأن يجعل المرجع في الدين هو الأدلة الأربعة الشرعية -كانت خطة حسنة راقية، ثم ضاع حسنها وصارت ملعبة مبكية في يد الحكومة المتغلبة الاتحادية فتولي تلك الوظيفة الخطيرة غير أهليها وكان الواجب أن يستقل بها مجلس يجمع من أكابر علماء الدنيا، والحال أنه لم يستعن فيها بعد من كبار العلماء المعروفين بالآستانة بل أحيلت إلى لجنة قليلة العدد والعُدد يرأسها من لا ثقة بدينه وعلمه مثل سيد بك نائب أزمير الآن في المجلس الوطني ووزير العدلية

وكان من الأعيان العثمانية وقبله نائب أزمير أيضًا في البرلمان المجتمع عقب إعلان الدستور، وكلا المجلسين جمعني وإياه، ومن كلامه الذي فاه به في البرلمان بين ظهراني النواب والسامعين من الناس وهو يومئذ زعيم حزب الاتحاد والترقي في أثناء جدال جرى بين نواب ذلك الحزب ومعارضيه: "لا تتعبوا أنفسكم فإن الدولة تزول ولا يزول حزب الاتحاد والترقي"[(١)]. ثم العجب العجاب أن هذا الرجل بعد هدنة الحرب الكبرى قال في رسالة كتبها إليّ من المعتقل يستشفعني إلى وزارة فريد باشا "إني لم أحضر عضوًا لحزب الاتحاد والترقي ولو يومًا واحدًا إلا في مركزهم ولا بمجلسهم العموميين ولم أشارك زعماءهم في مفاوضاتهم السرية والعلنية ولو مرة واحدة، وهم كما هو معلوم لحضرتكم كانوا يعدوننا من الأجانب، وأنا لم أزل منتقدًا عليهم ومؤاخذًا بما عثرت عليه من أفعالهم الذميمة" وإني لا أعلم منه مع جميع الأتراك الذين يعلمونه إلا كونه من صناديد الاتحاديين ومحاميهم في المجالس والمحافل الرسمية وغيرها الخطيب المتشدق المهذار والمتفقه المتفيهق الثرثار. وكيف يدعي أنه لم يشارك زعماءهم في مفاوضاتهم مرة واحدة وكان نفسه من زعمائهم طول سنين. ثم لم يسمع اعتزاله منهم أو انتقاده عليهم في مسألة من المسائل مثل ما انتقد أحمد رضا بك في مجلس الأعيان. ومن كلمات سيد بك التي لا تنسى وتدل على أنه لا يحجم

(١) إذا كررنا تذكير القارئ بطبيعة هذه الجمعية وأهدافها، لم يعد لدينا شك في صبغتها اليهودية وظهور أعضائها بمظهر التحدي عندما صارت مقاليد الأمور بأيديهم، حيث طغوا وتجبروا، وتكفينا العبارة أعلاه لنفهم منها ذلك.

ونضيف إليها ما قاله جواد رفعت في كتابه "أسرار الماسونية":

وفي الواقع أن جمعية الاتحاد والترقي التي خلعت السلطان عبد الحميد عن عرشه هي التي أقامت الاستبداد بعد ذلك، وشهدت البلاد من المآسي ما لم تشهده خلال ثلاثة وثلاثين سنة من حكم السلطان، ولفظ مواطنون مخلصون كثيرون أنفاسهم الأخيرة على أعواد المشانق التي نصبت في مختلف أنحاء البلاد" (ص٥٩، ٦٠) ط المختار الإسلامي ١٩٧٥م.

وكانت المظالم التي وقعت على العرب أيضًا في عهدهم لهدف مقصود، حيث أشاعوا الفرقة بين العرب والترك فقام الشريف حسين بالتعاون مع الإنجليز للدخول في الحرب ضد تركيا، وجاء الاستعمار الأوربي، ليحتل بلاد العرب مكافأة لهم على مساعدتهم في الحرب العالمية الأولى.

على الجهر بالباطل أنه لما كانت الحكومة الاتحادية أحدثت في واحدة من ميزانية الدولة مستشارية في الوزارة العدلية وأرادت أن تعين لها "كونت أو ستورلغ" الإيطالي فعند ما نوقش في تلك المسألة بالبرلمان قال سيد بك: "إن الكونت لا يوجد في عاصمة الخلافة رجل عالم بأصول الفقه في درجته" فعينوه لها، ثم سمعنا أن بيته اتخذ محل اللهو والطرب وسائر المشتهيات لرجال الاتحاد. هذه الجملة مترجمة من تولي وظيفة تعديل "المجلة" وأنا لا أحب التعمق في الشخصيات لكني ذكرتها عبرة للمعتبر وهداية للمتأمل في سجايا الاتحاديين والكماليين وخباياهم، مع أني لم أفش من أسراره إلا قوله في رسالته متبرأ من حزب الاتحاد والترقي، أما قولاه اللذان فضل في أحدهما الحزب على الدولة وفي أحدهما الكونت الإيطالي على علماء الإسلام وفقهائه فمنطوق بهما كليهما على ملأ البرلمان.

وأما قوله: "نـــزيل القاهرة": وقد كانت تحصل قبلاً ويحصل أيضًا من الاختلافات والمتناقضات بين المحاكم الشرعية والنظامية ما تُأَوَّل إلى ضياع الحقوق والأوقات دون جدوى. ولا حكمة طبعًا في وجود محكمتين مختلفتين بإدارة دولة واحدة إسلامية يستنبط قوانينها من الأحكام الشرعية" فمن الأكاذيب التي لا ينطق بها إنسان دون أن يحمر الوجه من الحياء، فأين الدولة الإسلامية بعد تفكيك الحكومة عن الخلافة وجعلها حكومة لا دينية أو دنيوية بحتة، وأين قوانينها المستنبطة من الأحكام الشرعية[1] وقد فصلوها عن الخلافة لتحريرها من الأحكام الشرعية، وهل يوجد في هذا الكلام أثر من المنطق إلا وقت أن يلغى ما عدا المحاكم الشرعية وتبقى هي وحيدة ثم لا تبقى الحاجة إلى توصيفها بالشرعية لعدم وجود محاكم غيرها وإلا فلو كانت قوانين الدولة مستنبطة من الأحكام الشرعية فلا يكون ذلك سببًا لإلغاء محاكمه الشرعية بل تلبيتها، لكن موقف الرجل في تأويل أفعال الكماليين ليس إلا

---

(١) حقًّا أين الدولة الإسلامية بعد هذا كله؟ لقد قضي عليها تدريجيًّا، وكانت كل تحذيرات الشيخ مصطفى صبري تدعو المسلمين إلى اليقظة ومعرفة ما يراد بِهم، لأن الإجراءات التي بدأها مصطفى كمال تعني فصل الدين عن الدنيا، ومن ثم يصبح الإسلام كدين مجرد عاطفة وجدانية فردية.

كما قال الشاعر:

إذا المرء لم يمدحه حسن فعاله   فمادحه يهذي وإن كان مفصحا

فهم يريدون أن يُلغوا هنالك وهو يلغو بالقاهرة دفاعًا عنهم.

وحقيقة المسألة أن محاكم الدولة الإسلامية لا تكون إلا شرعية، وهكذا كانت الدولة العثمانية في قديم الزمان، قد أحدثت المحاكم النظامية ما طرأ على الدولة الضعف وأثر تغلب الدول الأجنبية في استقلالها، فقُلبت تلك المحاكم في أساسها بالضرورة واجتهد في تأليفها بالشرع أيضًا مهما أمكن، أفلح في ذلك أو لم يفلح، فالحاصل أن وجود تلك المحاكم في الدولة مع قبولها وتأسسها فيها كانت لا تخلو من أن تعد أجنبية، ولا كلام في وجود المحاكم الشرعية ولا في بقائها، وربَّما كان يدور في خلد الإسلام وتوسيع وظائف المحاكم الشرعية وإلغاء المحاكم النظامية عندما عاد إلى الدولة عزها واستقلالها ولا يخطر بباله إلغاء المحاكم الشرعية حتى عاين تلك الفضيحة وقت ما أصبح المسلمون مشغولين ومشغوفين بتهنئة الدولة على إعادة الغزو والاستقلال.

فصار كالمتمني أن يرى فلقًا   من الصباح فلما أن رآه عمي

فلذلك عاين الفضيحة و لم ينكرها حق إنكارها.

الارتداد عن الدين:

وحادثة إلغاء المحاكم الشرعية وإن كانت مسألة مستقلة ذات خطورة عظيمة بحيث تكفي وحدها في تغيير الدولة الإسلامية وإخراجها عن أصلها إلا أنها من مستتبعات التفريق بين الحكومة والخلافة ومؤيدة لما ذكرنا فيما عمدوا إليه في ذلك التفريق، لأنهم لما نـزعوا الحكومة من الخليفة لأجل كونه خليفة لـه رئاسة دينية ومن واجبه أن يجعل دين الإسلام حاكمًا في حكومته قاعدًا لها بالمرصاد حتى يستقلوا برأيهم ويفلتوا من قيد ذلك الحكم والرصد، فلا جرم التزموا إلغاء المحاكم الشرعية الممثلة لحاكمية الدين في المملكة[1] ومن جراء ذلك جزمت أنا إبان افتراق الحكومة

---

(١) كانت خطوة إلغاء المحاكم الشرعية من الخطوات التي خفي على أغلب المسلمين أثرها على "حاكمية" الدين وها هو المؤلف يصفها بأنّها ذات خطورة عظيمة وإن بدت في الظاهر =

التركية الحاضرة عن الخلافة بأنه ارتداد عن الدين، وأكثرت العجب والأسف على أن كثيرًا من العلماء لا سيما المصريين كيف لم يقدروه حق قدره، وأن من أبى منهم كيف توقف في حد الإباء العادي، وإذا لم توصلهم علومهم إلى الإدراك بحقيقة هذه المسألة ومرتبة خطرها في الدين ففيم ينتفعون بعلومهم مع اتساعهم فيها:

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره إذا استوت عنده الأنوار والظلم

ولعمري لا توجدن مسألة ادعى إلى استنهاض علماء الدين لواجبهم من هاتين المسألتين أعني تفكيك الحكومة عن الخلافة وإلغاء المحاكم الشرعية، وأنهم لما لم يحيطوا بهما علمًا ما برح أعدلهم يرد بعضًا من شدة ما قلته فيهما إلى ما بيني وبين الكماليين من شدة الخصومة والشحناء مع أن الأجدر بهم أن تتلقوها حجتين بالغتين في أن الحق معي ومع من انحاز إلى مذهبي في خصومتهم.

فإن قلت: إن الحكومة الكمالية ما ألغت المحاكم الشرعية بعد، فما وجه هذه الشكايات والنكايات. قلت: إنَّهم وإن لم يلغوها بعد فقد همّوا بها قطعًا وسوف يبرمونه إن أملى لهم الله فأطال عمر سلطتهم -ومن جراء ذلك بادر إلى تحبيذ مشروع الإلغاء لسان دفاعهم في مصر -أعني متصرف اللاذقية السابق- ونجمت فكرة تقليد الحكومة التركية فيه من بعض المصريين فأحدثت بحثًا في صحفهم. ولقد كفى بل زاد على الكفاية في إثارة أسفي همهم به، وماذا ينفع تعنيف من مثلي بعدما وقع الإلغاء؟

ومن قرآنهم الذي أنــزل على ضيا كوك آلب ونقلنا آنفًا منه قطعتين:

علمي بــيراق كليه يــه، عــدلي دولتــه
ســن ســاده جه ديانتك نشرينه جاليش
مــراد كســه نائل او لمق حقلي حرمتــه

= مستقلة، لأنَّها في النهاية تعني تحكيم الكماليين لآرائهم ونــزعاتهم الإلحادية بواسطة تحكيم القوانين الأجنبية في شئون الدولة بدلاً من جعل الإسلام حاكمًا.

ونميل إلى الاعتقاد بأن الشيخ مصطفى جدد استخدام لفظ "الحاكمية" تعبيرًا عن هذا الركن الأساسي في الإسلام، وهو لفظ متداول لدى الأصوليين سواء بلفظه أو بمعناه.

عصره اويان وظيفة كي يـــا بمغه جاليش

يقول مخاطبًا للمشيخة الإسلامية التي كانت تحمي العلوم الإسلامية ورقيها وتعمل المحاكم الشرعية وظائفها تحت نظارتها: "اتركي العلم للجامعة والعدل –أي: الحكم والقضاء للدولة– واشتغلي بنشر الدين فقط، إن أردت أن تنالي الاحترام الذي تستحقينه فاجتهدي في وظيفتك التي تتفق مع العصر الحاضر". والرجل أغش وأكذب من مسيلمة لأنه لا يكتفي بنـــزع الحكم عن المشيخة الإسلامية بل يأمر بنـــزع العلم عنه أيضًا، ولكن مشيخة إسلامية كهذه كيف تنشر الدين؟ والدعوة إلى سبيل ربنا تكون أولاً بالحكمة وهي تحتاج إلى العلم، فيكون نشر الدين والدعوة إليه بلا حكم ولا حكمة مقتصرًا ومتنـــزلاً إلى دركة التضرع والاسترحام، والكثيرون من أمثال الرجل فينا وبينهم رجال يشتغلون بالتدريس في الجامعة العالية يقولون: "إن من شاء من الأمة يتمسك بدينه ويتعبد على مقتضاه إلا أن الكنيسة يلزم أن لا تدخل في شئون الحكومة ولا يكون لها شيء من السلطة والنفوذ" ويريدون بالكنيسة ما يشمل مسجدنا وبسلطتها ونفوذها سلطة الدين ونفوذه إذ لا معنى لسلطة المساجد ونفوذها، وأخذوا هذه الفكرة من أوروبا لا سيما من انقلاب فرنسا، ولذا عبروا بلفظ الكنيسة عينًا لكن دين الإسلام له أحكام فردية واجتماعية وسياسية تتعلقان بالحكومة وأنه يلزم أن يكون له نفوذ على المسلمين، وأقوى النفوذ ومنتهاه نفوذ السلطة وإليه يرجع في أمور العامة عندما وقفت قوة المنطق والإقناع، وبه يؤتمن على إعلاء كلمة الله العليا، فذلك يأبى هذا الدين إلا أن تكون تلك القوة في يده، ومن لا يرتضيه له فما هو إلا عدوه ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنـــزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤].

ونلفت الأنظار هنا إلى الهذيان الذي خرج من بعض الأفواه أولاً ثم راج بين الكماليين فتلقاه دعاقم وشياطينهم الذي يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا بقبول حسن، وتمسكوا به كالعروة الوثقى في الدفاع عن بدعة الخلافة المجردة عن السلطة واهتموا بنشره وتعميمه بين الناس، وذلك الهذيان كون الخلافة بعد افتراقها عن السلطة تكاملت وحصل إمكان تأسيس علاقات لها بالشعوب الإسلامية الخارجة عن الحكم التركي فعم نفوذها وتعالت منـــزلتها، وقد ترنم في الأيام

الأخيرة بهذا النغم المزيد في الطنبور مأمورهم ومأجورهم بالديار المصرية متصرف اللاذقية السابق[١] فبنى عليه كلامه المنشور بالصحف، وكفى مصر وعلمائها عارًا وشنارًا أن يسمع بين ظهرانيهم صوت الشيطان المرذول الذي تأبى نخوة الإنسان أن يضل بتسويل مثله وهو الذي ادعى بأن المحاكم الشرعية ليست محاكمًا دينية كما سبق مع ما يستحق من تزييفه. وحديث تكامل الخلافة المتجردة عن السلطة أيضًا كما عبرنا هذيان محض لا يمكن أن يصغى إليه في غير مصر من البلاد الحرة الإسلامية لأنه مع قطع النظر عن أن كون الخليفة الذي لــه حكم وحكومة في بلده أقل نفوذًا في العالم الإسلامي من الخليفة الذي لا حكم لــه حتى في بلده المقيم فيه غريب جدًّا، فاللازم المتحتم للخليفة قبل كل شيء وقبل شمول نفوذه أن تكون خلافته صحيحة وقد أثبتنا على طول هذا الكتاب أن الخلافة لا تصح مجردة عن الحكومة بل هي عين الحكومة ونوع من أنواعها بمعنى الحكومة التي تنوب عن حكومة رسول الله ﷺ فإذا أخليت الخلافة عن الحكومة فلا يبقى فيها شيء من آثار الوجود ولا لوجودها معنى من المعاني، كما أنه لا يرى النظر الصحيح معنى لوجود الخليفة عبد المجيد منذ سنة وبضعة أشهر، وكان ينبغي للمصريين أن يسألوا نــزيل

---

(١) وهو عبد الغني سني بك، وقد نسب إليه كتاب "الخلافة وسلطة الأمة" ويذكر الدكتور محمد حسين أن لجنة من الترك قد وضعته بإشارة الكماليين وأن حكومتها هي التي أشرفت على تأليفه وأعانت على نشره.

"الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر" (ج٢ ص٦٤).

وينظر الفصل الأخير من كتابنا "نظرية الخلافة في الفكر الإسلامي" ط دار الدعوة بالإسكندرية حيث عرضنا لمضمون الكتاب بشيء من التفصيل، وهو يتبنى الدفاع نظريًّا عن خطوة أتاتورك في الفصل بين الخلافة والحكومة، ولهذا تعرض له الشيخ مصطفى صبري بالنقد العنيف.

غير أننا نتوقف لنتأمل ظاهرة "تنظير" أعمال السياسة وصياغة أفعالهم في ثوب "فلسفي" وإضفاء طابع الأصالة الفكرية على أناس ليسوا من أهلها، وإلا فمتى كان "مصطفى كمال" مفكرًا أو فيلسوفًا أو حتى صاحب رأي؟

لقد أثبت الشيخ مصطفى صبري بأنه كان صاحب هوى!

القاهرة -أعني متصرف اللاذقية السابق- عما اشتغل به الخليفة في الآستانة على أمر تلك المدة الطويلة وماذا يحتمل أن تكون مشاغله ووظائفه التي لا يفتئون يبحثون عنها محالة عقد مؤتمر إسلامي[١] يعينها خارجة عن مشاغل الحكومة ووظائفها فلنفسرها على التقريب بوظائف الإرشاد والدعاية وتنظيم الروابط بين الشعوب الإسلامية ولنفرض استطاعته لها بأكمل وجه، مع تسليم أهميتها العظيمة لكنها ليست بوظائف الخلافة الصحيحة مهما عظمت أهميتها وعم نفعها، بل وظائف الخلافة المصنوعة التي أنشأها بمخيلته من يجهل دين الإسلام بل لا يدين به ويجهل الخلافة والإمامة العظمى وما وضعت هي لـه في شرعة الإسلام. وليعلم أولئك الجهال أن تلك الوظائف التي عدوها وما يحتمل أن يعدوها، على عظم نفعها وأهميتها وظائف علماء الإسلام الذين هم خلفاء الرسول ﷺ وورثته، وإنما الفرق بين خلافتهم والخلافة التي بمعنى الإمامة العظمى في كون الإمام جائزًا للحكومة، ليس

---

(١) لقد ثبت صحة رأي الشيخ مصطفى بقوله: إن عقد مؤتمر إسلامي لا يقوم مقام الخلافة، قد ينظم الروابط بين الشعوب الإسلامية المتفرقة، نعم، ولكن الخلافة أو الإمامة العظمى تجمع شملهم وتجعل منهم أمة واحدة، كما أراد لها الله عز وجل و لم يعش الشيخ معنا ليرى كيف انعقدت مؤتمرات إسلامية وانفضت بلا جدوى!

وفي الوقت الذي كان فيه مصطفى كمال ينفصل من مسئوليات الخلافة ويترك العالم الإسلامي فريسة سهلة لدول أوروبا، في هذا الوقت بالذات عقد مؤتمر (الإيمان والتنظيم) في لوزان، فكتبت جريدة "الاكسيون فرانسيز" عنه في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٧م ما يأتي:

إن ممثلي الكنائس الأرثوذكسية الشرقية -روسيا ورومانيا وأرمينيا وسريا وبلغاريا- وممثلي بطاركة الإسكندرية وأنطاكية وأورشليم وقبرص وأثينا اشتركوا في البحث في لوزان مع الأنكليكان واللوثيريين والمصلحين، على أنه مع تعارض الآراء والنظريات، قرر ممثلو جميع هذه الكنائس توجيه رسالة عامة إلى جميع المسيحيين يبينون فيها ضرورة وشروط الوحدة المسيحية "وهي الخطوة الأولى نحو هذه الوحدة".

يونغ - الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية (ص١٣١).

والآن نتساءل: لمصلحة من تجزئة الدول الإسلامية بعد أن كانت موحدة في إطار الخلافة؟ وكان بالإمكان الإبقاء على النظام مع إصلاح المفاسد إن صحت ادعاءات الكماليين؟!

إلا، فإذا جرد عنها يصير واحدًا من العلماء إن كان له علم، ولا يبقى الفرق بينه وبين غيره قطعًا. هذه هي الحقيقة الناصعة الباهرة وما وراءها عبارة عن التعليلات والتسويلات التي يدبرها ويزورها شياطين المتفرنجين استهزاء بعقول المسلمين وعلومهم فدعوى التكامل في موضع الخليفة عند تجريده عن حكومته بحجة أن تلك الحكومة منحصرة ببلاد الترك، مع عدم الإمكان لتحقق ماهية الخلافة بدون الحكومة باطلة جدًّا وغريبة بمنـــزلة أن تعكسَ قضية "ما لا يدرك كله لا يترك كله" ويقال: ما دام الخليفة لا يمكنه الحكم والحكومة في عامة المسلمين فلتنـــزع عنه أيضًا حكومته في بلاد الترك. ولنختم الكلام هنا بتذكير قوله تعالى الآتي تأييدًا لعدم انفكاك الخلافة عن الحكومة: ﴿**يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللهِ**﴾ [ص:٢٦].

ومن عجائب فقدان الحياء أن "ع سني" أيضًا ذكر قضية ما لا يدرك كله. في مقالته التي أشرت إليها وهذه عبارته في الأهرام يوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٣: "وأقول ردًّا على بعض المترددين والقائلين في أن الخليفة إذا كان حائزًا على الصفة السياسية والإدارية فلا تكون صفة الخلافة فيه تامة صحيحة، نعم إن الخليفة يجب أن تكون عنده الولاية العامة على جميع المسلمين في إدارة شئوهم الدينية والدنيوية من سياسية وإدارية واجتماعية وغيرها ولكننا يجب أيضًا أن لا ننسى أن هذا الشرط كان ممكنًا تطبيقه في أيام الخلفاء الراشدين إذ كانت البلاد الإسلامية كلها تحت لوائه وحكمه ولكنه أصبح عديم النفاذ بعد أن انقسمت البلاد إلى ممالك مستقلة وقد كنا نرى خليفتين في وقت واحد، هذا عدا الملوك والأمراء الذين لا يذعنون لأمر الخلفاء وبما أن العمل بالشيء خير من إبطاله فيمكننا الآن أن نقول: إن الخليفة يفوض قسمًا من واجباته إلى الملوك والأمراء والحكومات وهي السياسية والإدارية ويستبقي ما يمكن تنفيذه حسب ظروف الزمان، ولو أن هذا التفويض لم يقع قولاً ولكنه واقع فعلاً كما يقال: ما لا يدرك كله لا يترك كله، وهذا مطابق لأحكام الشرع الشريف وطبعًا العقل والحكمة يقتضيان قبول الممكن وإهمال المتعذر".

وعلى مذهب الرجل كل من الشرع والعقل والحكمة يقتضي قبول كل شيء وقع لما أنه هو الممكن وخلافه المتعذر، إذ لو لم يكن ممكنًا لما كان واقعًا، وعلى هذه

القاعدة يبني الرجل قبول إلغاء المحاكم الشرعية وإلغاء مسمى الخلافة، فلو اتبع الكماليون إلغاء اسمها أيضًا لتقبله أيضًا ورده إلى أساس كون العمل بالشيء خيرًا من إبطاله وأن ما لا يدرك كله لا يترك كله جاعلاً أمثال هذه القضايا المتعارفة عليها سافلها عند تطبيقها بالحادثات. وإني أقول للرجل: قل ما بدا لك فأنت في مصر ولن تبور تجارتك وتحور بضاعتك في سوق العميان، وقد بنى كلامه هذا على أن الواجب أن تكون الخلافة حائزة للولاية على المسلمين في شئوهم الإدارية والسياسية التي تندرج تحت تعبير الحكومة وبها يحصل كمالها وقوتها إلا أنه لم يمكن ذلك في هذا الزمان فاقتصرت الحال على ما أمكن، مع أنه ادعى في صدر مقالته أن نفوذ الخليفة ازداد بتجريده عن السلطة فساغ له هذا التناقض مع قرب مكان المتناقضين، وغاية ما يستنبط من كلامه أن الواجب إما أن يكون للخليفة حكومة وولاية على المسلمين في جميع البلاد أو لا يكون له ذلك حتى في بلده وقاعدة ما لا يدرك كله معكوسة الدلالة عنده، فكأن عبارة تلك القاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك كله" و لم أدر ما معنى قوله: "ولو أن هذا التفويض لم يقع قولاً ولكنه واقع فعلاً" أو اسألوه لماذا لم يقع التفويض قولاً أو لماذا وقع ذلك فعلا؟. وقد سبق منا أن لا يقاس ما فعله الكماليون، بما وقع في أدوار الخلفاء المستضعفين وسبق أيضًا رأينا في تعدد الخلفاء.

تصريح صحفي لأتاتورك وتفنيده:

ولا بد أن نبحث هنا في كلام فاه به في الأيام الأخيرة مصطفى كمال عند مقابلته الكاتب الفرنسي "موريس برنو" وقد نشر في جريدة "الوطن" التركي في عددها ٣٠٢ يقول فيه: "إن أسعد أدوار الترك التاريخية مرحلتين لم يكن سلاطينهم خلفاء ثم بذل واحد منهم نفوذه وثروته لحصول نفسه على الخلافة وكان ذلك من آثار الصدفة والاتفاق، وإن نبينا أمر تلاميذه أن يدعوا الأمم إلى دين الإسلام و لم يأمرهم أن يتولوا حكوماتهم، وما دار فكر كهذا في خلده قط" ثم قال: "إن الخلافة عبارة عن الحكومة والسياسة، إذا أراد خليفة أن يقوم بواجبه ويسوس جميع الشعوب الإسلامية فكيف ينجح في ذلك. وتصور خليفة يقوم بواجبه الديني الذي تقتضيه ولايته على جميع الأمم الإسلامية فكر مستنبط من الكتب لا من الحقيقة. و لم يخضع

لخلفاء الآستانة الإيرانيون ولا الأفغانيون ولا مسلمو أفريقيا، نحن أبقينا الخليفة حرمة للتقليد القديم المحترم[١] نؤمن له ولعائلته معيشتهم وما يحتاجون إليه والترك هي الأمة الوحيدة بين العالم الإسلامي في تحمل نفقة الخليفة. والذين يدعون العموم والشمول لجميع شعوب المسلمين في العلاقة بالخليفة جانبوا إلى الآن كل اشتراك في الخليفة فماذا يدعون الآن؟ وكيف يجوز أن تحمل أمة الترك أعباء الخلافة وترعى وحدها نفوذ الخليفة وسلطته، إن هذا إلا فرط".

لا يخفى أولاً ما ادعاه من كون الخلافة شقاء على سلاطين الأتراك ناشئ من زعمه الذي ارتكز في نفسه لكراهيته الخلافة الإسلامية. وما أشقت الخلافة أحدًا من آل عثمان سوى عبد المجيد الثاني. وتعبيره بالتلاميذ عن أصحاب رسول الله ﷺ ينبئ عما في ضميره من عده ﷺ كشيخ زاوية أو أستاذ مدرسة أو يدل على أنه أخذه من تعبيرات النصارى حيث يعبرون عن حواريي سيدنا عيسى ﷺ بالتلاميذ[٢]. ثم إن قوله عن نبينا ﷺ ما بعده إن حمل على ظاهره فلا يخلو عن فساد كبير في نفسه وتناقض بين طرفيه وإيهام يجعله كهذيان المحموم. ورأيت تعريبه في بعض الصحف العربية فلا محصل له أيضًا ولعل الصحف روته غير فاهمة أو غير محسنة في تفهيمه، وأنا عربته من عبارة "الوطن" بحرفها.

وتوجيه كلامه عندي بما يخلصه من حيص بيص أنه أراد أن يقول: أن الخلافة المضافة إلى جميع الأمم الإسلامية لفظ لا معنى لـــه، لأن الخلافة عبارة عن

---

(١) كانت الخطة تقضي اتباع أسلوب "المراحل" كما عرفنا خشية رد الفعل الناجم عن مصادمة الشعور الإسلامي وقد صح وصف أحد كبار الاستعماريين آنذاك عندما صور الخطوات الجزئية التدريجية بفعل مصطفى كمال، قال: "فلنتجنب" التزوير في التاريخ، لأن الستار لم يلق بعد على آخر فصل من رواية تركيا مصطفى كمال. مقال بقلم رينيه دابرياس ينظر ص٤٤ من كتاب الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية.

(٢) يبدو الفهم العميق للمؤلف وحرصه على التزام ضرورة الدقة في الألفاظ، ويدل أيضًا على غيرته الإسلامية التي تملي على كل مسلم أن يضع الصحابة رضوان الله عليهم في مكانهم اللائق بهم، وما نيل من الإسلام إلا منذ تجرأ بعض على الصحابة، وهذا منهج متبع للآن لمن يحلو له الطعن في الإسلام وتاريخه وحضارته.

الحكومة ولا تكون للخليفة حكومة وسلطة على شعوب المسلمين المنفضين في مشارق الأرض ومغاربها، والنَّبـــي ﷺ أمر بنشر الدعوة لا بتوسيع الحكومة إلى كل ما يصل إليه انتشار الإسلام، فإذا كانت الخلافة العامة الولاية عبارة عن لفظ لا يتحقق معناه فنحن أبقينا ذلك الاسم حرمة للتقليد القديم وتحملنا نفقته ونفقة عياله، ومازالت أمة الترك تحمل هذه المؤونة دون سائر الأمم الإسلامية، فليس من حقهم أن يتدخلوا في شأن الخلافة وينكروا علينا نـــزع سلطة الخليفة ونفوذه وتكليف الترك الحاملة لنفقة الخليفة بتحمل سلطته أيضًا فرط وشطط. هذا تلخيص مراده من كلامه وغايته توجيهه، ولو لم نفسره هكذا لكان أشد اضطرابًا وفسادًا وبعد هذا لا يخفى أنه يطالع الخلافة بنظر التاجر السلانيكي لا بالنظر الإسلامي، فضلاً عن نظر عظيم وزعيم الإسلام، ولذا يكثر البحث عن نفقة الخليفة، ولير المسلمون بطل الشرق وبطل الإسلام الذي ولدته أمس أمواج الزمان ورفعته كما يرفع اضطراب الماء سفالته واليوم يمن نفقة الخليفة عليه وعلى الأمم الإسلامية. واستدلاله في إزالة سلطته ونفوذه غريب جدًّا حيث بناها أيضًا على مسألة النفقة، وقال: إن أمة الترك يحملوها فلا يحملون سلطته ... فمن لي بأن يقول لـــه أي لمصطفى كمال: فكيف تحمل أمة الترك سلطتك ونفقتك التي لا تقل عن نفقة الخليفة؟ فإن تبجح بكونه أفاد الدولة وربحها ولاية أو ولايتين فقد خسرها أضعاف ذلك حين كان قائد الجيش في الحرب الكبرى[1] مع أن بيت آل عثمان والخليفة من ذاك البيت بنى كيان تلك الدولة المشتملة على ما ربحه مصطفى كمال وخسره وغيرهما، وإذا جازيناه في مطالعته الاقتصادية فقد ركبت على الترك بعد البدعة الكمالية سلطة مصطفى كمال التي هي أثقل وأنكى من سلطة السلاطين نفقته التي تعدل نفقة الخليفة ثم نفقة الخليفة العاطل الباطل الخلافة.

وقد اعترف في كلامه هذا بأن الخلافة عبارة عن الحكومة حين أراد أن ينفي

---

(١) هذا حق، فقد اقتسمت دول الغرب ميراث الخلافة العثمانية، وانحصرت تركيا داخل حدودها وأصبحت من دول العالم الثالث، تابعة بعد أن كانت متبوعة، ألا تفوح من تصرفاته رائحة الخيانة؟

علاقة الخليفة بسائر الأمم الإسلامية لعدم إمكان أن تشملهم حكومته. ويلزم على كلامه أن لا تصح علاقة الخليفة بأمة الترك أيضًا بعد زوال حكومته بالنسبة إليهم أيضًا، ولأجل هذا قال: "أبقينا الخليفة حرمة للتقليد" وفسرناه بإبقاء اسمه، وهو الذي تقتضيه حقيقة الحال وسياق كلامه. وفي اعترافه أيضًا حجة بالغة على أن الخلافة لا تفترق عن الحكومة وهو الذي اتخذنا إثباته موضوع كتابنا. والذين ناهضونا في هذه القضية من علماء وكتاب بمحض العبودية لمصطفى كمال فيرهم ذاك الاعتراف منه أن حجتهم داحضة عند ربهم وكنا نحن نؤمن بيوم ﴿**إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ**﴾ [البقرة:١٦٦]. وما كنا حاسبين أن مصطفى كمال يتبرأ في قريب العهد من الذين اتبعوه وأجهدوا في تأييد باطله، وكان تبرؤه منهم بعد أن لم تبق حاجته إليهم، لأنه أتم مسألة تجريد الخلافة عن السلطة وحصل فيها على النجاح بمعونة هؤلاء المصدقين والمحبذين، وهو الآن في حاجة أخرى وهي منع تدخل الأمم الإسلامية في قضية الخلافة، ولقضاء هذه الحاجة الثانية يلزمه القول بأن الخلافة لا تنفك عن الحكومة بل أنها عبارة عن الحكومة على خلاف ما قال به أولاً وفعل. فالخلافة في يده كدوامة الصبيان يلعب بها ويدورها كما يقتضيه هواه: ففي معاملته مع أمة الترك لا تلزم الحكومة الخلافة فلهذا جردها عنها، وفي معاملته الأمم الإسلامية في خارج الترك فالخلافة لا تنفك عن الحكومة بل هي عبارة عنها.

ولما لم يكن للخليفة حكومة عليهم ولم تمكنه فلم تصح علاقته بهم لأن الخلافة عبارة عن الحكومة وأيًّا ما كان فقد حثا هذا القول -بأن لا علاقة للخليفة بأمة لا حكومة ولا سلطة لــه عليهما- التراب في أفواه كثير من محابيه ومحاميه، لا سيما في فم "ع سنى" متصرف اللاذقية السابق الذي ادعى ازدياد نفوذ الخليفة وازدياد علاقته بالشعوب الإسلامية لما تجرد عن سلطته وحكومته ولكنه مستخدم مأجور لمصطفى كمال في مصر لا خادم أية مسألة دينية أو سياسية كمن قال: أنا عبد سيدي لا عبد الباذنجان، فلا بأس أن كذبه سيده وأخجله مع أن "وقاحة المرء سلاح الفتى" وهما -أي: السيد والمسود- يتلاعبان بينهما ويتلاعب كل منهما بالإسلام والمسلمين، وإنما الرزية كل الرزية في خجلة المحامين المتطوعين بدافع الغفلة

والحماقة وربَّما يتناهون حماقة ويظنون أن الدافع حمية الدين عندما ينصرون اللادينيين.

شعار الذئب الأغبر:

ورأيت اليوم في جريدة "السياسة" المصرية دفاع "ع سنى" عن الحكومة الكمالية في قضية الذئب الأبيض، أو الأغبر، الذي صورته في مطابع البريد والذي ارتقت الروايات إلى تقديسه والدعاء باسمه. وهو يتعزى في كلامه بأن ذلك الذئب(١) لم يكن معبودًا للترك القديمة ويستعين بمقالة نشرت في جريدة "إيلري" التركية باحثة عن قصة الذئب وذلك على ذكر شعار الجمهورية التركية الموضوع موضع البحث والمذاكرة في مجلس أنقرة، وهذه فقرة "إيلرى":

«وعلى ذكر الشعار أقول: إنه لا حاجة هنا إلى المناقشة لأنه يوجد شعار للترك مولود من أساطيرهم وأنهم اتخذوه دهرًا، وأسطورته أنه لما انسحب الترك إلى "أركنة قونة" بعد انهزام أصابهم، بقوا في تلك البقاع المحاطة بالجبال المسلسلة، ثم إنَّهم لما تكاثروا على مرور الزمن تحروا لهم مخرجًا منها، وكان القوم أضرموا نارًا ذات يوم على سفح جبل، فصادفت فلذًا من الحديد وأذابته فانفتحت منه فوهة، وكان أول من مر على هذه الفوهة ذئب أغبر، فمشى القوم على أثر هذا الذئب وخرجوا وفتحوا بعده الدنيا وشادوا ملكهم العظيم، ومنها صار الحديد والذئب محترمين

---

(١) يقصد المؤلف رمز الأتراك القدامى، أي: "الذئب الأغبر" وكان مصطفى كمال قد بعثه من مرقده ليقوي نـــزعة القومية الطورانية، وكان ذلك بداية مشجعة لرفع شعارات الوطنية والقومية، كالفرعونية في مصر، والفينيقية في الشام، والأشورية والبابلية في العراق، والبربرية في المغرب، وكان الحرص عند بعث هذه القوميات من رقادها أن تكون محلية ومرتبطة بالغرب وبأوربا المسيحية ومقطوعة الصلة بالجامعة الإسلامية أو الخلافة، يقول الدكتور محمد رشاد سالم: "وقد تعاون المبشرون مع الاستعمار في الترويج لهذه القوميات في حين أنَّهم حاربوا كل قومية ترتبط بالإسلام" المدخل إلى الثقافة الإسلامية ص٣٨ دار القلم الكويت- ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. وينظر كتاب "التبشير والاستعمار في البلاد العربية" الدكتور مصطفى خالدي والدكتور عمر فروخ من (ص ١٧٢- ١٧٨) عن الحركة القومية في الامبراطورية العثمانية والتبشير والحركات القومية، المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.

مكرمين عند الترك وكان على رايات الأمراء والخواقين القدماء من الترك شعار يدل على الذئب، وكانوا يركزون على أعلامها رءوس الذئب».

وأنا أقول أيًا ما كان أصل الأسطورة فالترك القديمة لم تكن مسلمة ولم تكن تعبد من يعبده المسلمون، بل كانت مشركة على ما نسمعه فإن لم تكن تعبد الذئب فهي كانت تعبد ما يشبهه من ما سوى الله، ولو علم دعاة الطورانية للترك القديمة المنطمسة الشعائر شيئًا كانوا يعظمونه فوق هذا الذئب لقلدوهم فيه وفضلوه اليوم على شعار الذئب، على أن القصة لا تدل على عدم اتخاذهم إياه معبودًا، لأن كل أمة اتخذت شيئًا من الأشياء أو نوعًا من الحيوان إلهًا فلا بد من أن لها في ذلك قصة أو خرافة ساقتها إلى ضلالها وكانت منشأ ذلك الضلال ومبدأه. ثم إنه لا حاجة إلى تأمينه القراء في أن أمة الترك المسلمة لا تتخذ الذئب معبودًا، ونحن على أمن من ذلك، حتى إن دعاة الطورانية الظاهرين كيوسف آقشورا وضيا كوك آلب وأغا أحمد وجلال نوري وحمد الله صبحي وغيرهم والسريين كمصطفى كمال نحن على يقين في أنَّهم أيضًا لا يتخذونه معبودًا مع عدم كونهم مسلمين، وهم لا يعرفون إلهًا ولا يعبدون إلا المنفعة المادية الدنيوية الذاتية، وإنما مرماهم في إعادتنا إلى شعائر آبائنا القدماء الذين قطع الإسلام انتسابنا إليهم وعلاقتنا بهم، إلى تبعيد الأمة بأية صورة كانت عن شعائرها الإسلامية وروابطها التي يكرهونها قدر ما يحبون منفعتهم المادية الذاتية وإلى تعويدها بشعائر الجنسية وعواطفها لما يرون في إحيائها من أقوى ذريعة إلى إنساء الشعائر الإسلامية وعواطفها[١]. وفي مقالة "إيلري" التي استعان بها "ع سني" في الدفاع عن الحكومة الكمالية انتقد وتأسف على ما اعتاده الأتراك منذ أعصار من إقامة أسماء العرب كعثمان، ومحمد، وعمر، وفاطمة، وعائشة، مقام أسمائهم التركية كتيمور وجنكيز وآلب وبيكسوم وإيلخان، وقد ذكرنا هذه الفقرة مع ما تستحقه من المقابلة فيما سبق، ومحامي الكماليين في مصر عندما ذكر مقالة

---

(١) ملأت القومية رءوسهم فسعوا بكل الطرق لبث الروح القومية في أبناء الترك وإرجاعهم إلى أصولهم الأولى حتى ولوا إلى الوثنية الطورانية، ومن ثم التخلص من العقيدة الإسلامية ومحوها. د/ بديع الشريف: الصراع بين الموالي والعرب (ص٢١٣).

"إيلري" لم يبحث عن هذه الفقرة.

ومما كتبه "ع سني" في تلك المقالة: "وهل خلت أمة من الأساطير والخرافات المتداولة بين أبنائهم منذ أحقاب، وأية أمة لم يكن لها من الروايات الخرافية التي لا يقبلها العقل السليم ولكنها راسخة في الحافظات يتوارثها هؤلاء عن جد ولا تضر فعلاً بعقائدهم وأديانهم" ثم ناقض نفسه من حيث لا يشعر وقال في المقالة نفسها: "لنأت إلى قصة الذئب الأبيض الذي جعله غير الترك معبودًا لهم وهؤلاء يجهلون ما عزي إليهم كما يجهلون نفس الذئب. نعم إن الذئب الأبيض وقصته مجهولة عند الترك و لم يسمع حتى الآن خبرًا ولا رواية، وأنا -وقد مضى نصف عمري في تركيا وهي بلادي وولدت بعاصمتها ونشأت في مدارسها الابتدائية والثانوية والعالية لم أسمع كلمة عن هذا الذئب فيها ولا بحث واحد من أساتذتي عنه، وكان معلمنا في المدرسة الملكية العليا لعلم التاريخ المؤرخ والكاتب الشهير صاحب المؤلفات القيمة في هذا العلم وصاحب جريدة "ميزان المعرفة "مراد بك" لم يبحث هذا الأستاذ الكبير أيضًا مطلقًا عن هذا الذئب المخيل. وأؤكد لكم أني لما رأيت طابعًا للبريد التركي لحكومة أنقرة لأول مرة في بيروت سنة ١٩٢٢ عند أحد غواة الطوابع عجبت منه و لم أفهم مغزاه. وسألت كل أصحابي الأتراك الموجودين يومئذ هنالك عنه فلم يجبني أحد منهم وأظهروا جهلهم التام فيما يعنيه".

وأنا أشهد أيضًا -مع أني عشت تمام عمري في تركيا سوى ما مضى لي من بضع سنين في خارجها حين ما فررت مرة من الاتحاديين وأخرى من إخوانهم الكماليين وولدت في سرة الأناضول ببلدة (توقاد) وأبي وأمي وكذا أبواهما وأبوا أبويهما وهكذا دواليك كلهم أناضوليون ذوو نسب عريق في الترك، بأني ما سمعت هذا الذئب ولا رأيته لا في طابع بريد ولا في شيء آخر من طارف أو تليد حتى زمن الاتحاديين والكماليين. ولكن ماذا يجدي هذا الذي أشهد به أيضًا وكل تركي لحكومة أنقرة التي تسعى لجعل هذا الشعار الجاهلي المجهول عند الترك معروفًا، وماذا يجدي نفعًا لمتصرف اللاذقية السابق الذي يبرر الكماليين في كل ما ابتدعوه حتى لو دخلوا جحر ضب لدخله معهم، وإطنابه في إثبات مجهولية هذا الذئب عند الأتراك لا ينفعه بل ينقص ما قاله أولاً عند تأسيه بكل أمة لم تخل من الأساطير والخرافات التي

لا يقبله العقل السليم ولكنها راسخة في الحافظات، لأن خرافة الذئب ما مرت بحافظة الترك المسلمة فضلاً عن رسوخها فيها كما يستشهد بنفسه التي جهلته إلى سنة ١٩٢٢ وإنما تحاول الحكومة الكمالية إنشاء هذه الخرافة في حافظة الترك مع كونها مما لا يقبله العقل السليم كما تشهد به نفسه أيضًا ومع أنه يجب أن تكون الحكومة تمثل عقل الأمة السليم وتعمل بمقتضاه لا أنها تذهب بهم من محجة العقل السليم إلى تيه الخرافات التي جهلوها، والمتوارث من آبائهم إنما هو جهلها أو نسيانها بحيث توحشهم إعادتها أو إحياؤها. وبهذا يفترق ويمتاز ذئب الترك الغائب من الخارج ومن حافظة الترك عن أبـــي الهول المصري الذي يصادم الأبصار في مصر بالأوضح من مصادمة مصر وقد اجتهد المحامي في التأسي بهذا القياس أيضًا مع وجود الفارق الجسيم جسامة أبـــي الهول.

ولا ينفع الرجل أيضًا ما ذكره من أنه: "يذهب قسم كبير من أكابر مصر وأغنيائها إلى الآستانة في أوائل فصل الصيف كل سنة ويقيمون فيها أشهرًا ثم يرجعون، وهل سمع أحد من هؤلاء من روى هذه القصة عن الترك وعن عبادتهم أو تقديسهم الذئب الأبيض[1] وجوامع مقر الخلافة حافلة بالمصلين العابدين المخلصين لله إيمانًا من هذه الأمة المسلمة المؤمنة الموحدة والمحترمة لدينها وشعائرها لا تقل عن غيرها من الأمم الإسلامية بل أكثر صلابة فيها وأكثر تمسكًا بها". بل يؤيد ما ذكرنا من براءة الترك ونـــزاهتها عما ينكره من الشعائر الجاهلية أو البدع اللادينية، وكون

---

(١) مازال المؤلف يحدثنا عن اتخاذ مصطفى كمال لصورة "الذئب الأغبر" رمز الأتراك القدماء كأحد العلامات الوطنية، وذلك ضمن الإجراءات التي أجبر عليها الشعب، ومنها لبس القبعات بالقوة وبواسطة "محاكم الاستقلال" التي حكمت على مئات بالشنق والرمي بالرصاص والسجن، لا لسبب إلا لرفضهم لبس القبعات. أرمسترونج: مصطفى كمال (ص٢٢٥، ٢٢٦).

ولعل إسهاب الشيخ مصطفى صبري في هذا الموضوع يرجع إلى حرصه على توضيح دور الإسلام في قطع الصلة بين الأمة التركية وتاريخها قبل اعتناقها الإسلام، مؤكدًا أن الأتراك لا يرضون بغير الإسلام بديلاً بالرغم من كل ما اقترفه مصطفى كمال في حقهم من جرائم لصرفهم عن عقيدتهم بشتى الطرق.

الحكومة الكمالية تقودهم إلى مثل تلك المنكرات وتكلفهم بها ضد ألفتهم وفطرتهم. لكن الرجل يريد التدليس في كلامه والتلبيس على القراء بين أمة الترك والحكومة فيدلهم بديانة الأولى وشهرتهم فيها على الديانة الثانية كالقائس المغالط الذي يخدع في الحد الأوسط المتكرر بين صغرى القياس وكبراه ولا يكرره بعينه. والذين يقيمون الصلاة بالجوامع التي ذكرها إنما هم الأمة الأصلية لا الكماليون الذين يدافع عنهم الرجل والذين يريدون قطع علاقة الحكومة بالجامع تقليدًا للمبدأ الذي وضع في الانقلاب الكبير الفرنسوي من قطع علاقة الحكومة بالكنيسة[1]. وأمة الترك في ديانتها وارتباطها بالشريعة الإسلامية وهي ضاربة المثل القائل "شريعتك كسيدكَي بارمق آجيماز" ومعناه: (لا تتألم الأصبع التي يقطعها الشرع) والقائل: "باش باشه باغلي، باش شريعته باغلي ومعناه: (الرأس مربوط بالرأس والرأس مربوط بالشريعة) غنية عن شهادة هذا الرجل الذي آجر نفسه وجعلها وقفًا على خدمة القاضين على دين الترك والقاصدين قطع ذلك الرأس المربوط بالشريعة مع أن إسهاب الكلام في ديانة الترك لا يُبين إلا عن زيادة جناية الحكومة الكمالية المعتدية على دينهم والناصرة المروجة لمساعي المعتدين عليه.

وانظر إلى قوله: "يتخذ هؤلاء المفترون على الترك ظلمًا وبهتانًا سندًا لأقوالهم ما يصدر من بعض الطائشين الترك ممن لا صفة لهم أو من الذين خولتهم الصدف عضوية المجلس الكبير ويبنون عليها العلالي والقصور ويلصقونها بالأمة التركية و لم

---

(١) يقصد بذلك ما حدث على أثر الثورة الفرنسية، ويرى خطأ القياس بين الظروف التي حدث فيها الفصل هناك في أوروبا وبين أحوال المجتمعات الإسلامية التي لم يحدث فيها مثل النـــزاع الذي نشب هناك بين "رجال الدين" والعلماء.

ولكن من الخطأ الظن بأن دول الغرب تخلت عن الكنيسة "فإن انجلترا لم تفصل الكنيسة عن الدولة بل هي حامية "البروتستانت". كما أن فرنسا ابنة الكنيسة الكاثوليكية وحامية "الكثلكة" في العالم. الشيخ محمد الغزالي: ظلام من الغرب (٩٤).

ولكن إذا طالب المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتحكيم شرع الله تعالى، وصفهم "المتغربون أو المتفرنجون باصطلاح الشيخ مصطفى" بأنَّهم "رجعيون"، ولا يصفون أوروبا كعبتهم وقبلتهم -بهذا الوصف مهما كان الدين متغلغلاً- في أحشائها اجتماعيًّا وسياسيًّا.

يكن عند أغلبيتها الساحقة علم عن كل هذا". ونحن نعلم ونسلم بل نصيح أن إلصاق تلك الفضائح بالأمة التركية ظلم ولم يكن عند أغلبيتها المسكينة- لا الساحقة بل المسحوقة علم عنها، وإنما هي فعل الحكومة الطائشة الباطشة الكمالية. وظلم الرجل للأمة أشد من ظلم الذين عاتبهم على إلصاقهم التهمة بها من حيث إنه يجتهد بكل قوته وحيلته في إخفاء المتهمين الحقيقين ونفي الذنوب من أصلها وهي مثبتة مشهورة فترجع إلى ذمة الأمة، ومن قلة حيائه وكثرة ثقته بسهولة إغفال المصريين يعد عضوية الطائشين المتطرفين في المجلس الكبير من خول الصدف، وهو يعلم من خوَّلهم تلك العضوية، ويعلم أنه ليس في قدرة أحد في تركيا ولا قدرة الصدف أن يخوِّل أحدًا عضوية المجلس الكبير غير مصطفى كمال وحزبه، وسعر العضوية للبرلمان مع كون مرتبته دون مرتبة المجلس الكبير أرفع وأغلى من أن يترك تخويلها إلى الصدف في أي بلاد الدنيا لا سيما في تركيا، حتى أنها لغلائها لا يترك تخويلها إلى الأمة أيضًا.

والمرحوم مراد بك الذي أطرى الرجل علمه وتعليمه وشهرته بِهما في تركيا لم يأل جهدًا في الحصول على عضوية البرلمان ولم تأل الأمة جهدًا في تأييده فما نجح بسبب مزاحمة الحكومة الاتحادية إلى أن مات مقهورًا. ولو عاش اليوم لزاحمته الحكومة الكمالية ولكان في خارج تركيا مثلنا ولَمّا يطره (ع سني) وقد اعتقل الله سبحانه لسان الرجل عن أن يعزو تخويل الطائشين عضوية المجلس الكبير إلى الأمة فعزاه إلى الصدف. وذلك أفصح شاهد على أن الأمة التركية برآء من انتخاب أعضاء المجلس الكبير براءهم من الحركات اللادينية التي حدثت في تركيا، ثم إن عضوية المجلس المذكور لجديرة -بالرغم من إنكاره- بأن يبنى عليها العلالي والقصور في كل البلاد لا سيما في تركيا ولا سيما عضوية الطائشين فيها، كيف لا وقد بني عليه قصر رئاسة الجمهورية لمصطفى كمال؟.

ولنرجع بعد طول الكلام إلى قول من كتب في المقطم رادًّا عليَّ: «وقد تشبث صاحب المقالة بذيل الشورى المذكورة في كتاب الله تعالى وتحكم بها في أحكام

الخلافة[1] مع أنه لا يمكن عد ما ابتدعه الكماليون خلافة مقترنة بشورى الأمة بعد

(١) وكذلك كل من رأيته من المصريين المتكلمين في شأن الحكومة الكمالية نثرًا أو نظمًا يبحثون عن الشورى ويمتدحونها بها وبإلغاء سلطة الفرد، وهذه غفلة عظيمة لا يصر عليها تجاه الأحوال التي جرت في الأناضول وأجرت دموعًا ودماءً إلا من له عماية مصرية، لأن شورى الأمة أو المجلس الوطني الكبير أو الجمهورية أو الحكمة الديمقراطية أو إلغاء حكم الفرد وأمثال ذلك من الألفاظ والأسماء المجردة المموهة العذبة إن كفت في تغرير المصريين فلا تكفي في تعزيز الأتراك الذين تتجلى مسميات تلك الأسماء عليهم بأضدادها، إذ لا بد لتحقيق تلك الألفاظ كلها أن تكون مستندة إلى إرادة الأمة وإجازتها الناشئة من محبتها ومرضاتها، والحال أن الأمة لم تنتخب هؤلاء النواب الذين انعقدت بهم الشورى أو المجلس الوطني الكبير بطوعها وطيب نفسها، بل لا تعرف بهم ولم تر وجوههم، ولولا سلطان السيوف المشهور المجرب في أعناق مئات وألوف من كبار أبنائها وصغارها لما قبلتهم نوابًا عنها، وهم أنكر الناس إليها وأبغضهم، فنيابتهم عنها فضولية بتمام معنى الكلمة وإضافة شوراهم إليها غير صحيحة قطعًا، وقد اطلع على هذه الحقيقة واعترف بها جميع أهل البسيطة إلا المصريين، ولن يذعنوها حتى يحل بهم ما حل بالأتراك من سفهائهم ولصوصهم من البلايا والمصائب التي خربت بلادهم وأنفسهم وأموالهم وجعلتها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، ثم إن الأمة التركية التي طالما يبحث عن سلطتها واستقلالها كذبًا وافتراءً كما أنها لم تستقل بانتخاب نوابها فكذلك هؤلاء الذين يدعون بالنواب ما استقلوا ببيان آرائهم وإعلان أصواتهم فإن سمع من نفر قليل منهم في الندرة صوت ضئيل يدافع عن الدين أو شيء غيره من الحقائق فهو مقضي عليه بأن لا ينفذ، وصاحب الصوت يعرف ذلك ويعرف أن مصطفى كمال هو الذي عينه للنيابة ليخدم هواه لا للأمة ليخدمهم، فلا يلج في صوته واقتراحه وإلا انتهى الأمر إلى فقد نيابته أو رأسه كما جرب ذلك في شكري بك نائب طربزون، قتله طوبال [ينظر هذه الواقعة بكتاب أرمسترونج "مصطفى كمال أو الذئب الأغبر" حيث يقول: "كان يرهب خصومه، فقد كلف شخصاً باغتيال أحد معارضيه، ألقى أحدهم خطبة أيد فيها الخليفة، فهدده بالشنق" _ص٢٠٩)] عثمان من اللصوص الذين يستخدمهم مصطفى كمال وعثمان قتل عند القبض عليه، والآمر بالقبض رءوف بك الذي كان رئيس الوكلاء وقتئذ، وكان ذلك من أسباب حدوث الانشقاق بينه وبين مصطفى كمال وتنحيه عن دست الإجراء بل ومن منـــزلته في المجلس الوطني وحزب الشعب، فإذا فتشت عن خفايا ذلك المجلس من أصل نشأة الأعضاء إلى أحوالهم الراهنة =

=

عثرت على تضاعيف الجبر والإكراه، والذي يعبر عنه المصريون ملء أفواههم بشورى الأمة كناية عن مجلس أنقرة فإذا نظرنا فكل واحدة من كلمتين لا مصداق لها لأن الأمة بمعزل عن تلك الشورى لكونها مكرهة في تعيين أعضائها إكراهًا ملجئًا، والشورى ما صحت شورى في نفسها لكون أعضائها أيضًا مكرهين فيما بينهم فهم كذئاب تسلطن على غنم -[لقد أكره الأعضاء إكراهًا على الموافقة على اقتراح مصطفى أتاتورك بفصل السلطة عن الخلافة، ويروي لنا كاتب سيرته ما حدث بالجمعية الوطنية كالآتي (فتبين مصطفى كمال أن الاتجاه الغالب يميل إلى رفضه.. وكان أنصاره مسلحون، وصاح مصطفى كمال وفي صوته رنة التهديد بينما وضع أنصاره أيديهم على مسدساتهم "أنا واثق من أن المجلس سيقبل الاقتراح بإجماع الآراء، ويكفي أخذ الأصوات برفع الأيدي.. فلم ترتفع غير أيد قليلة، لكن الرئيس أعلن النتيجة بقوله: "أقر المجلس الاقتراح بإجماع الآراء" فقفز نفر من النواب فوق مقاعدهم محتجين صائحين "هذا غير صحيح..نحن لم نوافق". أرمسترونج: مصطفى كمال أو الذئب الأغبر (ص١٩٤)]- كما أن شعارهم الذئب الأبيض ولا يأمن بعضهن بعضًا فيما بينهن، فكل ما وقع في تركيا منذ سنة وبضعة أشهر من تجريد الخلافة عن السلطة إلى إعلان الجمهورية ما هو بصنع الأمة بل صنع تلك الذئاب التي تغلبت على الأمة وتغلب بعضها على بعض، فبعدًا لها من جمهور مقهور ومن ظن خديعة اللصوص حقيقة راقية فلم يجعل الله له نورًا فماله من نور.

وأما حديث محق الفرد وإلغاء حكمه فقد آمن به المصريون فوق إيمانهم بالله ورسوله **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾** [لقمان: ٦] ومع أن حكم الفرد اليوم في تركيا أشد بطشًا مما في الماضي بآلاف أضعافه، إلا أن اسمه الآن حكم الشعب كذبًا وافتراء عليهم، فالشعب تحت ظلم ذلك الفرد الذي ليس القتل والشنق العاديان بمنتهى عقوباته وتحت نسبة ظلمه إليهم، مكابدون برزيتين أن يظلمهم الفرد وأن لا يعد هو فاعل الظلم بل الذين ظلمهم كأنهم ظلموا أنفسهم، والاستبداد القديم لا أقل من أنه براء من هذا الافتراء والفرق الثاني كون حكم الفرد اليوم انتقل من رأس إلى ذنب ومن عادة إلى عجب، ولست بمائن فيما قلت للمصريين:

أين محق الفرد بل من عدم　　　أوجدوه وهو كالقرد مهين

تعقيبًا لقول شاعرهم:

محـــق الفرد والغي حكمه　　　إن حكم الفرد مرذول لعين

وليت شعري ما قول المصريين في قضية التضييق الذي وقع بآخره على صحافي الآستانة

=

إخلاء الخليفة عن الحكم والنفوذ والعمل وانتقل الكل إلى المجلس الوطني أو إلى

=

والحكم على لطفي فكري بك بسجن سنين، ولو وقفت موقفه في محكمة الاستقلال حين سأله حاكمها عن كونه على ضد إدارة الجمهورية لقلت: نعم ومذهبي حكم الفرد واستبداده اقتداءً بمذهب الجمهور الذين اختاروا الاستبداد والقضاء على حرية الفكر والاجتهاد لما قبلوا قانون الخيانة الوطنية الذي يحكم بأشد الجزاء على من يقول بضد الجمهورية أو يكتب، فجمهوريتنا ليست بجمهورية حرة كجمهوريات العالم وسلطة الشعب فينا عبارة عن السلطة والضغطة على أنفسهم بحجزها عن حرية الفكر والاجتهاد. هذه ماهية تلك الألعاب غير الخافية على أولي الألباب ولكنها ضلالة مصرية لا تزول بإرشاد النصيح ولا تقبل التصحيح ولا ينكشف غطاء أعينهم وإن مسها المسيح، وحديث محكمة الاستقلال المنعقدة بالآستانة ذو شجون -[نعم، إنه حديث ذو شجون، فقد صار أي إجراء أو نقد شفوي للحكومة يعد خيانة عظمى تعاقب عليه محاكم "الاستقلال" بالموت فورًا حيث قرر أتاتورك محاكمة معارضيه الذين كانوا من أخل أعوانه، فأصدرت حكمها عليهم جميعًا بالشنق، بغير مراعاة لقواعد المرافعات والإثبات المقررة في القانون، ومن بينهم "عارف" صفيه القديم.

وكانت محاكم الاستقلال في الأقاليم تنشر الإرهاب الدموي، فتحاكم المعارضين وترسلهم إلى المشنقة من أجل أتفه الانتقادات، وحين كان القضاة أنفسهم يظهرون ترددًا أو ضعفًا كان "الغازي" يهددهم بأقسى عقاب. أرمسترونج: مصطفى كمال (ص٢١٨، ٢١٩)]- وسنبحث عنها في موضع آخر أيضًا، فإن كان القراء طالعوا الجرائد التركية المنتشرة في أيام المحاكم المالئة صحائفها بما نطق به المتهمون والمحامون عنهم والنائب العمومي للمحكمة لرأوا عجائب ولا سيما عجبين وهما القضاء على الدين وعلى الحرية، فمن أقام بينات ووثائق من حاله وماضيه على أنه لا يفكر بغير الفكرة الجمهورية وأنه لا ديني المبدأ والمرمى فقد نجا. حتى إن رضا نور بك وزير الصحة السابق التزم عند شهادته لوليد بك أن يبحث عن عدم اعتقاده بصحة الدين وإن حاباه وحامى عنه في جريدته -توحيد أفكار- لينفعه ذاك البحث، وكان رئيس المحكمة يرتاح بمثل هذه الأقوال ويوسع له إلى ما شاء قائله، كما يضيق على من أعرب عن فكرة دينية وتكلم عن حميته منتقدًا على انتهاك حرمته مثل إبراهيم أدهم أفندي. ومما يملأ القلب أسفًا أن الصحف أيضًا بغت وسعت عليه متفقة الكلم ولم تشفع له عند المحكمة كما شفعت لمن عداه ولم تأل جهدًا فيها فأسفرت عن عدم تعلقهم بمبادئ الحرية، مثل عدم تعلقهم بالمبادئ الإسلامية (م. ص).

مصطفى كمال بانتقال السلطة والحكومة إليه وبقاء الخليفة مقطوع العلاقة عنهما وعما انتقل إليه المجلس الوطني أو مصطفى كمال. ولو فرض كون هذا المجلس مجلس شورى فليس مستشيره الخليفة ولا هو مستشار له لعدم المناسبة بينهما أصلاً.

ولم تقع حتى الآن مفاوضة بينه وبين ذلك المجلس في أمر من الأمور ولا مراجعة ما منهم إليه يستأذنونه أو يستفهمون رأيه في مصلحة من المصالح، فهل يكون هكذا حال المستشير مع شواره، ومجلس الشورى للخليفة يلزم أن لا يصعد فوق كونه مستشارًا للخليفة في حكومته مع بقاء الحكومة والإجراء في يد الخليفة، هذا معنى المشورة ومقتضى ماهيتها اللغوية والشرعية، فإذا صعد مجلس الشورى حده إلى حد الحكومة والسلطة وتخلى الخليفة عنهما خرج الشورى عن أن تكون شورى والخليفة عن أن يكون خليفة، وهل يصح بعد هذا أن يقال لمجلس الكماليين: مجلس الشورى، والخليفة الذي رضي بهذه القسمة الضيزى: خليفة؟!

ولا يتوهم أن مذهبـــي تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الإطلاق، كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة إذ يعرفني من يعرفني ومناظرتي الاتحاديين في البرلمان العثماني ودفاعي الذي قضيت به حق الشورى عند البحث والمناقشة على المادة الخامسة والثلاثين من مواد الدستور، وكان الاتحاديون يومئذ ساعين في اغتصاب حقوق المجلس ونقل قوته تمامًا إلى السلطان على ضد مسعاهم اليوم، يحلونه عامًا ويحرمونه عامًا، وأنا اليوم كما كنت أمس ومذهبـــي إيتاء كل ذي حق حقه.

ثم إنه لا يقاس تنازل الخليفة الجديد -أعني به عبد المجيد- عن حقوق الخلافة على ما تقوله الاتحاديون الكماليون قبل هذا على الخليفة محمد السادس من ضياع نفوذه تحت يد الإنجليز المستولية على الآستانة لأنه ضياع اضطراري حصل باضطهاد الأعداء لا باضطهاد الأحباء ونحن لم نرض بذلك الاضطرار ولم نسببه بل أنتجته غلبة الدول الائتلافية في الحرب الكبرى التي دخلها الاتحاديون على خلاف مرضاتنا. وكنا نحن معاشر المخالفين عند احتلال الأجانب بالآستانة نائين عن أوطاننا مثل ما كنا اليوم أو معتقلين في أيدي الاتحاديين منذ زمان تقدم مبدأ الحرب وقد أمضى عقد الاحتلال في (مندروس) وزراء مصطفى كمال ويداه اليمنى واليسرى (فتحي ورءوف) وكان وقتئذ معظم جيش الدولة المقهقر تجاه جيش الإنجليز البري تحت

قيادة مصطفى كمال. فأولئك الأبطال لماذا رضوا بالذل وخضعوا بهدنة (مندروس) التي هي بمنـــزلة الأساس المعد لكل مصيبة وملمة بعدها ومن تلك المصيبات والملمات احتلال أزمير، ولماذا لم يمنع مصطفى كمال صديقيه الصادقين له من عقد تلك الهدنة أو لم يهجم عليهما وعلى هدنتهما إن لم يصغيا إليه بجيشه الذي يقوده كما فعل ذلك بمعاهدة (سيفر) لكن الفرق بين الحالتين من حيث إن الحكومة المركزية كانت بيد الاتحاديين في أحديهما فأطاعهما وبيد المخالفين في الأخرى فبغى عليها.

نعم، كان ما كان من سوء أعمالهم واحتل جنود الأجانب بالآستانة وضاع بعض نفوذ الخليفة، ولكنه كما قلنا ضياع اضطراري يزول بزوال الاضطرار، وما استقرت عليه آراء المجلس الوطني الكبير من تجريد الخليفة عن حكومته وعن جميع حقوقه ونفوذه[1] فهو ضياع كلي اختياري وقع عليه التواطؤ بين الخليفة وبين صناديد الكماليين واتخذ دستورًا ناطقًا بافتراق الحكومة عن الخلافة التي كانت تكسوها صفة دينية فصارت حكومة لا دينية بالضرورة، وإلا لم يكن المرام هو اللادينية، أعني عدم تقيد الحكومة بالقيود الدينية التي تتقيد بها الخلافة، فما الذي دعاهم إلى هذا التفريق؟ أسأله عن علماء مصر مرة ثانية فليسألوه عن سادتهم الكماليين إن كانوا ينطقون، هل هو عدم أهلية محمد السادس للحكومة، فإن كان السبب ذاك فليبدلوه وقد بدلوا بها عبد المجيد واعترفوا بأهليته ولكن لم يعيدوا إليه سلطته، وإن كان السبب الاهتمام بالشورى فقد عرفت حال الشورى الكاذبة وانقلابها عن ماهيتها بتصاعدها في حد السلطة مع أن الشورى كانت موجودة ومرعية في الدستور الذي أبطله المجلس الوطني الكبير ولقبوه بالكتاب الأسود وأقاموا مقامه التشكيلات الأساسية الجديدة وكان مكتوبًا في ذلك الدستور القديم أن دين الدولة الإسلام وأن من حقوق السلطان إجراء الأحكام الشرعية والمحافظة عليها.

وكنت أستفهم أنه هل استحق ذلك الدستور القديم لقلب الكتاب الأسود بِما

---

(١) مع أن الكماليين كانوا أبان نهضتهم في الأناضول غروا الناس وقادوهم إليهم بوعد إنقاذ الخليفة من الأسر وإنقاذ نفوذه من الخسر. (م. ص)

احتوى على مثل هذه المواد، وأسائل المصريين أي مواد جديدة أقيمت مقامها، لولا معرفتي بجهلهم بقديم شأننا بعد اختبار شأنهم.

نعم قد انتهز الكماليون أيام كونهم مرتدين برداء الرثاء الديني فرصة الصولة على الدستور القديم من حيث احتوائه على عدم مسئولية الخليفة، والعجب أني مع إخواني الذين صحبت بعضًا منهم في سفري هذا، وبعضهم خلفتهم في الآستانة والأناضول والله أعلم بحالهم وبعضهم شنقهم الكماليون كالمغفور له الحاج مصطفى أفندي مفتي آقشهر ومن العلماء الأفاضل والمغفور له الحاج عبد الوهاب أفندي نائبـــي قونية وبولي، جادلنا الاتحاديين الذين ليس الكماليون إلا منهم لأجل هذه القضية في لجنة الدستور المنعقدة في البرلمان، ولم نأل جهدًا في تغيير تلك المادة فلم نستطع، وكان المانع المنعة الاتحادية التي هي صبغة الكماليين الأولى، يعرف ذلك رجال أذكرهم بأسمائهم، وكفى بالله شهيدًا، ثم العجب أن المادة القائلة بعدم مسئولية الخليفة هل تبدلت بعد ما أبطل الكماليون الدستور الذي احتواها وغدت قائلة بمسئولية الخليفة؟ كلا، إنه لم يبق للخليفة بعد تجريده عن الحكومة شغل رسمي حتى يسأل به، فعدم مسئولية العامل ما هو بأشد غرابة عن مسئولية الممنوع من العمل.

ومن تقولات من كتب في المقطع الذي نقلنا أشطرًا من كلماته فيما سبق وأسهبنا في جوابها: "هؤلاء المصريون هم الذين يقولون والأسف ملء قلوبهم والجموع ترقرق في عيونهم أنكم ومن على شاكلتكم من أسلافكم أنتم الذي فرقتم شمل الامبراطورية العثمانية الضخمة التي مدت ظل الإسلام سيوف السلاطين الفخام".

وأنا أقول يا مصري ويا أزهري (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)[1]. وقل ما جرى على لسانك، وإلا ﴿**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ**

---

(١) والحديث بالكامل: عن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت». رواه البخاري.

وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء:٣٦]. إن كان كل ما تعلمه هكذا.

تقويم سياسة الاتحاديين والكماليين الداخلية والخارجية:

فما البيض إلا السود والنور ظلمة وذو الجهل دار والضرير بصير

فالذين فرقوا شمل الامبراطورية العثمانية الضخمة هل هم نَحن أو الذين قضينا حياتنا السياسية وديوننا الوطنية والإسلامية بمخالفتهم ومجادلتهم ومخاصمتهم وهم الاتحاديون والكماليون[1] الذين وضعوا أيديهم على تلك الآمبراطورية العثمانية

(١) وقد جرينا من أول كتابنا إلى آخره على الحكم بعدم الغيرية بين الكماليين والاتحاديين، وهو الحق الذي لا شبهة فيه لنا ولا لأحد يتعرفهما من قريب، بل هما عبارتان عن شرذمة مختلفي العروق والأجناس اتفقوا على اختلاس سلطة الدولة العثمانية وحصرها وحكرها لهم بقصد المنافع الذاتية، أيا ما أصبح الحال في نتيجة ذاك الحصر والحكر، ولو اضمحلال الدولة وخراب بلادها وضياع نفوس أمتها، وقد اتسموا إلى نهاية الحرب الكبرى بعنوان: الاتحاد والترقي وانساقوا خلف أشخاص مثل: طلعت وأنور وجمال، وبعد الهدنة جمعوا شملهم المشتت في حاشية مصطفى كمال فتسموا بالقوى الملية والكماليين وجمعية مدافعة الحقوق وحزب الخلق وتناسوا اسم الاتحاد وتناكروه وها هم بأعيانهم، ولم يدع واحد من الفريقين شيئًا من التغاير والتنافر بينهما، بل هما بأجمعها حصرا كل جهدها في معارضة المخالفين المنسوبين إلى حزبي الحرية —[ينظر تفاصيل حركة الانقلاب على السلطان عبد الحميد بواسطة أعضاء جميعة الاتحاد والترقي وآثارها على الشعب التركي بكتاب أرمسترونج السالف الإشارة إليه (ص٣٧ وما بعدها) حيث يقول: "وكان الشعب التركي يتهم الحكام الجدد بالإلحاد واعتناق المبادئ الباريسية الهدامة، كما يتهمونهم بأنهم يهود وماسونيون وليسوا أتراكًا ولا مسلمين، وكل ما يهدفون إليه هو القضاء على الإسلام والخلافة (ص٣٨، ٤٠) ويفرز الدكتور محمد بديع الشريف أعضاء هذه الجمعية فيذكر أن العدد السائد فيها على الترتيب: الأتراك ويشكلون الأكثرية، ويليهم اليهود في الكثرة، ثم تأتي بعد ذلك الأجناس الأخرى، وهم كما رأينا أصحاب حركة الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد. (الصراع بين الموالي والعرب ١٩٧).

وقد تنبه الشيخ مصطفى صبري مبكرًا جدًّا، ربَّما أول من تنبه إلى تلك الحقيقة، أي: نفوذ اليهود الفعال داخل الجمعية واستخدامهم لباقي الأعضاء في تحقيق مآربهم، حيث يخربون بيوتهم بأيديهم، آسفًا على أعضائها من المسلمين الذين استخدمتهم القلة اليهودية في تحقيق مآربهم]– والائتلاف ومخاصمتهم أشد الخصومة.

=

=

نعم، حدث بوسيلة فسخ المجلس الوطني بأنقرة وعرض أعضائه الجديد في معرض الانتخاب اللفظي حديث الخلاف والمنافسة بين الاتحاديين والكماليين، كأنهما غيران منذ كانا، حتى شنع الكماليون على الاتحاديين ورموهم بجنايات ثقلية وطنية طالما كان يرميهم بها معارضوهم القدماء، فمن ذلك ما كتبه (فالح رفقي بك) نائب (بولي) وكاتب جريدة (آقشام) من مقالة رئيسية يصول فيها على حسين جاهد بك كاتب "طنين" وصاحبها الاتحادي الشهير قائلاً: "إن حزب الاتحاد والترقي بعدما محا السلطنة العثمانية فر بالمدمرة الأجنبية من طريق (بوسفور) وسلم الأمة إلى الأعداء (جنود إنجليز والفرنسيس والإيطاليان واليونان، يحكي ما وقع في منتهى الحرب الكبرى عقب هدنة "مندروس" وهذا الحزب هو الذي أشقى الأستانة في معاهدة لوزان وتركها مع المضايق من غير دفاع (يعني الذي سبب حصول الإضرار إلى عقد الصلاح بذاك الشكل هو هذا الحزب من حيث دخوله الحرب الكبرى التي هي رأس كل خطيئة ورزية) وعليه مسئولية أخرى قرية احترقت بساحل نهر "سقاريا" (الجاري تحت أنقرة وكان غاية ما امتدت إليه معركة اليونان في الأنضول) ولو علم يتامى الحرب أين الآن ذلك الحزب لحق لهم أن يسألوه آبائهم الذين قتلهم وهم مئات ألوف بدل أن يسألوا الحكومة الفقيرة سعادتهم، وكل ضجرة أو شقوة أقلقت بلادنا مثل عطالة موظفي الحكومة من الأعمال والوظائف وضيق المعاش والمعيشة العام واضطرابات الحرائق وشدائد المجاعة وسائر أدوائنا التي تنتقد على الحكومة بعدم مداواتها فمسئولها الحقيقي هل هو في أنقرة أو في حزب الاتحاد".

"إن البحث عن مسئولية الاتحاد والترقي حق مؤبد لكل أحد وإن ذلك الحزب المسئول المجرم بهذين الوصفين مبحث مهم ومستقل في تاريخ الترك العمومي". آقشام ٢٨ من ديسمبر ١٩٢٣م.

وهذا أول اعتراف وقع من الكماليين بذنوب إخوانهم الاتحاديين مع ما يرون أنفسهم برئاء منهم ومن ذنوبهم ولكنا نقوم لهذا الاعتراف أهمية عظيمة ونسجله حجة قاضية على الاتحاديين والكماليين معًا، ضاحكين من ادعاء براءة الكماليين من الاتحاديين وأفعالهم فلقد تأخر الكماليون في تصديق جنايات الاتحاديين تأخرا يكفينا للبرهنة على أنهم شركاؤهم فيها، بل هم أنفسهم المتناسخون عنهم، الآن أجرم الاتحاديون على الوطن وضحوه في سبيل أغراضهم وأهوائهم؟ أو قبل هذا بعدة سنين، سيما وقت دخولهم في الحرب العظمى ووقت خروجهم عنها واقترافهم ما هم مقترفون في غضونها، فوقعت منهم تلك الواقعات ومرت عليها السنوات، حتى كادت تنسى آثامهم وأسماؤهم، فهل صدرت إلى هذا الآن

=

=

ممن تسموا باسم الكماليين كلمة اعتراض أو حركة معارضة على الاتحاديين مسوقة إلى إيقافهم عن مسيرهم الذي لم يكن يخاف انتهاؤه إلى هاوية البوار، فأين مصطفى كمال وفتحي ورأفت ورءوف وعصمت وكاظم قرة بك وغيرهم من الذين تخضع لهم رقاب الأمة وتتقلب بين أصابعهم الدولة، إن شاءوا عصوا السلطان وبغوا عليه وأنـــزلوه من عرشه وعزلوا جميع آل عثمان من السلطنة وتلاعبوا بالخلافة الكبرى الإسلامية وخلوها من نفوذها... ولماذا لم يعصوا الاتحاديين ولم يخرجوا عليهم عندما رأوهم يجرون على الوطن مضرات وخسارات اعترفوا بها بعد خراب البصرة وبغداد والشام وحلب وبيروت والموصل والحجاز وطرابلس غرب، وبعدما ما أحلوا القوات الأجنبية الأستانة والدردنيل بالفعل وأزمير بالقوة، مع أن انتقال مسألة أزمير فقط من القوة إلى الفعل في زمن السلطان وحيد الدين عد كافياً في جزائه وإخزائه قبل الاتحاديين، والحال أن آفة أزمير جزء من معشار ما اكتسبته أيديهم، كما سنوضحه بتمامه، وهل كل أصحاب الأيدي الأثيمة التي فعلت هذه الأفعال الجسيمة عبارة عن طلعت وأنور وجمال فقط؟ كلا، بل زعماء الاتحاد كهؤلاء فعلوا ما فعلوه مستندين إلى قوة الحزب الكامن بين القوات العسكرية، وهو عين القوة التي يمثلها الآن مصطفى كمال وأقول لفالح رفقي بك: ما أدراك بجرائم الاتحاد والترقي؟ أين أنت من ذكراها إلى هذا الآن؟ وأين كنت في زمنهم، ألست منهم حين قضيت شباب عمرك ما عمروا في خدمتهم عامة وخدمة جمال باشا قاتل العرب والترك خاصة كما احتللت الآن وتوغلت بخدمة مصطفى كمال باشا؟ وكيف نسيت باشاك القديم بباشاك الجديد حين يقول الأمة رحم الله الباشا الأول والنباش الأول؟!

ولكل أحد حق البحث والتفتيش عن جرائم الاتحاد والترقي كما قال (فالح رفقي بك) إلا نفسه وإلا الكماليين لأنَّهم ليسوا بغيرهم، وكفى مفهمًا له بأن الكماليين ليسوا غير الاتحاديين كون فالح رفقي بك نفسه من الكماليين، ومن كلامه: "لو علم يتامى الحرب أين حزب الاتحاد والترقي..." فأين الآن حقيقة ذلك الحزب الأعظم وما هو بعبارة عن حسين جاهد بك فقط، أين تغيبت أركانه وأعضاؤه وأفراده التي كانت تبلغ الملايين من الملاعين وأنا أذكر لهؤلاء اليتامى أنَّهم يلفون في حزب الاتحاد والترقي أن تحروهم في حزب الكماليين كما ألفوا فالح رفقي بك فيه، وقد بحث في مقاله عن هدنة (مندروس) وأراها كحجة الإعدام على الاتحاد والترقي، ولم يذكر من عقد تلك الهدنة ووقعها، ونحن حائرون في أن رءوف بك رئيس الوكلاء السابق لحكومة أنقرة وفتحي بك رئيس الوكلاء ثم رئيس المجلس الوطني الكبير هل هما اتحاديان أو كماليان؟

=

ومع هذا الاختلاط والامتزاج الصميم والعميم بين رجال الكماليين والاتحاديين لا فرق بينهما من حيث المبدأ، مع أن التمايز بين الفرق السياسية إنَّما يكون باختلاف المبدأ مثل ما كان بينهما وبين مخالفيهما في حزبي الحرية والائتلاف، فكلاهما متفق في نـــزع السلطة عن الخلفاء والسلاطين ومنحها لصناديده تحت ستارة منحها للأمة، بل كلاهما جمهوري كما اتضح عما جرى من الأقوال عند محاكمة صحافي الآستانة في محكمة الاستقلال، وكلاهما لا ديني يتراءى للناس تارة بوجه طوراني متعصب الجنسية وتارة بتقحمات البلشفية، وتارة كالمجاهد في سبيل الإسلام ومنجيه، وكلاهما مفرط في دعوى الحرية بلفظه وقاتلها بفعله، وكلاهما مولع بالحرب والقهر وطرائق الهرج والمرج غير باذل في كل ذلك عن نفسه وماله، بل مثل ما جدح جوين من سويق غيره، غير متضرر ولا مستحي من ضيره، ولكن محرز القدح المعلي من خيره، وكلاهما خائض في غمرات الظلم والبغي وإن عيرا خصومهما بسياسة الشدة والتدمير، والحال أن عهدهما هو الذي امتلأ بهما وفاض، ويعلم الله وكل واحد في تركيا أن غيرهما لم يأت بعشر عشر عشر من معشار ما أتيا به من الشدة والتعسف، حتى إن الذي غلّبهما على معارضيهما عدة مرات هو عدم شفقتهما على معارضيهما ورفق معارضيهما بهما.

ومن حديث الدلائل على أنَّهما متحدان انتهاء محاكمة الصحافيين في محكمة الاستقلال بالبراءة ولو كان الاتحاديون من غير الكماليين أو من أهل الديانة حقيقة "كالوليد" لقضى عليهم. وما رأينا كاهتمام أهل الآستانة بتلك المحاكمات وقلقهم للاطلاع على نتائجها إن صح ما كتبته صحفها، كأنها أول محكمة استقلال انعقدت في تركيا وكأن أخواتها الكثيرة لم تشنق قبلها من أعيان البلاد وأبرارها مئات وألوف، وكأنه لم يوجد في تركيا من يعبأ بهم وبحياتهم ومماتهم غير حسين جاهد بك ووليد بك، حتى إن محكمة الاستقلال لما حكمت ببراءة ساحتهما صارت أعدل المحاكم بالرغم من إسرافها في قتل نفوس آخرين، وحتى حكم بعدالتها في ذلك أيضًا ورأيت إبان المحاكمة مقالة في"طنين" لفاضل أحمد بك يعرف فيها نفسه بأنه يعبد الحضارة ويتجنب التعصب من أي نوع كان، ثم يطري في فضائل حسين جاهد بك ووليد بك، وما سيقت له المقالة أعاذتهما عن خطر الحكم، عليهما ويغيب عن مقالة فاضل أحمد بك وإن لم يغب عن نفسه أنَّهما كانوا في زمنهما وهو زمن الاتحاديين لا يهتز قلوبهما بقتلى المحاكم العرفية ظلمًا بل يشجعان حكوماتهم بأقلامهم إلى أمثال تلك المظالم.

وصفوة الكلام أن الكماليين ليسوا بأغيار الاتحاديين، وأن النهضة الكمالية مرتبة ومدبرة

لإحياء مبادئ الاتحاديين بل لإحياء أشخاصهم الذين كانوا قد ماتوا عندما أماتوا الدولة العثمانية الكبرى في الحرب العالمية، وأن الاتحاديين الذين هدموا الإمبراطورية العثمانية على ما اعترف به لدى الكماليين لو لم يكن الكماليون منهم ومعهم في أفعال الهدم على ما بينا ثم لم يزيدوا عليهم بهدم الخلافة الإسلامية أيضًا كان لهم حق التبجح على الاتحاديين، وكلا الحزبين في الحقيقة من جنس واحد، وكلاهما غير مستند إلى القوة المشروعة التي تستند إليها الأحزاب السياسية وهي القوة غير المسلحة -أعني بها قوة الشعب وقوة الانتخاب المبني على المحبة العامة- بل منبع القوة في كليهما عبارة عن الجيش، وكثيرًا ما يؤكد ذلك بقوة اللصوص، بيد أن العسكر كان في زمن الاتحاديين بمنـــزلة الآلة وقوة الظهر لسياستهم فترقت تلك الآلة في الدورة الكمالية وغدت عاملة بنفسها، وربَّما كان يشام في زمن الاتحاديين بعض من علامات المنافسة والمطاولة بين فرعيهم العسكري وغير العسكري فينظم الميزان بحذاقة طلعت، والآن رجحت كفة العسكريين، فلعنة الله على الاتحاديين، إنهم أدخلوا السياسة في الجيش فسنوا هذه السنة السيئة فينا وصاروا آفة على الدولة، ثم صار الجيش آفة على الدولة وعليهم. وتدخل الجيش وتحكمه في سياسة الدولة هي الطامة الكبرى والبلية التي لا يقاس عليها بلية، بمنـــزلة أن لا ينقاد سلاح المرء له ويصير عاملاً بنفسه، فإن شاء يستأخر عن صاحبه وإن شاء يتقدمه وإن شاء يتوجه إلى خلفه فيصيب صاحبه، والجيش عند استقلاله مثل هذا السلاح ذو حركة عمياء، وإذا كان يصدر منه في حين من الأحيان ما يعجب الناظرين رواؤه فلا يدرون ما يتضمنه وراءه، ومن ذلك القبيل فتح أزمير لأنهم مع ما خربوا في سبيله من البلاد وخربوه نفسه طاشوا وعتوا بذلك الفتح واستكبروا وخرجوا على الخليفة والخلافة بإخراجها عن وضعها الشرعي وعلى الحكومة بجعلها لا دينية، وأصبحوا آفة على الدين والدولة وأفراد الأمة من المسلمين وغيرهم، ولا تحسبن الآفة انحصرت على غير المسلمين لانضمامهم إلى اليونان ومن المسلمين على من التحق بهم لفساد جبلتهم، وهم بعض الأتراك وأكثر الشراكسة. كيف يكون هذا الحال؟ وكيف تؤمنون باتفاق المؤمنين أفرادًا وأفواجًا مع الكافرين؟ أولئك الشراكسة المتوطنون في الأناضول وهم من أهل السنة والجماعة ورابطتهم بدينهم أقوى وأقوم من رابطة الكماليين السلانيكيين بلا شبهة، كيف يتصور منهم بأجمعهم أو أكثرهم ومعهم علماؤها من سكان المدن والقرى أن يغتالوا دولة الإسلام ويتحزبوا مع اليونان؟ وحقيقة الأمر أنهم وكذا من ثار على الكماليين من الأتراك الأناضوليين من أهالي (يوزغاد) و(بوزقير) و(زعفرانبولي) و(كرمدة) و(دوزجة) و(كيوه) و(بكبازاري) و(نعللوخان) و(وقوجكير) و(مودرني)

و(قونيه) مع ١٤ من بلدالها ما أطاقوا أن يصبروا على طيشهم وبطشهم واعتدائهم على الأموال والأنفس وأحسوا حركاهم اللادينية باسم الحركات الملية وخروجهم على السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية فثاروا عليهم وانتصروا منهم ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنَّما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق.
والظلم والبغي مردودان على صاحبيهما وإن كانوا مؤولين بوقوعهما في سبيل فتح البلاد، وبعد فتح لاحق لأحد أن يمتطي رقاب الناس ببطر الظفر ويتعدى على دينهم ودنياهم ويكرههم على السكوت عن الحق ويسلب عنهم حرية الكلام والاجتهاد والانتخاب لأن المقصود من الفتح إعلاء كلمة الله وكلمة الحق وإسعاد العباد وإعزازهم، فإذا كان الفتح مخلاً بهذه المقاصد وهادمًا لها فضلاً عن أن يخدمها وجرأ الظالمين على تشديد الظلم والتضييق على عباد الله فوجوده أشأم من عدمه وإثمه أكبر من نفعه. واعتداء الكماليين في الأناضول قبل الفتح وبعده على الأموال والأنفس مما شاع وذاع وبلغ حد التواتر، ومع ذلك صار سببًا لازدياد من يتبعهم.

ومن يقف آثار الهزبر ينل منه   طرائح حمر الوحش إذ هو راتع

ونحن نعلم -ويعلم غيرنا- أن كثيرًا من الضباط العسكريين والاحتياطيين بعد الهدنة ارتحلوا إلى الأناضول والتحقوا بمصطفى كمال لاكتساب الغنى والتخلص من ضيق المعاش الذي طالما أقلقهم في الآستانة فنالوا ما أرادوا، ومما كان سببًا لخذلان حكومة السلطان وحيد الدين عدم إشباعها الضباط العسكرية من أموال دولة خربت وافترقت، ألا ترى أن الحكومة الكمالية عينت جل أموالها لهم وزادت في ماهياهم بما لا تسمحه الحكومات الملية فضلاً عن الحكومة التي هي وأمتها وموظفوها غير العسكرية في اضطراب ومضض عظيم من الفقر والمجاعة، هذا مع كون أغلب النواب في المجلس الكبير الوطني من أولئك الضباط.
والكلام في أنه لا يأتي الخير من حركة الجيش بإرادة نفسه، والتمرد العسكري كم أعيى الدولة وأعجزها في تاريخها باسم (يكيجريلر) ودامت بليتهم ومعصيتهم في عهد كثير من السلاطين حتى استأصلهم السلطان محمود الثاني وخلص الدولة من فتنتهم، وكانت الغاية المطلوبة من التشكيلات العسكرية في كل مملكة وجود صنف متعهد لخدمة حراستها وحراسة أهلها بأموالهم وأنفسهم وحريتهم وسائر حقوقهم السياسية والمدنية من تعرض الأعداء، فإذا أخذ العسكر يتحكم ويتعدى على الأمة انقلب الخادم حاكمًا وصارت الأمة جهزت أعداءها بأيديها على ظن أنَّهم حرسوها من الأعداء فالعساكر الذين أعددناهم واستأجرناهم لصيانة أنفسنا وأموالنا إذا هم أول المعتدين علينا بأسلحتنا وهم الذين كنا

رجونا بهم حفظ استقلالنا وأموالنا وحريتنا وعزتنا وأمننا فإذا مقدساتنا تلك ألعوبة بأيديهم ونحن أذل في أسرهم من كل ذليل، قال الشاعر:

وكنت أعدك للنائبـــات فها أنـــا أطلب منك الأمان

والحاصل أن الجيش العثماني أخذ يتفسخ بمرض السياسة في زمن الاتحاديين وبلغ التفسخ غايته في زمن الكماليين، وأن الدعوى المستحدثة المنبئة بالمتغايرين الكماليين والاتحاديين دعوى باطلة لا تسمع، فإن كان بينهما فرق فما هو من حيث خبث الاتحاديين وطيب الكماليين بل من حيث إن الكماليين أخبث وأشنع من الاتحاديين وبلية على الدولة والأمة أشد منهم، فالاتحاديون كانوا ظالمين وسفاكين من الدماء المحقونة، والكماليون أظلم وأسفك، وكان الفريق الأول مستبدين متغلبين على آراء الأمة في عهد حريتهم، والكماليون أشد استبدادًا وتضييقًا على الأمة في عهد السلطنة الملية، فكان تناقضهم مع الأمة واستهزاؤهم بها فوق تناقض الاتحاديين واستهزائهم، وكان الاتحاديون لادينيين متدرجين غير مجاهرين، الكماليون متسرعون ومجاهرون في الإلحاد، فهم أضر منهم بدنيانا وديننا، وأما الفرق بين الفريقين من حيث إن الاتحاديين سببوا إضاعة أزمير والكماليون استردوها فإنّما هو أمر تنخدع به النظرة الحمقاء، لأنّهم كانوا مع الاتحاديين حين ضيعوها كما ذكرنا، ثم إنّهم حين استردوها استردوها لهم أنفسهم لا لدولتنا ولا ملتنا، دولتهم غير دولتنا وملتهم غير ملتنا، ولسنا منهم وليسوا منا، وستسمع منا مزيد تشريح وتوضيح في مسألة أزمير.

ونتيجة هذا البحث أن حديث الغيرية بين الاتحاديين والكماليين على أن الاتحاديين من شرار الناس هادمي الوطن والكماليين خيارهم خادمية غلطة من الغلطات وترهة من الترهات، وحقيقة الحال كما قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[النساء: ٨٨]. وإنه اعترف بجنايات الاتحاديين من قبل الاتحاديين ولات حين منفعة لذلك الاعتراف فليته وقع إبان إيقاع الاتحاديين تلك الجنايات فكفهم عنها أو عن بعضها ومما ينبغي أن يذوب لمثله القلوب من كمد أن كثيرًا من المسلمين لا سيما المصريين لم يعترفوا بجنايات الاتحاديين إلا بعد ظهور الكماليين وتبعًا لاعترافهم بها، فبعدًا لهم وماذا عليهم لو لم يحتاجوا في الإذعان بالحقائق وتغرس الشر والضر إلى حدوث ما هو أشر وأضر فيذعنوه بعده، مع أن الخليق بطبيعة الإنسان أن يذكر أهون الشرين بعد ظهور أشدهما بخير، كقضية النباش الأول، وهم بعكس القضية يعظمون الشر والظلم ويقدسونه حال كونه شرًا وظلمًا بالفعل ويقبحونه بعد انطفائه وانقضاء أوانه، فكأنهم أسخطهم انقضاؤه وسقوطه عن العمل، ألا

الضخمة قبل بضع عشرة سنة وتسلموها من يد المغفور له عبد الحميد خان وهي إذ ذاك تمتد من بصرة إلى سراي بوسنة ومن اليمن والحجاز إلى طرابلس الغرب مع ما لها من الجزر الكثيرة في بحر إيجة فتصرفوا فيها كما يشاءون ولَم يقبلوا نصيحة ولا شركة رأي من أمة أو خليفة مع كون حكومتهم مشروطة في الادعاء ومن جهة الأسماء، وأساءوا المعاشرة مع أبناء الوطن فأوقدوا نار الحرب في داخل المملكة وبين عناصرها من ألبانها وأكرادها وشراكسها وعربها بل وأتراكها، ثم إنَّهم كما أساءوا وأفسدوا المعاشرة في الداخل أفسدوها أيضًا في الخارج فبدلوا في عشر سنين أكثر من عشرة أصدقاء وأعداء لهم من الدول حتى دخلوا الحرب الكبرى من غير ضرورة وغلبوا فيها إلى أن سلموا الأستانة وهي عاصمة الإمبراطورية إلى عساكر الأعداء، ولَم يبلغ سائر الدول المغلوبة مبلغنا في إضاعة النفوس والبلاد لم يصل الأعداء إلى عاصمتهم، ومع هذا فهم لم يروا غير الخضوع لأحكام المغلوبية أسلم وأنفع لسياستهم، وبينهم الألمانيون الذين علت أسماؤهم في الحرب الكبرى وغلت قيمتهم الحربية حتى صاروا مثلاً سائرًا في فنون الهجاء، ولا يتجاسر رجل من رجالات السياسة والدولة وهو يتعمق في محاسبة نفعها وضرها ويعد خساره خسار نفسه، أن يضع الوطن على خطر حرب جديدة ضد الدول اللاتي حاربونا وغلبونا واعترفنا تجاههم بالمغلوبية بتوقيع هدنة (مندروس) وتسليم العاصمة إلى جنودهم مع أن هذه

=

يرى أنَّهم يبجلون بعده ما هو أشر منه، وأظلم ويطرونه، أو كأنهم أسقط الأولين عن أعينهم تفوق الآخرين عليهم في الظلم والعدوان وهذا غاية في الضلالة والركون إلى الظلمة الذين شدد الله تعالى في نَهيه وقدحه العياذ به. وقد كان المصريون قبل هذا يعبدون رجال الاتحاد مثل الأنور والآن أعرضوا عنهم وعدلوا إلى الكماليين فسيكفرون بعبادتهم ويكون عليهم ضدًا كما كفروا بعبادة الاتحاديين، وكلنا نستعيذ بالله من تجدد آلهتهم مرة أخرى حيث لا يصير ذلك إلا بعد استيلاء رجل على بلادنا أظلم وأطغى من مصطفى كمال، ولعل للمصريين حالة مرضية مزمنة توارثوها من تاريخهم القديم يعجبهم كل فرعون علا في الأرض ﴿وجعل أهلها شيعًا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم﴾ [القصص: ٤]. (م.ص)

الحالات والخسارات كلها وقعت بأيدي الاتحاديين والكماليون معهم في ذلك، حتى لما فروا عقب الهدنة من الأستانة وتركوا الوزارة فتولاها مخالفون، العائدون من المنافي والمهارب فوجدوا البلاد في جرف هارٍ وأولادها جرت بلا جدوى من دمائهم الأنهار، فلا جرم بعد معاينة الحرب والمغلوبية فيها حال كونهما كسب أيدي الاتحاديين رجحوا خطة الصلح والاستسلام مثل كل واحدة من الألمانيين والنمساويين والبلغار بين زملائنا في الحرب والفشل فيها، وقالوا:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هي عنها بالحديث المرجم

نعم، كان عند ذلك طريق آخر وهو إحداث حرب ثانية دائرة بين تلافي بعض مما ضلع في الأولى أو إتمام المحو على الباقي مع كون الاحتمال الأول بعيدًا والثاني مؤيدًا بالحرب الأولى التي أفادت علمًا تجريبيًّا لما بعدها وأفنت القوات الموجودة عند الدخول فيها، فلابد لتجربة هذا الطريق الذي هي عبارة عن تجربة المجرب -وضحية التجربة الأولى ضاجعة ملقاة أمام أعينهم- من رجل لا تحل به الندامة عند خيبة التجربة الثانية لكونه مجازفًا غير تام العقل أو العلاقة بالدولة والملة، حتى أنهما لو كانتا ملكه لأمكن أن يعذر ما فعله بهما على التهور وسماحة النفس، ولا كذلك سياسة الدولة التي هي مبنية على المصالح العامة ومتعلقة بحقوقهم التي هي ودائع الله.

والذين يعرفون الاتحاديين -ومنهم الكماليين- يعرفون أنَّهم متَى اضطروا إلى الانسحاب من دست الحكومة يجعلون أقوى عُدة لهم ووسيلة لإسقاط من خلفهم واسترداد ما فاتهم من دست الحكومة إغراء الدولة والأمة بالحرب، فإن خاف من تولى الحكومة أن تخسر الأمة والمملكة في الحرب فاجتنبتها يعدون هذا المنهج ذنبًا عليه مفسرًا بتفسيرات مختلفة ومن العجز واحتمال الذل وتتصاعد إلى خيانة الوطن وبيعه، فلا يفلح تحت هذه التهم فيتدهور، وإن دخل الحرب فالجمعية السرية المؤلفة من ضباط الجيش وقواده المرتبطة بهم لا يبذلون جهدهم في الحرب للحصول على الظفر بل يسعون للهزيمة معاكسة ومحادة لمن أخذ بيده زمام الحكومة من شخص أو حزب حتى تكون الحرب وبالاً عليه كما كان اجتنابها وبالاً، وهم جربوا هذه الحيلة ذات الوجهين مرتين فنفعهم كلا وجهيهما في خذلان خصومهم، لأنَّهم قضوا على وزارة المرحوم الغازي مختار باشا والمرحوم كامل باشا بالدخول في حرب البلقان،

وعلى وزارة المرحوم داما فريد باشا بل وسلطنة محمد وحيد الدين باجتناب الحرب بعد هدنة الحرب الكبرى، ونحن نعلم ما يعلمه غيرنا أيضًا من ذوي الخبرة في تركيا أنَّهم كيف اجتهدوا إبان حرب البلقان في إفساد الجيش من داخله وخارجه حتى دخل فيه "طلعت" بالذات متطوعًا، ومن المعلوم المجزوم عندنا وعند أصحاب الدقة أن ضباط الجيش المنسوبين إلى الشركة الاتحادية التجارية إنما يحاربون لنفع شركتهم لا للدولة، حتى إن الحرب التي أصبح اجتنابها بعد الهدنة تهمة عظيمة وويلاً وثيلاً على المرحوم فريد باشا والسلطان وحيد الدين لو دخلوها لما عزرهما وما نصرهما هؤلاء الضباط في طريقة الحرب بل اجتهدوا في مخاذلتهما وتخجيلهما عند الأمة بإيقاعهما هاوية الهزيمة الحربية مثل ما فعلوا بالمرحومين الغازي مختار باشا وكامل باشا، وإنا لا نرتاب في هذا الحكم ولا نبالغ، وإن هذه النقطة كانت مما يجب أن لا تغفل عنها الوزارة التي خلفت وزارة الاتحاديين بعد الهدنة ورأت نشأة الكماليين المتحدين مع الاتحاديين مثيري الحرب الجديدة وسائقي الدولة إليها، وإطاعة كثير من الضباط العسكريين وصداقته للاتحاديين أو الكماليين دون غيرهم لا تعد مزية لهم ونقيصة لغيرهم بل هي وليدة جنايتهم العظيمة من إدخال السياسة والتحزب مع الأحزاب السياسية في الجيش، ولذلك تراهم متَى تولوا الحكومة ينثرون أموال الدولة الفقيرة ويبذروها في تزييد ماهيات الضباط العسكرية ويقتلون الأمة والموظفين غير العسكريين مع الأفراد العسكريين من إملاق، والحكومات المؤلفة من سوى الاتحاديين والكماليين لن يمنحن بهذه الدرجة ولن يمنعن بالضرورة. فهم وشركاؤهم في مناص الحكم والنفوذ عند الجيش اتخذوا الدولة والأمة برقبتيهما ملكًا لهم وتجارة إن اختصوا بهما فبهما ونعما، وإلا فالدمار والخراب عندهم أولى لهما.

وهكذا كان موقف وزارة المخالفين عقب هدنة الحرب العالمية لقاء رجال الدولة الغالبة الذين قرروا فيما بينهم احتلال حليفهم اليونان بأزمير وكلفونا المطاوعة على قرارهم جزاء بما كانت اليونان وقفت بجانبهم ووقفنا نحن بجانب أعدائهم في الحرب التي أدخلنا فيها فعل الاتحاديين الكماليين، وحادثة أزمير وليدة فعلهم ذاك عريقة النسب وكانت الدول في ذلك الحين مجمعين ومتماثلين في تلك الحالة النفسية من التحبب والبغضاء، وتقلب أفكار الفرنسيين أمر حادث بعد تقلب الحال في

اليونان بين فنـــزيلوس وقسطنطين، وبعد هذه التحولات المساعدة لنا ومع أن إقامة اليونان بأزمير لم تكن أمرًا باتًا ليس لأحد أن يدعي أن استردادها منها لم يكن ممكنًا بوسائط سياسية خالية عن التخريبات الحربية الهائلة الشاملة لنصف الأناضول، ويؤيد ذلك أن رجال الدولة الائتلافية قرروا فيما بينهم، فتح أزمير بعسكر مصطفى كمال رده إلينا وإخراج اليونان من أناضول، حتى إن شيوع مقرر الدول المذكور بين عساكر اليونان آيسهم وأخل بقواهم الروحية، وكان تأثير ذلك في انهزامهم- مع الخطأ الفاحش الذي وقع فيه قائدهم العام من سوق خمسين ألفًا من جنودهم التي في الأناضول إلى جهة الروم إيلي- أكثر من استبسال مصطفى كمال، وهم قد وصلوا قبل ذلك ظافرين إلى فناء أنقرة، ومما يجب أن يُنبه عليه أن مصطفى كمال كان يذكر اسمه بالتعظيم أيضًا حينما تأهب للفرار والتقهقر عن أنقرة، وهذا يدل على أن الذين أنشأوه ليحمد ويعظم مطلقًا، على حد قوله:

فهم صدوا دنوا وصلوا جفوا   غدروا وفوا هجروا رثوا لضنائي

ثم إنه لو لم يخطأ اليونان في السياسة وإدارة الحرب ولَم تنقلب الغلبة عليهم بأسباب يؤول جلها إلى التصادف وقد عدت الصحف الكمالية غلبتنا من المعجزات التي لا يجوز الدخول في مهالك الحرب ثقة بها فكيف كانت بنا الحال والعياذ بالله من تمام الاضمحلال، وهذا الاحتمال يجب أن يهتم بشأنه ولو بعد وقوع خلافة معجزة أو مصادفة عند من لــه علاقة صحيحة بِما ينفع وطنه أو يضر، فيتقي كل الاتقاء أن يركب به الخطر لا عند من يعود إليه شرف الظفر ولا يتصل به ضرر الهزيمة، لما قلنا في أولى مقالاتنا من أنه كالمقامر بمال غيره، فله جرأة فوق جرأة رب المال، ومن ذاك القبيل مصطفى كمال وإياك أن تغلط في القياس بين هذا الرجل المقامر وبين البطل المغامر بل إنه مظفر على كل حال، فإن لم يظفر بالغلبة على أعداء الوطن فله الظفر باغتنام الأموال المنهوبة في سبيل تخليصه، فإن لم ينـــزل بعد الحرب قصور السلاطين فله النـــزول بلكندات أوربا التي لا تقصر عن تلك القصور زينة ورفعة، كما وقع لرؤساء الاتحاد الذي ولد الكماليين ومن يشابه أباه فما ظلم.

ثم إني أرى من الواجب أن أقضي حق التدقيق في مسألة أزمير التي عليها مدار فخرهم وتبجحهم، فأقول زيادة على ما قلت فيما سبق أولاً:

إن ما سفك في سبيل هذا الفتح من دماء المسلمين فنحن أحق بها وهي أقرب إلينا منهم وكذا كل حرب دخلتها الأتراك وجدت أكثر النفوس المستهلكة فيها من غير الاتحاديين والكماليين[١] وإن كانوا هم البادئين بها والحاثين عليها، وإذا فتشت أيضًا وجدت لكل من خالفهم شهداء من أنفسهم وأقاربهم، ولا تجد ذلك من الاتحاديين والكماليين السلانيكيين، ومن جراء هذا تراهم بعد الحروب التي تركت الأمة ضعفاء أقوياء وتراهم دائمًا مشغوفين ومشغولين بالحرب، مثلاً: إن الحرب العظمى التي ساقنا إليها الاتحاديون حسبنا أن في عاقبتها الأليمة خزيهم واندراسهم فإذا هم أعزة وذوو قوة وثروة فوق ما كانوا عليه قبل الحرب، ومن هذا يعلم أنَّهم يكنـــزون لأنفسهم حياة مدخرة لما بعد الموت حين ما يسوقون الناس إلى الموت، فهم لا يموتون في الحروب بل يميتون الناس ليعيشوا بعدها.

وأقول ثانيًا: لمن هذا الفتح ولماذا هو؟

فتح أزمير ذريعة لهدم الدين

(١)

فإن كان للدولة العثمانية التي كان مصطفى كمال وأصحابه ممن تربى بنعمتها ووضع نفسه تحت أمرها ونهيها فهم عصوها وبغوا عليها ثم هدموها وأرادوا أن يمحقوا اسمها ورسمها حتى إن واحدًا منهم اقترح سن قانون يأمر الأمة[٢] بتجريد

---

(١) هل هي حروب مصطنعة للقضاء على خصومهم؟

نترك الإجابة لأساتذة التاريخ، فإن تاريخنا المعاصر بالذات يحتاج إلى إعادة كتابته لإظهار الحق وكشف التفسير المزور المكتوب على أعين الاستعماريين وأعوانهم.

ولِمَ نذهب بعيدًا وقد وصف الشيخ مصطفى دخول تركيا الحرب العالمية الأولى بأنها (رأس كل خطية)؟ لقد أحس بأن وراءها، أيد خفية كانت تريد تحقيق مصالح ذات بال، لاسيما إنجلترا.

وقد رأى بعض المحللين أن تركيا (أرغمت على خوض غمار الحرب إلى جانب أعداء بريطانيا، وضد مصالح تركيا الخاصة بالذات).

زهدي الفاتح لورنس العرب على خطى هرتزل- تقارير لورنس السرية ص٧٢.

(٢) يشير إلى إرغام الشعب التركي على ارتداء القبعات ومحاكمة الرافضين للبسها بواسطة =

طربوشاهم عن زر معلق عليها لكونه من آثار الدولة العثمانية. فإن أوجب كل فتح فاز به قائد جيش حق البغي والوثوب على دولته المتبوعة له وأميره المعظم شأنه فويل للدول من القائدين الفائزين، وإني أتعجب من المرشال (فوش)، و(اللنبي) وأمثالهما لماذا لم يتحكموا ولَم يبغوا على دولاهم، فإن قلت: إن مصطفى كمال وأصحابه عصوا دولتهم قبل فتح أزمير لكونها آمرة بالصبر على احتلال اليونان بها، ومن أجل أنها ساقت عليهم الجيش كاليونان وحكمت عليهم بالإعدام، قلت أولاً: ليس من حق الجيش وقائده أن يحكم في سياسة دولته ويعمل برأيه على خلاف رأيها لأن موقف الجيش[1] في الدولة إنما هو موقف أداة الإجراء لا مصدر الأحكام والآراء،

=

محاكمات صورية غاشمة سميت (محاكم الاستقلال) والأصح تسميتها (محاكم الإذلال) فقد اتخذها مصطفى كمال سوطًا رهيبًا يلهب به ظهور كل معارضيه، وقد سخط الناس على ما أرغموا عليه من لبس القبعة الأوربية أكثر مما سخطوا من أي إجراء آخر اتخذته الحكومة الجمهورية. جب وجهة الإسلام ص٢٠٩

(١) اعتمد مصطفى كمال على الجيش في تنفيذ أغراضه، وقد مر بنا الشيخ مصطفى صبري (أن المعسكر كان في زمن الآلة وقوة الظهر لسياستهم، فتفرقت تلك الآلة في الدولة الكمالية وغدت عاملة بنفسها) وكان شيخنا سابقًا لعصره بمثل هذا الرأي حيث ذهب إلى أن حكام تركيا الجدد لا يستندون إلى الشرعية، ويعني بها الأحزاب السياسية المعبرة عن إرادة شعبية حقيقية، فاستخدموا الجيش أولاً كأداة ثم تولى رجاله بعد ذلك الأمور بأنفسهم، وهو أسلوب الانقلابات العسكرية التي انتشرت في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، فهل هي مجرد مصادفات؟ أم أن وراءها مخططات مرسومة بعناية ودهاء؟

نعود إلى أتاتورك الذي احتال للجمع بين القوة العسكرية والشرعية المستندة إلى إرادة شعبية فهداه تفكيره إلى إنشاء (حزب الشعب) الذي أخذ يحكم باسمه، فكيف تكون هذا الحزب ومن هم أعضاؤه؟

يجيبنا على ذلك أرمسترونج بقوله: "إنه يطمع في أن يصير دكتاتورًا، ولكن علام يعتمد في بلوغه غايته أن الجيش الذي يؤيده اليوم سوف ينسى انتصاراته وأمجاده غدًا حين يتقادم به العهد في أحضان السلام والفقر وحفنة من أنصاره من النواب المستعدين لتأييده بمسدساهم، لن يستطيع أن يرهب بهم الجمعية والبلاد كل حين وإذن ينبغي أن يكون له سند غير القوة، أن يخلق آلة سياسية محاربة يتخذها سلاحًا له، وهنا فكر في لجان المقاومة

=

وإن كان رأي دولته متضمنًا لما يشق احتماله على الأمة، ألا يرى أن جيش الألمانيين مع كونه أقوى بكثير من جيشنا ما خرج عن طاعة حكومته التي عقدت معاهدة (فرساي) مع كونها في غاية الشدة والثقل على أعناق الأمة الألمانية، وثانيًا: إن خروج الكماليين عن طاعة أمير المؤمنين لم يتولد من مقالتهم والحكم بالإعدام عليهم بل تولدت مقاتلتهم والحكم بالإعدام عليهم من خروجهم عن الطاعة، حتى إنهم توجهوا وهجموا على الأستانة قبل التوجه إلى أزمير فقوتلوا بعد ذلك، على أنه لو كان هذا الخروج لاسترداد أزمير ولم يكن مقصودًا لهم بذاته لانتهى وزال بحصول أمر الاسترداد.

(٢)

وإن قلنا: إن ذلك الفتح للإسلام ولإعلاء كلمته فهم فارقوا الإسلام بعد ذلك لما أنَّهم فرقوا بين حكومتهم وبين مقام الخليفة وجردوه عن نفوذه، وقد بينا أن ذاك التفريق تضمن تلك المفارقة، لأن الخلافة صفتها المميزة عبارة عن الرئاسة الدينية التي تستتبع الحكومة الدنيوية الجسمانية وبعبارة أخرى كون المسلمين تحت حكومة رجل وكون ذلك الرجل تحت حكومة الدين لنيابته عن الرسول ﷺ في حكومته بين أمته، فلما جردت الحكومة عن الخلافة وصارت حكومة عادية زمنية، ولم يكن فرق بينها وبين حكومة الخلافة إلا كونها غير مقيدة بقيد النيابة وحكومة الدين عليها فلا جرم صار معنى افتراق الحكومة عن الخلافة افتراقها عن الديانة، ومع ذلك فإنهم كثيرًا ما

=

المحلية التي أنشأها في الأقاليم بمعاونة رءوف ورفعت سنة ١٩١٩، والتي كانت نواة المنظمات الشعبية للمجندين التي طردت الإنجليز واليونانيين من البلاد وقادها إلى النصر، ولما كانت هذه المنظمات التي يلتهب أفرادها وطنية وحماسة ذات صبغة عسكرية، أي تخضع لأمره مباشرة فقد قرر أن يحملها إلى آلة حزبية منظمة تخضع لإشرافه وتصبح الحاكم الفعلي لتركيا وفي وسعه أن يطلق عليها (حزب الشعب) ويمنح كل لجنة منها سلطة اختيار عمدة القرية وواعظها وناظر مدرستها ومدير شرطتها وبريدها وكناسي شوارعها، ومن هنا ترتبط اللجان به ارتباطًا شخصيًا بحيث ينعكس على كل منها نجاحه أو فشله. (المصدر نفسه ص١٩٦/١٩٧)

قد صرحوا بأن تجريدهم الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما إنما وقع بقصد التفريق بين الدنيا والدين وكان فتح أزمير عملاً واجتهاداً في سبيل تلك الدنيا التي جردوها عن الدين لا في سبيل الدين، وليس في ذلك الفتح نصيب للدين إلا تجريده عن نفوذه وتبعيده عن حكومته(١)، فهم بما أفادهم فتح أزمير من القدرة والجراءة أظهروا خلتهم اللادينية، والغافل يستدل به على دفاعهم عن بيضة الإسلام، مع أنّهم الذين ترقبوا فرصة لافتراس دين الإسلام بادعاء احتراس الإسلام، وقد وجدوها في فتح أزمير، فلو كان كل من حل بأزمير وأحرزه ناصب نفسه للدفاع عن بيضة الإسلام من غير أن ينظر إلى حال الفائز ظاهره وباطنه وما صدر منه لكان اليونان الذين احتلوا قبل هذا بأزمير ناصبي أنفسهم للدفاع عن بيضة الإسلام، وإذا كان مصطفى كمال لما تغلب على أزمير تغلب على دين الإسلام فماذا يعود من هذه الغلبة للإسلام؟ وماذا يعود للمسلمين بصفة أنّهم مسلمون؟ ولئن كانت أزمير شر ذريعة وشر قوة في أيدي الكماليين لهدم ما كان للدين من الحكم على الحكومة في تركيا فلعنة الله على أزمير وعلى فتحها واستردادها **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾** [المائدة: ٣٦]. وإن قومي الأتراك إن نالوا شوكة وقوة وعدموا دينهم فلا تؤسيني قوتهم بل تضاعف أسفي لأنّهم ليسوا إذن بقومي بل أعداء ديني، ولا يسرني قوة الأعداء(٢).

---

(١) هذه هي القضية الرئيسة التي خصص لها المؤلف أكبر عنايته في كتابه؛ لأن نـزع (الحاكمية) عن الإسلام حولته إلى عاطفة فردية وسلوك شخصي، وقضي على شوكته وسلطانه في المجتمع والدولة.

(٢) تلخيص الكلام أنه لا شبهة لأحد من المسلمين في داخل تركيا أو خارجها أن الكماليين وحكومتهم تلاعبوا بأحكام الدين وأتوا ما يدل على استخفافهم بها من قول أو فعل وقلما يمضي يوم إلا وتخبر عنهم الصحف بشيء من ذلك، ولعل القراء المسلمين المخلصين المستبقين لهم مودة وعاطفة إلى الحكومة التركية منتقلة من ماضيها إلى حالتها الحاضرة، بعد ما رأوا لا مندوحة عن تصديق ما قلته فيهم يودون لو كنت اجتزأت في نقدي عليهم بالانتقاد الديني والعلمي غير مجاوز به من مسلك النصيحة إلى معترك السياسة ودون أن =

=

أناضلهم في تلك الساحة، لكني أعلم أن الأمور منتهية إلى السياسة ومنها يستفيد كل خير أو شر قوة الوجود في الخارج ابتداء وبقاءً، وأن المساعي المتعلقة بمصلحة العامة إن تجردت عن السياسة تذهب هباء وهواء، وكل نصيحة لا تؤيدها السياسة فهي بمنـزلة تضرع العاجز إن شاء المنصوح له يسمعه مع كون المسألة أهم من أن تكون معلقة على نصفته أو سماحته، وإن شاء يضحك من عجز الناصح وربَّما يعاقبه عليه إن لج. والذين جردوا الدين في ديارنا عن السياسة كانوا هم أو إخوانهم لا يرون الاشتغال بالسياسة لعلماء الدين بحجة أنه لا ينبغي لهم وينقص من كرامتهم، ومرادهم حكر السياسة وحصرها لأنفسهم ومخادعة العلماء بتنـزيلهم منـزلة العجزة فيقبلون أيديهم ويخيلونهم بذلك أنَّهم محترمون عندهم ثم يفعلون ما يشاؤن بدين الناس ودنياهم محررين عن احتمال أن يجيء إليهم من العلماء أمر بمعروف أو نهي عن منكر إلا ما يعد من فضول اللسان ويكمن في القلب وذلك أضعف الإيمان، فالعلماء المعتزلون عن السياسة كأنهم تواطئوا مع كل ساسة صالحيهم وطالحيهم على أن يكون الأمر بأيديهم ويكون لهم رواتب الإنعام والاحترام كالخليفة المتنازل عن السلطة وعن نفوذ سياسي، ولما أن الله تعالى هداني من قديم إلى التنبه لمكائد السياسيين ذوي المبادئ اللادينية وواجب علماء الدين لقاءهم ما تنحيت عن المجاهدة في غمرات السياسة لا على اتخاذ الدين آلة للساسة بل على جعل السياسة آلة للدين مستخدمة في تعزيزه وتنفيذه لكونها أقوى الآلات ممثلة لقوة الحكومات فإن فاتنا الظفر في زمان أصبحت فيه نصرة الدين مهلكة أو متعبة وأصبح هو وناصره غريبًا فلا يفوتنا جهد المقل في الواجب المعضل، على أنا موقنون بأن الظفر النهائي لنا، فإن لم يكن في الدنيا ففي الآخرة.

ورأيت في بعض الصحف العربية منشورًا لجماعة من علماء الإسلام الذين جمعهم البيت الحرام من بلاد وأمم إسلامية بموسم الحج الشريف في السنة الراحلة، يصفون فيه حالة المسلمين في أمسهم الدابر ويومهم الحاضر ويدعوهم إلى الاستمساك بعرى الشريعى السمحاء ويرون أن العلة في انحطاط المسلمين هي تركهم العمل بدينهم ونبذهم كتاب الله وراء ظهورهم وإهمالهم سنة نبيهم والسير على هديها ويستشهدون على ذلك بتاريخهم المجيد فقد سادوا الدنيا وشادوا أيام استمسكوا بهذا الدين حتى جبيت لهم الأرض ودانت لعزهم في طولها وعرضها فلما تولوا أزاغ الله قلوبهم وأذهب ريحهم وحاقت بهم أسباب الانحطاط والمذلة.

نعم، ما قالوا وحبذا ما فعلوا من إذاعة ذلك المنشور الذي لم يعرب إلا عن الصدق والحق ولَم ينبئ إلا عن نية طيبة وفكرة شريفة، ولكني لا أرى لهذا السعي المحترم عظيم جدوى

=

ومما لا يجوز أن يغر به العاقل بل يدل على تلاعبهم بالأفكار الإسلامية تصريحهم عند إعلان حكومتهم الجمهورية بأن دين الدولة الإسلام، وليس معنى ذاك التصريح مرجعة منهم إلى الإسلام بل مراجعة جديدة إلى مخادعة المسلمين في أقاصي البلاد الذين استاءوا من مروقهم عن الدين، لكن ذلك فرية ما فيها مرية وقول يناقضه فعل بل ينقضه أقوال، وقد صرح مندوبهم في لوزان وغيره أن حكومتهم لا

=

عملية إن لم يتبع أولئك العلماء الكرام عملهم ذاك باستعمال الأدوات السياسية لتنفيذ ما أوصوا به المسلمين في منشورهم من الخطط التي يريدون أن ينتهجها المسلمون، لأن أشد البواعث على المفاسد أو أقوى الموانع من المصالح في الأمم إنما هي الحكومات المتولية عليهم، وخطاب هؤلاء العلماء الكرام الذي يكون تعلقه بحال الفرد أكثر منه بحال الجمعية يلزم أن يتوجه إلى تلك الحكومات فما دام لم تساعدهم الحكومات على ما يستهمون المسلمين به في منشورهم فذلك المنشور لا يسمن ولا يغني من جوع ولا ينهض بالمسلمين من الهجوع، وصفوة الكلام أن الأحوج إلى النصيحة إنما هي الحكومات ولكنهن لا يقبلن نصيحة لا توجد وراءها سيطرة فالواجب للعلماء أن يغرسوا في الأمم الإسلامية تلك السيطرة الرشيدة التي تهتدي بها حكوماتهم طوعًا وكرهًا إلى صراط مستقيم لا تفضلاً منهن، وإلا فيتمادين في أهوائهن وتتدهور الأمم من ورائهن إلى مهاوي الانحطاط والضلال أو تنجم في الأمم سيطرة جاهلية تبذر بذورها شياطين الإنس فتهدي الأمم وحكوماتها إلى هاوية البوار (م.ص).

ويتصل ذلك برأيه عدم فصل السياسة عن الدين كما بينا وإلى هذا الرأي أيضاً يذهب الزعيم المصري الشاب مصطفى كامل الذي وضع نصب عينيه طوال حياته خدمة القضية المصرية باستثارة الحمية الإسلامية في النفوس، ولم ير غرابة إذا تكلم على (المسألة المصرية من الوجهة الدينية الإسلامية فإن السياسة لا انفصال لها عن الدين، وبالإحساسات الدينية تقاد الأمم أسهل ما تقاد بالاعتبارات السياسة).

وقد فجر الزعيم الشاب بهذا الرأي قنبلتين لعلهما يثيران رواد الفكر السياسي والمؤرخين، فقد حسم النـــزاع حول فصل الدين عن السياسة، ووجهنا إلى إسلامية الثورة المصرية سنة ١٩١٩.

(مصطفى كامل – المسألة الشرقية ص ٢٧٩).

مطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨م.

دينية وأن جمهوريتهم ليست بجمهورية إسلامية فكيف يتفق هذا مع ذلك، ومؤسسو هذه الحكومة الجمهورية هم بأعيانهم مؤسسو الحكومة التي تقدمها وهي حكومة المجلس الوطني التي فاتها هذا التصريح عند إنشائها بل اقترنت بها التفرقة بين الخلافة والحكومة التي هي بِمنـــزلة التصريح بضد الإسلام وأبيت هذه التفرقة أيضًا في الحكومة الجمهورية على حالها؛ ولأن مناقشة الديانة وضدها مازالت تجري في صحفهم حال كون الذين يختارون الخطة اللادينية عبارة عن أنصار الحكومة الجمهورية ومؤسسيها مثل جلال نوري بك وأغا أوغلي أحمد بك وضيا كوك آلب بك، والذين يلتزمون الخطة الدينية مثل صاحب جريدة (توحيد أفكار) في جانب المعارضين للحكومة، ويجب للمصريين أن يتذكروا هذه المناقشة والاختلاف التي طالما بحثت عنها صحفهم وتبحث الآن إلا أن الصحف المصرية لا تصرح كون الحكومة في هذا الاختلاف متفقة بل متحدة مع أصحاب الخطة اللادينية تصريحًا تامًّا وتحيل ذلك إلى إمكان تفهم الحقيقة بتصنيف الرجال المختلفين في هذه المسألة وتعيين مواقفهم في داخل الحكومة أو خارجها، فبينما دام الخلاف والمناقشة إذ أعلنت الجمهورية بغتة مع التصريح بالديانة على عكس ما ينتظر ويستدل من جريان المباحثات، فثبت أن هذا التصريح ليس بمبني على الحقيقة والإخلاص، بل جعل ذلك ضم إيلاف إلى وحش الجمهورية مسوقًا لتحسينها في الأسماع، فقد دلت المناقشات التي تقدمت إعلانها على مشروعين: الجمهورية والإلحاد يدعو لهما فريق ويضادهما فريق فالفريق الأول لما رأوا صعوبة في قبول مشروعيهما معًا اجتزوا بإعلان أحدهما وإضمار الآخر إضمارًا وقتيًّا، مع أنه أعلن ذلك أيضًا من قبل في ضمن تفريق الحكومة عن الخلافة وفي صراحة أقوال وأفعال، وليست هذه المناداة بالديانة رجوعًا منهم إلى الإيمان بعد الكفر كما ذكرنا، بل من قبيل ما دل عليه قوله تعالى: **﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾** [الحجرات:١٤].

وتؤيد كل ما ذكرنا مقالة رئيسية انتشرت في جريدة (ابلري) لسان حال مصطفى كمال في الأستانة بتاريخ ٢٤ من شباط ١٣٤٠هـــ وعنوان المقالة: (التضاد وإدارة المصلحة) والشطر الثاني من العنوان يطلق في اللغة التركية على قول أو فعل

يراد به قضاء الحاجة الوقتية ولا يقترن بدافع الصدق والإخلاص، وفي تلك المقالة هذه الكلمات نصها عُنينا بتعريبها لتكون عبرة للمعتبر ويقظة للغافل الذي أبطأ في يقظته كل الإبطاء: "إن مجلس الأمة فصل بين الخلافة والحكومة وما باله حتى الآن لم يلغ الوزارة والمحاكم الشرعيتين. نريد أن نعيش عيشة لا دينية ثم نبحث في قانون الأسرة عن الأزواج الأربع، كلما تواصينا بفك الدنيا عن الدين جرينا على عكس ذلك المبدأ أو نقع في مهاوي التضاد، فإذا نظرنا إلى آخر شكل لقانوننا: (التشكيلات الأساسية) الذي كتبناه بمديد تنقب وتأهب وشجاعة فأول تضاد يصادم النظر فيـــه: (١) أن دين الدولة الإسلام. (٢) أن أهالي تركيا يسمون بالترك. (٣) أن في جمهورية التركية حرية الوجدان، فلنقف عند هذه الأسس: نفك السلطنة عن الخلافة ثم نبحث حتى الآن عن دين رسمي، فما هذه الحمية وما مخلل الملفوف ذاك[١] فإذا كنا نمشي على التضاد وإدارة المصلحة والجبانة فلا نمشي عليها في دورة الجمهورية وإلا فعالم يضحك منا لا يثق بجدنا وإخلاصنا، فهل نحن نخدع أنفسنا أو نخدع العالم؟".

ولا يكون دين الحكومة دين الإسلام بمجرد أن يقال: إن دينها كذلك، مع أن القرون الماضية والحالية كلها قائمة على خلافه، ويأباه التفريق بين الخلافة والسلطة قبل هذا وإبقاؤهما الآن مفترقتين، لأن كون الحكومة متدينة بدين الإسلام لا يتحقق إلا بجعل الدين عاملاً وذا نفوذ في الحكومة، والحال أن الحكومة خرجت عن ربقتها وقطعت تدخله فيها بتفريق الخلافة عن السلطة كما أثبتنا ذلك وأوضحناه في هذا الكتاب على طوله، والحاصل أن ديانة الأمة تتصور لها جهتان وحيثيتان[٢]. الأولى كون أفرادها منتسبين إليها ومقيدين بها باختيارهم التام غير مخاطبين في ذلك بأمر

---

(١) تعريب مَثَل تُركي. (م.ص)

(٢) فتقت تصرفات الحكومة الكمالية إزاء (الخلافة) هذه المسألة الهامة التي نظن أنها لم تبحث في العصر الحديث قبل الشيخ مصطفى لافتقاد الداعي لها، أما وقد حدث، فإن رأيه غير مسبوق إليه فيما نعلم، إذ اشترط لإسلام الأمة شرطين: الأول: كون أفرادها مسلمين، والثاني: حكم الدولة بالإسلام.

أحد أو نَهيه يبلغ درجة السلطة، فهذه ديانة الأمة بالنظر إلى أحوالهم الانفرادية، ثم إن لهم حالة الجمعية وحالة الحكومة، ودين الإسلام لما لم يعزب عن عنايته ورقابته حال الإفراد وحال الجمعية معًا، بل كان شديد العناية والعلاقة بالأحوال الاجتماعية والمدنية فلا جرم كان شرطًا لصحة أن تعد الأمة أمة مسلمة إسلام فردها الحكمي وشخصيتها الاجتماعية والسياسية كإسلام أفرادها الجزئية بكون هذا الفرد الحكمي أيضًا منقادًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومعترفًا بها، فإن أذعنت الأمة لأحكام الإسلام وحدانا ولَم تذعن لها في حالة الجمعية والحكومة التي تمثل فرد الأمة الحكمي ما صح إسلامها، وإذا اختارت الأمة حكومة لا تعترف بكونها تحت مراقبة الأحكام الشرعية، بل تكون حرة مطلقة العنان كما صرح بذلك في برنامج حزب الخلق أعني حزب مصطفى كمال وكما تمناه ضيا كوك آلب إمام الاتحاديين وواضع أساس الجمهورية الكمالية وأنكر خلافه حيث قال:

فالأمة بمجرد اتخاذهم بطوعهم حكومة لهم كتلك ينخلعون عن بردة الإسلام عندي قطعًا، وينخلع عنها من ارتاب في ذلك أيضًا ولا ينفعهم ديانتهم من حيث إفرادهم ما لم يقروا بحكم الدين وحكومتهم عليهم، بل يكون ذلك ارتدادًا منهم بجملتهم كما حكمنا به قبل هذا بسنة في مقالتنا التي نشرناها بالمقطم والأهرام ولا نفتؤ نحكم به.

فإن قلتم: إن الحكومة التي وضعت نفسها تحت قيود الدين كيف تكون حرة ومستقلة، وهذا السؤال مماس للداء العضال الذي حدا المتفرنجين إلى الفصل بين الحكومة والدين، لكنا نقول بحول الله وتوفيقه: إنا إذا اعتقدنا أن دين الإسلام نعمة للمسلمين وسعادة لهم في دنياهم وأخراهم وأنه داخل في مشخصات شعوب المسلمين الذين يشعرون بها أنفسهم ويعدونها من مزاياهم النفسية، فلا ينافي حريتهم واستقلالهم كون حكومتهم ممنوعة من التخطي إلى ما وراء حدود الدين كما أن كونها ممنوعة بالطبع عن العمل بِما يغاير الوطنية والشعائر الملية لا ينافي الحرية والاستقلال.

وهنا مزلقة فكرية يجب أن ننبه عليها: وهي أنا إذا أحببنا الحرية وأطربنا مكانها عند النفوس الشريفة فلابد أن نريد بها حرية الأمم تجاه الحكومات لا حرية

الحكومات في القيام بأمور الأمة، حتى إن الزيادة في حرية الحكومة تضر بحرية الأمة وتنقصها، ولهذا يُحَب جدًّا أن تكون الحكومة في معاملاتها مع الأمة مقيدة بقوانينها، والإدارة القانونية مثل سائر في الترقي والتمدن والمراد بها أن تثبت الحكومة لقاء الأمة وتبر في عهدها الذي تضمنه قوانينها وأن تتجنب التزحزح عنها أو التلاعب بها ثم إن هذا الثبات وعدم التزحزح وإن كان عبارة عن أن لا تخرج الحكومة في أعمالها عن قوانينها إلى أن تبدل تلك القوانين وكان فرق بين ذاك الخروج عنها وبين الإكثار في تبديلها ثم المشي الجديد على القوانين الجدد إلا أن الثاني أيضًا لا يخلو من أن يكون تلاعبًا بالقوانين، ولا يوجد عظيم فرق بين تخطي القوانين بإهمالها وبين تخطيها بإبدالها، ولا يجوز أن يجعل القوانين المسنونة لتحول بين النفوس وأهوائها آلات بيد الحكومة لإجراء القوانين المسنونة لتحول بين النفوس وأهوائها آلات بيد الحكومة لإجراء الأهواء. وكون التبديل باختيار الأمة لاقترانه بآراء نوابها غير مجد في استئصال المحاذير، إذا لم يكن آراء النواب في الحقيقة آراء الأمة بعينها وإن عدت كذلك، دعوا آراء النواب في تركيا لأنَّهم ليسوا بنواب الأمة فضلاً عن أن تكون آراؤهم آراءها، بل ابحث عن النواب الحقيقيين، ولهذا يحتاج في بعض البلاد إلى توثيق القوانين الصادرة من البرلمان بعرضها على الأمة، مع أن الأمة نفسها أيضاً تحتاج إلى رقيب من نفسها ودساتير أولية فكرية وأدبية ارتكزت فيها تقيها الخطأ والزلل في اجتهادها الذي تبني عليه قوانينها[1] وبعد ذلك ربَّما يتقاصر أكثر أفراد الأمة أن

---

(١) تتضمن هذه الصفحة وما بعدها نظرات ثاقبة للمؤلف، تتناول نقد النظام البرلماني حيث لا يوثق فيه بالقوانين الصادرة من المجالس النيابية لأنَّها قد لا تعبر تعبيرًا صادقًا عن رأي الأمة، فضلاً عن عجز سلطة المراقبة في التنفيذ، فهل تنبه إلى إحدى أزمات الأنظمة الديمقراطية في هذا الوقت المبكر؟

وهنا تصبح المقارنة مفيدة إذا اطلعنا على رأي الفيلسوف المسلم المعاصر (رجاء جارودي) حيث وضع يده على إحدى أزمات النظام السياسي الغربي، متتبعًا إياه منذ نشأته كفكرة فلسفية عند (روسو) إلى تطبيقاته العملية في شكل إنشاء أحزاب وقيام برلمانات، يقول جارودي: "وقد انطلق جاك روسو في "العقد الاجتماعي" من مفهوم مجرد حول (الفرد) ولم يكن يستطيع تصور عملية اندماج الفرد بالمجتمع إلا عبر هذه الأسطورة التي سماها =

يراقب القوانين ويماشيها لاسيما إذا جعلت عرضة للتبديل أو سنت على خلاف طبيعتها الأولى أو الثانية، ويذكر هنا مثالاً من قوانين حكومة أنقرة: فقد حكمت على لطفي فكري بك بمقتضى قانون الخيانة الوطنية السالب حق الانتقاد على بعض مبادئها، وكيف ذهل عنه فكري بك مع كونه نقيب المحامين بالآستانة ولَم يتقدم عهده ليطرأ عليه النسيان، حتى استمد عند الدفاع عن نفسه في محكمة الاستقلال من تفسير القانون بأنه لا يمنع حرية الكلام ولا يكون به أن يمنعه، وإني ألفت النظر إلى أن واضعي ذلك القانون بحجة حرية الحكومة في سن القوانين كيف اضطهدوا الحرية، ورأس الخطيئة أن تعد الحكومة بل الأمة نفسها حرة في سن أي قانون شاءت.

فإذا كانت غاية القوانين وزع الأمة أو الحكومة عن النـــزوع إلى أهوائها فمستبعد جدًّا ومستغرب وزعها بما تستقل في سنه وتبديله متَى شاءت. فنحن ندعي أن كل إنسان يجب أن يكون تحت أمر القانون وحكمه مع أن القوانين من موضوعات الإنسان فأيهما يحكم على الآخر؟ وهل الذين يضعون القوانين خارجون من نوع الإنسان الذي حكمنا بلزوم كونه تحت حكم القانون حتى عندما يضع القوانين التي تساس بها البلاد، فيلزم أن يكون لسن القوانين حدود يوقف عندها، وبعبارة أخرى يلزم أن يوجد قوانين أساسية لا يتخطاها نُظَّام القوانين ولا يسوغ لهم تبديلها حتى تنتهي القوانين الموضوعة فيها ويستفيد قوة الوزع منها، وتلك القوانين

=

(الإرادة المشتركة) وقد تجلت تاريخيًا في برلمانات وأحزاب لم تحقق إلا الوصاية على الشعب والمزيد من الاستلاب، لتصل إلى (ديمقراطية) كاريكاتيرية ليست مشاركة الشعب فيها إلا وهمًا وخديعة!!

جارودي (ما يعد به الإسلام) ترجمة قصي أتاس ، وميشيل واكيم.

دار الوثبة – دمشق سنة ١٩٨٢م.

وإذا صح هذا بدول أوروبا حيث لا ينكر أحد درجة الوعي والثقافة واليقظة التي بلغتها الشعوب هناك، فماذا يمكننا القول في البلاد (النامية)؟ إن وصف (الكاريكاتورية) الذي أطلقه جارودي على الديمقراطية الغربية يصبح هنا أكثر انطباقًا !!

الأساسية أكملها ما كانت سماوية لما أن تغييرها ليس في وسع البشر[١] فهي أحرى أن تكون تخوم الاستناد وتتخذ آخر مفزع لإصلاح الفساد الناشئ من أنفسهم ومنهم نظام القوانين، ويذكر الطبيعيون بدل القوانين السماوية القوانين الطبيعية، مع أن وازعيتها غير تامة لخلوها عن القوة التأييدية كالثواب والعقاب، وفي الدرجة الثالثة بعد القوانين السماوية والطبيعية قوانين أساسية موضوعة الأمم، ولياقتها للاستناد المبحوث عنه ولوصف الأساسية بقدر اعتدادها مصونة من التبديل، حتى كأنهم لم يسنوها فلا يستطيعون تبديلها، لا كالذي جرى في بلادنا من تبديل القانون الأساسي في خمس عشرة سنة خمس عشرة مرة. والمصونية من التغيير كما يجب في القوانين الأساسية يستحب في القوانين الفرعية أيضًا، ولهذا نرى أسعد البلاد إدارة وأثبتها أمنًا بلاد تُسَنُّ فيها القوانين وتصان من التلاعب بها بكل معنى لكلمة التلاعب، وعكس ذلك ما يرى في بلادنا من هرج ومرج القوانين، فقد علمت دعاوى الكماليين ودعاياهم في إعزاز الأمة وترقية الإدارة، حتى ما اجتزءوا بحرية الشعب فترقوا إلى سلطتها وبمشروطية الإدارة فترقوا إلى جمهوريتها، ومع كل ذلك الذي يتعلق بدعوى الحرية والترقي إلى عليا درجاتها سنوا قانون الخيانة الوطنية وأبطلوا به حرية الفكر والاجتهاد عن أصلها[٢] وقد قرأت قول واصف بك نائب (صاروخان) في المجلس الوطني الكبير والنائب العمومي لمحكمة الاستقلال عند محاكمة لطفي فكري بك مبينًا للسبب الذي ساق المجلس إلى نظم هذا القانون ومجيبًا عن اعتراض لطفي فكري بك مبيناً للسبب الذي ساق المجلس إلى نظم هذا القانون

---

(١) حجة قوية من حجج الشيخ مصطفى التي يتحدى بها خصومه لا سيما القائلين بأن (الحريات مقدسة ما دامت لا تتعارض مع القانون)، فيسخر سخرية لاذعة من هذا المبدأ المصطنع بقوله: (إذا ترك الطاغية فإنه يضع قانونًا يحكم به الحريات) !! كذلك يتهم اللادينيين بأنّهم كاذبون في دعوى الحرية إذ يضمرون الرغبة الأكيدة في كبت الحريات وفرض إرادالهم على الجماهير، ويرى أنه ما دام الأمر متروكًا للإنسان ليضع القوانين والتشريعات فسينتهي الحال بأحد الطغاة إلى أن يضع بيده قانونًا يقضي على الحرية !!

(٢) لقد عانى المؤلف كثيرًا من تهمة الخيانة الوطنية، هذا السيف المشهر في يد كل دكتاتور، لإسكات أصوات المعارضة وخنق حرية الكلمة.

ومجيباً عن اعتراض لطفي فكري بك بأن معنى القانون إذا كان كما فهمه النائب العمومي فأين تبقى حرية الفكر وحرية المناقشة وحرية الكلام؟ "إن كل من يعيش في وطن الترك تحت حكم قوانينه فلا يكون لــه حق الكلام في هذه المسألة، والحريات مقدسة بشرط أن لا تتعارض هي والقانون" يعني ما دام هذا القانون يمنع حرية الفكر والمناقشة والكلام فلا يجوز البحث عنها في هذه البلاد، وعلى ما قاله النائب العمومي للمحكمة الكمالية فدعاوى الحرية السامية مبنية على السقوط والحبوط بعدما كان من حق الحكومة أن تمنعها متى شاءت بقانون تسنه، ومن كلامه: أن نظام ذاك القانون رأوا ما أصيبت به البلاد (تركيا) تحت دعاوى الحرية من الحوادث والكوارث الموبقة" ومن سمع هذا الكلام يظن أن قائله يصور أدوار الاتحاديين والكماليين لأن تلك الحوادث والكوارث وليدة هذين العهدين وفيهما أيضًا بولغ في دعوى الحرية ودعايتها، وإذا كانت الحرية أضرت بالبلاد على ما ادعاه حضرة النائب العمومي للحكومة الكمالية فما الذي كان عيب الحكومة المطلقة وذنبها ومن أين لزوم تلك المحاكم الاستقلالية الموضوعة لإرهاب الناس على احتمال الرجوع إلى غير الحكومة الجمهورية وما هذه السخرية والشعوذة من أمانة الحرية لإحيائها وإعزازها، ورأس البلية ومنبع الخديعة تلبيس حرية الحكومة بحرية الأمة وسلطنة شركة اللصوص بسلطنة الأمة المسكينة وإراءها بمرآهما.

وقد تبين من تفصيل ما ذكرنا في هذا المقام غفلة أناس يتبرمون بدين الإسلام لكونه مبنيًّا على قوانين ثابتة كهاشم ناهيد بك الذي ناظرته وجادلته على مبادئه ومذاهبه في كتابــي المطبوع باسم (ديني مجددلر) -مجددو الدين- وتبرمه بقوانين الإسلام الثابتة ناشئ من أنه يراها منافية لحرية الإنسان في وضع القوانين[1] مع أن الإنسان إذا خلي ونفسه الطاغية يضع بيده قانونًا يقضي على الحرية ويجعلها كلعبة لاعب ودعوة كاذب فلا بد لــه من بعض قوانين ثابتة تكون أول حائل بينه وبين طغواه وما يضاده من دعواه، هذا وإني جربت اللادينيين فوجدتهم كاذبين في دعوى الحرية كما أنَّهم كاذبون في كل موعد هم ترتاح لــه نفوس الناس، وأهل الديانة

(١) يقصد بالقوانين الثابتة القوانين السماوية –أي: الشرع- لأن تغييرها ليس في وسع البشر.

أصدق في فسحة الحرية ومأزق القانون.

(٣)

نرجع إلى مسألة أزمير: وإن قلنا: إن ذلك الفتح للأمة لنعني هم الأتراك المسلمين، ففي قلوبُهم شنآن من اعتصم منهم بدينه، وخطتهم التي يتناجون بها ولا يحيدون عنها استئصال المخلصين من المسلمين كما أن خطتهم استئصال الدين وإنقاذ البلاد من نفوذه، حتى إن إفناء الدين عندهم يتوقف على إفناء المتدين[١] إذ لا أثر بعد عين، ففتح أزمير حين قواهم وشجعهم في مذاهبهم ومراميهم جرأهم أيضًا على نكاية رجال خلصوا دينهم، وأبغض المسلمين إليهم علماؤهم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر.

وهل تدري يا أخا الإسلام ما جرى في الأناضول قبل الفتح وبعده من دماء أمثالهم المنتقاة خاصة تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، وفي تجريدهم الخلافة عن الحكومة إعلان الحرب على من بقي منهم[٢] فهل سلامة أوطان المسلمين مطلوبة

---

(١) وهكذا أخذت الحرب ضد الإسلام أبعادًا جديدة تتمثل في (التصفية الجسدية).

(٢) ومن أدل دليل على صدق ما قلنا: إن الكماليين أصروا على خطة الفصل بين الخلافة والسلطة بعدما تبين لهم استياء العالم الإسلامي العمومي منه، حتى عتوا وقالوا: ليس من حق العالم الإسلامي أن يتداخلوا بشأنهم، وشددوا في القضية فأصدروا قانونًا يحكم على من يخالفهم في تلك الخطة بالإعدام إرغامًا لأنوف أهل الإسلام ومناقضة لحكم الشريعة الغراء فرحمة الله وسلامه على الإسلامية وحرية الأفكار والآراء. وشددوا حملاتهم أيضًا على العلماء أصحاب العمامة حتى صرح مصطفى كمال الغازي في سبيل الله والهازئ بدين الله في خطبته التي نطق بها حينما جول في الأويات في ملأ حضروا ليسمعوه - وحررها جرائد الترك بنصها- أنه عازم على قهر أولئك الطائفة المعممة الباحثين عن الديانة وسيكفي هو وحده أصحابه في أمر القهر، فسيكفيكهم الله يا أخا الحمية الدينية والعلمية وهو السميع العليم.

واضطهاد علماء الدين بدأ في عهدا الاتحاديين وبلغ كماله في زمن الكماليين، وكان في بلاد الترك مراكز لعلم الدين ودراسته كمعهد جامع السلطان محمد الفاتح بالأستانة، وهم كانوا يهابونها ويخشون مواقعها عند الأمة، والآن أبادوا أهلها وجعلوهم أحاديث، والعادة =

=

تقررت من عهد الاتحاديين بشن الغارة في كل ثورة أو حادثة سياسية على الطائفة المعممة، ولا أظنك نسيت يوم ٣١ مارس ١٣٢٥م كيف حمل أوزاره على طلبة العلوم الدينية واللغة العربية واتخذ شر ذريعة لتدميرهم، حتى إن الجيش المجهز المنساق من سلانيك-[فهم الشيخ مصطفى صبري من واقع هذه التصرفات والأفعال، ويدعونا أيضًا لكي نفهم، أن مصطفى كمال لم يكن غازيًا في سبيل الله تعالى، بل في سبيل الشيطان، وتنفيسًا عن أحقاده وعداوته متضافرًا مع بني جلدته من يهود (الدونمة) المقيمين في بلدة (سلانيك)]- عند دخوله الأستانة عمم القبض على كل من لقي في شوارعها من العلماء ومتعلميهم وسمتهم العمامة، وكل حادثة سياسية أعقبت شرًّا على طائفة من الأمة تجد بينهم العلماء والمعممين أكثر من غيرهم بالحساب النسبي مثل معتقلي (سينوب) ثم إن معارك الدردنيل (جناق قلعة) الهائلة داست من شبابهم وكهولهم ألوفًا ودستهم في التراب، وبعد هدنة الحرب العظمى كم قتل الكماليون أو شنقوا من كهولهم وشيوخهم في بلاد الأناضول وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله ورسوله ويأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ولا يركنوا إلى الذين ظلموا، علماء مصر لا يدرون العيشة الدستورية التي غدوا في عنفوانها وما يروج فيها من مكائد المتفرنجين الذين لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة.

والحاصل أن علماء الدين والذين لم يقتدوا بفكرة المسلمين في مبادئهم ولم يداروهم قد قطعت رءوسهم من أبدانهم أو علائقهم من أوطانهم ولا أقل من قطع رواتبهم التي كانت لهم كما قطعوا رواتب الأشراف الذين كانوا شرفًا لبلادنا، فبهذه الصور المختلفة أخنى عليهم الزمان وأفناهم وأدخلهم في خبر كان، ما مر عصر ولا نصفه ولا ربعه ليستوعب مثل هذا التقلب العظيم، وكنت قبل خمس عشرة سنة أروح إلى جامع السلطان محمد الفاتح المار ذكره، وكان الأزهر المصري وهذا المعهد فرسي رهان فأجده على سعته ملآن إلى خارج أبوابه ركعًا وسجدًا، وأربعة أخماس الجماعة المالئين المعممون والآن هو وأمثاله في بلادنا كما قال الشاعر:

كأن لم يكن بين الجحون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكـــة سامـــــر

وأقوى ما يتمسكون به في دعوة الناس إلى عدم الاعتداد بالعلماء المعممين وبأقوالهم أنّهم يقولون: "لا اختصاص لواحد من صنوف المسلمين في العلم بالدين ولا امتياز ولا رهبانية في الإسلام" أقول: نعم، ولكن هناك طائفة قال الله تعالى في شأنها: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢]. حتى استثنى ﷻ تلك الطائفة عن فريضة الجهاد، وكان العمل في الدولة

=

=

العثمانية بذلك الاستثناء، إلى أن صارت الحكومة الاتحادية أول من ألغاه في الحرب العظمى، فهم رفعوا استثناء العلماء من الجهاد وحاربوا معهم في صف واحد، وترقى الكماليوّن فشنوا الحرب عليهم، وكان ما ينبغي بالنظر إلى الآية الكريمة أن يكون من ينذر قومه ويحذرهم هم العلماء، والكماليون ينذرون العلماء ويهددوهم بقومهم، وفي الآية أيضًا عظة للعلماء المعتزلين والمحايدين ودلالة على أن جهادهم إنذار قومهم، ثم إن تلك الطائفة الذين حثهم الله في كتابه على أن يتفقهوا في الدين وينذروا قومهم يلبسون العمامة من قديم الزمان بل كان جميع المسلمين يلبسونها قبل هذا، ثم نــزعها الأتراك ودام عليها علماؤهم، فالعمامة التي اعتدى عليها الكماليون وعلى من يلبسها ما هي إلا زي علماء الدين، وقد يوجد بين من تزيا بها من لا يكون أهلاً لها كما أنه يُمكن أن يوجد بين غير المتزيين بها من تعلم أحكام الدين وتفقه فيه، ولكن الغالب المستفيض كون علماء الدين من أصحاب العمائم لأنَّهم الذين يتوغلون بعلم الدين ويفنون شبابهم في درسه، كما أن المستفيض المتعارف أن يسلم علم الطب للصنف الذي يشتغل به ويكتسبه في مدرسته الخاصة، وكذا سائر العلوم والصنائع يتفقد كل منها بين أربابه المختصين به وإن كان قد يوجد بينهم من لم ينل منه بحظ واف ووافر وفي خارجهم من نال ذلك بسعيه الذاتي الخصوصي لكن الحكم على الغالب لاً على النادر، حتى أن دعوى التقدم في علم الطب من غير الأطباء على الأطباء تكون من خلاف المفروض ومن المستحيل، كما أن دعوى التقدم في الفنون العسكرية على العساكر من غيرهم كذلك، وطبقة دعوى التقدم في علم الدين على العلماء من غيرهم، وإنكار هذا إنكار لأساس الأخصاء أو إنكار لعد علم الدين شعبة من العلوم التي تخول لأهلها حق الكلام الحاسم، والموافق للواقع المضمر في نفوسهم هو الاحتمال الثاني، لأنهم لا يعترفون بأصل الدين فضلاً عن أن يعدوا العلم بالدين من شعبات العلوم التي يجري فيها الإخصاء ، وهذا منشؤ عداوتهم لعلماء الدين، أعني أن عداوتهم غير متوجهة إلى جهل الذين يُعدون علماء الدين بالدين بل إلى علومهم وإلى ما يتعلق به علومهم، وهل كانت مخالفة العلماء الأحرار لمبدأ الفصل بين الخلافة والحكومة وصولة مصطفى كمال عليهم لأجلها ناشئة من جهلهم بأحكام الدين أو من علمهم بها، فإن صح الشق الأول فها أنا صاحب هذا الكتاب مقر بأني اليوم أجهل جاهل، وينبئك عن ماهية هذه العداوات والاعتداءات ما ترى من أن أكثر ما تروج هي فيه قديمًا وحديثًا للصحف اللادينية، وما نسينا ما نشر في جريدة (الاجتهاد) للدكتور عبد الله جودت المعروف بخطته اللادينية من مقالات متسلسلة بعنوان إعلان الحرب على علماء الدين (صوفته لره إعلان

=

لسلامة المسلمين أم لقهرهم وشقوتهم وهل يكون فوق معاداة المسلمين الناشئة من ديانتهم عداوة يحذرون بها، وهل يبلغ الإنجليز أو اليونان أو غيرهما من الذين يهدد بهم الإسلام وقتًا دون وقت مبلغ أن يكلفوهم بإلغاء ما لدينهم عليهم من الحكم والنفوذ، أو هل بلغ ذلك في أقوام وقعوا في أسرهم ونيرهم، وإني مع تضرعي إلى الله تعالى لأن يفك رقاب إخواننا المسلمين بأتم صورة هو خير لهم مما هم فيه، أبوح بأن الإنجليز مثلاً قد عمر لهم من دنياهم ولم يخرب من دينهم ما خرب الاتحاديون والكماليون من ديننا ودنيانا، ولهذا نراهم في معمورية البلاد وتزايد الأعداد وتوافي الغنى بحيث لا يجوز قياسهم علينا، والذين يقيمون في خارج تركيا ويحبذون متتابع التقلبات فيها غير واقفين على سوائقها وخباياها وآثارها التي حاقت بنا فطحنت من نفوسنا وأموالنا وجعلتنا كعصف مأكول أراهم يهون عليهم تحبيذ ما نـــزل بالغير وساحتهم النازحة سالمة من ذلك، ولو تأمل المصريون في الحرب العظمى التي نفعتهم حتى أصعدتهم إلى منازل الدول وأضرت الدولة العثمانية ففضتها ونقضت من مادياتها وأدبياتها أضعاف ما بقي منها لعرفوا ما فعلت بنا تلك التقلبات مع أن دخولنا في الحرب العمومية واحد منها، ولو انساقت مصر معنا إلى تلك التقلبات كواحد من بلاد الأناضول لرأينا فيها بلادًا تركتها البلايا بلاقع وأناسًا يبيتون القفر والفقر والروع والشوع بدل ما نرى فيها من جنات عشقها فاعتنقها أنهار وليال كالأنْهر في نورها لا في حرورها ومبان كالصرح الذي بناه هامان تبلغ أسباب السماء مدى ومئات ألف عددًا ولما رأينا المصريين يتكلمون عن بضعة عشر مليونًا في بلادهم من النسمات وأضعافها في ميزانيتهم من الجنيهات ودولتهم أثرى يوم

=

الحرب).

بقي أنه لا يقال: لعل هتك الاحترام لعلماء الدين من الغازي مصطفى كمال وأمثاله إنَّما نشأ من الانحطاط العلمي الذي طرأ عليهم في الأعصار الأخيرة وهو مما لا ينكر لأنا نقول إذا سلم انحطاط علم الدين في ذويه بعصرنا فيلزم أنه يكون ذلك الانحطاط أشد في غيرهم مثل مصطفى كمال، ومن أين له ولأشباهه حق التكلم ودعوى التقدم في علم الدين الذي لم يدن به ولَم يقرأ شيئًا من كتبه، ولكن السيف أصدق إنباء من الكتب.

انفصالها بدرجات من الدولة التي انفصلت عنها، والثروة في عصرنا أساس كل قوة، فهم رابحون في متجرة المعيشة وسابحون لجج الراحة والأمنة على أموالهم وأنفسهم.

هذه دنياهم، ومن جهة الدين تراهم أقوى ارتباطًا به وأحفظ عملاً واعتقادًا وأسلم من التلاعب به والسعي لهتك حرمته وإزالة كرامته وكرامة أصحابه وأنصاره، وبقي فرق ما بيننا وبينهم من حيث الاستقلال، وهو مع كونه عظيم الأهمية جدًّا وقطع النظر عن كونه عبارة عن استقلال شرذمة واستبعادهم الأمة فإذا كنا في استقلال دولتنا نختار الحكومة اللادينية حينئذ إلى غيرنا ونكون نحن معذورين غير مختارين، وعند الاستقلال يضاف شكل الحكومة وجميع تطوراتها وتصرفاتها إلينا وإن كان أكثرنا غير راضين بها لأن المفروض والمدعى أن ساسة الحكومة منا لا سيما وأن السلطة الشخصية زالت وصارت السلطة إلى الأمة.

وإذا انتهى الكلام إلى هذا الموضوع فيأبى بنا الحق والإنصاف إلا أن [١] نعترف بأن الحكومة التركية كانت قبل الكماليين والاتحاديين أيضًا لا تمشي تمامًا على الصراط السوي والمنهج الشرعي، بل كانت لا تحكم بِما أنــزل الله به في كل الأمور وتقلد الحكومات الزمنية الأوربائية.

لكن الحق مع ذلك يأمرنا أن نشهد أولاً بعدم بلوغها في إهمال الشرع وإعمال التقليد مبلغ الحكومات الاتحادية والكمالية ولا سيما أنها لم يقع منها تصريح ما بكونها حكومة لادينية، بل التصريح كان يقع دائمًا بضده وبأن دين الدولة الإسلام وأن من حق السلطان إجراء الأحكام الشرعية والمحافظة عليها، وثانياً أن تلك الحكومات لم تكن لتسلم في أدوارها الأخيرة من تغلب الحكومات الأوربائية[٢]

---

(١) نوجه عناية القارئ إلى هذه الفقرة التي يلتزم فيها المؤلف بالأمانة حين المقارنة بين العهدين، أي: تركيا قبل حكم الكماليين والاتحاديين ثم في عهدهم، ولكن تبقى الكفة راجحة لآل عثمان.

ونرجو أن تأخذ هذه المقارنة مكانها في أبحاث المحللين والمؤرخين.

(٢) وهذا حق، فقد تكالبت على الدولة العثمانية دول أوروبا مرارًا وتكرارًا في حروب ومنازعات لم تنقطع، ولكي نعطي القارئ فكرة عن ضراوة هذه الحروب واستمرارها، يكفي أن نذكر أن الأمير شكيب أرسلان قد ترجم صفحات كاملة من كتاب (مائة =

عليها، والأمة من قديم الزمان تحت تغلب الحكومات السلطانية المطلقة، فكانت للحكومة معذرة وللأمة معذرتان، وأما إذا أحرزت الحكومة استقلالها التام بالنسبة إلى الأجانب والأمة استقلالها بالنسبة إلى حكوماتها لا سيما بعد انتقال السلطة إليها فضلاً عن حريتها فكل ما وقع من إجراءات الحكومة فهو في ذمة الأمة يعد مقترنًا

=

مشروع لتقسيم تركيا) تأليف دجوفارا الوزير الروماني، وكلها تنضح بالحقد الدفين على الإسلام والمسلمين.

ينظر كتاب حاضر العالم الإسلامي ج٣ (التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي؟) من ص ٢٠٨ إلى ص ٣٤٢. دار الفكر ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

ويقول شكيب أرسلان: "ومما أذكره أن أحد وزراء الدولة العثمانية -رحمها الله وجزاها عن الإسلام خيرًا- كان مرة في أحد المجالس في جدال مع بعض رجال دول أوربة فيما يتعلق بهذا الموضوع: فقال لهم الوزير العثماني:

إننا نحن المسلمين من ترك وعرب وفرس وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب في الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة أعدائنا ولو كنا قادرين على استئصالهم. ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على أن لا نبقي بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين وأن نجعل بلداننا كلها صافية للإسلام.

فما هجس في ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلاً وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا كما وقع السلطان سليم الأول العثماني تقوم في وجهه الملة ويحاجه مثل زمنبيلي علي أفندي شيخ الإسلام ويقول له بلا محاباة: ليس لك على النصارى واليهود إلا الجزية وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم، فيرجع السلطان عن عزمه امتثالاً للشرع الشريف، فبقي بين أظهرنا حتى في أبعد القرى وأصغرها نصارى ويهود وصابئة وسامرة ومجوس وكلهم كانوا وافرين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، أما أنتم معاشر الأوربيين فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد واشترطتم عليه إذا أراد البقاء بينكم أن يتنصر.

ولقد كان في أسبانيا ملايين وملايين من المسلمين وكان في جنوبي فرنسا وفي شمالي إيطاليا وفي جنوبيها مئات ألوف منهم ولبثوا في هاتيك الأوطان أعصرًا مديدة وما زلتم تستأصلون منهم حتى لم يبق في جميع هذه البلدان شخص واحد يدين بالإسلام ولقد طفت في بلاد أسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف أنه قبر مسلم.

فلما سمعوا هذه المقارنة بُهتوا و لم يحيروا جواباً. ص ٢١٠ المصدر نفسه.

بمرضاها ونكتب حسناته وسيئاته عليها، لأنَّها مختارة ومستقلة ولها الحكم والحكومة في مملكتها وبيدها أزمة الأمر والنهي.

فالاستقلال على قدر ما فيه من الشرف والعزة يستتبع تبعة المسئولية، وإنما الغرم بالغنم، وإني من استقلال مذهبـــي لا الجلج في القول بأن فقد الاستقلال على درجاته أهون من فقد الدين، ولا تقل: أين فقد الدين، بعد ما اختارت الحكومة الخطة اللادينية وصارت هي بهذه الصبغة حكومة الخلق (الشعب) هذا ما وقعت فيه أمتنا جمعاء في خطوة واحدة بيد حكومتها الحاضرة وزد عليه المساعي المستمرة المصروفة في تربية أفرادها لا سيما شبابها على عقائد جديدة متجردة ومتشردة عن عقيدة الإسلام[(١)].

---

(١) وكلمة الحق التي يجب على المسلم الحر أن يجهر بها أن قومًا من الأقوام غير الإسلامية أو دولة كذلك لم تفعل ولن تفعل بنا معاشر المسلمين ما فعل الاتحاديون الكماليون وإن تغلبهم علينا أشد ضررًا من تغلبهم، كما أن كلمة الباطل التي طالما أضلتنا أن الداهية الاتحادية أو الكمالية مهما عظمت فإمكان إزالتها فيما بيننا باق في كل زمان، هذا ما سولته لنا أنفسنا منذ سنين، مع أن الداهية قد قطعت جمًا من مسافة سيرها في نفوسنا وتمشت في مفاصلنا واقتربت ساعة نرى فيها استحالتنا إلى نسل جديد لا ديني قد ساومنا هذه الاستحالة له وربيناه بأيدي الكماليين، ثم لا يمكننا الخلاص من الصبغة الجديدة التي مكناها في نفوسنا وحببناها إليها، والإنسان يمكنه النجاة ممن بعده من أعدائه لا ممن بعده من أحبائه.

كيف احتراسي من عدوي إذا كان عدوي بين أضـــــلاعي

فذلك العدو الذي لو ظفر بنا لاستأسر جسومنا ترجو الخلاص من أسره يومًا ما بسوائق أنفسنا المصونة من التغير لا سيما في عصر استقلال الأمم، وهذا العدو الذي تكون عاقبة ظفره بنا تصرفه في أرواحنا ولا يقر بعداوته لنا من أول الأمر إلى آخره بل يقنعنا بمودته وصداقته ومشاركته الجنسية فكيف يرجى لنا النجاة منه بل وإرادة النجاة و ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[آل عمران:٨٦].

هذا، ومن الواجب أن أذيل هذا المقام بالإيضاح الآتي: وهو أني لا أقبل أن يتلقى كلامي ويفسر بمعنى أني أختار للمسلمين على طيب نفس مني أن يدخلوا تحت سلطة الأجانب أو =

وإني أرجو منك أيها القارئ المصري والهندي أن تحمل كلماتي هذه على الإفراط في الحكم الناشئ من نظري إلى حكومة الكمالية بعين السخط، وها أنا أذكر لك ما كتبته جريدة (الأهرام) من لدنها كاشفة عن ماهية الكماليين من غير قصد الطعن فيهم، وهي من الصحف التي لا تعنيها معارضتها، وهذا نصها:

"حزبان في تركيا من الوجهة الإسلامية"

في تركيا اليوم حزبان، الأول ينتحل حرية الرأي والعقيدة ويريد أن يعرف بعنوان: (ليبرال) أي: (الأحرار) وهو يرى أن لا حياة للترك إلا بأن يكونوا متفرنجين

=

يبقوا فيها، كلا، بل أخبرهم بفرق ما بين الشرين وأستعيذ بالله منهما كليهما، وأزيد على ذلك بأن دولة أو أمة آثرت الحكومة اللادينية بعد الإسلام بالله منهما كليهما، وأزيد على ذلك بأن دولة أو أمة آثرت الحكومة اللادينية بعد الإسلام فالاندراس أحق بتلك الدولة ووقوع بلادها في أيدي الأجانب الذين لا يتدخلون في دين من يدخل تحت حكمهم أهون في حق تلك الأمة، فلعل الأمة المسكينة يبقى دينهم محفوظًا وسالمًا من التعرض والتغير، ثم يستعيدون دولتهم ببركته في أوانها، إذا قدر ضياعها فليكن الدولة أول ضايع ثم الدين، هذا ما أختاره فيما أخاف ولا أبالي لومة لائم، وما كنت بدعاً في التشديد على الكماليين بتنـــزيلهم إلى ما دون الكافرين حيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾[النساء:١٤٥].

ثم إني أعلم أن شياطين اللادينين يبادرون أن يستفيدوا من كلماتي هذه ويردوها حجة عليَّ في خيانة الوطن، بل إضاعة مجد الإسلام، وإن المسلمين الذين يعرفونني ويعرفون مكاني ببلادنا في المجاهدة لدين الإسلام ضد أعدائه الخفية القوية المجهزة بجميع أنواع القوة ومكان ما قاسيته منهم من الشدائد والمهالك يتمنون أن كنت لم أتكلم بهذه الكلمات الثقيلة التي هي مظنة لسوء تفسير الخصماء، لكني قلتها وقلبي محترق من ضياع الإسلام بعد ضياع نفس الإسلام كمن يطلب أثرًا بعد عين، ثم إني قلت: ما قلت وقلبي محترق أيضًا من إهمال أهل الديانة ما يجب عليهم في حراسة دينهم من تسلط أولئك الأعداء وتوانيهم في نصرة الحق إزاء تفاني اللادينيين في نصر باطلهم، فكأن هؤلاء المسلمين وجدوا هذا الدين ميراثًا من آبائهم فما عرفوا قدره ومن يريد شره أو خيره فتركوه عرضة لكل مفسدة ومكيدة، فهل لا يخافون يوم القيامة نسلهم الذين تسببوا وتسامحوا في إضاعة دينهم أن يأخذوا بتلابيبهم ويجروهم معهم إلى النار؟ (م. ص)

ككل أمة من أمم أوروبا وأمريكا، فلا يمتازون عنها إلا باللغة والقومية والعصبية الجنسية، وفيما عدا ذلك فيجب أن يكون الرجل التركي إفرنجيًّا والمرأة التركية إفرنجية بعاداهما ومنهجهما، وحياهما البيتية، ومناحيهما الأخلاقية والاجتماعية، حتى يكون الفرق بين الترك والفرنسيين مثلاً، كالفرق بين الإسبانيين والإيطاليين، مقصورًا على اللغة والعصبية الجنسية، وهم يقولون ويعيدون: إن لا رجاء لتركيا في أن تضارع أوربا في قوها وارتقائها إلا إذا احتذت على مثالها في كل أمر حتى تكون معها كالشيء وظله.

"وأما الفئة الثانية فترى أن الشرق شرق والغرب غرب، وأن مصادر القوة والارتقاء في الغرب ليست شيئًا مقصورًا على الغرب بل هو مبني على علم عام لا صبغة له فيمكن للشرقي أن يقتبسه مع بقائه شرقيًّا وأن يقوى به دون أن يتنازل عن تقاليده القومية وصبغته الشرقية".

"مثل هذين الحزبين موجود في مصر والشام والهند كما هو في تركيا، غير أن الفرق بين الحال في تركيا والحال في سائر أقطار الشرق أن المقتنعين من رجال تركيا ونسائها بفكرة التفرنج يوجد في يد كثير منهم جانب كبيرة من زمام الحكم، ولهم تأثير في تسيير دفة المملكة ويعملون على نشر طريقتهم بقوة الدولة ويبثوها في الأدمغة بكل الوسائل الرسمية، غير أن في مقابل هؤلاء فريقًا لا يستهان به من الأدباء والكتاب وأهل الفضل[1] يجاهر بمقاومة فكرهم ويرفع صوته -بين حين وآخر- منبها الشعب التركي على أن الضلال من وراء هذه الخطة وأن العماية في الإصرار عليها".

"وقد عقدت جريدة (توحيد أفكار) مقالاً افتتاحيًّا يوم ٢٣ من ديسمبر

---

(١) ولكن كفة الفريق الأول هي التي رجحت بما لديها من سلطة، وبما تملكه من وسائل، وقد فرضت القوانين الغربية على الشعب بالقوة، وأرغمته على لبس القبعة، وألغت الكتابة باللغة العربية، إلى غير ذلك من إجراءات كانت تستند فيها إلى القوة، وتستخدم البطش إزاء كل من يقف في وجهها، ولو ترك للشعب الحرية في الاختيار لتغير الموقف كله، لما هو معروف عن الشعب التركي من الاستمساك بالإسلام. ومن هنا كان شدة نكير الشيخ مصطفى صبري على هؤلاء الحكام اللادينيين.

١٩٢٣م عزت فيه إلى رجال هذا الحزب (حزب الأحرار) أنّهم لا يفتئون يقولون: "إنا نريد أن نؤسس في البلاد إدارة غير دينية (Laique) ونريد أن نجعل الحكومة في معزل عن الدين ونريد أن نفرنج المملكة والأمة ونريد أن نجعل مستوانا الاجتماعي عصريًّا ولكن هؤلاء المحافظين واقفون عقبة في سبيل آمالنا الارتقائية، وكلما حولنا أمرًا وجدناهم حائلين بينه وبيننا ومعارضين مساعينا بقوة الدين ولو كنا مرتاحين من هؤلاء الجهلة المتعصبين أصحاب الأدمغة العتيقة والمتمسكين بالتقاليد لاستطعنا أن ننهض بمعارف البلاد وأن نرفع مستوانا الاجتماعي، ولكن آه من هؤلاء المتعصبين آه من هؤلاء الحجاج آه من هؤلاء المشايخ".

"قالت (توحيد أفكار): والمحافظون يرون أن الحضارة الإسلامية أسمى من الحضارة الإفرنجية وأن في الإمكان النهوض بالبلاد نهضة حقيقية باتباع قواعد الحضارة الإسلامية أو التمسك بالصالح النافع من تقاليدنا. أما إذا اعتزلنا جميع تقاليدنا على الإطلاق فإننا نفقد بذلك مميزاتنا القومية وسجايانا وجميع مزايانا، وما دام فريق المحافظين عندنا مقتنعًا بصحة رأيه هذا فإن أفراده تقطر قلوبهم دمًا تألما لما يفقده فريق من رجالنا ونسائنا في كل يوم من سجاياهم وأخلاقهم ودينهم بما ينتحلونه من البدع بدعوى أنّهم يريدون أن يكونوا متفرنجين وغير دينيين (Laique) إلى هنا تنتهي عبارة الأهرام يوم ٣ من أكتوبر ١٩٢٣م.

تعليق الشيخ مصطفى صبري:

وأنا لا أزيد عليها شيئًا غير التصريح بما أشارت إليه (الأهرام) من أن الحكومة الحاضرة التركية في أيدي الحزب الأول الذي تشكو (توحيد أفكار) خطتهم المفرنجة[1]، وأن مصطفى كمال رئيسهم الآن، وقد نال في شأن توحيد أفكار أنها

---

(١) ولكن لم يسمح لفريق المحافظين -كما سمتهم الجريدة- بالتعبير عن آرائهم وهم الغالبية وتسلط المتفرنجون برئاسة أتاتورك، ووضعت تحت أيديهم أدوات القوة من الحكم والحكومة والصحف والجيش، فتمكنوا بما لهم من نفوذ وسلطان، وما استخدموه من وسائل الإرهاب والبطش، تمكنوا من إخماد أصوات المتدينين وهم الأكثرية.

وما زالت هذه الخطة متبعة لتوجيه المجتمعات الإسلامية نحو التغريب وإبعادها عن الإسلام،

منفردة بين الصحف التركية في منهجها المناصر للمحافظين كما حكته تلك الجريدة بعددها المنتشر في ٢٧ من سبتمبر ١٩٢٣م وأن المحافظين المتدينين هم الأكثرون في الأتراك، وهذا مما لا ريب فيه وإن استضعفهم مصطفى كمال، إلا أن الأقلين اللادينيين بأيديهم الحكم والحكومة والصحف وكل النفوذ من عهد الاتحاديين فصاعدا إلى عهد الكماليين، وعالم الإسلام يعينهم فوق إعانته من يزاحمهم من المحافظين. فيا أسفا على الأتراك يسوس المتدينين الأكثرين منهم اللادينيون الأقلون بحيث يسوقونهم إلى مذاهبهم يوماً فيوماً وهم لا يشعرون، وربّما يشعرون ولكن لا يهتمون بشأنه كما يليق، ويا أسفا على عالم الإسلام طالما كان ويكون قوة ظهر اللادينيين وعوناً لهم على المؤمنين ولسانه متهيئ لتحبيذ كل ما صدر عنهم من الفعال وتأويله وإن كان مرماه إلى نقض قواعد الإسلام وإقامة الأسس اللادينية مقامها، وهم يضحكون فيما بينهم من أولئك المسلمين الذين يخربون بيوتهم ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً كما أن العارفين بحقائق الأحوال -قليل ما هم- يبكون من ذلك، والله تعالى يتولى جزاء هذه الغفلة والحماقة بما تستحقانه في الدنيا والآخرة. والذي حبذا هذه المساعي أو دافع عنها في ديارنا رجلان: أحدهما من وافقها مذهبه، والآخر من فعل ذلك لمجاملة اللادينيين المستولين على الحكم والحكومة وباع دينه بدنياه. والمحبذون أو المدافعون من المصريين وأشباههم غير مشتركين في مذاهبهم ولا متطفلين في مغانمهم أخسر صفقة من الكل حيث باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم.

عداء الاتحاديين والكماليين للدين:

ثم إني أنشدكم الله يا أهل الإسلام النائبين عن بلادنا إن كنتم صحيحي المودة والعلاقة بدينكم ودين إخوانكم المسلمين فجدوا في تمييز أعدائه من أوليائه وهادميه من خادميه ولا تغتروا بالظواهر وابعثوا إلى بلادنا التي تعتنون بشأنها أمناء عدلاً وعقلاً ولا تبعثوهم كالوفد الرسمي تضيفهم الحكومة ولا يقابلون أو يماسون إلا

=

وقد أثبت العلامة الأستاذ أبو الحسن الندوي في كتابه (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في العالم الإسلامي) أن التجربة الكمالية الضالة صارت قدوة للبلاد الإسلامية كلها -صحيح لم تتم بحذافيرها- ولكنها كانت تتشكل وفق أحوال البلاد.

رجالها أو تحت رقابة موظفيها بل لابد لهم أن يتعمقوا في ما وراء ستائر الحكومة ويتفحصوا عن أحوال أهليها المسلمين الخلص ويستبطنوهم حتى يتبين لهم ما كابدوا من الحكومة اللادينية في دينهم ودنياهم مغبونين بشئ منهما كل يوم وحتى يتبين لكم أني صادق أو كاذب فيما ذكرته بين دفتي هذا الكتاب. ولعمرى إن من رزق فراسة[1] المؤمن الذي ينظر بنور الله لا يخفى عليه ما بدأ بمبدأ الاتحاديين ثم امتد حتى اشتد وتفاقم بعد ظهور الكماليين من المؤامرة ضد الإسلام والمسلمين المخلصين. ومن شدائد المكايد التي جعلت هذه العداوة المضمرة داءً عضالا وأغفلت المسلمين إغفالاً أن أعداء الإسلام لا يزالون يتراءون في صورة أعداء النصارى و يتظاهرون بها وهم في الحقيقة أعداء الإسلام والنصرانية معاً، وبالتعبير الوجيز أنَّهم ملاحدة أعداء الدين على إطلاقه أي دين كان، لكنهم لدين الإسلام أشد منهم خصومة لغيره لما أنَّهم يرون كثيرا من أبناء جنسهم في أسر هذا الدين ومبدأهم هدم عقيدة الدين وتخليص بنى جنسهم من ربقته. وما يرى منهم من ترغيبهم الأتراك إلى دين جدهم (زردشت) المجوسي وتحويل صلاتهم الإسلامية إلى صلاة (الذئب الأبيض) معبود الطورانيين القديم، وقد اشتهر أمر إدخالهم إياها في الجيش حيث حتموا عليه الاصطفاف والجهر بهذه الصلاة عند غروب كل يوم على ما ذكرته جريدة (الرأي العام) الغراء في العدد ٣٤٤٢ فإنَّما ذلك لتبعيد الأتراك عن دين الإسلام وإنسائهم إياه وإقامة الشعور الجنسي مقام الشعور الديني لا لإقامة دين المجوس مقام دين الإسلام لأنَّهم لا دينيون يبغضون الأديان كلها كما قلنا ويرون كلها مصنوع البشر، نعم إن المجوسية عندهم أهون شرًّا من دين الإسلام حيث لم تكن ربقتها أقوى بقدر ربقته. ومن وراء كل مبدأ لهم بل قدامه مبدأ الاستنفاع بالمنافع الحيوية المادية كيف ما تحصل لهم تلك المنافع ولو في مضار البشر الذين يدعون إنقاذه من أسر الدين، حتى إن منابت منافعهم لما رأوها تخصب عندما تخصب بإمطار الدماء وإنهارها فلم

---

(١) ظهر صدق فراسته، وكتب في نهاية الكتاب فصلاً بعنوان: (قطعت جهينة قول كل خطيب) وسيصدر بمشيئة الله تعالى قريبًا مع دراسة حول القرارات التي توقع صدورها وآثارها على الشعب التركي دينيًا وسياسيًّا واجتماعيًّا.

يألوا جهدا ولم يهملوا وسيلة في تهييج البغضاء وإثارة الفتنة بين الفريقين -أعني المسلمين والنصارى- وكل خسار يحل بهما من ذلك فليس بخارج عن مقاصدهم ومطالبهم، لا سيما إذا تضمن ما يزيد في مكاسبهم، وقد ربحت تجارتهم في ديارنا منذ بضع سنين ونجحت مكايدهم في أشكال وصور مختلفة تحير العقول وتدهشها. حتى أخبرني ممن أثق بهم من أهل الأناضول المسلمين أن الحركة الكمالية مع كون سياقها لإخراج اليونان من الأناضول كانت في بادئ أمرها لا تؤيدها الأمة ولا تمدها بغاية وسعها لعدم رجاء الخير والصلاح منهم ومن حركاتهم، وقد حصل للأمة عظيم النفور والانـــزعاج من حكومة الاتحاديين وما فعلوه أثناء الحرب الكبرى مما يقلق العباد ويخرب البلاد ولَم يسلم منه ودنياهم وأسأمهم تمادي الحروب إلى ما لا نهاية له، مع أن اليونان كانت يومئذ ترفق بأهل البلاد التي احتلتها وتجاملها وتهتم بتأسيس الأمن والانتظام بينهم، فدام الحال على ذلك المنوال تمتد وترتقي حركات اليونان في داخل الأناضول ويتوالى تقهقر الكماليين على مر الشهور والأعوام، والأمة في كسل الملل والسأم حتى بدا للكماليين أن يعتدوا بالقتل والنهب على الأروام من سكان المدن والقرى اللاتي ينسحبون منهن ويتركونهن إلى جنود اليونان ليطلعوا على ذلك وينتقموا من المسلمين بأمثال ذلك الاعتداء فكان كما عمدوا وعمت البلايا على المسلمين والنصارى من جنود الطرفين واشتد الخصام بين الفريقين وانتشرت الأخبار المفجعة بما يملأ المسامع من قريب أو بعيد، فأيقن المسلمون المهلكة ووخامة الحالة وشمروا عن ساق الجد وتمام الاهتمام حتى انهزم جيش اليونان، والحرب خدعة والناجح فيها صاحب بدعة، ولكن هذه البدعة والخدعة فجيعة جدًّا بحيث لا تميل القلوب إلى تصديق وقوعها، ولا يبالي الاتحاديون والكماليون أن بالغوا في فتنة الناس ومكيدتهم حتى أتوا فيه بالعجب العجاب اتكالاً على أنها مهما ازدادت غرابة زادتهم نجاحًا ويستبعدها من سمعها من بعيد، وربَّما يكذبها فتسهل البراءة من مسئوليتها، بل تنقلب التهمة على القائل الناقد بدلاً من الفاعل الموجد، ولا سيما وعلى منتقديهم التهمة المجهزة دائمًا من موالاة النصارى لكون أنفسهم أعداءها فيما يتراءى، وكثير من الناس مولعون ببناء الفاسد على الفاسد وما سوق الرئاء كسوق الحقيقة كاسد، ومما يروق ظاهره كثيرًا من الناس أنه بعد غلبة الحركة الكمالية اضطر غير المسلمين

إلى الخروج من تركيا وتركوا أوطانهم[١] وتقرر في مؤتمر (لوزان) مبادلة من بقي في الأناضول من الأروام بالمسلمين الساكنين في بلاد اليونان، فهذه الوقائع التي أدى إليها نجاح الكماليين في الحرب والمؤتمر تنبئ ظواهرها عن خدمة العصبية الإسلامية والحصول على وحدتها، لكن لهم في ذلك مقاصد أخرى كتسليط (روم إيلي) المنتمين إليهم بعودتييهم وسلانيكييهم وبينهم أقارب مصطفى كمال وخواص أعوانه على أتراك الأناضول ليكونوا عونًا لهم متمكنين ومتوطنين في جميع أنحاء الأناضول فيدوم نفوذهم وتغلبهم عليهم إلى ما شاء الله[٢].

ومن أعظم المقاصد أن سوق مكاسبهم طالما تنفق وتفيض من هذه المبادلات التي تشتمل على مبادلة الإنسان والأوطان بلا اختيار المبدلين أنفسهم، ولا بأس عليهم إن ماتت مئات وألوف من الطرفين المبدلين بنسوتهم وأطفالهم وشيوخهم وضعفائهم من برد الشتاء وتأثير المجاعة والأمراض المتولدة من سوء القيام بأمورهم

---

(١) يعلق شكيب أرسلان على ذلك بقوله: "ولقد كانت في السلطنة العثمانية عشرات ملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل الأتراك بالشرع الإسلامي، فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك بأوضاع الإفرنج وقلدوهم في كل شيء وتحولوا إلى سياسة (التمغرب) لم يبق في جميع الأناضول إلا فئة قليلة جدًا من المسيحيين.

... وهذا برهان ساطع على سماحة الشرع الإسلامي وإمكان تساكن المسلم والمسيحي واليهودي في ظله بالأمان والاطمئنان وعدم سماحة الطريقة الأوربية التي أخذ بها الترك).

(حاضر العالم الإسلامي ج٣ ص ٣٢٨).

وكأن الأمير شكيب -رحمه الله تعالى- يقدم هذه الحجة المستندة إلى التاريخ بوقائعه المجرية إلى أولئك الذين يعترضون الآن على تطبيق الشريعة بحجة الأقليات.

(٢) وهذه إحدى خطط مصطفى كمال التي كشف عنها المؤلف، ولا نظن أن معاصريه تنبهوا إليها. إنهم كانوا بمثابة (الطابور الخامس) في أنحاء الدولة العثمانية، فيزداد الأمر وضوحًا إذا عرفنا أن كثيرًا من الأجانب نساءً ورجالاً، دخلوا البلاد وغيروا أسماءهم بأسماء إسلامية، ووصلوا إلى أعلى المناصب في الدولة، وأطلعوا أعداءها على أسرارها، وعملوا على تدميرها.

مصطفى كامل: المسألة الشرقية ص ١١- مطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨م.

وعدم الانتظام وطول المكث في الطرقات لنقصان المراكب ورداءها وفقدان الآلات والوسائط، وفي جريدة (الوطن) التركية بعددها ٣٠٢ نشرت شكوى من (بروسة) لأحد من المهاجرين المستبدلين بأوطانهم، يقول فيها: "إن في بروسة (٢٠٠٠) منازل منتظمة للأروام المهاجرين لكن موظفي الحكومة شغلوهم لأنفسهم وأحل المهاجرون بالمنازل الخربة لا أبواب لبيوتها ولا زجاج في نوافذها وفي كل يوم يموت من المهاجرين ثلاثون نسمة فصاعدًا. وقس على بورسة عدد من يموت في غيرها من البلاد، فهذه الوفيات التي تطلع بنا على كثرتها الهائلة صحف الأستانة إنما يكون تأثيرها في قلب الحكومة الكمالية كما وقع من التأثير في قلب المرحوم (خواجة نصر الدين) لما تعهد أن يجاوز بنفر من العميان نهرًا على أن يأخذ لكل نفس منهم فلسًا فسقط أحدهم عند العبور بِهم في النهر فصاح رفاقه فقال: (خواجه) لا تجزعوا وانتقصوا من الأجرة فلسًا.

وناهيك[1] دليلاً على أن عمدهم في مثل تلك الأفعال والحركات غير الفكرة

(١) وإحداث المشاغل والغوائل والفتن والتفرقة بين الأمم وإثارة العداوة وإيقاد نيرانها بين المسلمين وغير المسلمين حرفة وتجارة لهم، أي الفريقين يظفر أو يخسر فإن لهم مغانم ومكاسب في تلك الحركات والتحريكات، وهم يدعون عصبية الإسلام ثم يريدون أن تكون الحكومة والحاكمية لهم لا للدين، فلهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة وصرحوا بقطع تدخل الدين في الشئون الدنيوية والسياسية، فهم مع دعوى الغيرة الإسلامية يزاحمون دين الإسلام في الحكم والنفوذ ومقاسمة الحقوق السياسية ويعادونه لذلك، وكيف تجتمع المحبة، والعصبية للمسلمين مع المنافسة والخصومة لدين الإسلام واغتصاب الحكم والنفوذ من يده، مع أن محبة المسلمين يجب أن تكون لدينهم لا لأنفسهم، ولابد للمسلمين أن يمعنوا النظر في هذه النقطة الدقيقة –[وهي النقطة التي تعدل الشغل الشاغل لشيخنا، فقد بح صوته من كثرة ما ردد لتنبيه المسلمين إلى بدعة ما استحدثه الكماليون حينما فصلوا بين الخلافة والسلطنة، وجردوا الخليفة من سلطاته، ونـــزعوا من الإسلام الحاكمية والهيمنة على شئون الحياة المدنية والسياسية.

وإذا نظرنا إلى أحوال المسلمين اليوم لوجدنا أن نجاح الغرب في تحويل الأمة الإسلامية عن عقيدتها يقوم على هذه النقطة الدقيقة، وبها يقيس مدى نجاحه أو فشله في حركة التغريب.

وها نحن نرى الشيخ مصطفى يؤكد حاكمية الدين عمن سواه]– حتى يتبين عندهم

الإسلامية وخدمتها أنه لو كان كذلك لما تهكموا في تبعيد العناصر غير المسلمة عن ساحة الأمة، وهم كانوا يعتذرون من قبل عن إهمالهم بكثير من الأحكام الشرعية في إجراءات الحكومة ومفاوضات البرلمان قائلين بأن الحكومة تحت يدها عناصر مختلفة وأن مجلس الأمة الذي ينظم فيه قوانينها مؤلف من النواب المسلمين وغيرهم، فهاهو ذا الآن مجلس المسلمين والديار ديارهم بعد إخراج غيرهما منها فكانت فرصة لأن تنصبغ الحكومة بالصبغة الإسلامية لا فرصة لأن تنسلخ منها، فهل كان وجود حكومة الخلافة في أرضنا للتبعة غير المسلمة حتى ذهبت بذهابهم، أو كانت المحاكم الشرعية موضوعة لهم حتى استغنى عنها بعدهم فحول إلغاؤها، وهل واجب المسلمين أن لا يأذنوا لإقامة النصارى في أرضهم أو إقامة أحكام الإسلام فيها، وماذا يضرهم الكفار عندما اختاروا لأنفسهم الكفر بعد الإسلام، نعم إن الكفر المختار عندهم الإلحاد لا النصرانية وأن المقصود من هذه المبادلات مع ما ذكرنا من المقاصد المضمرة عبارة عن التصفية الجنسية (الترك) لا التصفية الإسلامية، ولهم في التصفية الجنسية غايتان: الافتراق عن الإسلام وعن الأقوام المسلمين، وربَّما يحصل لهم بها اقتراب إلى الأمم الأوربائية.

العداء اليهودي هو السبب:

ومما ينبغي أن ننبه عليه أنه ليس من المستبعد أن تكون هذه العداوة المضمرة التي ذكرنا نبذة من مكايدها وهي متوجهة نحونا تارة بالذات وتارة بصورة تهييج العداوة بين المسلمين والنصارى عبارة عن عداوة اليهود، ولقد صدق الله تعالى حيث

=

الصادق والكاذب في دعوى المحبة، فالاتحاديون الكماليون مهما طلبوا المجد والاستقلال فإنَّما طلبوهما لإعزاز أنفسهم بجلب المنافع الدنيوية المحضة لا لإعزاز الدين وإعلاء كلمة الله بل قصدوا بعد ذلك إهانتهما، فغايتهم أن تكون لهم العزة والقوة ولدين الله الفشل والهوان، فإذن ماذا يصل إليَّ وماذا يصل إلى الله من نجاحهم، والله تعالى يقول: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّه الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْه يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[فاطر: ١٠]. (م.ص).

قال: ﴿لتجدنَّ أشدَّ الناسِ عداوةً للذين آمنوا اليهودَ والذينَ أشركوا﴾[المائدة: ٨٢].

فاليهود معلومون ومعلوم تقادم عداوتهم للمسلمين وفتنتهم المتصاعدة إلى عهد الخلفاء الراشدين[(١)]. وإني لذو شبهة من أنملة اليهود في اغتيال أكثر الخلفاء الراشدين وفيهم الخليفة الأعظم والأعدل عمر بن الخطاب رجل الإسلام والمسلمين لا سيما في دم عثمان بن عفان التي كانت مبدأ كل فتنة حدثت في الإسلام، وإنا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصرون في التنقيب عن تلك الوقائع الهامة وتدريس مسائلها في مدارسنا ليتعلم الطلاب والشباب قبل تعلمهم بتاريخ الأجانب تاريخ الإسلام وما يحوط بحياة النَّبـــي ﷺ وخلفائه من الشئون بتفاصيلها فنعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب ويتأدبوا بآداب الإسلام في عصره الذهبـــي ولنتعرف ونكتنه عبد الله بن سبأ وما لعب من الدور بل وكعب الأحبار[(٢)]، ثم إني أحس في هدم سلطنة عبد

---

(١) يظهر هذا الرأي سعة اطلاع الشيخ مصطفى صبري وإلمامه الدقيق بأحداث التاريخ وترابط حلقاته، أضف إلى ذلك مراقبته لأفعال اليهود من معاصرين حيث اتضح له تسلسل المؤامرات التي لم تنقطع منذ عبد الله بن سبأ حتى قره صوه.

وفي دراسة أخرى للدكتور محمد بديع الشريف، يرى سلسلة العداء اليهودي مر مترابطًا منذ عصور المسلمين الأوائل، فإن التآمر على قتل الخليفة الثاني ﷺ لا يختلف عن الفتنة التي أشعل نارها عبد الله بن سبأ الذي أطلق فكرة تأليه علي بن أبي طالب ﷺ وتآمر على قتل الخليفة الثالث، ولا يختلف عن يعقوب بن كلس وزير الأخشيدي الذي دل المعز لدين الله وهو من الباطنية على عورات البلاد في حكم سيده وهذا لا يختلف عن دزرائيلي الذي اشترى لقومه أسهم قناة السويس واحتجز للانجليز جزيرة قبرص. (كتاب الصراع بين الموالي والعرب ص ١٧٩).

(٢) إنقاد الشيخ مصطفى في اتهامه لكعب الأحبار بما رواه الطبري في الرواية التي تشير بأصابع الاتهام لكعب ﷺ بأن له يدًا في استشهاد عمر بن الخطاب ﷺ.

وقد ناقش الدكتور الذهبي –رحمه الله– تعالى مدى صحة هذا الخبر.

وخلاصته أنه جاء إلى عمر قبل مقتله بثلاثة أيام وقال له: اعهد فإنك ميت في ثلاثة أيام، قال: وما يدريك؟ "قال: أجده في كتاب الله عز وجل، وفي التوراة قال عمر: أنك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة؟ قال: اللهم لا، ولكن أجد صفتك وحليتك وأنه قد فني أجلك.

=

=

ويرى الشيخ الذهبي أن ابن جرير لم يلتزم الصحة في كل ما يرويه، كما أن ما يرويه في تاريخه لا يعدو أن يكون من قبيل الأخبار التي تحتمل الصدق والكذب.

كذلك يدافع الذهبي عن كعب الأحبار ردًّا على المفتريات التي وجهها البعض إليه، محتجًا بمقالات بعض أعلام الصحابة فيه، ومحصيًا من أخرج له من شيوخ الحديث في مصنفاتهم، مستخلصًا من ذلك كله ما يشهد لهذا الصحابي الجليل بقوة دينه وصدق يقينه، وأنه طوى قلبه على الإسلام المحض والدين الخالص، ويبرهن على ذلك بالعوامل الآتي بيانها:

أولاً: أنه أسلم على المشهور في خلافة عمر ﷺ وسكن المدينة وصحب عمر وروى عنه وشارك في غزو الروم في خلافة عمر –وهو العبقري الملهم– فلا يعقل أن يساكن كعبًا في المدينة ويصاحبه ويكتبه في جيش المسلمين لغزو الروم وهو مخدوع فيه وفي إسلامه.

ثانيًا: كان له بالثقافة اليهودية والثقافة الإسلامية معرفة واسعة.

ثالثًا: أجمع العلماء على توثيق كعب.

وقد أسهب الشيخ الذهبي –رحمه الله تعالى– في تفنيد الاتهامات الموجهة إلى كعب حيث حلل الأقوال كلها مما لا يدع مجالاً للشك في عدله وتوثيقه، ونحيل القارئ الكريم إلى هذا البحث القيم ، مكتفين هنا فقط بمناقشة ألصق هذه العبارات بموضوعنا الواردة على لسان معاوية: (إنا كنا لنبلو عليه الكذب).

وبالرجوع إلى شراح الحديث نجدهم كما يقول –الدكتور الذهبي–، يشرحونه بما يبعد هذه الوصمة الشنيعة عن كعب الأحبار، وفي شرح ابن حجر في الفتح يقول (وإنا كنا لنبلو عليه الكذب) أي يقع بعض ما خبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به، وقال ابن حيان في كتاب الثقات: أراد معاوية أن يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابًا، وقال غيره الضمير في قوله: (لنبلو عليه) للكتاب لا لكعب، وإنّما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه. وقال عياض: يصح عوده على الكتاب، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه وإن لم يقصد الكذب ويتعمده إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد، بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب، وقال ابن الجوزي: إن بعض الذي يخبر به كعب من أهل الكتاب يكون كذبًا، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأخيار.

ويضيف الشيخ الذهبي إلى ذلك وصف معاوية لكعب بقوله: (إلا أن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده علم كالثمار (وفي رواية كالبحار). وإن كنا لمفرطين، فمعاوية –رحمه الله– قد شهد لكعب بالعلم وغزارته، وحكم على نفسه بأنه فرط في علم كعب،

=

الحميد وقد أبلغه قرار خلعه[1] (قره صوه) الاتحادي الشهير الإسرائيلي -تمام ظفر اليهود الذين ابتدأت فتنتهم في صدر الإسلام على الحكومة الإسلامية، ضد من عد جمهورية أنقرة إنشاء وإحياء ما هدمته وأعدمته واقعة (صفين) من الحكومة الإسلامية الراشدة، نعود إلى قوله تعالى: ﴿**لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا**﴾[المائدة: ٨٢]. فاليهود ذكرنا شدة فتنتهم وعماقة عداوتهم والاتحاديون والكماليون اللادينيون من الذين أشركوا، فاتفق هذان الخصمان الألدان وعمد إلى قطع دابرنا ودابر دولة الخلافة، ولن تجد ملة أو قومًا في خارج بلادنا وداخله دامت مودة الاتحاديين والكماليين معهم إلا اليهود بأصليهم وعودتيهم، ولا يقاس عليهم في الوثوق بصداقتهم في داخل المملكة غيرهم ولو كان من الأقوام الإسلامية، حتى إن الأتراك لا تعد لهم في ذلك، فلهذا لم يسلم من اعتدائهم في تركيا ما بين ألبانها وعربها وأكرادها وأرمنها وأروامها وشراكسها وأتراكها إلا اليهود[2]

=

فهل يعقل أن معاوية يشهد هذه الشهادة لرجل كذاب؟ وهل يعقل أن يتحسر ويندم على ما فاته من علم رجل يدلس في كتب الله ويحرف في وحي السماء؟ (اللهم إن كعبًا مظلوم من متهميه، ولا أقول عنه إلا أنه ثقة مأمون وعالم استغل اسمه فنسب إليه روايات معظمها خرافات وأباطيل، لتروج بذلك على العامة، ويتقبلها الأغمار من الجهلة) (ص١٣٩/١٤٠) الإسرائيليات للذهبي.

ينظر كتاب الشيخ الدكتور محمد السيد حسين الذهبي: الإسرائيليات في التفسير والحديث سلسلة البحوث الإسلامية -السنة الثالثة- الكتاب السابع والثلاثون شعبان ١٣٩١هـ- أكتوبر سنة ١٩٧١م. (من ص١٢٥ إلى ص ١٤٠).

(١) بعدما يئس اليهود من السلطان عبد الحميد لرفضه رشوتهم مقابل شراء أراضي بالقدس استطاعوا بواسطة يهود الدونمة كما أوضحنا القيام بانقلاب ضده، وزيادة في التشفي من السلطان، حمل له كتاب التنازل هذا اليهودي (قره صوه).

(٢) وهكذا أثبتت الأحداث أن اليهود يختفون وراءها، يقول هربرت إبري: (ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ أن هذه الفئة المغمورة المعروفة بـ (الدونمة) ستلعب دورًا رئيسيًّا في ثورة كان لها نتائج خطيرة في سير التاريخ! (نقلاً عن د/يوسف القرضاوي: الحلول المستوردة ص١٥٣).

وحتى إنه لم يطرد اتخاذهم وليجة ولا وليًّا من مشايخ الإسلام اطراد اتخاذهم من رؤساء الحاخام.

إذا نظرت بعين الحقيقة والبصيرة رأيت للإسلام أعداء مظهري العداوة وأعداء مسريها، والاتحاديون والكماليون من القسم الثاني وأكبر الأعداء أخفاهم مكيدة يعرف ذلك من بلاهم وذاق بلاياهم واستقصى أحوالهم وأفعالهم وإن افتتن بِهم من سمعهم من بعيد بدلالة الألسنة والأقلام المستأجرة بأموالهم وبأموال من تعهد مظاهرتهم من الجمعيات السرية النافذة في سياسة العالم[1] ولقد عُمّر الاتحاديون والكماليون ما يتذكر فيه من تذكر وحدث كثير من الحادثات والعبر، وهذه الدولة -أي: العثمانية- التي صارت الدولة العظيمة في الأعصار وفي قريب عهدها ضيقت

---

(١) وهنا أذكر ما جرى في البرلمان العثماني عند بدء الحرب بيننا وبين الإيطاليين في (طرابلس الغرب) وقد عقدت جلسة سرية بطلب سعيد باشا رئيس الوزارة الاتحادية يومئذ وكان الغرض من عقده المجلس استجلاب أصوات الثقة بتلك الوزارة من النواب فاتفق أن قرأ (محمود ناجي بك) نائب طرابلس الغرب وعيناه تدمعان رسالة أرسلها إليه أخوه وقد كتبت قبل بدء الحرب بعشرة أيام، يقول فيها: يا أخي ماذا تصنعون وماذا تصنع الحكومة وقد جردت بلادنا من أدوات الدفاع فسحبت المدافع الكبرى عنها ودعت الوالي وقائد الجيش إلى الأستانة ولم تقم مقامهما غيرهما وأنا أطالع وأتتبع صحف الإيطاليين من زمان فأراها اليوم تحث الحكومة على الاحتلال بطرابلس قائلة: إن هذا وقته فيجب انتهاز الفرصة وهذا مشروع جميع الأحزاب في إيطاليا لا يخالفهم إلا الفريقان وهم البناءون الأحرار ويتبعهم الاشتراكيون، وهم يقولون لا يجدر بنا أن نصول على الأتراك حال كون حكومتها في أيدي البنائين الأحرار، لأن ذلك يفضي إلى تزعزع مراكزهم هناك، هذا ما سمعته بأذني وأنا نائب (توقاد) وسمعه معي من النواب أكثر من مائتين، فإن لم يشهدوا به فسيشهدون يوم يشهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون، وقارئ الرسالة -أعني محمود ناجي بك- كان من حزب الاتحاد ولكنه أثر في الحال والزمان فلم يملك نفسه، وأنطقه الله الذي أنطق كل شيء، وفيه عبرة لمن يعتبر ويختبر من ماضي الاتحاديين وحالهم، ولم يعسر على أصحاب النظر فهم الرابطة بين الماضي والحال، كما لم يعسر فهمهما من الرجال بعد تقلب عنوانها إلى الكماليين الذين كان أول وفد منهم دخلوا الآستانة في رئاسة رأفت باشا نـــزلوا (محفل الشرق). (م. ص).

المعركة على جيوش اليونان بقرب عاصمته انحطت بأيديهم وأيدي إخوانهم في أقل زمان، وهبطت إلى حال يعدلها فخرًا إنقاذ الأزمير من اليونان ثم يطغى بِهم هـــذا الفخـــر حتى يخولهم حق البغي والخروج على تلك الدولة والاستهانة بمجدها وشخصيتها المادية والمعنوية، وتغيير كل ما كان موضوعًا فيها فجعلوا الدولة ملغاة والخلافة خرافة والسياسة تلصصًا وأهل الديانة عالميها وعامليها ودور كتبها التي تباع فيها أو تخزن للمطالعة كلها فضالة واجبة الإزالة وقطعوا نسب الأمة من آبائهم القريبة العثمانية والإسلامية، وذهبوا بِهم إلى الآباء البعيدة المنسية المشركة مريدين من هذا القطع والانتساب قطع علاقاتهم بسائر الأمم الإسلامية أيضًا فتركوا أمة الترك المسلمة المسكينة بلا آباء ولا إخوة إسلاميين ومع ذلك للأمم الإسلامية حبًا لهؤلاء القطاع الطرق والرحم كل يوم جديد بمكر جديد، ولله در أبي فراس حيث قال:

وبعض الظالمين وإن تناهى في الظلم مغتفر الذنوب

فيا أهل الإسلام ما هذه الألاعيب التي بكم يلعبون أفسحر هذا أم أنتم لا تبصرون يومًا يقولون إن (كريد) روحنا، ويومًا أن (أدرنة) قرة أعيننا و(سلانيك) كعبتنا و(أزمير) عوض لنا عن جميع بلداتنا المضيعة في الحرب الكبرى والباقية في الحرب الكبرى والباقية في أيدينا وعن دولتنا العثمانية وخلافتنا الإسلامية وشريعتنا السمحاء، ويومًا يعدون الأستانة عبئًا ثقيلاً علينا و(الطوران) وطننا ويأجوج أصلنا وجنكيز جدنا المعادل لجد (الحسين) تراهم يشنقون اقتصاصًا لبعض الأرمنيين الذين قتلوا في ثورة (أطنة) عام ١٩٠٩ جمًّا غفيرًا من المسلمين ثم يستكثرون شنق مسلم واحد -كمال بك قائم مقام قضاء (بوغازليان)- لقتلى الأرمن في خلال الحرب الكبرى، تارة يرون شهداء من الأرمن وتارة يعدون الألبان والأكراد والشراكسة والعرب والعلماء الإسلامية والسلاطين العثمانية خونة الوطن فإذا أقبلوا على من شاءوا من أنذل الناس وأضلهم جعلوه أميرًا أعظم يصلي عليه ويسلم، وإذا غضبوا وسخطوا خليفة المسلمين أمطروا عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين يضعون الشريف ويرفعون الوضيع وينبذون كتاب الله وراء ظهورهم ويسمونه كتابًا أسود وعصبة الدين قوة سوداء، ومن يكابدهم يلق عجبًا وقد اتخذوا الإسلام والمسلمين هزوًا ولعبًا، فلو قام رسول الله ﷺ من روضته وناوأهم لقالوا هذا خائن الدين

والوطن[١] والحاصل أن ما أعظموا من المكان والإنسان يصير عظيمًا وما هانوه يصير مهينًا والمسلمون إلا من هدى الله منهم يصدقوهم في كل ذلك.

هو الجد حتى تفضل العين أختها وحتى يكون اليوم لليوم سيدا

فكأن المسلمين ليس لديهم أساس ولا قسطاس يوزن به كل من يريد أن يتقدم عليهم ويسلمون قيادهم إلى هديه، فلذلك تراهم يومًا يلبسون الشرع الأنور بشرع (الأنور) ويومًا يخضعون لحكم مصطفى كمال أكثر من خضوعهم لأحكام الرب المتعال.

وإعظام أمر أزمير من هذا القبيل، مع أن من منحهم اليونان هم الذين دخلوا الحرب الكبرى ضد حلفاء اليونان وغلبوا فيها كما ذكرنا من قبل، فلو لم يكن منا الولوج في تلك الحرب لما وقعت واقعة أزمير ضياعًا واستردادًا كما لم تقع واقعات البلاد العظيمة التي ماثل كل منها أزمير ضياعًا ولَم يماثلها استردادًا، ثم لو لم يكن ذلك الولوج لما انحصر ربحنا بعدم ضياع تلك البلاد واسترداد أزمير، بل ضاعت منا بترك المحايدة في تلك الحرب فرصة عظمى لا تسمح الدهور بمثلها، ولو انتهزت لكان يمكن أن يستدرك بها ما فقدته الدولة العثمانية في الأعصار الأخيرة من سياساتها واقتصادياتها بلا سفك قطرة من دماء أمتها ووجد في راحتها اليوم مع تلك الساحة الوسيعة شعب مرفه وجيش يبلغ مليونين ما قل منه نفس أو عضو أو كل[٢].

---

(١) إلى هذا الحد كمموا الأفواه وفرضوا أنفسهم بقوة البطش والطغيان لكل من يعترض على أتاتورك لا سيما إذا ارتفع صوت ينادي بالإسلام، فقد ثارت قبائل الأكراد التي تستوطن الجبال المجاورة للحدود الإيرانية، وارتفعت صيحتها المدوية (تسقط جمهورية أنقرة ويحيا السلطان والخليفة) ثم زحفت جحافلها الضارية نحو أنقرة تبغي (إنقاذ الإسلام) فانقض عليها مصطفى كمال بعد أن خدع الشعب كطريقته المعتادة بحجة أن الإنجليز وراء الأكراد، وباتت كردستان كلها طعمًا للنار والسيف: أحرقت قراها، وعذب رجالها وقتلوا، وأتلفت محاصيلها، واغتصبت نساؤها وقتل أطفالها. (أرمسترونج: مصطفى كمال الذئب الأغبر ص ٢١٥، ٢١٦).

(٢) وكأن أعداء الدولة العثمانية استدرجوها للحرب ضد مصلحتها، ونتائج هذه الحرب تؤيد هذا الاحتمال، وأن مثل هذا الرأي الذي يذهب إليه المؤلف يدعونا إلى إعادة النظر في تاريخنا الحديث، إذ يبدو أن خطط أعدائنا تسير على وتيرة واحدة، وحروب فلسطين =

(٤)

أزمير تسترد من الأعداء فتخرب:

وأقول ثالثًا: إن أزمير أضيعت عامرة واستردت خربة وكذا بلاد كثيرة وقرى يبلغ عددها ألوفًا في الأناضول تركها الكماليون أنفسهم بتوسيع نار الحرب الموقدة على أزمير ثم استردوها خربة لم يبق في أكثرها أثر ولا طلل، وفي أزمير وقع الخراب بعد الاسترداد، وهذا أمر عجيب، حتى إن كثيرًا من البلاد المعمورة المدنية سلمها أهلها فيما مضى من تاريخ الحروب وهم ذوو روية وحمية إلى الأعداء عند الإضرار واجتنبوا اتخاذها معركة صونًا لها عن التخريب، وقد شاهدت مثالها وقت احتلال الألمانيين (بيخارست) أثناء الحرب العظمى وأنا في تلك البلدة مع كونها محصنة إلى الغاية. فرب بلدة راقية تسلم إلى الأعداء لئلا تخرب ثم تسعى لاستردادها بوسائط سياسية، وأزمير تسترد من الأعداء فتخرب، ففكر في الفرق بين الحالتين أيها القارئ وتأمل في ماهية المستردين ووطنيتهم وأنعم النظر في ما كتبته لك واقفًا بين أسطرها متجردًا عن عواطف تنبو عن الإنصاف والاعتدال ثم انظر هل يقاس ذلك بشتوم المصريين التي ناظروني بها.

هذا، وما ذكرنا طيلة الصفحات بعض مما اكتسبته أيدي الاتحاديين والكماليين الذين قبضوا على زمام الدولة العثمانية منذ ست عشرة سنة فارجع البصر إلى ما قبلها كيف تجدها عند القياس بحالتها التي هي عليها اليوم من حيث فسحة المملكة وضيقها وعمارتها وخرابها ومن حيث كثرة نفوس الأمة وقلتها ومن حيث معيشتهم وثروتهم وأمتهم وراحتهم[1].

=

المتكررة بلا استعداد حقيقي، أو إيقافها للهدنة، أو إجهاض نتائجها، كل ذلك ماثل أمامنا!

(١) مقارنة ذات نتائج مفحمة لكل مكابر، وما زالت قائمة الحجة لمواجهة القوميين ودعاة التغريب والمتحمسين للأنظمة المستوردة، ولننظر بعين الإنصاف: فقد تراكمت مشاكلنا ومسحت شخصيتنا وتقطعت أوصال أمتنا، وساقنا أعداؤنا كيفما شاءوا.

ثم أرجع البصر كرتين حتى تهتدي إلى إدراك الفرق بين ما كانت عليه الدولة أعني (الدولة المعظمة الجامعة للسلطنة العثمانية والخلافة الكبرى الإسلامية مقترنة إحداهما بالأخرى مع ما استتبعته تلك المقارنة التي هي أزهى وأبهى من قران السعدين عند الثقلين من حالات وعادات وملكات دينية وأدبية واجتماعية توارثناهن من آبائنا وكن كالمشخصات لأمتنا تمتاز بهن، ولكل منهن قيمة عظيمة لا تعدلها فوائد العالم عند أقوام ذوي السجايا الرزينة التي تقوم بها حياة الأمم وتدوم على قدر ما يحظون منها) وبين ما آلت إليه اليوم، وأعني به الدولة الصغيرة اللادينية القومية، كإحدى الدول البلقانية في قطع علاقتها عن ماضيها العثماني والإسلامي والتشبه بالأمم الغربية في التباعد عن الإسلام لا في حضارتها وانقيادها بإدارة الشعب بل وإنما تسحق إرادتهم تحت إرادتها، وتجتهد أيضًا في إنشاء العصبية الجنسية المبنية على الموهومات والخرافات القديمة المنسية، والأمة لا يفهمون من تلك العصبية شيئًا ولا ينساقون إليها بقلوبهم وغرائزهم، وإنما العصبية الجنسية والمحبة التركية سلاح الاتحاديين والكماليين يقاتلون به أمة الترك قبل الأمم ويعتزون عليهم فاحكم أيها القارئ المتبصر بعدما أحطت علمًا وتفكيرًا بهذه التطورات والتقلبات الهائلة أنه أهل أحسن الاتحاديون والكماليون في تركيا وبدولة الترك وأمتها أو أساءوا بهم جمعاء[1].

---

(١) ولعلك بعد التحديق إلى هذه الحقائق والإحداق بها تنكشف لك ماهية نجاح عصمت باشا في مؤتمر (لوزان) وارتقاء ذلك النجاح إلى كونه نجاحًا تجاه دولات لم تغرب الدول الكبرى عن حوزة شمولها ولَم تقتصر على اليونان فقط، حتى محا الحسابات العتيقة الامتيازية معهم وكان عاتق الدولة العثمانية تحمل أثقالها منذ عهد بعيد، مع أن عصمت باشا لم يظهر بسلاحه على الإنجليز في ميدان الحرب وميدانها ولم يضيق الأرض بما رحبت عليهم كما ضيقها على اليونان فكيف عمهم ظفره في مؤتمر لوزان.

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

وقد لمح مستشار الوزارة الخارجية البريطانية إلى هذا السر العميق في برلمانهم-[هذا السر العميق كشفت عنه الوثائق فيما بعد، ومنها معاهدة (كرزن) نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا آنذاك، فقد أوفد مصطفى كمال زميله عصمت أينونو إلى لندن برسالة يحملها إلى الإنجليز ويقول لهم فيها: لماذا تقاتلوننا مرة أخرى؟ لقد كنا امبراطورية كبيرة وكنتم تخشون =

جانبنا فانسلخت عنا أكثر البلاد و لم يبق إلا العنصر التركي في الأناضول.
وبعد محادثات ومفاوضات استمرت مدة طويلة ودخل خلالها وسيطًا (حاييم ناحوم) حاخام اليهود الأكبر في تركيا.. ومع هذا فقد كان رد الإنجليز (إننا نخشى أن تعودوا فتصبحوا مركز تجمع المسلمين ونواة لوحدتهم) وهنا عرض مصطفى كمال هذه الشروط الأربعة عليهم:

١- إلغاء الخلافة الإسلامية نهائيًا في تركيا.

٢- أن تقطع تركيا كل صلة مع الإسلام.

٣- أن تضمن تركيا تجميد وشل حركة جميع العناصر الإسلامية الباقية في تركيا.

٤- أن يستبدلوا الدستور العثماني القائم على الإسلام بدستور مدني بحت.

(ينظر كتاب الشيخ محمد الصواف: المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص١٧٤)]- بعدما أتم مؤتمر (لوزان) عمله وعاد مندوب كل دولة إلى بلادهم وقد جرى بحث عن تلك المعاهدة فاعترض بعض النواب عليها قائلاً: إنها انهزام سياسي لم يسبق مثله في تاريخ الإنجليز تجاه الأتراك، ولو غلبونا على الحرب العظمى ما استفادوا بأكثر مما منحوا بهذه المعاهدة، فقال المستشار: (عليك بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة فهي اليوم دولة ملية متحدة)-[وحققت إنجلترا غرضها بواسطة مصطفى كمال، ومن المذهل أن نكتشف أنه كان أداة طيعة في أيدي الإنجليز أيضًا فضلاً عن خضوعه لليهود بلا حدود، وللقارئ الكريم المعلومات الجديدة التي فاجأنا بها الأستاذ مصطفى السعدني إذ يقول: (وعندما أصبح أتاتورك الرجل الأول في تركيا تلقفته أيدي المخابرات البريطانية حتى أصبح ألعوبة في يدها، وعندما عين سير برسي لورين سفيرًا لإنجلترا في (تركيا الصغرى) وضعت وزارة الخارجية البريطانية تحت يده -كما هي العادة- الملفات الخاصة بسياسة إنجلترا في المنطقة، كما قدمت إليه جميع الدراسات والتحليلات النفسية التي أجريت على شخصية الرجل الأول في تركيا، ويبدو أن سير برسي لورين قد عكف على دراسة طبيعة مصطفى كمال كما هو صورها أساتذة علم النفس التجريبي من الإنجليز واطلع على نواحي الضعف والقوة في شخصه.. ثم بدأ يمارس معه الأسلوب الذي جعل منه أداة طيعة،حتى وثق في سير برسي لورين الثقة العظمى إلى الحد الذي جعل أتاتورك يعرض على السفير البريطاني أن يخلفه في رئاسة الجمهورية التركية، الأمر الذي لم يحدث مثله في التاريخ!! (ص٢١٨ من كتاب الفكر الصهيوني والسياسة اليهودية)]- يعني مقصورة في هذه الدائرة المحدودة ومنقطعة عن تعلقاتها العميمة لأقطار العالم باشتمالها على

ومعارضوهم ما فعلوا في هذه المدة فعلاً غير الإنكار على أفعالهم التي أضرت الأمة والبلاد، ليس في كتاب أعمالهم شيء يؤخذون به غير (أزمير) وحقيقتها أنها أضاعها الاتحاديون بالنتيجة الطبيعية التي أفضى بنا إليها دخولهم ومغلوبيتهم في

=

الخلافة الكبرى الإسلامية وإن كان الغافل لا مانع له من أن يستدل بظاهر هذا الكلام على قوة دولة الترك الحاضرة، والحال أنه كم من دولة صغيرة ملية متحدة لا يعبأ بها ولا تسلم لها منافع ومكاسب إلا عند من غلبته بجيشها، وكم ظهرت الدولة العثمانية من قبل اليونان حتى انتهيت بجيشها من (تساليا) إلى أبواب (آتنة) ولكن ما نفع ذلك في إلغاء الامتيازات الأجنبية عند الدول العظيمة مع أن تلك الغلبات على اليونان لم تكن مشوبة بمغلوبية قريبة العهد تجاه أولئك الدول مثل ما كانت في زمن معاهدة (لوزان).

وقد باحت جريدة (وقت) التركية عن السر العميق الذي ذكرناه آنفًا في الأيام الأخيرة التي حدث فيها الخلاف بين صحف الأستانة وصحف أنقرة حيث قال كاتبها (محمد عاصم) في مقالة رئيسية نشرها في ١٠ من نوفمبر ١٩٢٣م "لم ننس أن الجرائد الإنجليزية لا زالت تكتب في أيام وحيد الدين الذي جمع الخلافة والسلطة في نفسه بأنه ما دام شكل الحكومة في تركيا فلا يمكن تطبيق قاعدة المساواة على الأقليات غير المسلمة فيها ولا جعل تلك الحكومات حكومة عصرية وأن القيود المدهشة التي كانت تحتويها معاهدة (سيفر) باسم حقوق الأقليات، إنَّما نتيجة طبيعية لذلك الشكل من الحكومة أي الحكومة الحائزة للخلافة". ولعلك أيها القارئ بعدما كشفنا عنك غطاءك يظهر لك أنه إن كان للإنجليز -[وابحث أن الإنجليز ساهموا بقدر وفير في الكيد للإسلام وأهله ودولته وكانوا استمرارًا لحملات الحروب الصليبية في العصر الحديث، فقد حصلوا على أكبر نصيب من ميراث الخلافة العثمانية.

ولا يفوتنا أن نستشهد بما وقع في مصر أيضًا، فإن (الكاهن) "دانلوب" خلع عنه ثوب الكهنوت ودخل في خدمة الحكومة يدير مدارسها في خلال ربع قرن، فكان يناهض القرآن الكريم مناهشة سرية متواصلة.. وكان (جلادستون) يقول: أخزاه الله في برلمانهم أن القرآن أصل البر في هذا العالم!! (أوجين يونغ: الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوربية ص ١٥٧]- كيد دولة الخلافة لم يقع ذلك الكيد باتفاق الإنجليز مع السلطان وحيد الدين بل وقع باتفاقهم مع رجال الحكومة التركية الكمالية متوجها على الدولة والخلافة ومقام السلطان المشار إليه بل ومقام عبد المجيد. ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون﴾ (م.ص).

الحرب العظمى لا معارضوهم الذين كانت الوزارة بأيديهم عند إحلال الدول اليونان بها، وإن اتفقت كلمات الاتحاديين الذين أضاعوها مع كلمات الكماليين الذين شاركوا الاتحاديين في إضاعتها أولاً على قذف تهمتها إلى المعارضين كاتفاق شريكي الجناية في قذفها إلى غير وشهادة كل منهما ببراءة صاحبه، أجل أضاعها الاتحاديون ولَم يقدم المعارضون على استردادها تحرزًا عن إحداث خلاف بيننا وبين الدول الكبرى التي أحللنها، وأبلغننا أن مقاومتهم في الاحتلال بمثابة مقاومتهن في الخطر، وهذا على حين انقضاء الحرب التي تمت بغلبتهن إيانا ولَم ينطفئ بعد شيء من نيران حنقهن علينا، فأي دولة مغلوبة، أو أي رجل من رجالاتها يتجاسر على حركة تسبب استئناف تلك الحرب بعد معاينة عواقبها الهائلة بعين رب المال الذي يحتاط عليه ويحترز عليه عن وضعه في طريق تجارة قد جرب خسارها بداء ربحها وآثار الخسار أمامه، ولا يحيط بها أن يقال أمامه، فلو عد الكف من تجديد خطر الحرب عقب انتهائها بالمغلوبية القطعية خيانة الوطن وتضحيته لكان جميع الألمانيين والنمساويين والبلغاريين الذين خضعوا لأحكام المغلوبية وجانبوا استئناف الحرب خزنة أوطانهم مضحيها حتى إن المصريين الذين جادلوا الإنجليز منذ سنين بألسنتهم وأقلامهم ولكن لم يرتقوا من الهجاء إلى الهيجاء لما أحسوا في ذلك الارتقاء من المضار والأخطار التي تعصف بأمتهم خونة أيضًا بناء على منطقهم وقانونهم الذي طبقوه على معارضي الكماليين من الأتراك وعدوهم به خونة باعة أوطانهم من الإنجليز كما أثنوا على الكماليين بالحمية والوطنية (١).

---

(١) مع أن بيننا وبين المصريين فرقاً يعذرنا بالنسبة إليهم في اختيار السلم على الحرب وهو مصادفة وزارتنا بصبيحة الحرب الكبرى التي حاربنا الدول بها وذقنا مرارة المغلوبية في آخرها . ثم إننا لا نعرف الإنجليز ولا هم يعرفوننا وإنما جاء بهم إلى بلادنا ودعاهم إليها برسول الدخول في الحرب العامة الاتحاديون إخوان الكماليين وخلطاؤهم قديماً وحديثاً. فكان مسعى الإنجليز في أرضننا إعادة أرواح الاتحاديين في أجساد الكماليين ليدوموا في إفساد دولتنا وأمتنا-[نجح الإنجليز في إفساد العلاقة بين المصريين وبين الأتراك لغرض في أنفسهم، وقد اعتمدوا في ذلك ضمن ما اعتمدوا عليه إشاعة فكرة الوطنية المصرية وفصلها عن الرابطة الإسلامية.

=

=

وللإنصاف، ينبغي أن نذكر هنا رأي مصطفى كامل –زعيم مصر الشاب رحمه الله– الذي تنبه إلى حقيقة الصلة بين المسألة المصرية والمسألة الإسلامية على حد قوله، وكتب في مقدمة كتابه (المسألة الشرقية) محذراً من خطط انجلترا التي عملت منذ يوم احتلالها لمصر على تقسيم الدولة العثمانية، إذا لم تر لوجودها في مصر سلامة إلا بهدمها ووضع يدها على مصر بصفة نهائية، وضم بلاد العرب إليها، وجعل الخلافة عربية في قبضة رجل يكون آلة لها !!

المسألة الشرقية – ينظر المقدمة ص ٢٧٨ مطبعة الأدب بمصر ١٨٩٨م]–، ولم يدع الإنجليز لهذا البعث بعد الموت وقبل الحساب أسبابا تضعف وتوهن مواقع الصلحاء أهل الاعتدال في بلادنا إلا توسل إليها بأنواع مكايد تخصه وتغيب عن الأفهام، فصعب في كل الأمور على حكومات السلطان وقيد حركاتها بصفة الغالب المحتل بأرض المغلوب حتى اعجزها. فلما قامت مقامها الحكومة الكمالية يسر لها كل أمر عسر على الحكومة الأولى، وليس للعاقل أن يحمل هذا التحول إلى قوة مصطفى كمال الطاردة لليونان لأن هذه القوة لا تغني عن صاحبها من الإنجليز شيئاً يضطرها إلى مساعدته وملاينته. بل طرد اليونان من الأزمير وقد ساقه إليها الإنجليز بين تبعات الحرب العامة وتتمالها التي حالف عليها اليونان وحاربنا معه يلزم أن يؤثر في نخوة المخالفة ويسخط الإنجليز فضلاً عن أن يحب الطارد إليهما إذ الإنسان لا يرتاح

بظفر عدوه على حليفه، بل يعد ظفره عليه ظفره على نفسه كما عده الناس كذلك. ولن يقنع العاقل بمغلوبية الإنجليز أمام مصطفى كمال–[حقاً لا يقتنع عاقل بهزيمة انجلترا أمام مصطفى كمال وهي إحدى الدول الكبرى حينذاك وخرجت من الحرب العالمية الأولى ظافرة، ووصفت بأنها صاحبة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

إذن، هل كانت هناك تمثيلية تحركها أصابع وراء الستار غرضها (تصوير) مصطفى كمال في دور (البطل الوطني) الخداع شعبه والتغرير به بعد ذلك لكي يقبل الشروط التي تمليها عليه انجلترا؟]– (وكان في وسعها على الأقل أن لا توقع الصلح معه وأن لا تحط عن عاتقة أثقال العهود العتيقة) وإنما يقنع بمكيدتها الإسلام في أن تتراءى كذلك أعني مغلوبة أمامه حتى تعظم فتنته في أبصار المسلمين وبصائرهم والرجل من لا تجد الإنجليز مثله لوجدت في طلبه من حيث إنه يهدم من ماديات الإسلام ومن أدبياته لا سيما ادبياته في يوم ما لا تهدم الإنجليز نفسها في عام. فلما أثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات فوق كفايته وقدرته في طرد اليونان من الأناضول استخلفته لنفسها وانسحبت من بلادنا–[أجل، هذه هي

=

الحقيقة. والشواهد كثيرة للذين درسوا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين بما لاح أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز. ومن أدلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب المعترضين فرد عليهم بقوله:

(عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة)

د/ يوسف القرضاوي: الحلول المستوردة ص ١٢٣ التعليق.

مشيراً إلى ما قاله الشيخ مصطفى صبري (ينظر ص ١٧٥)]-، فما غادرتها حتى هيأ مغادرتنا إياها قبلها وما غادرتها حتى استخلف من يعادينا والإسلام أكثر منه. فمن المتفق من الإنجليز؟ نحن الذين صارت سياستها ويلا وحربا لهم أو من تساعده سياستها كل المساعدة. وهل نحن بعنا منها الوطن على ما رمانا به المصريون والحال أن الإنجليز حلت بأرضنا فخرجنا منها صفر الأيدي وحلت بأرضهم فظلوا يخوضون في غمرات الغنى. ونحن مع بلوغنا أقصى مراتب الدنيا لم نتلطخ من حطامها بشيء، ومازال رأس مالنا فيها فقرنا وعفافنا فلا نعرف التجارة ولا نكون لفقرنا كفؤ الإنجليز في البيع والشراء لا في بيع الوطن ولا في بيع الناس -فلا يرى من رأى غيرها، حتى إنها التي تملأ ما انتقص من نفوسنا ونفسائنا- نقابل أدنى تعريض وقع عليها بأنكى شدة، وهي بوضوحها ووجودها الممتاز بين أعدائنا تكل الأبصار وتقطع الألسنة التي تستطيل إليها كالحسام المجرد. ونحن أناس صدقتنا كلمة حق عند سلطان الباطل، ولا يتقرب بمكاننا في قلوب امتنا الطاهرة أدناس (مادام غوليس) التي كانت رمانا بها وهي يومئذ بين سحر مصطفى كمال ونحره. وما نالني من الإنجليز نائل غير حمايته يوم مغادرتي الآستانة من تسلط الأشقياء الكمالية الذين القوا القبض في ذلك اليوم نفسه على الشهيد المغفور لـــه على كمال بك إلى أن ركبت الباخرة وغير بضع أغطية قديمة خاصة بالأفراد العسكرية أعطونيها لما ضبط البوليس الجرم الذي يحمل رحالنا بين المرفأ والباخرة بلا أدوات تقينا من برد الشتاء وبين العائلة نسوان وأطفال ومرضى.

فإن كان ساقهم الحكم بكوننا خونة الوطن باعته أننا لم نخرج الإنجليز من بلادنا و لم نضطرها إلى الخروج بالشدة والعنوة حتى فعل ذلك مصطفى كمال وطهر البلاد منها فإذاً اسألهم لماذا لم يطهروا بلادهم من الإنجليز، أي شيء يحتاجون إليه في نيل هذه السعادة العظمى ولكن يتقاصر بوعهم عنه، فهل حماسة شعبهم وحميته في درجة غير كافية لذلك أو كفاية زعيمهم وجرأته ومهارته وكل شيء يلزم لـــه في هذا الأمر فوجوده فيه دون وجوده في زعيمنا مصطفى كمال، أم أنهم باعوا أوطانهم من إنجليز، وفي وفرهم ريبة

وعندما بنيت الكلام على قانون المصريين مع قطع النظر عن صحة ذلك القانون وفساده أذكرهم ما سبق منهم في الحرب العظمى حيث حاربوا الترك تحت قيادة الإنجليز، لا أقل من أنَّهم عزروه ونصروه من وراء جبهة الحرب وهو الذي استخدمهم بتلك الصورة فلو ساقهم إلى المعترك لانساقوا، وناهيك بأن المرشال (اللنبي) أعلن شكره لهم عقب انقضاء الحرب واعترف بأن ظفر الإنجليز على جيش الأتراك في جهة البر حصل بخدمتهم ومعونتهم وأن المصريين ذكروا تلك الخدمة والمعونة بلسان رسمي وعدوها من أقوى حججهم التي بنوا عليها دعوى استحقاقهم الاستقلال تجاه الإنجليز وقد قرأت بحثًا بذاك الصدد في صحفهم حين كنت نــزيل قطرهم، فهل يجعل المصريون في كفارة ما وقع من خيانتهم الأتراك أن اتهمونا بالخيانة، ولا أدري أن استعانتهم الكماليين في مؤتمر (لوزان) وقد استجيب لهم الحرمان هل كانت من جهلهم بحال الكماليين أم من جهلهم بحال أنفسهم.

وما كنت أردت أن أتكلم في ما يتعلق بالمصريين أنفسهم وأن أتدخل في مسائلهم الوطنية كيلا أقع فيما وقعوا عندما بحثوا عنا وعن مسائل تتعلق بنا وبوطنيتنا غير واقفين عند حدود صلاحيتهم وغير واقفين على حقائق الأحوال، ولست مع المصريين ممن يقول:

ألا لا يجهلن أحد علينـــــا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ولا ممن يقضي غريم الدين من جنسه، لكني أردت أن أعلمهم تبعة الجهل والتسافه على أعراض أهل العفة والأنفة وإن أقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، إني ما رأيت قومًا أخطئوا وأخطأوا في درجة المصريين، وما رأيت وما سمعت فضولية كفضوليتهم في دخولهم بين فريقي الأتراك بحيث لا يسوغه أدنى أدب

=

للمرتاب كما أن في فقرنا حجة الأمانة، لا سيما أنه يعضد الريبة حصول تلك السعة والدعة بعد حلول الإنجليز بأرضهم. ولا يلومنا من هذا التقريع المر الأجاج ففي أمثال الأفرنج لا يرامى من سكن في قصر من الزجاج، مع أنا جاريناهم على منطقهم وقانونهم الذين طبقوه بنا معاشر الأتراك الغير الكماليين، وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون. (م. ص)

سياسي أو اجتماعي في أمة مدنية، ولقد لقينا في مصر من المقابلة الناشئة من سوء تأدبهم ما لم نلق جزءًا من آلاف الأجزاء في الأستانة إلى أن خرجنا منها مهاجرين مع أن مغادرتنا إياها كانت لاستيلاء السفهاء الذين يعادوننا لديننا على حكومتها ولم يصح أحد على وجهي حتى يوم دخلت مصر بأني خائن ولَم يرم علينا الكساحة والطماطم أحد في غير مصر[1]، فما للمصريين ولنا وليس بيننا وبينهم علاقة وطنية، وما بقي من سرف الاتحاديين في الشرق الأدنى فهو وطننا لا وطنهم، وما لم يزل الاتحاديون والكماليون مؤامرين ضده منذ سنين فهو ديننا لا دينهم، وما طحنوه في رحى الحرب والنهب نفوسنا وأموالنا لا نفوسهم ولا أموالهم بل ولا نفوس ساداتهم الكماليين أبناء سلانيك، فاليوم أفلسنا نحن الأتراك مالاً ونسمة وصحة بل وأخلاقًا نال الاتحاديون وإخوانهم الكماليون والعودتيون آمالهم في إفسادها بوساوس الدعاية ووسائل الاختلاط في الحرب الكبرى مع الألمانيين ذكرانًا وإناثًا وسائر الأمم الأجنبية الذين خالفوهم تارة وحالفوهم أخرى، واضمم إليه اختلاط الخاثر بالزباد من إدامة الحروب في البلاد بمدها والعاصفات لا يرى أثر الحرب الكبرى على امتدادها شيء ما خلا الاتحاديين والكماليين فقراء مفاليس، حتى إنه قد استهزأ بي بعض الصحف المصرية إبان نزولنا بديارهم حيث كتب أني فقدت في طريق السفر ألفي جنيه مصري، مع أني سافرت وعندي أسرتي المكونة من بضع عشرة نسمة وبينها نسوة وصبوة في الدرجة الثالثة من درجات الباخرة التي حملتنا من الأستانة ببيع كتبي مع أني وليت منصة المشيخة الإسلامية أربع مرات، ولو كنت شيخ الإسلام في حكومة الاتحاديين لوجد عندي ما يعادل آلاف بل عشرات آلاف جنيه مصري، وأمكن ضياع ألفين منها في الطريق، وما كنت أحببت أن أبحث عن فقري[2] الذي به

---

(١) لا نستبعد أن يتم ذلك بفعل بعض العناصر المتعاونة مع الإنجليز، لا سيما وأنهم سعوا لإفساد العلاقة بين المصريين والأتراك.

(٢) لا نجد برهانًا أسطع من هذا البرهان الذي أفحم به الشيخ خصومه، ثم تفجرت عواطفه عندما نشرت الصحف العالمية خبر صيام (غاندي الهندوسي)، احتجاجًا على سياسة الإنجليز في بلاده، فارتجت بهذا النبأ أرجاء العالم، عندئذ تفجرت عواطف الشيخ فعبر عن =

فخري لولا اضطرتني تلك الجريدة، وأنا بحمد الله غني عن استعانة مصري في حالتي هذه وفي حال مروري بقطر مصر، وقس عليَّ سائر المهاجرين المسلمين، وعند تحرير هذه الكلمات اطلعت على ورود قافلة منهم إلى الإسكندرية، ولا أسأل المصريين أن يسدوا خلتهم أو أن يرحموا فاقتهم وإنما أسألهم أن ينظروا إلى شعثهم ونكد عيشهم وأكثرهم كرام قومهم في بلادهم ويستحيوا من أن ينعتوهم بالخونة البائعين لأوطانهم والآخذين من الأجانب دنانير وجنيهات جمة.

والحاصل أنكم أيها المصريون لا تقدروا ما جرى علينا وعلى بلادنا من بعيد حق قدره ولا يؤثر في قلوبكم ما حل بنا تأثيره في قلوبنا، ثم إن معاملتكم الأحزاب التركية بمعزل عن مقتضى العقل والتمييز لا تشبه قطعًا معاملة من يحب الترك ويريد

=

ذلك بأبيات من الشعر، قال فيها:

صـــام شيخ الهند الحديثة غندي | صومـــــة المستميت والمتحـــــدي
وأراني علـــى شفا الموت أدعى | شيخ الإسلام بله هنـــد وسنـــــد
غير أن الصـــومين بينهما فـــر | ـــق عجيـــب أبديــــة مـــن غير رد
صام مع وجـــده وصمت لعدم | دام مُذ ضفتُ مصر كالضيف عندي
وغدا صومـــه حديث جميع النا | ـــس، أما صومي فأدريه وحــــدي

وقد لا يدخل في موضوعنا الحديث عن غاندي إلا أنني أرجو توجيه القارئ إلى سر الحركة الإعلامية التي أحاطته بهالة كبرى، بينما حقيقة أمره، -كما أثبت ذلك الأستاذ أنور الجندي- أنه أسهم بنصيب وافر في إجهاض الحركة الإسلامية في الهند التي كانت غرضها رفع راية الجهاد حتى إجلاء الإنجليز عن البلاد. ولكن غاندي عرقل بحركته إخراج الإنجليز من الهند. ثم يستطرد بعد ذلك مستهينًا بما لاقاه في سبيل الإسلام ناعيًا على مسلمي العصر تركهم لدينهم فيقول:

في سبيــــل الإسلام ما أنا لاقٍ | ولئن مت فليعش من هو بعدي
فليعش رغم مسلمي العصر دينٌ | ضيعوه ولَم يفـــوه بعهــــــد
كان مثلي يموت ولا يعـــــرف | لو كان شيخهم شيـــخ هنـــد

(عبد الفتاح أبو غدّة: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل) (ص٦١ ط مكتبة المطبوعات الإسلامية لبنان ١٣٩١ هـــ ١٩٧١م).

الخير لها، إذ من المعلوم المجزوم منذ سنين أن في تركيا فريقًا يبث الدعوة اللادينية ويضاد دين الإسلام والأقوام الإسلامية لا سيما العرب بسبب أن الإسلام وصل إلى الترك منهم وتأسس بنفوذ لسانهم في الترك، فمن جراء ذلك نرى هذا الفريق يسعون بكل جهدهم في إبعاد اللغة العربية عن تركيا ويعادونها بأشد من معاداتهم[1] سائر الألسنة الأجنبية مع كون لغة الترك في حاجة عظيمة إلى الاستعانة بلغة العرب لا تقاس على حاجتها إلى الاستعانة بغيرها ومع عدم كون اللغة العربية من مؤخر اللغات فصاحة ورقيًا حاشا لسان الله من ذلك، لكن السبب الأصلي كما قلنا خصومة الديانة الإسلامية وانهماك أمة الترك من مديد الزمان في حب لسان العرب وعدهم حبه من لوازم محبتهم وارتباطهم بدين الإسلام، فذاك الفريق اللاديني مع كونهم في غاية القلة بالنسبة إلى الأتراك المتدينين، جادلوهم وقاتلوهم منذ عشر ونيف سنين واستفزوا من استطاعوا بصوتهم وخيلهم ورجالهم وشاركوا في أموالهم ووعدوهم بما لا يخطر على بال الشيطان وتغلبوا على سلطتهم وسلطانهم، فليس في تركيا منذ تلك المدة والحقبة شيء أعظم خطورة وأهمية من هذه المجادلة والمحاربة الأهلية، لا الحرب العامة ولا الحرب الخاصة ولا ضياع البلاد ولا استرداد بعض منها، لأن البلاد والأيام مما يداولها الله بين الناس ليمحص الذين آمنوا ويمحق الكافرين وإنما الشأن الخطير لهذا التمحيص وذاك المحق لا لنفس البلاد والأيام (لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء)[2] وإني

---

(١) وكان قرار إلغاء الكتابة بالحروف العربية بمثابة انعكاس للعداء نحو الإسلام وللحيلولة بين الأتراك والقرآن الكريم، هذا فضلاً عن الآثار المدمرة لهذا القرار (وهكذا بمرسوم واحد ألغى كل التراث الثقافي للمملكة التركية فتحولت إلى أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب وبدأت تتعلم القراءة والكتابة من جديد، وهو أعجب وأغرب قرار صدر في التاريخ، وأصبح أتاتورك أول حاكم فرض الكتابة من جديد، وهو أعجب وأغرب قرار صدر في التاريخ، وأصبح أتاتورك أول حاكم فرض الأمية على أمة بأكملها، ولهذا السبب لم تنجب تركيا الحديثة أديبًا عالميًا ولا عالمًا ولا مؤرخًا، وكيف تفعل وهي قد اكتشفت الكتابة منذ جيلين)؟! الأستاذ محمد جلال كشك: حوار في أنقرة (ص٥٠،٤٩).

(٢) عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة =

-بحمد الله تعالى وتوفيقه- شمرت عن ساق المجاهدة في هذا السبيل منذ أحسست الخطر على دين الإسلام في تركيا، وما أرسلت من ثوبي المشمر إلى هذا اليوم مع أنه كثيرًا ما أعدي من ذلك الخطر المتوجه إلى الدين نفسي وأهلي ومازلت ناصبًا في مقدمة الصف الذي يصادم الذين يصادمون دين الإسلام[١] وجاعلاً قلمي العاجز وقفًا على هذا الشأن جاريًا، ولا فخر ولا كذب إن قلت أنا ابن جلا أو يضرب بهذه الخطة في خطتنا مثلاً، ثم إني رأيت المصريين في هذا العراك الذي نجم في بلادنا وتفاقم عونًا لأعداء الدين ولسان العرب وحربًا لأحبتهما المتفانين فيهما بأموالهم وأنفسهم، وحتى إني لما نزلت بساحتهم وعاينت هذه الحالة النفسية المعكوسة مع ما عاينت من سوء لقائهم كدت أموت حيرة وعجبًا بعدما كنت لم أمت في تركيا بالرغم من شدائد الأخطار والمهالك التي حاقت بي طيلة بضع عشرة سنة.

وقد بلغ القارئ من لدني عذرًا في الإطناب فلنختم الكلام بالتنبيه على جهالة أخرى مصرية: وهو أن الرجل الذي كتب في المقطم بعدما اتهمنا بقلة محبتنا الوطنية زاد على جهله بحالنا جهله بأحاديث نبينا محمد ﷺ مع كونه أزهريًّا وظن الكلمة التي ذاعت على الألسنة حديثًا نبويًّا فقال: "ألا حبذا لو كنت كتبت هذه الكلمة وأنت في البر لما قلت لك أكثر من تذكيري إياك بقوله ﷺ: «**حب الوطن من الإيمان**»[٢].

=

ما سقى كافرًا منها شربة ماء». رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

(١) سبق الإشارة إلى ذلك في أبيات الشعر التي أوردناها وذلك بقوله:

في سبيل الله الإسلام ما أنا لاقٍ ... ولئن مت فليعش من هو بعدي

فليعش رغم مسلمي العصر دين ... ضيعوه ولم يفوه بعهد

(٢) وقد نبهت على كونها حديثًا غير نبوي في مجلد سميته (مجددو الدين) ديني مجددلر، وكنت حين ما تم طبع هذا الكتاب غادرت الآستانة بغتة ولم يساعدني الزمان لأن أستصحب النسخ المطبوعة في سفري فبقي ألف نسخة منه إلا خمسين في مطبعة الأوقاف موضوعة في الصناديق فغصبتها الحكومة الكمالية على ما فهمت من نشرات الصحف، وموضوع الكتاب بأسره الدفاع عن كثير من الأحكام والشعائر الإسلامية التي لا يزال يطعن فيها كفار المسلمين في حادث الأزمنة وينتقدونها بعقولهم الضئيلة على تقاليد الإسلام القديمة،

=

وأقول في خاتمة كلامي: إن هذا الذي ألخصه بالخروج عن الدين ما حكمت به على الاتحاديين لا أغير حكمي فيهم ولو رجع المجلس الوطني في مسألة الخلافة والسلطة إلى وضعهما الأصلي الذي غيروه، وهو محتمل عندنا، ومتمنى عند من يحبهم من المسلمين، وذلك لأن رجوعهم عن ذلك لا ينبعث من رجوعهم إلى الدين بل مما أدت إليه تجاربهم المنبئة عن استياء عالم الإسلام فيرون الدوام على المنافقة أسلم لخطتهم من المجاهرة ويصير ماهية ذلك رجوعًا من قفر الكفر إلى ظل النفاق، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٧].

بيروت ١ من رجب الخير سنة ١٣٤٢هـ

و٧ من شباط سنة ١٩٢٤م

مصطفى صبري

=

ولو طالعه ذوو الغيرة الدينية من علماء الإسلام واطلعوا على مفاده ثم اطلعوا على أن الحكومة الكمالية قد صادرت نسخه المطبوعة في مطبعتها وحجزتها عن الانتشار لكفاهم ذلك وحده مرشدًا لتصحيح عقائدهم في خطط الحكومة الكمالية الباذلة جهدها في منع الخدمة الإسلامية والحيلولة دونها، وفيه أيضًا ما لا يخفى من حجر العلم وتضييق الأفكار، هذا، مع ما فيه من النصب والسلب القبيحين المتعلقين بصريح مال أستحقه بحيث لا استحقاق فوقه وقيمته المادية جنيه تركي بعدد النسخ، وعلى أمثاله ينحصر ثراء مثلي، وعندي منها عدد لا يزيد على معظم جمع القلة وواحد كنت أهديته إلى صديقي الفاضل النحرير حضرة محمد زاهد وكيل الدرس سابقًا في المشيخة الإسلامية فأخبرني أنه أودعه إلى المكتبة العمومية بالقاهرة مع كتاب آخر لي –مسمى بقيمة المجتهدين الحديثين في الإسلام العلمية– ليقرأهما إخواننا المسلمون وإن كانا مكتوبين على اللسان التركي. (م.ص).

الفهرس